التربية والتنمية

بين مؤشرات النظرية ومعايير الممارسة

التربية والتنمية

بين مؤشرات النظرية ومعايير الممارسة

د. محمود عبد المجيد عساف
أستاذ الإدارة والتخطيط التربوي المساعد

مكتبة سمير منصور
للطباعة والنشر والتوزيع

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَوَكِّلِينَ ﴿١٥٩﴾﴾[آل عمران: 159]

إهـــداء

إلى كل من تجرع الكأس فارغاً ليسقينا قطرات الحكمة

إلى كل من كلّت أنامله ليقدم لنا لحظة سعادة

إلى كل من حصد الأشواك عن دربنا ليمهد لنا طريق العلم

نهدي هذا الجهد المتواضع، سائلين المولى عز وجل أن يوفقنا والمؤمنين لما فيه الخير والبناء.

دعـاء

اللهم ألهمنا علماً نعرف به أوامرك ونواهيك وارزقنا اللهم فهم النبيين وفصاحة حفظ المرسلين وسرعة إلهام الملائكة المقربين وأكرمنا اللهم بنور العلم وسرعة الفهم وأخرجنا من ظلمات الوهم وافتح لنا أبواب رحمتك وعلمنا أسرار حكمتك يا رب العالمين

مـــأثـــورات

- إن التعليم عملية استثمارية.. وأن القدرة الإنتاجية للعمل هي وسيلة الإنتاج فنحن نصنع أنفسنا ونبني قدراتنا، وفي هذه الحدود تعتبر الموارد البشرية وليدة الاستثمارات التي يحتل فيها التعليم مكاناً بارزاً وهاماً».

(ثيودر شولتز)

- «لعل ما يستلزم التنمية العودة مجدداً إلى دروس الماضي، وتأمل تجارب الأمم الأخرى، لاستخلاص الوظيفة الحضارية لتجديد النظم التربوية»

(محسن خضر)

- من الضروري أن تولى التنمية المستقلة اهتماماً كبيراً للبشر وتطوير قدراتهم على الابتكار والإبداع واستعادة ثقتهم بأنفسهم»

(إبراهيم العيسوي)

- التنمية هي الفرصة المتاحة لكل فرد لضمان بقائه حياً، ولحصوله على مزيد من الرفاهية المادية واللامادية، ولمشاركته في خلق الثورة داخل وطنه» **(غالب الفريجات)**

- «عندما يتحقق للإنسان المتطوع قدر من التقدير والاحترام تتحقق التنمية بإحساس الإيجابي نحو العطاء» **(عبدالله الخطيب)**

- الأمر لا يحتاج لنبي يقول لنا إن الرفاهية والرخاء والتنمية تعتمد في معظم الأحوال على الأخلاق والقيم» **(ديفيد بيكمان)**

مقدمة الكتاب

الحمد لله الذي أخرجنا بهذا الدين القويم من ظلمات الجهل والوهم، إلى أنوار المعرفة والعلم، والصلاة والسلام على سيد الخلق، وحبيب الحق، الذي أخرجنا بسنته المطهرة من وحول الشهوات إلى جنات القربات.

لقد خلق الله الإنسان في أحسن تقويم، وكرمه أعظم تكريم، سخر له الكون تسخير تعريف وتكريم، ووهبه نعمة العقل، ليتعرف به على خالقه العظيم، وجعل له فطرة سليمة تدله على خطئه الجسيم، وأودع فيه الشهوات ليرقى بها صابراً أو شاكراً إلى رب الأرض والسماوات، وجعل له الشرع الحنيف ميزاناً دقيقاً، فأحل له من حلاله الطيبات، وحرم عليه الخبائث، ومنحه حرية الإرادة، ليثمن عمله، ويعبده حق عبادته.

فالإنسان المستخلف في الأرض يعد العمل المحوري، وهو وسية التنمية وغايتها، وعليه كان من الواجب ايلاء الاستثمار في الإنسان الاهتمام الذي يستحق، وبخاصة في التعليم والتأهيل والصحة، ورفع سوية الحياة، وذلك عبر ربط المسألة السكانية والموارد الطبيعية بعمليات التنمية، وهذا يقتضي بالضرورة السعي نحو تحقيق مجتمع الكفاية والعدل والتضامن الاجتماعي، وتكوين البيئة المتوازنة.

وعليه كان سيادة القانون المحلي والدولي والشفافية والمسؤولية والمشاركة والديمقراطية والتكامل والمواطنة، في إطار من القيم الأخلاقية والروحية الراقية التي تعكس روح التسامح وحقوق الإنسان، الضمان الحقيقي للتنمية.

لذا تعددت الجهود الدولية الرامية إلى التنمية، وحماية الإنسان، بدءًا

من الاعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وانتهاءً بإعلان الحق في التنمية وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية عام 2008، وخطة التنمية الجديدة بالأمم المتحدة2015، وذلك في سبيل إجراء إصلاحات اقتصادية واجتماعية مناسبة تستأصل كل المظالم الاجتماعية وترفع من مستوى المشاركة المجتمعية، والبحث عن أفضل السبل لاستثمار الامكانات المتاحة مع المحافظة على كينونة استمرار وجودها كماً ونوعاً.

قبل السبعينات كان هناك تناقض في مفهوم العلاقة بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة، وكان اختيار مشروعات التنمية الاقتصادية يتم دون اعتبار للتدهور البيئي الذي قد تحدثه، والذي كان ينظر إليه على أنه (ثمن التقدم)، وكان النقاش حول المشكلات البيئية في ذلك الوقت متأثراً بدرجة كبيرة بنظرة الدول المتقدمة التي كانت تركز على مشكلات تلوث النظم البيئية الطبيعية، ونادراً ما نوقشت الأسباب الاجتماعية والاقتصادية التي كانت أساس التدهور البيئي في الدول الأقل نمواً.

ومنذ ذلك الوقت طرأ تغير كبير على التفكير الإنمائي، واستخدمت عبارات مثل (الأنماط البديلة في التنمية)، (التنمية الأيكولوجية)، (التنمية بدون تدمير)، (التنمية المستدامة)، وغيرها للتعبير عن نفس الفكرة، وهي أن التنمية والبيئة وجهان مترابطان ترابطاً وثيقاً، ويدعم كل منهما الآخر، وأنه إذا صحت المنظومة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، صحت البيئة والعكس صحيح.

إن الجهود التي تجاوز عمرها أكثر من نصف قرن للارتقاء بالإنسان، والحد من استغلاله المتهور للبيئة وترسيخ ثقافة التنمية، تتعاظم بشكل جماعي (رسمي، وغير رسمي)، وذلك لمواجهة كل ما يمكن أن يقلل من رفاهية الإنسان وتحقيق تنميته. وعلى أساس ذلك فقد تناول هذا الكتاب البحث في الموضوع في سبعة

فصول، يتلخص محتواها في:

الفصل الأول/ تناول هذا الفصل الموسوم بـ (التنمية – المفهوم والتطور) بعد المقدمة، البحث في مفهوم التنمية، ومراحلها، والأسس التي تقوم عليها، والتفصيل في أنواعها والاتجاهات المختلفة التي فسرتها، ومؤشراتها،وجهود الإرادة المجتمعية في تحقيقها.

الفصل الثاني/ جاء تحت عنوان التنمية المستدامة (الملامح والمكونات)، واستعرض بعد المقدمة تعريف التنمية المستدامة، وتحدياتها، ومكوناتها، وعلاقتها بالتنمية البشرية، وأسباب ضعف التنمية المستدامة في الوطن العربي، والمبادئ الإرشادية لتنفيذ أهدافها، والمنظور البيئي وعلاقته بالتنمية المستدامة، ومن ثم ضمانات الحفاظ على البيئة كأساس للتنمية المستدامة (التربية – التشريعات)

الفصل الثالث/ والذي جاء بعنوان (التربية والتنمية) لبحث في متطلبات ربط التعليم بالتنمية، وأثر التعليم في التنمية،ومظاهر اهتمام الإسلام بالتنمية التعليمية، وتنمية الموارد البشرية والاستدامة، دور عوامل التربية والتدريب في التنمية، ومن ثم تحديد محددات دور التعليم العالي في تلبية متطلبات التنمية.

الفصل الرابع/ وقد تناول بالتفصيل بعد المقدمة التربية والتنمية السياسية من خلال التعرف إلى أهداف التربية السياسية ومكوناتها، كتمهيد للتنمية السياسية، وتحديد اهميتها والحاجة إليها، والمبادئ والمرتكزات التي تقوم عليها من خلال استعراض الواقع العربي والتحديات التي تواجهه، والبحث عن العناصر المفقودة في عمليات التنمية السياسية.

الفصل الخامس/ جاء هذا الفصل بعنوان (دور البحث العلمي في التنمية)، وقد تناول بعد المقدمة مفهوم البحث العلمي وأهميته، ودوره في دفع عجلة التنمية، وعلاقة التنمية بالجامعة والبحث العلمي، مروراً بتداعيات مجتمع

المعرفة على أدوار الجامعات، ومرتكزات تحقيق الثقة في أدوار الجامعات كأساس للتنمية، ومن ثم تحديد آليات تسويق الانتاج العلمي في مجتمع المعرفة من خلال تجربة جامعات البحث الصينية (الاستثمار والتنمية)

الفصل السادس/ جاء بعنوان (التنمية الاجتماعية – الإعلام والمواطنة) والذي استعرض بعد المقدمة التنمية الاجتماعية (المفهوم والدلالة)، وكذلك التنمية الاجتماعية من حيث (الأهداف، والمقومات والمرتكزات، والنماذج والأنماط) وكذلك دور التربية في تحقيقها، ودور الإعلام فيها، والعلاقة بينها وبين المواطنة، ودور النخبة في تقدمها او إعاقتها.

وحول جدلية بعض القضايا ذات الصلة بموضوع التنمية، اختر الباحث في الفصل السابع أربعة قضايا يوضح من خلالها أيديولوجيات وأصول هذه القضايا وعلاقتها بالتنمية، والمتمثلة في:

– **العولمة والتنمية**: من حيث تداعيات العولمة على التنمية، والتغيرات (السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية) التي أثرت على التنمية.

– **التنمية والتخلف**: من حيث مفهوم التخلف ومداخله وأسبابه، وعلاقته بالفساد الإداري في المجتمعات العربية.

– **ديمقراطية التعليم والتنمية**: من حيث تعريف الديمقراطية واشكالية تطبيق الفكر الديموقراطي، ومبادئ الديمقراطية المرتبطة بالتعليم كأساس للتنمية.

– الهوية والتنمية: من حيث استعراض أصالة الهوية الإسلامية، ومقومات الهوية الإسلامية (اللغة – التاريخ)، والمخاطر والتحديات التي تعترض الهوية الإسلامية والتنمية.

وانطلاقاً من قوله تعالي: ﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِۖ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ (الاسراء، 85) يأتي هذا الجهد المتواضع كمحاولة لرفد المكتبة العربية برؤية فكرية حول مسارات التنمية وعلاقتها بالتربية من حيث المؤشرات والمعايير، سائلاً الله ان تلقى قبولاً عند طلبة العلم والباحثين.

والله من وراء القصد

غـزة في 20/ **فبراير**/2016

الفصل الأول

التنمية (المفهوم والتطور)

- مفهوم التنمية.
- مراحل التنمية.
- أسس التنمية.
- الهدف من التنمية.
- أنواع التنمية.
- الاتجاهات المختلفة في تفسير التنمية.
- الإرادة المجتمعية للتنمية
- خصائص التنمية.
- مؤشرات التنمية.

الفصل الأول

التنمية (المفهوم والتطور)

مقدمة:

يعد موضوع التنمية من أهم الموضوعات التي تشغل الناس أفراداً وجماعات شعوباً وحكومات، والسبب في ذلك أن الناس كلهم يسعون جاهدين للتنمية، كل على شاكلته، ولا يغفل عنها إلا من لا رجاء له في الدنيا والآخرة، حيث أن الهدف الأساس للتنمية هو تحسين حياة البشر والازدياد من ذلك على حسب قدرات الناس وعزيمة كل فرد، وعلى قدر أهل العزم تكون التنمية.

ولهذا تمثل التربية أهم وسائل التنمية وهي في الوقت ذاته نتيجة من نتائج التنمية وبهذا تعتبر سبب ونتيجة لعملية التنمية في الوقت نفسه، حيث أن مفهوم التنمية في أنسب صوره ومعانيه هو إشباع الحاجات الأساسية للفرد والمجتمع، وهي عملية مجتمعية واعية وموجهه نحو إيجاد تحولات في البنية الاقتصادية والاجتماعية، كما تسعى لتحقيق المتطلبات الأساسية للفرد لضمان حقه في المشاركة وتعميق متطلبات أمنه واستقراره.

ومن ثم، فلا غرابة أن تكون التنمية في حقيقتها عملية حضارية لكونها تشمل مختلف أوجه النشاط في المجتمع بما يحقق رفاهية الإنسان وكرامته، وهي بناء للإنسان وتحرير له وتطوير لكفاءته وإطلاق لقدراته، كما أنها اكتشاف لموارد المجتمع وتنميتها وحسن تسخيرها واستثمارها، بحيث تعود بالنفع للمجتمعات الإنسانية دون المساس بأمنها وبمواردها الدائمة.

ونظراً لأهمية التنمية فإنها تشغل حيزاً كبيراً من كتابات المهتمين بأمر التطوير

والرقي والازدهار والنهضة في المجتمعات التي تواجه العديد من التحديات، بعضها داخل المنشأ والبعض الآخر خارج المنشأ، خاصة في ظل اتساع دائرة التكنولوجيا وانعكاساتها.

ومع مـرور الوقت بسرعة، تظهر بسرعة أكبر منه تغيرات علمية، وتكنولوجية، وسياسية، واقتصادية، واجتماعية، وثقافية عديدة تحتاج إلى قدرات معينة لدى أفراد المجتمعات للاستفادة منها وللإسهام فيها ولا يخفى أن نظام التعليم هو أكثر الأنظمة تأثراً بالتغيرات والتطورات الحادثة في المجتمع، وبالمعطيات التي توفرها التحديات العلمية والتكنولوجية خاصة. وهذا كله يستلزم ضرورة إعادة النظر في محتوى وبنية نظام التعليم باعتباره العمود الفقري لإحداث التنمية – التقليدية أو المستدامة – في المجتمع.

إذا كانت الثروة الحقيقية للمجتمع تكمن في أفراده، فقد فرضت التغيرات التكنولوجية والإصلاحات الاقتصادية تحولات في سوق العمل واحتياجات المجتمع بعد تنامي المعرفة العلمية التي رفعت احتمالية النمو الاقتصادي، ولعل هذا لم يجعل التعليم والتدريب هدفاً في حد ذاته، بل وسيلة وضرورة للتنمية وعلاج وحل مشكلات المجتمع كالفقر والتلوث والكرامة والحرية والديمقراطية وحقوق الانسان.

ولعل شيوع التخلف وغياب الرؤية التنموية في عالم العرب سببه الأساس أننا اليوم لسنا في مستوى إسلامنا بالنسبة للذات، ولسنا بمستوى عصرنا بالنسبة (للآخر)، وأعتقد أن الأمرين متلازمان إلى حد بعيد، ومرتبطان بمجموعة من المسوغات، تتمثل في:

1 – الإشكالية الحقيقية تكمن في أزمة النخبة، التي تنصب نفسها في مختلف المواقع ولم تنتج إلا التخلف والتراجع، ومع ذلك قصر نخبويتها والوصاية على

الأمة في التسلط والاستفادة دون العمل والإنتاجية. ونصبوا أنفسهم أوصياء على المستوى السياسي والديني والاجتماعي.

2 – جرائم الثقافة بحق الأمة من خلال التخلف والاستبداد السياسي، وفي فقهاء ومثقفو السلطان، الذين لا يخلصون النصح حتى للسلطان.

3 – إشكالية التخلف والوهن، هي نوعية وليست كمية، وذلك أن من أكثر المؤشرات على السقوط الحضاري يتمثل في بروز إنسان استهلاك.

4 – الوهن الحضاري والتخلف يصيب الذهنية وينعكس على الفهم والأداء، حيث الكثير من المؤسسات المنوط بها عملية النهوض عبئاً على النهوض.

5 – عندما أحسنا التعليم والتعلم أحسنا القراءة الهادفة، كنا خير أمة أخرجت للناس في مجال البناء والعطاء، عندما عرفنا كيف نقرأ ولماذا نقرأ، وكنا نقرأ لنتعلم لا نتعلم لنقرأ، كما هو الحال اليوم.

6 – المشكلة التنموية تكمن في مناهج التعليم، وطرائق التعليم، وسياسة التعليم، ومؤسسات التعليم، ونوعية التعليم، وأهداف التعليم، ومكانة المعلم. فملف التعليم وديمومة النظر فيه وتطوير وسائله وإعادة النظر في سياسته وأهدافه، من أهم متطلبات التنمية.

7 – التعليم العالي بين النخبوية والجماهيرية، حيث إن الإشكالية ليست في عدد الجامعات، ولا في عدد الرسائل الجامعية ونوعيتها، ولا قلة الخريجين،ولا عدد المجلات المحكمة،ولا كليات التربية وأعداد المعلمين، كما أنها ليست في كمية الإنفاق عليها، وإن كان قليلاً مقارنة بجوانب البذخ فيما لا ينفع، وإنما الإشكالية في حقيقتها هي أزمة ذاتية مرتبطة بالمنهجية والنوعية، فلم يعد الحصول على الشهادات العلمية من أجل العلم وإنما من أجل غايات شخصية (مال – مكانة...).

– فالتعليم عندما يتمحور حول التلقين والحفظ وشحذ الذاكرة بعيداً عن التفكير، يخرج ببغاوات عقولهم في أذانهم.

– واقع التعليم يقوم على التكديس والحشو والتقليد والدوران في عقل السابق، بعيداً عن تنمية روح الإبداع والكشف والملاحظة والتجربة والتبصر واكتشاف الخطأ.

– كيان التعليم عندنا كثير من أحواله يقوم على النقل والتكديس والاستيراد التبعية، بعيداً عن القدرة على بناء الشخصية الاستقلالية.

– التعليم مازال يتجاهل الكفاءة والتخصص وتقدير الخبرة، ومازال صاحب الحماس والشخصية المنبرية هو صاحب السبق، إضافة إلى محاولات طمس وتهميش الإبداعات الشابة.

– السياسات التعليمية والمناهج هي أقرب إلى الشعارات والرغبات، بعيدة عن التخطيط التي تستجيب لحاجات المجتمع والتخطيط النظمي فعلى سبيل المثال: (إنشاء مجمع اللغة العربية وما يتبعه من قصور، وحدة البحث العلمي وما يتبعها من ضعف التنسيق مع الجامعات، فرض العلوم الشرعية التي تعتبر أم العلوم وما تقوم عليه من الحفظ والتلقين بعيداً عن التنمية الشخصية الإسلامية المبادرة والمستقلة والمجتهدة الداعية إلى الله بإخلاص ومهنية).

– في الوقت الذي يقوم فيه التعليم في الدول المتقدمة على التدريب والتنمية المهارات، لم يعد التدريب والتطبيق ما هو إلا للحصول على الشهادات وتحويل العلوم التجريبية إلى معارف نظرية.

كل ما سبق ما هو إلا تأصيل لمشكلة التأخير والتخلف الحضاري من زاوية واحدة ليست بعموميتها، حيث إننا نعيش في عالم تحد، سريع التغير وكثير التعقيد، وأصبح من الواضح أن المسائل الحاسمة لبقاء وسعادة الجنس البشري

لا يمكن فصلها عن بعضها البعض، ومن ثم عندما نتحدث عن التنمية يجب الاعتراف بالدور الحاسم الذي يمكن أن يقوم به التعليم في تلبية متطلبات التنمية، وأنه الأساس في حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وبأنه قوة دافعة في عملية تغيير القيم والاتجاهات بما يدعم الجهود الرامية لإنجاز الاستدامة بفاعلية.

مفهوم التنمية:

لعل الغاية للحكومات هو تحقيق التنمية الاقتصادية التي تؤمن رفع مستويات المعيشة لأفرادها المعاصرين والأجيال المستقبلية، وكذلك حماية البيئة وتعزيزها على المستوى الحالي والمستقبلي، وليس فقط لإشباع الحاجات المادية الأساسية وإنما توفير الموارد اللازمة لتحسين نوعية الحياة وجودة الخدمات مثل (الرعاية الصحية، التعليم،... وغيرها) ولكن غالباً ما يأتي ذلك على حساب البيئة، ولهذا يختلف الكتاب في تحديد تعريف التنمية، وماذا يفترض أن تنجز. هل يتحدد الهدف في زيادة الثروة فحسب؟ أم تحسين الرفاهية؟ أم ضمان الحرية؟ أم زيادة الأمن الاقتصادي؟ أم الحفاظ على البيئة وعدم استنزاف مواردها؟

ولهذا فإن مفهوم (التنمية) مفهوم فضفاض لا يتسم بالتحديد الدقيق، لكنه يعني بصفة عامة ديناميكية الحركة ويبتعد عن الاعتراف بالأمر الواقع، أو قبول الوضع الاستاتيكي، وهذا التغير أو التعديل محور عملها، ويكون التعديل جوهر مفهومها، غير أن هذا التغير أو التعديل لا يعني بالضرورة شيئاً بعينه، وإنما قد يشير إلى كل شيء ويرمي هذا التغير هنا إلى الأفضل.

ونظراً لاتساع مصطلح التنمية، فقد تحدث عنها كثير من المهتمين بدراسة المجتمع الإنساني، فرجال الاجتماع الذين اعتبروا أنفسهم مهندسين اجتماعيين اقتصرت التنمية في نظرهم على إصلاح الأحوال الاجتماعية، بينما نادى رجال

الاقتصاد بالتنمية الاقتصادية ورفع مستوى الدخل، ونادى رجال الزراعة والصناعة والتجارة بالحفاظ على مقدرات الشعوب واستدامتها، أما رجال الصحة العامة فقد اهتموا بالتثقيف الصحي والتعليم، أما المهندسون فقد اهتموا بالتخطيط، وذلك لأجل تنمية تقوم على أساس علمي.

يشير عبود (1992) إلى أن التنمية – لغوياً – هي من النمو، فعله الثلاثي: نما ينمو، بمعنى زاد وكثر، ويقال نمى الزرع، ونما الولد، ونما المال أي بمعنى كبر وزاد، والفرق اللغوي بين (النمو) و(التنمية) هو أن النمو يحمل معنى التلقائية بينما تحمل التنمية معنى (التدخل) لإحداث هذا النمو أو توجيهية وجهة معينة.

ويضيف دويكات (2008) بأن التنمية بأبسط معانيها تعني التطور والتقدم نحو الأفضل لمواكبة التغيرات والتجديدات المتسارعة في عالمنا، حيث يشمل هذا التطور كافة مجالات الحياة المختلفة، وتتطلب التنمية، استثمار الدول لكافة مواردها ومصادرها وإمكانياتها المادية والبشرية.

ويعرفها أبو سمرة (2007) بأنها: « تلك العمليات التي تبذل فيه نشاطات مقصودة وفق سياسة عامة لإحداث تطور اجتماعي واقتصادي وسياسي للناس في بيئاته المحلية، وذلك بالاعتماد أساساً علة الجهود الأهلية والحكومية والمنسقة والمتكاملة».

وباعتبار أن التنمية عملية يتم من خلالها مواجهة عوامل التخلف فيمكن تعريفها بأنها: «عملية مجتمعية واعية موجهة نحو إيجاد تحولات في البناء الاقتصادي – الاجتماعي، تكون قادرة على تنمية طاقة إنتاجية مدعمة ذاتياً تؤدي إلى تحقيق زيادة منتظمة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد، وفي نفس الوقت تكون موجهة نحو تنمية علاقات اجتماعية – سياسية تكفل زيادة الارتباط بين المكافأة وبين الكفاءة والإنتاجية، وتوفر للفرد الحق في المشاركة بجميع أشكالها.

ونظراً لتباين مستوى التنمية بين الدول المتقدمة وتلك النامية، فقد انقسم الفكر المعاصر في تعريفها إلى تيارين رئيسين: أحدهما يمثل الفكر الاقتصادي الغربي الذي عرف التنمية بأنها: العملية الهادفة إلى خلق طاقة تؤدي إلى تزايد دائم في متوسط الدخل الحقيقي للفرد بشكل منتظم لفترة طويلة من الزمن.

أما التيار الآخر، فقد تمثل بدول العالم الثالث النامية، وعرف التنمية على أنها، العملية الهادفة إلى إحداث تحولات هيكلية اقتصادية اجتماعية يتحقق بموجبها للأغلبية الساحقة من أفراد المجتمع، مستوى من الحياة الكريمة التي تقل في ظلها عد المساواة، وتزول بالتدريج مشكلات البطالة والفقر والجهل والمرض، ويتوفر للمواطن قد اكبر من فرص المشاركة، وحق المساهمة في توجيه مسار وطنه ومستقبله.

وعليه يصبح للتنمية أساسان: فكري وآخر مادي، وهما في تفاعل متبادل ودائم يؤدي إلى نضج ثمرة التنمية. فمناهج العلم وفرضياته، تخلق الفرص المواتية للإبداع التكنولوجي، بحيث يمكن القول بأن التطور المادي لابد من أن يكون مسبوقا بتطور فكري ملازم له. كما أن الاستمرار في التقدم التكنولوجي من شأنه أن يشحذ الذهن على البحث العلمي المتواصل لاكتشاف المزيد من التقنيات.

مراحل التنمية:

يلاحظ المتتبع لتاريخ التنمية على الصعيد العالمي والإقليمي تطوراً مستمراً واضحاً في مفهومها ومحتواها، وكان هذا التطور بمثابة استجابة واقعية لطبيعة المشكلات التي تواجهها المجتمعات، وانعكاساً حقيقياً للخبرات الدولية التي تراكمت عبر الزمن في هذا المجال، ويمكن وضع أربعة مراحل رئيسة لتطور مفهوم ومحتوى التنمية في العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى وقتنا الحاضر، وهذه المراحل يمكن إيجازها في: -

⏮ أولاً/ التنمية رديفاً للنمو الاقتصادي:

تميزت هذه المرحلة التي امتدت تقريباً منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى منتصف العقد السادس من القرن العشرين بالاعتماد على إستراتيجية التصنيع وسيلة لزيادة الدخل القومي وتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة وسريعة، وقد تبنت بعض الدول استراتيجيات أخرى بديلة بعدما فشلت إستراتيجية التصنيع في تحقيق التراكم الرأسمالي المطلوب الذي يمكن أن يساعدها في التغلب على مشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية المختلفة.

ولكن هناك فرق بين النمو الاقتصادي والتنمية، فالنمو الاقتصادي يشير إلى مجرد زيادة الكمية في متوسط الدخل الفردي الذي لا يرتبط بالضرورة بحدوث تغيرات هيكلية اقتصادية أو اجتماعية. أما التنمية فهي ظاهرة مركبة تتضمن النمو الاقتصادي كأحد عناصرها الهامة.

وهكذا فإن حدوث النمو الاقتصادي ليس قرينة كاملة ولا كافية على حدوث تنمية بهذا المعنى الواسع وبيان ذلك كالتالي: -

1 - من الممكن أن يتحقق نمو اقتصادي سريع، بينما يحدث بتباطوء في عملية التنمية. وذلك لعدم إتمام التحولات الجوهرية التي تواكب عملية التنمية أو تسبقها في المجالات التكنولوجية والاجتماعية والثقافية أو السياسية، والتي تعمل على إطلاق الطاقات البشرية والقدرات الإبداعية للناس، وتساعد على أن يكتسب المجتمع قدرات جديدة علمية وتكنولوجية تمكنه من مواصلة التقدم على كل الجهات.

2 - من الجائز أن يحدث نمو اقتصادي سريع ولا تحدث تنمية عندما ينشأ عدم توازن بين تطور الاقتصاد واحتياجات المجتمع متمثلاً في تزايد الاختلالات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، كتزايد الخلل في التكوين القطاعي للناتج القومي

(تزايد نصيب الخدمات والتوزيع على حساب نصيب القطاعات السلعية مثلاً).

3 – يمكن أن يتحقق نمو اقتصادي سريع ولا تحدث تنمية، عندما يكون النمو الاقتصادي مصحوباً بتقليص المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وكبت الحريات.

4 – يقال أن التنمية لا تتحقق حتى عندما يرتفع متوسط الدخل الفردي الحقيقي بمعدلات سريعة إذا كان النمو مصحوباً أو متبوعاً بزيادة درجة الاعتماد على الخارج وبتفاقم أوضاع التبعية الاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية والسياسية. حيث تتطلب التنمية فك الروابط مع هذا النظام والتحرر من التبعية له وزيادة درجة الاعتماد على الذات.

⏮ ثانياً/ التنمية وفكرة النمو والتوزيع:

استمرت هذه المرحلة تقريباً في الفترة من نهاية الستينات وحتى منتصف العقد السابع من القرن العشرين، وبدأ مفهوم التنمية فيها يشمل أبعاداً اجتماعية بعدما كان يقتصر في المرحلة السابقة على الجوانب الاقتصادية فحسب، فقد أخذت التنمية بالتركيز على معالجة مشاكل الفقر والبطالة واللادارة من خلال تطبيق استراتيجيات الحاجات الأساسية والمشاركة الشعبية في إعداد خطط التنمية وتنفيذها ومتابعتها.

⏮ ثالثاً/ التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة / المتكاملة:

امتدت هذه المرحلة تقريباً من منتصف السبعينات إلى منتصف الثمانينات في القرن العشرين، وظهرت فيها مفهوم التنمية الشاملة، تلك التنمية التي تهتم بجميع جوانب المجتمع والحياة، وتصاغ أهدافها على أساس تحسين ظروف السكان وليس من أجل زيادة معدلات النمو الاقتصادي فحسب، بمعنى أنها لا تهتم أيضاً بتركيب هذا النمو وتوزيعه على المناطق والسكان، ولكن السمة

الغالبة على هذا النوع من التنمية تمثلت في معالجة كل جانب من جوانب المجتمع بشكل مستقل على الجوانب الأخرى ووضعت الحلول لكل مشكلة على إنفراد، الأمر الذي جعل هذه التنمية غير قادرة على تحقيق الأهداف المنشودة في كثير من المجتمعات، ودفع إلى تعزيز مفهوم التنمية المتكاملة التي تعني بمختلف جوانب التنمية ضمن أطر التكامل القطاعي والمكاني.

⏮ رابعاً/ التنمية المستدامة:

إن «الديمومة» أو الاستمرارية المعنية في مفهوم التنمية هذا، تشير إلى الامتداد والروابط بين الأجيال، أي أنها تعني أن الجيل الحالي يجب أن يترك للأجيال القادمة مخزونا كافيا من الموارد الطبيعية ونظاما بيئيا غير مدمر وغير مصاب بالتلوث، وكذلك مستوى كافي من الملكة في العلوم والتكنولوجيا، بحيث تتمكن هذه الأجيال من الاستمرار في التنمية والاستفادة من فوائدها المختلفة.

فالتنمية، أينما وجدت لابد وأن تقوم على دعائم تكون ركيزة للانطلاق والتقدم، ولن يتسنى لأي دولة أ ن تنمو اجتماعياً واقتصادياً إلا إذا توفرت لها أسس التنمية ومقوماتها، وقد يختلف التطبيق من دولة إلى أخرى باختلاف قد يكمن في الوسيلة المطبقة وليس في المبادئ العامة التي نذكر منها:

⏮ الإحساس بالحاجة إلى التنمية:

السلبية الناجمة عن التخلف تعتبر عقبة في طريق التنمية، ومهما بلغت الجهود التي تبذلها الدولة وعظمت المشروعات التي تقوم بها فإن التنمية لن تحقق ما لم يشعر المجتمع بحاجته إلى تلك المشروعات ويسهم فيها مساهمة إيجابية ويحافظ عليها ويصونها، من حيث البنية الثقافية.

فكم من مشروعات منيت بالفشل لا لسبب، إلا لأن الحكومة قامت بإنشائها دون مشاركة المجتمع الذين يتخذون موقفاً سلبياً من كل مشروع حتى

باتوا ينتظرون من الحكومة أن تقدم إليهم كل ما يحتاجونه دون تضحية من جانبهم أو أداء لواجباتهم، وذلك من خلال التوعية باستخدام الإعلام المخطط الهادف والتدريب المستمر، ولهذا فمن الشروط الأساسية التي بموجبها تقدم الأمم المتحدة وأجهزتها على اختلاف أنواعها المعونة هو أن تشعر الدولة التي تطلب العون بحاجتها إلى المشروع المقترح وهذا تمشياً مع القول الحكيم:» إن الإنسان يشكك فيما قد يسمع وربما يشك فيما قد يراه، ولكن لا مجال للشك في عمل يقوم به بنفسه».

⏮ توفير الموارد الطبيعية:

الدولة الغنية بمواردها الطبيعية أقدر على التنمية من تلك التي تفتقر إلى هذه الموارد، ومثال ذلك فالولايات المتحدة قد جذبت بمواردها المهاجرين الذين ما إن وطأت أقدامهم أرضها راحوا ينقبون في باطن الأرض ويخرجون الفحم والبترول والذهب والحديد، ولم يمض وقت طويل حتى أصبحت أغنى دول العالم، أضف إلى ذلك دول الخليج العربي.

حيث يرى (مونتيسكو) في مؤلفه « روح القوانين «: « إن اختلاف الأمم في الأخلاق والقوانين والسياسة والاقتصاد والعلوم ودرجة الاستقلال والحرية يرجع إلى أثر العوامل الطبيعية، ومدى امتلاكها للموارد.

⏮ توفير المصادر البشرية المدربة:

حيث يمثل السكان رأس المال البشري في أي مجتمع من المجتمعات وهم دعامة من أهم دعامات الإنتاج فيه، ويتوقف على عددهم ونوعهم وحركتهم ومميزاتهم والأعمال التي يمارسونها والقدرات التي يتمتعون بها بتحديد نوع التغير الاجتماعي الذي يحدث في المجتمع (بغض النظر عن التعليم فثمة فرق بين التعليم والتدريب).

⏮ استخدام التكنولوجيا الحديثة:

لا اختلاف على أن التقدم العلمي دعامة أساسية من دعامات التنمية، فالثورة الصناعية التي شهدتها أوروبا في القرن التاسع عشر كانت نقطة تحول في تاريخ البشرية، ولن يمكن للدول النامية أن تحقق ما تصبو إليه من تنمية إلا بثورة في ميدان الصناعة وإنتاج المعرفة.

إن العالم يسير بخطى واسعة في ميدان التكنولوجيا، وفي هذا يقول اجيران وينمكوف:» إن التكنولوجيا سبب في التغير الاجتماعي، ولذلك تعتبر الاختراعات العلمية والتقدم التقني عوامل عملية في التغير الاجتماعي، ويترتب عليها آثار بعيدة المدى، في الميادين المختلفة وفي مظاهر الحياة الاجتماعية «

⏮ الاستقلال السياسي والاقتصادي:

الدول المستلقة أقدر على تنمية نفسها من الدول التابعة لأية دولة أجنبية سواء أكانت التبعية اقتصادية أو سياسية فمعظم دول العالم النامي كانت إلى عهد قريب تقع تحت يد الاستعمار، ولم تبدأ بالتنمية إلا بعد أن تحررت.

ولا تقل التبعية الاقتصادية عن التبعية السياسية خطراً حيث أنها تقف حائلاً دون تنمية تلك الدول ولعل واقع السلطة الفلسطينية أكبر دليل على ذلك بتبعيتها الاقتصادية لإسرائيل حسب اتفاقية باريس الاقتصادية عام 1993 م حتى الآن.

وقد يكون ربط الاقتصاد عن طريق المساعدات المشروطة كما فعلت الولايات المتحدة الأمريكية في أفريقيا وأمريكا اللاتينية، وما يسمى اليوم بالدول المانحة والاتحاد الأوروبي.

⏮ تدعيم أجهزة التعليم والتدريب والإعلام:

يعد التعليم والتعليم العالي بشكل خاص – في إطار السياسة التعليمية

الشاملة – من الأدوات التي تسهم بفاعلية في تكوين الفرد والمجتمع وبلورة ملامحه في الحاضر والمستقبل معاً، وضمان طرق التطور السليم للمجتمع في مسيرته نحو طموحاته في التقدم والرقي في مختلف ميادين الحياة، فالتعليم العالي وبصفة خاصة التعليم الجامعي، يمثل السبيل الرئيس لإعداد القوى البشرية المتخصصة، وإعداد الباحثين الذين يسبرون أغوار المستقبل، وإبراز المواهب الفكرية والطاقات البشرية المبدعة التي تعطي للثقافة أبعادها وتدفع بها نحو الإبداع وتجاوز شوائب الواقع.

ويمكن استخدام أجهزة الإعلام في الحد من العادات والتقاليد المتوارثة البالية التي تعوق التقدم وتوقف عجلة التنمية وهي مهمة شاملة لكنها حتمية لو أريد بها تحقيق تنمية سريعة.

الهدف من التنمية:

تبين من العرض السابق أن غاية التنمية متمحورة حول الإنسان بوصفه مركز للتنمية من خلال:

1 – ارتقاء الإنسان ولأجله ويعني هذا المفهوم إدخال وإخضاع تعقيدات العناصر المختلفة في غاية واحدة، وهي ازدهار الكيان الإنساني في مجموعة، وباعتبار التنمية ظاهرة تامة تضم: التكنولوجيا والاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة في آن واحد وفي كلمة واحدة تضم كل مظاهر الحياة داخل مجتمع ما، لذلك تظهر الحاجة إلى وجهة متكاملة وموحدة عند التخطيط للتنمية.

2 – أن يكون الإنسان في مركز التنمية بمعنى أن العملية بأسرها تستهدف تحسين مستوى الفرد، بمعنى كفالة وعدالة أكبر في توزيع المزايا كما هو الحال في توزيع المجهود والتضحيات، والواقع أن الإنسان الذي يعد هدف التنمية هو أيضاً صانعها.

3 – لا يمكن لعملية التنمية أن تكون متمركزة حول الإنسان، إلا إذا كانت عملية مفتوحة، والتخطيط لها مرن، وقابلاً للمراجعة فلا يعد انتشار الثقافة الوطنية بغرض الحفاظ على الهوية مطلباً زائداً ولكن جزءاً لا يتجزأ من بواعث التنمية، ومن هنا تظهر أهمية التعليم الذي لا يعد فقط نقلاً أو نسخاً لخطوط عريضة، بقدر ما يكون تنمية لشخصية الإنسان الذي تدور حول التنمية.

4 – إن تنمية أي شعب يجب أن توجه حسب تطلعاته الخاصة فيختار كل مجتمع بوعي وحرية أنموذجه الخاص بالتنمية، وفقاً لقيمة الثقافة وأساليب حياته ومدى حفاظه على الهوية الثقافية.

5 – يجب أن تعمل التنمية المتمركزة حول الإنسان على توازن الأبعاد المتعددة التي توجد داخل الطبيعة الإنسانية، وتوافق العلاقات بين الفرد وأقرانه (عدالة وسلام اجتماعي سواء على المستوى المحلي أو الدولي).

6 – تفترض التنمية تعاوناً مثمراً يستهدف المصلحة المتبادلة لكل مجتمع وهذا ما أكدته قرارات الأمم المتحدة خصوصاً القرار (3201) المتعلق بضرورة تنمية نظام اقتصادي دولي جديد يعتمد على مصالح البلاد مكتملة النمو، والبلاد في طور النمو.

أنواع التنمية:

أجمعت معظم الدراسات والكتابات حول التنمية، أنها تأخذ الأنواع التالية:

⏮ 1 – التنمية الاقتصادية:

حيث بدأت بها أوروبا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وتشمل زيادة الناتج والدخل القومي والمحلي والفردي ومعدل النمو ودرجة التصنيع ومعدل الاستثمار وتحسين ميزان المدفوعات، ويلجأ الاقتصاديون في الواقع إلى هذه المؤشرات لسهولة قياسها فيتفادون بذلك المسائل الفلسفية الشائكة.

2 – التنمية الاجتماعية:

تعني الارتقاء بالفرد بالمستوى الفكري والعقلي والثقافي والتعليمي بما يتناسب والتطور الاقتصادي، وقد اختلفت الآراء حول مفهوم التنمية الاجتماعية على النحو التالي:

- مفهوم التنمية الاجتماعية في الإسلام.
- مفهوم التنمية الاجتماعية في الرأسمالية الغربية.
- مفهوم التنمية الاجتماعية في الاشتراكية الشيوعية.

كما أنها تهتم بتغير المجتمع من حيث بناءه، فهي العملية الهادفة التي تؤدي إلى تنمية الوعي والاعتماد بين المواطنين لتنمية قدراتهم على تحمل المسئولية في مواجهة مشكلاتهم، بالإضافة إلى ذلك يجب أن تكون هناك دفعة قوية عن طريق تعبئة كل الطاقات والإمكانيات الموجودة في المجتمع للوصول إلى تطور المجتمع اقتصادياً واجتماعياً، وهي تتحدث عن البناء الاجتماعي ووظائفه ومواجهة مشكلاته المختلفة وإزالة العقبات مما يحقق الرفاه الاجتماعي.

3 – التنمية البشرية:

تعتبر منهجاً للتنمية الإنسانية الشاملة، التي تسعى إلى توسيع خيارات البشر بهدف تحقيق الغايات الإنسانية الأسمى، بتجاوز المفهوم المادي للرفاه الإنساني، إلى الجوانب المعنوية والحياة الإنسانية الكريمة التي تشمل التمتع بالحرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية،، وتوفر الفرص لاكتساب المعرفة والمشاركة في إنتاجها والإبداع.

4 – التنمية السياسية:

وهي تعني توفير الاستقرار السياسي لتحقيق جوانب التنمية المختلفة وتعني

الاستقرار والتغير المنظم، والاستقرار السياسي لا يعني الجمود وإنما يرتبط بخلق مناخ ملائم للتخطيط المستقبلي ولتوجيه مسار التغيير الاجتماعي والاقتصادي والسيطرة على البيئة والمقدرة على حسن استخدام الموارد، وممارسة الحقوق السياسية، والنقد المجتمعي للسياسة العامة، وعدم استحواذ السلطة.

5 – التنمية الوطنية:

يقصد بها غرس المبادئ الوطنية في نفوس الأفراد حيث يصبح من خلالها الفرد عنصراً صالحاً في المجتمع، يدافع عن قضايا وطنه، ولعل خصوصية المجتمع الفلسطيني في هذه التنمية تأخذ أشكالاً متعددة نظراً لحساسية قضاياه الوطنية (الأسرى – القدس – اللاجئين – ....).

أما المفهوم القومي للتنمية الوطنية فهو ارتباط الفرد بقضايا أمته العربية والإسلامية من خلال الدفاع عنها ضد أي خطر يهددها وتقديم الخدمات لها.

6 – التنمية الإدارية:

وهي عملية تدخل هادف ومنظم تسعى إلى جعل عمليات الإدارة وطرقها ووسائلها تتلاءم مع مرحلة التطور، وكذلك جعل عمليات الإدارة، وطرقها وتقنيتها تتواءم مع الأهداف التنموية الشاملة من خلال خطط عملية تتبع ما يلزم من أنماط الإدارة الحديثة.

وكذلك اتباع أنماط إدارية جديدة بعيداً عن التقليدية مثل: (إدارة التغيير، والغدارة الاستراتيجية، الإدارة الموزعة، الغدارة بالرؤية المشتركة،.. وغيرها).

الاتجاهات المختلفة في تفسير قضايا التنمية:

تنوعت اتجاهات دراسة التنمية، وفقاً لاتجاهات المفكرين والمختصين، وقد برزت مفاهيم واتجاهات متباينة حولها، كل منها يحاول معالجة الواقع على نحو

معين، ومن أبرز هذه الاتجاهات:

⏮ أولاً: الاتجاه الجغرافي:

يركز هذا الاتجاه على الأوضاع الجغرافية والموارد الطبيعية باعتبارها عوامل أساسية في تحديد مدى تقدم المجتمع، أو تخلفه، ويسقط من حساباته كافة العوامل الأخرى حين تعتبر أنها عوامل ذات تأثير محدود لا يذكر في عملية التنمية.

وفي الحقيقة أن الشواهد لا تدعم الاتجاه الجغرافي في تفسير التنمية والتخلف فالعوامل الجغرافية والموارد الطبيعية لا يمكن أن تكون وحدها سبباً للتخلف ويرجع ذلك إلى ما يلي: -

- أن هناك بعض الدول النامية في المناطق المعتدلة تعاني من التخلف مثل بعض دول حوض البحر المتوسط وأمريكا الجنوبية.

- التقدم العلمي أصبح كفيلاً بمواجهة مشكلات الطبيعة المترتبة على عدم مناسبة الظروف، كما أصبح عاملاً حاسماً في التغلب على الأمراض والأوبئة.

⏮ ثانياً: الاتجاه الاجتماعي:

يعتمد هذا الاتجاه على تفسير التخلف استناداً إلى عناصر البناء الاجتماعي والعمليات الاجتماعية، التي تحدث في البلدان النامية، ومن العوامل الاجتماعية التي يوردها أصحاب هذا الاتجاه للدلالة على التخلف والحد من التخلف عوامل عديدة وهي:

- العادات والتقاليد المرتبطة بنمط الإنفاق الاستهلاكي بدافع التظاهر على المستوى الشخصي والمناسبات كأعياد الميلاد وحفلات الزواج بما لا يحقق منفعة حقيقية.

- العوامل الثقافية المرتبطة بتوجيه المدخرات في استثمارات غير منتجة مثل

اكتناز الأموال وتشييد المنازل الفاخرة وشراء الأراضي.

– عدم الاستثمار الأمثل لوقت الفراغ كالجلوس في المقاهي لساعات طويلة وتبادل وجهات النظر الضعيفة في موضوعات لا نفع من ورائها مثل الغيبة وترديد الإشاعات وغيرها.

– عدم وجود خطة قومية لتوزيع القوى البشرية المنتجة وفقاً لاحتياجات التنمية سواء على مستوى التعليم العام أو العالي أو الدراسات العليا أو التدريب مع تدني النظرة المجتمعية للتعليم التقني والفني، وعدم وضع الإنسان المناسب في المكان المناسب مع الاعتماد أحياناً على معايير غير سليمة في الاختيار والتعيين كالرشوة والمحسوبية والعلاقات الشخصية والانتماءات الحزبية.

⏮ ثالثاً: الاتجاه السياسي

يعتبر هذا الاتجاه أن التخلف في جوهره هو نتيجة للاستعمار والاحتلال القديم والحديث على حد سواء، فأينما وجد الاحتلال تكون ثمرته التخلف، حيث يتبع هذا الاحتلال تبعية اقتصادية وتغلغل ثقافي وفكري من باب تحقيق السيطرة الكاملة.

ولعل المجتمع الفلسطيني الوحيد في العصر الحديث الذي لا يزال يرزح تحت الاحتلال الإسرائيلي ويعاني ويلات التحكم والتبعية الاقتصادية حيث يحاول الاحتلال تدمير كل البنية التحتية ومنع كل محاولات الاستقلال في أي مجال من مجالات التنمية وإفشال أي محاولة للتنمية.

⏮ رابعاً: الاتجاه الاقتصادي:

يربط هذا الاتجاه بين التخلف وانخفاض معدل الدخل الفردي، فدرجة التخلف في المجتمع تتوقف على متوسط دخل الفرد. والحقيقة أن مستوى الفرد لا يمكن أن يكون وحده مقياساً دقيقاً لدرجة النمو، أو التخلف الاقتصادي

وذلك للاعتبارات التالية:ً

– يغفل هذا الاتجاه التفرقة بين بلدان العالم من حيث مستويات الأسعار والظروف الاقتصادية والاجتماعية، والدليل هنا بعض الدول البترولية ذات الدخل الفردي والقومي المرتفع تعاني التخلف.

– تباين في مستويات المعيشة بين الدول الفقيرة والغنية، وعدم وجود عدالة في توزيع الدخل القومي بين أفراد المجتمع، مما أدى إلى تركيز الدخل في أيدي طبقة صغيرة، بينما يعيش معظم الأفراد في فقر مدقع.

الإدارة المجتمعية للتنمية:

إن عملية التنمية ليست مسألة عادية، يمكن أن تبرز ضمن معطيات المجتمع المتخلف ومؤسساته، كما أنها ليست قناعاً يمكن الصاقه على وجه المجتمع لتجميل مظهره، بل هي عملية جراحية إبداعية، تتجه أول ما تتجه إلى أحشاء المجتمع من أجل استئصال عوامل التخلف، وهذا ما لا يتحقق بغير العمل المتصل من أجل بلورة إرادة جماعية تدرك ضرورات التغيير، وأهم من ذلك أن تكون مستعدة لدفع ثمن هذا التغيير من خلال المسارات التالية: –

⏮ 1 – بروز متغيرات جوهرية في مجتمع راكد:

باعتبار التنمية مفهوماً حسبته الحضارة الغربية لنفسها بسيطرتها على مقدرات العالم، وهذا لم يكن إلا بعد أن استطاع الإنسان أن يزيد من سيطرته على الطبيعة، وزادت قدرته على تحديد مصيره ومستقبله، بعد تحرر من الأطر الثقافية والاجتماعية التي سادت قبل عصر التنوير والحداثة والثورة الصناعية، وما صاحبها من تقدم تقني، وهكذا أصبحت المجتمعات الراكدة في عالمنا المعاصر ذات نمط إنتاجي وتقني وتنظيم اجتماعي تقليدي، عرضة لمتغيرات غريبة على نمط حياتها وأسلوب تنظيمها تتسم مواجهتها بأنها فوق طاقة البناء

الحضاري لتلك المجتمعات. ولقد أدى هذا الأمر إلى حدوث هزات عنيفة في بناء أي مجتمع تقليدي، مما أصاب توازنه بخلل مشبع بالتخبط والتناحر الأعمى، وبالاضطراب المهدد للوجود، وفرض التبعية على ذلك المجتمع في وضعه المتحرك الجديد.

وهذه المتغيرات متعددة في أشكالها، ومتنوعة في أثارها وأبعاد مخاطرها على هوية أي مجتمع.

2 – الصدمة الحضارية:

أحدثت المتغيرات الجوهرية، التي أثرت على بناء المجتمعات التقليدية الراكدة، صدمة حضارية لتلك المجتمعات. والصدمة الحضارية، مثل أي صدمة تتوقف على ردة الفعل تجاهها على حيوية الملتقى لها، كما أن خروجه منها حياً يتوقف على مدى إصابتها منه.

والصدمة الحضارية التي أصابت المجتمعات التقليدية منذ أن أشتد بأس الحضارة الغربية، أدت إلى ضياع هوية بعض المجتمعات والشعوب، مما جعل علامات الوهن تبدو واضحة على إرادتها، فضلاً عن نسخ شخصيتها بالتشويه والتبعية ولا أدل على ذلك ما حصل في المجتمعات العربية من تشوه لمفهوم الديمقراطية تحت مسمى (الربيع العربي).

وعلى الرغم من ذلك، فإن دعوات التجديد الحضاري والنهوض فيما يتعلق بكثير من الأمم بدأت تكتسب أبعادها، وبدأ البحث المضني عن الذات من أجل ضمان متطلبات الوجود الحيوي.

لذل فإن التجديد الحضاري لأي أمة يقتضي الربط العضوي بين معطيات المكان الذي توجد فيه الأمة، انطلاقاً من إدراكها لعناصر القوة التي تتيحها ثقافتها وتاريخها ومجمل مقومات تراثها الحضاري التي تتشكل منها النظرة

الفلسطينية لإنسانها.

إن القدرة على الربط العضوي بين معطيات المكان ومتطلبات الزمان، تمثل المخرج العملي من أزمة التخلف والمدخل السليم لعملية التجديد الحضاري، فالتجديد الحضاري ما هو إلا الأصالة باعتبارها العملية التي يتم بواسطتها تحديد (مدى صلاحية الماضي للاستمرار في تفاعله مع الحاضر، وما ينجم عن هذا التفاعل من تجديد في الأشكال الثقافية بعامه)

3 – تزايد الوعي بالواقع:

لعل تزايد وعي أفراد المجتمع بواقعهم الجديد يعتبر أول المؤشرات الدالة على استفاقتهم من الصدمة الحضارية، يلي ذلك البحث المضني من أجل صياغة منطلقات فكر أصيل قادر على انتشال المجتمع من تخلفه، فضلاً عن وطأة السيطرة التي يفرضها المستفيدون من الوضع المتخبط، فإن الصراع العنيف يشتد بين أصحاب الفكر التقليدي، وأصحاب الفكر الحديث في المجتمع المعني. فالأولون يضربون باجتهاداتهم في أعماق الماضي: من تاريخ وتراث وعقائد، للبحث عن حلول جاهزة سبق أن جربت في الماضي لواقع جديد ذي مشكلات مختلفة نوعياً عن الماضي.

ويسلح كثيرون من أصحاب الفكر الحديث أنفسهم ومنطلقات فلسفتهم عن المكان الذي يوجدون فيه والمجتمع الذي يتصدون لحل مشكلاته , رافضين معطيات تاريخه وتراثه وعقائده ,مستعيرين فلسفات تأصلت لمجتمع بشري ذي تاريخ ونظرة وتراث مختلف عن مجتمعهم هم.

وبين حدة الصراع الأعمى لهذين القياديين ,وتحت وطأتهما الفكرية يبرز التوفيقيين باجتهاداتهم التي يعجز تأثيرها عن تأصيل الفكر في مجتمعهم , ليصبح قادرا على لمس مشاعر الإنسان وحسه التاريخي من ناحية ,مفضلا عن تزويده

بالوسائل وتبصيره بالآفاق التي أتاحتها المعرفة الإنسانية المتجددة لمواجهة العصر بأسلوبهم وأدواتهم من ناحية أخرى.

وفي البلاد العربية بقيت محاولات التأصيل محاولات فردية مبتورة يغلب عليها الطابع العام, تحول بعضها إلى محاولات توفيق غير واقعي.ولم تستطع هذه المحاولات على الرغم من كثرتها وجدية بعضها _إن تخلق مدرسة فكرية متفاعلة ونامية,قادرة على إيجاد فكر عربي يتمكن منه تحرير العمل العربي من ضياعه , وعجزه الراهن.

4 – القدرة على مقاومة تزييف الوعي:

إن الوعي الفردي بمعطيات الواقع لا يستطيع – وحده – أن يقدم دليلاً لمسيرة المجتمع, فلا بد لمثل هذا الوعي كي يتبلور وينضج من أن يتصاعد حتى يصبح قادراً على الوصول إلى وعي وضمير قطاعات المجتمع وقواه الفاعلة. وإذا لم يتسن لهذا الوعي، أن يصبح وعياً جماعياً قادراً على خلق معاناة، ومؤدياً إلى قلق جماعي يصبح معه الواقع المتخلف هماً يجب إزاحته.

وإذا أخذنا المنطقة العربية – على سبيل المثال – فإننا نجد أن التجزئة التي رسخت جذورها منذ مطلع القرن العشرين والهويات التي بدأت تنمو على أساسها تحت مسميات غربية وأيديولوجيات لم تكن ذات صلة بالواقع أو التاريخ أو الحضارة العربية والإسلامية، أثرت في تزييف الوعي العربي الذي كانت بشائره تلوح في الأفق، وأساءت النظرة إلى الإسلام في شتى بقاع الأرض. وبدأ يظهر ما يسمى بالإسلامفوبيا، وربط الإسلام بالإرهاب.

وتبرز عملية تزييف الوعي في مجال تأصيل النظرة العربية من أجل إيجاد فلسفة عربية مرتبطة بالمكان والزمان، فتنشط حملات التشكيك والتكفير، وتشيد الإرهاب الفكري لتخنق كل بادرة في مهدها في الوقت الذي نجد فيه التغاضي

والتشجيع والدعم للتيارات الفكرية البديلة.

وفوق كل ذلك نجد محاولات تشويه الواقع وتزييف الوعي في المنطقة العربية قد ازدادت وتيرتها منذ ما يسمى (بالربيع العربي) فتغيرت ملامح الوعي القومي وظهرت تيارات سياسة وعسكرية متناحرة، وظيفتها الوقوف في طريق أي فرصة يمكن أن تتاح لبلورة الإدارة الجماعية.

ومن هذا المنطلق تم وضع العروبة وحالات التنوير في موقع النقيض للإسلام، كما يتضح التركيز على المذهبية وإطلاق عقالها، وصب الزيت على نار الطائفية والحزبية حيثما وجدت، وتدعيم العنصرية.

1 – **القلق الموضوعي**: –

إن الإدراك الحقيقي المتزايد من قبل أفراد المجتمع وجماعاته لواقع التخلف، وما يعنيه هذا التخلف من أخطار على الوجود الحيوي للإنسان ومجتمعه، يمثل المصدر الذي ينبع منه القلق الموضوعي وينتشر على اتساع المجتمع.

وعليه فإن ما يمنع هذا القلق الموضوعي من الانتشار يتمثل بالدرجة الأولى في محاولات تشويه الوعي وتزيفه، والعمل من قبل القوى المستفيدة من الوضع القائم على تمييع إرادة المجتمع وخلق السلبية والوهن في نفوس أفراده.

فالإرادة المجتمعية لا تنبع من فراغ، وهي ليست مسألة يمكن إيجادها بين عشية وضحاها. فإن لم تكن هذه الإرادة قد تبلورت تحت ضغط المعاناة والقلق الموضوعي المنطلق من حس مسؤول، وشعور عميق بالمخاطر الحقيقية، وثقة في وجود إمكانية الخروج من الأزمة، فإنها لن تكون على درجة من النضج وقدر من الصدق، يؤهلها لامتلاك النظرة الإستراتيجية اللازمة للتغير.

2 – **الإدراك المؤسسي لضرورات التغيير: –**

يمثل الإيمان بالعمل من خلال المؤسسات منعطفاً حاسماً في مسيرة أي مجتمع، فمن خلال وعي أفراد المجتمع واتضاح رؤيتهم للتحديات التي يمر بها مجتمعهم، ومع بلوغ ظاهرة القلق الموضوعي درجة من الانتشار بين أفراد ذلك المجتمع، يدرك الأفراد عجزهم كأفراد عن الوقوف أمام التحديات التي تهدد وجودهم الحيوي، وهنا تصبح مسألة تكاثف الجهود، وتكثيفها من خلال العمل في إطار المؤسسات مخرجاً عقلانياً لانفكاك مجمعهم من براثن التخلف.

فبواسطة المؤسسات وعن طريقها يمكن أن تنتظم جهود المجتمع وتدوم قدرته وتتراكم إنجازاته وتتزايد قوته على حماية هذه الانجازات، ويمكنه عن طريقها أيضاً أن يبلور نظرته للحياة، ومنهجه في التفكير وأسلوبه في العمل.

والبنية الأساسية اللازمة لوجود بناء مؤسسي سليم، تتمثل في تحقيق أمرين جوهرين في المجتمع المعني، أولهما: القدرة الجماعية اللازمة لحماية كرامة الإنسان وحقوقه الأساسية، وثانيهما: القدرة الجماعية على بلورة منطلقات فكرية أصيلة تنير مسيرة المجتمع.

خصائص التنمية:

تعتبر التنمية بصفة عامة شاملة لا تقبل التجزئة والتقسيم، فهي إما أن تكون شاملة كاملة وإما لا تكون وتؤدي إلى التخلف، وتتلخص أهدافها في تسخير الشروط المساعدة على مواجهة مشاكل الإنسان من خلال إيجاد التوازن بين احتياجاته والموارد المتاحة، ومساعدته على التحكم أكثر في الأوساط الطبيعية دون الإضرار بها، وذلك بغية الرفع من المستوى المعيشي مادياً ومعنوياً.

فهي عملية واعية شاملة في أبعادها (السياسية، والاقتصادية، والإعلامية، التربوية، الثقافية،.....) تعتمد على مشاركة جميع أفراد المجتمع وتشكل فعلاً

اجتماعياً ديناميكياً.

وعليه، وقبل التحدث عن خصائص التنمية بشكل مفصل، نستطيع استنتاج أهم الملامح العامة للتنمية، والمتمثلة في: -

1 – التنمية عملية واعية ومخططة ليست عشوائية بل محددة الغايات يجب أن تساهم فيها جميع القطاعات في المجتمع.

2 – التنمية هي مجموعة تحولات في الإطار السياسي والمجتمعي والاقتصادي معتمدة على طاقة إنتاجية ذاتية.

3 – الإطار الاجتماعي السياسي / الأكاديمي: يتضمن آلية التغيير وضمانات استمراره ويتمثل في نظام قائم على أساس الكفاءة.

وفي ضوء هذه الملامح، تتحدد خصائص التنمية في أنها:

⏮ التنمية ظاهرة إنسانية:

تقوم على الإنسان باعتباره العنصر الأساس في عملية التطور والتقدم، ولا يمكن أن يكون هناك تنمية بدون تدخل الإنسان، فكل خطط التنمية مهما كان مجالها توجه إلى الإنسان في موقعه أينما وجد، رغم تنوع واختلاف حاجاته كما أن التنمية باعتبارها إنسانية ترتبط بحياة الإنسان وجوداً وعطاءً، فحيثما وجد الإنسان وجد البحث والتنقيب والتنمية، مع الاختلاف في التصورات حول مفهوم التنمية ومجالاتها وكلما توقف الإنسان عن الجد والبحث والعطاء تأخرت تنميته.

⏮ التنمية ظاهره دينية:

حيث دعت الشرائع السماوية جميعاً إلى سعادة الإنسان وحياته الكريمة، من خلال إيمانه واعتقاداته وفق قواعد وأسس سليمة تقوم على الفضائل والأخلاق والمساواة والعدالة.

لكن يسود أحياناً بعض التصورات الخاطئة حول أن الدين يعتبر عائقاً للتنمية أو التطور، بسبب موقف خاص مرتبط بعدم فهم حقيقة الدين، والعجز عن استيعابه بروح علمية منفتحة. ولعل الدين الإسلامي جاء بروح تدفع الإنسان إلى أن يتفكر فيما حوله ويستثمر ما منحه الله من قدرات ذاتية أومن الطبيعة، وتعددت الآيات الدالة على ذلك، منها على سبيل المثال لا الحصر:

1 – قوله تعالى: ﴿ أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا أَوْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِن تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ ﴾ (الحج،46).

2 – قوله تعالى: ﴿ قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ ثُمَّ اللَّهُ يُنشِئُ النَّشْأَةَ الْآخِرَةَ إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ (العنكبوت، 20).

3 – قوله تعالى: ﴿ وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَاسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّي قَرِيبٌ مُّجِيبٌ ﴾ (هود، 61).

وإذا كان الإسلام يجعل من التنمية واجباً على المسلمين فإن رؤيته للتعليم لا تقل عن ذلك، وجعل العلم طريقاً للإيمان والتفكر في خلق الله أساس الرشاد فنجد كثيراً من الآيات تختم بقوله تعالى: (أفلا يعقلون)، (أفلا تتفكرون)، (لقوم يعقلون)، (لقوم يعلمون).

وإذا كان الاسلام مهتم بالعلم والعلماء فإنه يولي أهمية بالعلم التجريبي (التطبيقي)، وذلك يهدف إيجاد العقلية الواعية، التي تعمل عقلها في التجربة وتحاول الوصول إلى البرهان والدليل. ولذا حذر الإسلام من المسلمات التي لا دليل لها أو عليها، فقال تعالى:" وَمَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ ۚ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ ۖ وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا) (النجم، 28). كما اهتم كذلك بكثير من

العلوم والمعارف واللغات، فقد كان بعض الصحابة يعرف الرومية والفارسية والحبشية، وقال زيد بن حارثة، أمرني رسول الله صل الله عليه وسلم، فتعلمت له كتاب يهود بالسريانية، وقال: إني والله ما آمن يهود على كتابي، فأمر لي بنصف شهر حتى تعلمته وحذقته، فكنت أكتب له إليهم، وأقرأ له كتبهم» (جامع الأصول 30/ 8 الحديث 5864).

أما عن الإحصاء، فقد روي البخاري ومسلم عن حذيفة بن اليمان رضي الله عنه، قال: كنا مع رسول الله صل الله عليه وسلم فقال: «أحصوا لي كم يلفظ بالإسلام» فقال حذيفة: فكتبنا له ألفاً وخمسمائة رجل».

أما التخطيط، فقد كان سمة الحياة الإسلامية، ولعل أبرز الذين اهتموا بالتخطيط من الأنبياء عليهم الصلاة والسلام يوسف عليه السلام حيث وضع خطة لمصر لمواجهة السنوات العجاف التي كانت تواجهها، فقال تعالى: ﴿قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا فَمَا حَصَدتُّمْ فَذَرُوهُ فِي سُنۢبُلِهِۦٓ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّا تَأْكُلُونَ ﴿٤٧﴾ ثُمَّ يَأْتِي مِنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ سَبْعٌ شِدَادٌ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّا تُحْصِنُونَ ﴿٤٨﴾ ثُمَّ يَأْتِي مِنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ ٱلنَّاسُ وَفِيهِ يَعْصِرُونَ ﴿٤٩﴾﴾.

التنمية ظاهرة تاريخية مستمرة:

مرت التنمية عبر التاريخ بتطورات مختلفة فتارة مرتفعة وتارة منخفضة(منحطة) وفقاً للظروف البيئية وحاجات الإنسان، ولكن لا شك أن هناك مراحل برزت فيها روح التطور والتنمية بصورة أوضح من غيرها، فالقرن الرابع الهجري أو ما يقاربه من القرن العاشر الميلادي يعد أحد هذه المراحل حيث شهد تطوراً في مختلف جوانب الحياة برزت من خلاله الإبداعات العلمية والفكرية التي أسهمت في وضع اللبنات الأولى للتطور العلمي التي امتدت حتى يومنا هذا والتي تمثلت في الثورة التكنولوجية والصناعية، واقتصاديات

المعرفة والاتصالات التي لا تعرف الحدود المكانية والزمانية.

⏮ التنمية ظاهرة اجتماعية:

التنمية باعتبارها مرتبطة بحياة الإنسان، فهي عبارة عن عمليات تغير اجتماعي، تهدف إلى إشباع الحاجات الاجتماعية للأفراد سواء كان على مستوى التركيب السكاني أو البناء الوظيفي أو النظم الاجتماعية، أو العلاقات أو القيم والمعايير.

ولذلك تعد التنمية ذات بعد اجتماعي يمتد إلى جميع جوانب المجتمع وتتلاءم مع التغير الاجتماعي تلازماً مضطرداً. فكلما اتجه المجتمع نحو التغيير والتطور، كلما أدى ذلك إلى سرعة في التنمية، والعكس صحيح.

⏮ التنمية ظاهرة اقتصادية:

ابرز الاتجاهات المرتبطة بالتنمية تلك التي تربط التنمية بالوضع الاقتصادي باعتبار التنمية عملية زيادة الدخل القومي الحقيقي واضطراد هذه الزيادة خلال فترة زمنية طويلة بحيث تكون هذه الزيادة اكبر من زيادة عدد السكان, ولذلك لا يمكن تنفيذ برامج التنمية في ظل ظروف متداخلة, أهمها:

- اقتصاد تابع يعاني من الركود.
- تدني مستوى دخل الفرد.
- ندرة الموارد الاقتصادية والطبيعية.
- تخلف في وسائل الإنتاج.

مؤشرات التنمية:

إن المؤشرات التي يقترح اعتمادها لقياس الاستقلال في الانجاز التنموي في البلدان النامية تقسم إلى ثلاثة محاور رئيسية ,تتمثل في:

⏮ أولا / مؤشرات الإمكانية:

والتي تبين مدى إمكانية البلد من اتباع طريق التنمية المستقلة ,وهي تنحصر في توضيح قدرات البلد الذاتية وظروفه المختلفة التي يمكن إن تساعده أو تعيقه في تحقيق التنمية والاستقلال فيها, وتتمثل في:

1 – **الموقع الجغرافي** / وذلك من حيث موقع البلد بالنسبة لطرق الملاحة والتجارة ,ومدى أهميته بالنسبة للبلدان الأخرى أو مستوى التدخل في شئونها الداخلية وهذا يستلزم منها اتخاذ التدابير الخاصة لحماية أمنها الخارجي وفرض رقابة على السلع المنتجة في البلاد المجاورة , والتأثير الإعلامي والثقافي المباشر وغير المباشر الواقع عليها.

2 – **الحجم** / ويشمل المساحة وعدد السكان، فمن الناحية الاقتصادية كلما كبر حجم الدولة كلما زادت إمكانية تخطيها العقوبات التي تعترض طريق تطورها الاقتصادي خصوصاً في مجالات الصناعات, وفي تحديد حجم السوق. أما حجم السكان الأكبر فينتج إمكانية توفير عدد أكبر من الأيدي العاملة بمختلف مستوياتها بدون الاعتماد على الخارج في الحصول عليها, إضافة إلى توليد طلباً أكبر على السلع المنتجة محلياً, والذي يدفع باتجاه زيادة الحجم.

3 – **توفر الموارد الطبيعية وتنوعها** / كلما كانت الموارد وفيرة ومتنوعة قل اعتماد البلد على المصادر الخارجية في إنجاز عملية التنمية الاقتصادية، وقد تكون هذه الموارد إما (وفيرة – متوسطة – محدودة) أو (متنوعة – أقل تنوعاَ – غير متنوعة).

ويدخل ضمن هذا المؤشر مدى ملائمة الظروف الطبيعية للإنتاج في البلد المعني، فكلما كانت الظروف ملائمة تمكن هذا البلد من إنتاج السلع التي تعطي احتياجاته المحلية وتقلل من اعتماده على الخارج.

4 – **التقارب الحضاري والاجتماعي**/ يؤدي التجانس بين رعايا البلد الواحد إلى الاستقرار والتنمية إذا ما توافرت فيه الوحدة في (القومية –الدين – اللغة –

المستوى المعيشي) هذا ينعكس على إمكانية تحقيق أهداف التنمية الشاملة.

وتجدر الإشارة إلى أن وجود القوميات والأديان واللغات المختلفة قد لا تشكل عقبة في سبيل تحقيق التنمية إذا ما تقاربت مستوياتهم الثقافية والاجتماعية وأساليب معيشتهم.

⏮ ثانياً / مؤشرات التأهيل:

تشمل المؤشرات التي تؤهل البلد لتحقيق التنمية والتي يمكن تسميتها بـ(مؤشرات الانطلاق نحو التنمية)، وتنحصر في إحداث التغيرات الهيكلية في الاقتصاد الوطني وكذلك تصحيح هيكل السكان وتوزيعهم التعليمي والقطاعي، فضلاً عن تعديل أساليب توزيع الدخل والتي تصب في زيادة الإنتاجية، ويمكن تحديد هذه المؤشرات في: -

1 - **تحسين نوعية الحياة** / وذلك بالتركيز على الجانب الصحي والتعليمي، من خلال قياس التطور الحاصل في انخفاض نسبة الأمية، وارتفاع عدد المسجلين في المراحل الدراسية المختلفة نسبة إلى عدد السكان في الفئات العمرية المقابلة لها، إلى جانب التغيرات في النظام التربوي عامة كنسب الخريجين، ونسبة البطالة.

وتبرز أهمية قياس نسبة الإنفاق على التعليم الجامعي والعالي إلى إجمالي النفقات التعليمية، ونسبة الإنفاق على التعليم إلى إجمالي النفقات العامة للدولة، كمؤشرين لمدى الاهتمام هذا الجانب الخاص بتطور قدرات الأفراد، خاصة في مجال البحث العلمي.

أما الجانب الصحي فيقاس بمؤشرات عديد أهمها معدل وفيات الأطفال، نوعية الخدمات الصحية المقدمة للجمهور، بالإضافة إلى أعداد الأطباء ومساعديهم والتي تبين مدى تطور الجانب الصحي في البلد.

2 - **تصحيح هيكل الإنتاج والإنتاجية والقوى العاملة** / فكلما زادت

الأهمية النسبية للقطاعات الإنتاجية الحيوية أدى ذلك إلى زيادة الإنتاج كماً وتنوعاً وصولاً إلى مرحلة الاعتماد على الذات وتقليل الاعتماد على الخارج في الحصول على متطلبات المجتمع.

أما بالنسبة إلى القوى العاملة فيجب تصحيح هياكلها القطاعية والمهارية والتعليمية والمهنية والجغرافية، بما يضمن توظيفها أفضل توظيف ممكن لزيادة إنتاجيتها ورفع كفاءة أدائها.

3 - **العدالة في توزيع الدخل والثروة** / يتم التوصل إلى هذا المؤشر من خلال دراسة الإجراءات والسياسات الخاصة بإعادة توزيع الدخل والثروة بما يضمن تحقيق العدالة الاجتماعية، وهذا لا يعني حصول الأفراد على نصيب متساوٍ من الدخل والثروة وإنما يفترض ربط ذلك بإنتاجية الفرد ومدى إسهامه في عملية التنمية.

فحالة التباين الكبير بين الفئات والطبقات الاجتماعية، يخلق حالة من عدم الاستقرار والتنافر بين هذه الفئات والطبقات بالشكل الذي يؤثر سلباً في إنجاز التنمية الاقتصادية، ويرتبط تحقيق العدالة الاجتماعية بكون الإنسان هو هدف التنمية التي تسعى إلى زيادة رفاهيته عبر الزمن، والتي يجب أن تشمل كل أفراد المجتمع ولا تقتصر على فئة محدودة منه دون غيرها.

4 - **التقنية والبحث العلمي** / ويقاس هذا المؤشر من خلال الاهتمام الذي توليه الدولة لمؤسسات البحث العلمي ومدى الإنفاق عليه، فضلاً عن عدد البحوث المنشودة وعلاقتها بالجانب التطبيقي أو ببراءات الاختراع.

يعد هذا المؤشر من المؤشرات الحيوية بالنسبة إلى الاستقلال التنموي، إذ تستثمر الدول المتقدمة تطورها التقني لغرض شروطها التي تمس الاستقلال الاقتصادي، فالتطور الذي يحقق المؤسسات الاقتصادية في مجال البحث العلمي والتقني يسهم بشكل فعال في إيجاد التقنية الملائمة للاقتصاد، ويعمل على تطوير

التقنية المستوردة من الخارج وتطويعها.

5 – **التغير الحاصل في نمط الاستهلاك** / يقاس هذا المؤشر بالأهمية النسبية للطلب الاستهلاكي إلى إجمالي الدخل القومي، ونسبة كل من الاستهلاك الخاص والعام إلى إجمالي الاستهلاك وتوزيعه بين السلع الغذائية والسلع الضرورية والكمالية الأخرى. لكن هناك بعض العوامل التي تمثل دوراً بارزاً في تشويه نمط الاستهلاك المحلي:

– تقليد أفراد الطبقات والفئات مرتفعة الدخل لأمثالهم في الدول المتقدمة من الناحية الاستهلاكية.

– توجيه الدولة نحو الإنفاق على المجالات الإعلامية والمجالات الأخرى الأقل أهمية بالنسبة إلى رفاهية الفرد.

⏮ ثالثاً / مؤشرات الاستقلال:

وتشمل هذه المؤشرات مدى الاعتماد على العوامل المحلية في تمويل المشاريع الاقتصادية ونسبة الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، إذ أن ارتفاع هذه النسبة يدل على شدة الاعتماد على الخارج في توليد الناتج المحلي. وكذلك نسبة الصادرات إلى الواردات سواء من المواد الأولية أو المصنعة.

أضف إلى ذلك الاعتماد على المشاريع الجاهزة ورأس المال الأجنبي في تنفيذ مشاريع التنمية الحيوية وتوطيد العلاقة مع المؤسسات والدول.

وتجدر الإشارة أنه لا يمكن لأي دولة أن تحقق الاستقلال السياسي والاقتصادي من دون أن يكون له أساساً من الأمن القومي له، خصوصاً في ظل العلاقات المضربة بين الدول في الوقت الحاضر. وهذا يحتم على الدول تخصيص جزء من مواردها لإنجاز مستوى معين منه في سبيل ضمان استقلالها السياسي والعسكري، وهنا يفترض عدم المبالغة في الاهتمام وأن يكون الجانب الحي فيه لا يتجاوز حدود الحفاظ على هذا الاستقلال خاصة في المجال الثقافي والفكري.

مراجع الفصل:

1 – الابراهيم، حسن (0020): التعليم والتنمية وجهاً لوجه، ذات السلاسل للطباعة والنشر، الكويت.

2 – إبراهيم، شاكر(1990): الإعلام ورسائله ودوره في التنمية، مؤسسة آدم للنشر والتوزيع، القاهرة.

3 – الحر، عبد العزيز (2003): التربية والتنمية والنهضة، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت.

4 – حلاوة، جمال وصالح، علي(2010): مدخل إلى علم التنمية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان.

5 – الحوت، محمد وشاذلي، ناهد (2007): التعليم والتنمية، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة.

6 – الدليمي، عبد الرازق (2012): الإعلام والتنمية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان.

7 – عبد المالك، كامل(2008): ثقافة التنمية – دراسة في أثر الرواسب الثقافية على التنمية المستدامة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

8 – العيسوي، إبراهيم (2000): التنمية في عالم متغير – دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، دار الشروق، القاهرة.

9 – فتح الله،سعد(1995): التنمية المستقلة: المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج، دراسة مقارنه في أقطار مختلفة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

10 – مركز دراسات الوحدة العربية (1994): التنمية العربية الواقع الراهن والمستقبل، بيروت.

الفصل الثاني

التنمية المستدامة (الملامح والمكونات)

- تعريف التنمية المستدامة.
- تحديات التنمية المستدامة.
- ملامح الاهتمام بالتنمية المستدامة.
- مكونات وأنماط التنمية المستدامة.
- التنمية البشرية والاستدامة.
- أهداف التنمية المستدامة.
- أسباب ضعف التنمية المستدامة في الوطن العربي.
- المبادئ الإرشادية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.
- أبعاد التنمية المستدامة
- التحديات التي تواجه التنمية المستدامة في فلسطين
- المنظور البيئي وعلاقته بالتنمية المستدامة
- ضمانات الحفاظ على البيئة كأساس للتنمية المستدامة (التربية – التشريعات)

الفصل الثاني

التنمية المستدامة

مقدمة:

إذا كان مركز القوة في أي أمة يتحدد فيما يكون عليه إنسانها من قوة أو ضعف، من عبودية أو تحرر، من جهل أو معرفة، فإن هذا يؤكد أهمية التنمية البشرية التي هي عملية توسيع خيارات الناس عن طريق توسيع الوظائف والقدرات البشرية، حيث إن التنمية البشرية تقوم على الدعامات الأربع التالية: -

- الإنتاجية، مما يعني تفعيل قدرات الناس.

- العدل، فمجرد توافر الفرص لا يكفي بل لا بد من ضمان توافر العدل في توزيعها.

- الاستمرارية، بحيث يكون الوضع الحالي استمراراً لوضع لاحق في التقدم عن طريق التنمية.

- التمكين، بحيث تتوافر المشاركة بين كافة العناصر القادرة على التنمية والاستمرار فيها.

ولهذا فقد ظهر الاهتمام بالاستدامة في وقت مبكر من عقد السبعينات من القرن الماضي حينما تحقق لأعداد متزايدة من الأفراد أن فساد البيئة سوف يتضاعف بدرجة كبيرة نتيجة لاستخدام الإنسان المفرط للبيئة، وترتبط الاستدامة بنوعية الحياة في مجتمع ما، وبما إذا كانت الأنظمة الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية في هذا المجتمع تسهم في توفير حياة سليمة ومنتجة وهادفة لكل أفراد المجتمع حاضراً ومستقبلاً.

تعريف التنمية المستدامة :

تتعدد الرؤى الخاصة بتعريف الاستدامة، ومنها التعريف الذي وضعته اللجنة الدولية للبيئة والتنمية عام 1987م، والذي ينص على أنها:» التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المستقبلية في تلبية احتياجاتها الخاصة «.

وهنا ما يتفق فيه ديب ومهنا(2009) الذي يضيف أن التنمية المستدامة في إطارها العام هي ذات مدخل بيئي ثم تحول إلى مفهوم تنموي شامل يراعي ثلاث محاور رئيسة هي المحور الاجتماعي والاقتصادي والبيئي.

ويرتبط بهذا المفهوم قاعدة أنه يصعب تحقيق العدل بين الأجيال في حال غياب العدل بين أفراد الجيل المعاصر، ومن ثم فإن التنمية التي تحقق التوازن والترابط بين أهداف هذه المحاور الثلاثة يمكن أن تستدام لفترة طويلة.

ولعل الخلل في هذه الأهداف في المجتمع الفلسطيني منذ قدوم السلطة عام 1994م مروراً بالانقسام السياسي عام 2007م وانتهاءً بالعدوان الإسرائيلي وتدمير البنية التحتية عام (2008، 2012، 2014) أدى إلى تراجع مؤشرات التنمية وتأخرها إلى أجل غير مسمى.

ويعرف علي (2000) التنمية المستدامة بأنها:» نقل المجتمع من الأوضاع القائمة إلى أوضاع أكثر تقدماً لتحقيق أهداف محددة تسعى لرفع مستوى معيشة المجتمع ككل من كافة جوانبه عمرانياً واجتماعياً واقتصادياً وجمالياً وذلك عن طريق استثمار كافة الموارد والإمكانات المتاحة في تحقيق الأهداف وحل المشكلات وتلبية احتياجات المجتمع في البيئات المختلفة «.

ويعرفها أبو النصر(2003) بأنها:» التنمية التي تتضمن تحقيق العدالة

بين الأجيال وداخل نفس الجيل من خلال الموائمة بين الأهداف الاقتصادية والإنسانية والبيئية للمحافظة على المكونات المختلفة للثروة التي تضمن استمرار توليد الدخل عبر الأجيال المختلفة «

ومن خلال هذه التعريفات يمكن القول أن جميعها، تصب في مضامين محددة، هي:

1 – تقليل الاستخدام غير الرشيد أو الفاقد من الموارد غير المتجددة.

2 – الاستخدام المستدام للموارد المتجددة.

ويرى عبد الحي (2006) بأن التنمية المستدامة هي تنمية اقتصادية ومستوى معيشي لا يضعف قدرة البيئة في المستقبل على توفير الغذاء وعماد الحياة اللازم للسكان وتسعى إلى تلبية احتياجات الجيل الحالي دون استنزاف حاجات الأجيال القادمة" حيث يمكن تحديد العناصر التالية لهذه التنمية في –

· المحافظة على كثافة مناسبة من السكان.

· استنباط ونقل وتكييف أشكال جديدة من التقنية.

· تطوير المؤسسات التعليمية والصحية لنشر الوعي وتغير الاتجاهات لتحفيز التغيرات الاجتماعية الثقافية.

· العناية بالبيئة وتحسينها والمحافظة على العناصر الأساسية فيها.

· تحسين العناصر الاقتصادية بما يحقق متطلبات اقتصاد السوق.

وفي هذا السياق من الـضروري التفرقة بين ثلاثة مصطلحات يشيع استخدامها في الأدبيات المتصلة بهذا الموضوع وهي:

– النمو المستدام/ هو مفهوم متناقض في مفرداته، حيث لا يوجد شيء مادي يمكن أن ينمو إلى ما لا نهاية.

– الاستخدام المستدام/ هو مفهوم يكون ملائم للموارد المتجددة فقط.

– التنمية المستدامة/ فهي تهدف بالإضافة إلى ما أشير إليه سابقاً، إلى تحسين نوعية حياة البشر بينما هم يعيشون داخل الأنظمة المحيطة بهم، مع الأخذ في الاعتبار القيود البيئية التي تفرض استخدام التكنولوجيا والتنظيم الاجتماعي المرتبطان بتلبية الحاجات المتعلقة بتحسين نوعية حياة الإنسان.

تحديات التنمية المستدامة:

تتعدد التحديات التي تواجه تحقيق التنمية المستدامة، وقد حدد تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الذي عقد في جوهانسبرج بجنوب أفريقيا (سبتمبر2002) أهم هذه التحديات فيما يلي: –

1 – إن تغير أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وإدارتها هي أهداف شاملة ومتطلبات أساسية.

2 – الهوة العميقة التي تقسم المجتمع البشري (غني – فقير)، (عالم متقدم – عالم نامي).

3 – لا تزال البيئة العالمية تعاني من التدهور، فتناقض التنوع البيولوجي مستمر كما أن الآثار الضارة لتغيير المناخ باتت واضحة. وأضحت الدول النامية أضعف حالاً، ولا يزال تلوث الهواء والمياه والبحار يحرم ملايين الأشخاص العيش الكريم.

4 – يمثل السلام والأمن والاستقرار واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية بما فيها الحق في التنمية، واحترام التنوع الثقافي عناصر أساسية في تحقيق التنمية المستدامة، ولعل الاضطرابات الأمنية والسياسية في الوطن العربي خلال الفترة السابقة وابتداء من عام 2010 في تونس ومصر وليبيا وسوريا وفلسطين يمثل عقبة أمام المجتمع العربي في طريقه للتنمية.

5 – الفجوة الأخلاقية، حيث تمثل الأخلاقيات المستمدة من ثقافة المجتمع والمرتكزة على جذوره التاريخية أهمية كبيرة للتنمية.

6 – التأثير المتزايد للأنشطة البشرية والأمراض المزمنة التي تنتشر بكثرة نتيجة لاستخدام المواد المسرطنة في التصنيع.

7 – استمرار التزايد السكاني وانتشار البطالة والفقر وتراكم الديون وفوائدها على الدول النامية.

ملامح الاهتمام الدولي بالتنمية المستدامة:

1 – تقرير برند تلاند (1987م) Brundtland الخاص باللجنة العالمية للتنمية والبيئة، حيث هذا التقرير الأساس لجدول أعمال القرن 21 الذي تم الاتفاق عليه أثناء مؤتمر الأمم المتحدة(قمة الأرض) الذي عقد في ريودي جانيرو عام 1992م والذي يؤكد على أن (السكان، الاستهلاك، التكنولوجيا) هي القوى المحركة للتغير البيئي.

2 – مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (جوهانسبرج – 2002) الذي بوضع التنمية المستدامة في صلب جدول أعمال التنمية الدولية، واتفقت الحكومات خلاله على الالتزامات المحددة المتعلقة بالعمل من أجل زيادة جهود تنفيذ جدول أعمال القرن (21) وبرنامج متابعة تنفيذه، ومن هذه الالتزامات:

– وافقت اللجنة الاقتصادية لأوروبا في دورتها (58) في مارس 2003 على إدماج الأبعاد الثلاثية للتنمية المستدامة في صلب الأنشطة في جميع مجالات عملها.

– أوصت اللجنة المعنية بالبيئة وتنمية الموارد الطبيعية التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادي في دورتها الرابعة في ديسمبر 2002 في متابعتها لمؤتمر قمة جوهانسبرج، بتعزيز التعاون على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، ودعم تنمية الشبكات لتبادل المعلومات وتقاسم

السياسات ونشر أفضل الممارسات.

– دعا مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة/ المنتدى البيئي الوزاري العالمي في دورته (22) المنعقدة في نيروبي في فبراير 2003، إلى الالتزام التام بتنفيذ نتائج مؤتمر قمة جوهانسبرج، وإلى مساعدة الدول على وضع السياسات والتشريعات اللازمة لمعالجة الآثار البيئية المرتبطة بالعولمة.

– تبنت الجمعية العمة للأمم المتحدة في ديسمبر 2002 قراراً بإعلان عقد التعليم من أجل التنمية المستدامة على أن يبدأ في الأول من يناير 2005 واختيرت اليونسكو كوكالة رئيسة لهذا العقد.

3 – عقدت الدول الإسلامية في عامي2002، 2006 المؤتمر الأول والثاني لوزارة البيئة وذلك لوضع سياسات عامة وخطط تنفيذية للتنمية المستدامة في المجتمعات الإسلامية.

وبناء على كل ما ذكر يمكن القول أن التنمية المستدامة لا تركز على الجانب البيئي فقط، بل تشمل أيضاً الجوانب الاقتصادية والاجتماعية فهي تنمية بأبعاد ثلاثة، مترابطة ومتداخلة ومتكاملة، كما يوضحها الشكل التالي: –

البعد الاقتصادي	البعد الاجتماعي	البعد البيئي
النمو الاقتصادي المستدام	المساواة في التوزيع	النظم الايكولوجية
كفاءة رأس المال	الحراك الاجتماعي	الطاقة
إشباع الحاجات الأساسية	المشاركة الشعبية	التنوع البيولوجي
العدالة الاقتصادية	التنويع الثقافي	الإنتاجية البيولوجية
استخدام التكنولوجيا	استدامة المؤسسات من خلال الحكم الرشيد والتمكين.	القدرة على التكيف

إن نجاح التنمية المستدامة يتطلب اشراك المجموعات الرئيسة وأصحاب المصلحة الآخرين واعطاء الدور الرئيس لكافة مستويات الحكومة والهيئات التشريعية في تعزيز التنمية المستدامة، واشراك المواطنين، وتزويدهم بالمعلومات ذات الصلة بشأن أبعاد التنمية.

ولهذا الغرض جاء مؤتمر قمة التنمية المستدامة الذي عقد في الفترة من 20 – 22/ حزيران 2012 في مدينة ريودي جانيرو بالبرازيل ليجدد التأكيد على الالتزام بالتنمية المستدامة وضمان تعزيز الحاضر والمستقبل للأجيال القادمة.

لكن رغم كل ما تحقق من نجاحات خلال نصف قرن من السعي العالمي لترسيخ جذور التنمية المستدامة، إلا أن الواقع يبين انتكاسات خطيرة في المشروع العالمي (التنمية المستدامة)، من أهمها:

– تعدد بؤر الصراعات والحروب وتشعب عناوينها بين دينية (طائفية) وقومية واقتصادية وعرقية.

– استمرار الزيادات المقلقة في إعداد السكان دون زيادة في الموارد توازيها.

– الفقر المدقع في العديد من دول قارات آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ما زال الأكثر بروزاً رغم امتلاك دول تلك القارات موارد متعددة كفيلة بالتخفيف من تلك الظاهرة، إلا أن سوء إدارة المؤسسات الحاكمة لاستثمار الموارد يعد السبب الأبرز في ذلك.

– تراجع مستوى التعليم في العديد من الدول رغم التطور الكبير في الوسائل والتقنيات التعليمية.

– انتشار العديد من الامراض التي تفتك بالبشر وتؤدي إما إلى الموت أو الإعاقة مثل: الإنفلونزا بأشكالها (الطيور، الخنازير) وفيروس إيبولا مع ما يرافق ذلك من ضعف قدرات المؤسسات الصحية.

– التدهور الكبير والخطير في البيئة سواء كان ذلك في الدول الصناعية أو النامية، وعدم التزام العديد من الدول بالاتفاقات البيئية المتعلقة بخفض التلوث.

– قلة الاهتمام بحقوق الإنسان الأساسية التي أوردتها الديانات السماوية والقوانين والاتفاقات الدولية.

– استمرار ظاهر الهجرة إلى دول الشمال (أوروبا) بحثاً عن الكرامة.

– التغيرات المناخية الحادة التي يشهدها العالم.

– اتساع الفجوة بين الغنى الفاحش لأقلية، مقابل الفقر المدقع لأكثرية في العديد من دول العالم.

كل ما سبق من تحديات، تظهر أو ترسم صورة غير متفائلة بالمستقبل، لذا حاول المجتمع الدولي من خلال هيئاته ومنظماته ايجاد إرادة حقيقية لإحداث تطوراً ايجابياً في التنمية المستدامة خلال 15 سنة القادمة أي حتى العام 2030، ولعل التسلسل الزمني التالي يظهر الاهتمام العالمي بالتنمية المستدامة:

– مؤتمر البيئة البشرية (مؤتمر ستوكهولم) 1972.

– اللجنة الوطنية المعنية بالبيئة والتنمية 1983.

– مؤتمر قمة الأرض للتنمية والبيئة 1992.

– مؤتمر الأمم المتحدة العالمي للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية (برنامج بربادوس) 1994.

– مؤتمر القمة العالمي للأغذية 1996.

– الدور الاستثنائية للجمعية العامة لاستعراض وتنفيذ جدول أعمال القرن الحادي والعشرين 1997.

– استعراض الخمس سنوات (برنامج بربادوس + 5) 1999

- الأهداف الإنمائية للألفية 2000.
- مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (جوهانسبرج) 2002.
- استراتيجية موريشيوس التنفيذية/ استعراض السنوات ال 10 لعمل بربادوس 2005.
- استعراض السنوات الخمس لتنفيذ استراتيجية موريشيوس 2010 (MSI+5).
- مؤتمر الامم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة (ريو+ 5) 2012.
- الدورة الأولى للمنتدى السياسي الرفيع المعني بالتنمية المستدامة 2013
- المؤتمر الثالث للدول الجزرية الصغيرة 2014.
- خطة التنمية الجديدة في الأمم المتحدة مع أهداف التنمية المستدامة 2015.

مكونات وأنماط الاستدامة:

تحدث بشير(2012) عن وجود عدة أنماط للاستدامة تمثل مكونات الاستدامة، يمكن إجمالها على النحو التالي: -

• **الاستدامة المؤسسية** / والتي تعنى بالمؤسسات الحكومية وإلى أي مدى تتصف تلك المؤسسات بالهياكل التنظيمية القادرة على أداء دورها في خدمة مجتمعها وحتى يمكن أن تؤدي دورها في تحقيق التنمية المستدامة، بجانب دور المنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني وإلى أي مدى يكون لتلك المؤسسات دور في تنمية مجتمعاتها، وبجانب المؤسسات الحكومية وغير الحكومية مشاركة القطاع الخاص متمثلاً في الشركات العاملة في المجالات المختلفة في خدمة المجتمع المحيط وخدمة أهداف التنمية بتلك المجتمعات.

• **الاستدامة الاقتصادية** / توصف التنمية بالاستدامة الاقتصادية عندما تتضمن السياسات التي تكفل استمرار الأنشطة الاقتصادية بالمجتمع وأداء

الدور المنتظر منها، وتكون في نفس الوقت سليمة من الناحية الايكولوجية فالتنمية الزراعية والريفية على سبيل المثال تتسم بالاستدامة عندما تكون قابلة للتطبيق من الناحية الاقتصادية وعادلة من الناحية الاجتماعية ومناسبة من الناحية الثقافية وتعتمد على نهج علمي شامل.

• **الاستدامة البيئية** / ويقصد بها قدرة البيئة على مواصلة العمل بصورة سليمة، ويتمثل هدفها من التقليل إلى أدنى حد من التدهور البيئي، وتتطلب تغذية بشكل طبيعي، ذلك بدمج الاعتبارات البيئية عند التخطيط للتنمية حتى لا يتم إلحاق الأضرار برأس المال الطبيعي وذلك كحد أدنى.

مؤشرات التنمية المستدامة:

أدى الاهتمام العالمي بالتنمية المستدامة إلى السعي نحو اعتماد مؤشرات واضحة في عناصرها، لذلك اعتمدت لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة UNCSD في العام 2001 أربعة مؤشرات أساسية للتنمية المستدامة، هي: (الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية، المؤسسية). إلا ان تطبيقها لابد أن يتباين بين دولة وأخرى، وذلك لاختلاف العوامل البشرية.

المؤشرات الاقتصادية	المؤشرات الاجتماعية
- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. - حصة الاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي. - الميزان التجاري للسلع والخدمات. - نسبة الديون إلى الناتج المحلي الإجمالي. - نسبة المساعدات الانمائية المقدمة. - كثافة استخدام الموارد. - نصيب الفرد من استهلاك مصادر الطاقة المتجددة.	- النسبة المئوية للسكان دون خط الفقر - التحصين ضد أمراض الطفولة المعدية. - النسبة المئوية للسكان الذين تتوفر لهم مرافق كافية للصرف الصحي ومياه الشرب. - نسبة متوسط أجور الإناث إلى أجو الذكور. - معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة. - معدل انشار وسائل الحمل.

- كثافة استخدام الطاقة. - توليد النفايات (الصلبة، المشعة) - نصيب الفرد من المسافة المقطوعة حسب وسيلة النقل. - تدوير النفايات وإعادة استخدامها.	- معدل الإلمام بالقراءة والكتابة للبالغين. - المساحة الأرضية للشخص الواحد. - معدل النمو السكاني. - عدد الجرائم المسجلة لكل 100000 شخص. - الأطفال في التعليم الأساسي، ومستوى تحصيل البالغين في المرحلة الثانوية.
المؤشرات البيئية	**المؤشرات المؤسسية**
- استهلاك المواد المستنفذة للأوزون. - درجة تركيز ملوثات الهواء - مساحة الأرض القابلة للزراعة والمخصصة لزراعة المحاصيل الدائمة - مساحة الغابات كنسبة مئوية من مساحة الأراضي. - استعمال مبيدات الآفات الزراعية والأسمدة - النسبة المئوية للسكان المقيمين في المناطق الساحلية - السحب السنوي من المياه الجوفية - انتشار بعض الانواع الرئيسة من الأحياء	- الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة. - عدد مشتركي الانترنت لكل 1000 شخص - الانفاق على البحث والتطوير. - الخسائر الاقتصادية والبشرية بفعل الكوارث الطبيعية - عدد أجهزة الهواتف (الثابتة، المتنقلة) لكل 1000 شخص من السكان. - تنفيذ الاتفاقات الدولية المصدق عليها - نسبة المساهمين في نشر وتوليد المعرفة

التنمية البشرية المستدامة:

بدأ الاهتمام واضحاً الآن بمدى ارتباط التنمية البشرية بمفهوم التنمية المستدامة، حيث تبرز هذه العلاقة من خلال الحاجة الماسة لإيجاد توازن بين السكان من جهة وبين الموارد المتاحة من جهة أخرى، وبالتالي فهي علاقة بين الحاضر والمستقبل بهدف ضمان حياة ومستوى معيشة أفضل للأجيال القادمة والذي يحتاج إلى ربط قضايا البيئة بالتنمية بشكل محدد ومستمر حيث لا وجود

لتنمية مستدامة بدون التنمية البشرية.

ولعل التركيز على مفهوم التنمية البشرية، يكون في إطار مفهوم الموارد البشرية، باعتبارها وسيلة لخدمة الاقتصاد، ومرتكزاً للتنمية، حيث يكون الإنسان الهدف النهائي وغاية الغايات من توظيف مختلف عوامل الإنتاج، وبذلك تكون التنمية البشرية هي عملية توسيع خيارات الشعوب بزيادة فرصهم من حيث التعلم والصحة والرعاية الاجتماعية والدخل والعمالة، شاملة بذلك شريحة كبيرة من الاختيارات الإنسانية، ابتداء من بيئة مادية نظيفة، إلى الحريات السياسية.

خصائص التنمية المستدامة : -

تتمتع التنمية المستدامة بمجموعة من الخصائص يمكن إجمالها في: -

1 - طويلة المدى، إذ يعد البعد الزمني فيها هو الأساس، إضافة إلى البعد الكمي والنوعي.

2 - تراعي حق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية.

3 - تضع تلبية الاحتياجات الأساسية للفرد في المقام الأول.

4 - تراعي الحفاظ على المحيط الحيوي في البيئة الطبيعية بكل محتوياتها.

5 - يعد الجانب البشري فيها وتنميته من أول أهدافها.

6 - تراعي المحافظة على تنوع المجتمعات وخصوصيتها ثقافياً ودينياً وحضارياً.

7 - تقوم على التنسيق والتكامل الدولي في استخدام الموارد، وتنظيم العلاقة بين الدول المتقدمة والنامية.

أهداف التنمية المستدامة : -

يرى الكثير من الكتاب أن التنمية من خلال آلياتها ومحتواها تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف منها: -

1 - تحسين القدرة الوطنية على إدارة الموارد الطبيعية إدارة واعية رشيدة لتحقيق حياة أفضل لكافة فئات المجتمع، وتحقيق حياة أفضل للسكان.

2 - احترام البيئة الطبيعية من خلال تنظيم العلاقة بين الأنشطة البشرية وعناصر البيئة وعد الإضرار بها، إضافة إلى تعزيز الوعي البيئي للسكان وتنمية إحساس الفرد بمسؤوليته تجاه المشكلات البيئية.

3 - ضمان إدراج التخطيط البيئي في كافة مراحل التخطيط الإنمائي، من أجل تحقيق الاستثمار الرشيد للموارد الطبيعية للحيلولة دون استنزافها أو تدميرها.

4 - ربط التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع، وجمع ما يكفي من البيانات الأساسية لإجراء تخطيط إنمائي سليم.

5 - التركيز بوجه خاص على الأنظمة المعرضة للخطر، سواء كانت أراضي زراعية معرضة للتصحر أو مصادر مياه معرضة للتلوث، أو نمواً عمرانياً عشوائياً.

6 - عملية التنمية المستدامة تنطلق من أهمية تحليل الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والإدارية برؤية شمولية وتكاملية.

7 - التنمية المستدامة تعمل على توحيد الجهود والتعاضد بين المنظمات الحكومية والخاصة وغير الحكومية حول ما يتفق عليه من أهداف وبرامج تساهم في إسعاد جميع الفئات المجتمعية الحالية والمستقبلية.

8 - إحداث التغير الفكري والسلوكي والمؤسسي الذي يتطلب وضع السياسات والبرامج التنموية، وتنفيذها بكفاءة وفاعلية وتجنب التداخل والتكرار

والاختلاف وبعثرة الجهود واستنزاف الموارد المحدودة وفي مقدمتها الوقت وعامل الزمن الذي يصعب تعويضه ويتعذر خزنه واسترجاع ما فات منه.

9 – تعمل التنمية المستدامة على زيادة فرص المشاركة والشراكة في تبادل الخبرات والمهارات وتساهم في تفعيل دور التعليم والتدريب والتوعية لتحفيز الإبداع والبحث عن أساليب جديدة تزيد من توليد توظيف المعرفة العلمية وتداخل حقولها من خلال البحث العلمي.

أسباب ضعف التنمية المستدامة في الوطن العربي: –

⏮ أولاً / الأسباب الداخلية:

1 – ضعف البنية التحتية للمعلومات المتاحة لعامة الناس وقصور محتوياتها من قواعد البيانات ومصادر المعرفة.

2 – تفشي روح الاستهلاك وتوليد النفايات.

3 – قصور لوائح حماية البيئة من ملوثات الصناعة.

4 – عدم توفر المناخ المشجع على الابتكار.

5 – مساهمة القطاع العام في تفشي البطالة المقنعة.

6 – محاولة الزج بالمرأة في كل المجالات درءاً للانتقادات: بحيث تتحول إلى عبء بدلاً من متح الفرص أمامها لتنمية مقدراتها ومساهمتها الفعالة في حركة التنمية.

7 – قصور التدريب المهني ووسائل التنمية البشرية.

8 – تسييس التنمية وهو أهم الأسباب المؤدية لضعف التنمية عموماً.

⏮ ثانياً/ الأسباب الخارجية:

1 – استيراد التقنية والمعرفة الأجنبية دون السعي لتوطينها.

2 – الخضوع لاملاءات المستثمرين الأجانب بإعفائهم من إتباع اللوائح

المنظمة للتنافس.

3 – الاعتماد على المستشارين الأجانب الذين لا دراية لهم بالملابسات المحلية في التخطيط للتنمية.

4 – العجلة في التنمية في تصدير الموارد الطبيعية دون تخطيط.

المبادئ الإرشادية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة : –

يحتاج تحقيق أهداف التنمية المستدامة إلى نظام متسق يضم السياسات التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية في خطة شاملة للتنمية، تضمن هذه الخطة توظيف الموارد الطبيعية ورأس المال البشري بطريقة اقتصادية لتحقيق نمو اقتصادي يهدف إلى الارتفاع بنوعية الحياة للمواطن مع الحفاظ على نوعية البيئة ومصادرها الطبيعية للأجيال الحالية والقادمة.

ولذا وضعت وزارة البيئة العربية عام 2012 مجموعة من المبادئ الإرشادية التي يمكن للوزارات والهيئات الإفادة منها في تطوير سياسات فعالة تساعد في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

1 – مبدأ التخطيط الإستراتيجي: يتطلب إيجاد تغيرات سياسية ومؤسسية توضع بعناية لتلبية الاحتياجات التي تم تحديدها. ويتحقق ذلك من خلال تطبيق مبدأ التخطيط الاستراتيجي.

2 – مبدأ بناء عملية إعداد الإستراتيجية على التحليل الفني: وذلك من خلال تحليل الوضع الراهن والاتجاهات المستقبلية والمخاطر المتوقعة، وهو ما يعرف بتحليل(SWOT) مع تحديد الروابط بين التحديات المحلية والوطنية والعالمية.

3 – مبدأ وضع أهداف واقعية ومرنة للسياسة: وذلك للمساعدة في تحديد الأهداف التي يصاحبها الحوافز من أدوات تنفيذ السياسة الأكثر فعالية

وستستخدم عندما تتاح القدرة على ذلك، ستمثل الأهداف تحدياً ومع ذلك فإنها واقعية يمكن تحقيقها.

4 – مبدأ الترابط بين الميزانية وأولويات الإستراتيجية: لا بد من إدراج الإستراتيجية في عملية ربط التخطيط الميزانية لضمان توفير الموارد المالية لمكوناتها حتى تحقق أهدافها.

5 – مبدأ الحكم الرشيد: يجب أن يقوم الحكم في المستويات الوطنية والمحلية والمحافظات على الشفافية في صنع القرار ومشاركة المواطنين والمجتمع المدني في صنع القرار والمسئولية والمساءلة والمحاسبة في التنفيذ. كما يجب أن تكون هناك أسس واضحة فيما يتعلق بتخصيص الموارد واستخدام المال العام وخفض التكلفة وترشيد الإنفاق والانتباه إلى القضايا الاجتماعية.

6 – مبدأ لا مركزية السلطة والتفويض: من الضروري أن تتحقق تدريجياً لا مركزية اتخاذ القرار إلى أقل مستوى ممكن حيث تنقل الاختصاصات والمسؤوليات من المستوى المركزي إلى المستويات الإقليمية والمحلية, ومع ذلك يكون للحكومة اليد العليا في وضع السياسات ووضع الأطر القانونية التي تمكنها من تحقيق أهدافها المحددة.

7 – مبدأ رفع الوعي: يؤكد هذا المبدأ على أهمية التعليم وبناء القدرات في رفع الوعي واستيعاب كل فئات الشعب لقضايا التنمية المستدامة وزيادة الاهتمام العام بهذه القضايا.

8 – مبدأ العدالة بين الأجيال: يجب أن تترك الثروات الطبيعية للأجيال القادمة بنفس القدر الذي تسلمت به الأجيال الحالية تلك الثروات، حتى يتوفر للأجيال القادمة نفس الفرص أو فرص أفضل لتلبية احتياجاتها مثل الجيل الحالي.

9 – مبدأ الحفاظ على الموارد الطبيعية: يدعو هذا المبدأ إلى ترشيد استخدام

الموارد الطبيعية لضمان استدامة التنمية وبحيث تستخدم بطريقة تضمن الحفاظ على التنوع البيولوجي وحماية القيم الطبيعية، وبحيث تستخدم الموارد المتجددة بما لا يتجاوز قدرتها على التجديد، وتستخدم الموارد غير المتجددة بطريقة تضمن استمرار استخدامها على المدى الطويل بفاعلية.

10 – مبدأ تغريم الجهة المتسببة في الهدر أو التلوث: يدعو هذا المبدأ إلى أن تقوم الجهة التي تسبب نشاطها في إحداث ضغوط على البيئة، أو إذا أنتجت أو استخدمت أو تاجرت في الموارد المضرة بالبيئة، بدفع رسوم مقابل تسببها في هذا التدهور. كما تتحمل التكلفة بالكامل لدرء تلك المخاطر وعلاج الأضرار التي وقعت بسببها.

11 – مبدأ المسؤولية المشتركة: يحتاج تحقيق التنمية المستدامة إلى شعور المنتفعين بمسئوليتهم المشتركة تجاه الحد من ضغوط التنمية على البيئة والموارد الطبيعية والمجتمع.

وعطفاً على ما سبق تتعدد وجهات النظر الخاصة بالاستدامة، حيث تتمثل النظرة الأولى في أن جميع الموارد – ممثلة في الموارد الطبيعية، ورأس المال الطبيعي، والمعرفة والقدرات البشرية – تعتبر مصادر للرفاهية قابلة للاستبدال نسبياً بأخرى مماثلة لها، واستناداً إلى هذا الرأي فإن الأضرار التي تلحق بالنظام البيئي بسبب عوامل تدهور جودة البيئة أو فقدان تنوع الأنواع تكون مقبولة بشكل فعلي.

وثمة وجهة نظر أخرى تعتمد على الأيكولوجيا بدرجة كبيرة، تعتبر الاستثمارات التعويضية غالباً غير قابلة للتنفيذ ولا يمكن أحياناً الدفاع عنها أخلاقياً حينما تهدد النظام البيئي بالتدهور، فالقوانين الطبيعية تحد من مدى إمكانية استبدال الموارد بالتدهور والتفسخ الايكولوجي وقد لا يكون هناك بديل عملي لنظم دعم الحياة الطبيعية، وقد تكون الاستثمارات التعويضية عديمة

المعنى إذا بلغ تدهور النظام البيئي حداً لا سبيل إلى إصلاحه.

وتوجد وجهتا نظر بديلتان تبرران السبب وراء الرغبة في الحفاظ على التنوع الحيوي، الذي يعد عنصراً من عناصر الاستدامة، وتشيران أيضاً إلى تنوع الرؤى واختلافها، فترى أولاهما أن التنوع الحيوي يوفر مستودعاً نستطيع أن نسحب منه جميع أنواع المنتجات المفيدة، وأما وجهة النظر البديلة الأخرى فتتمثل في ضرورة الحفاظ على التنوع الحيوي لأنه هدف في ذاته.

وهنا يتعاظم دور التعليم بشكل عام والتعليم العالي بشكل خاص في التنمية المستدامة، من خلال أن يدرك الطالب أن المشكلات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية تتغير مع الوقت وأن كلا منها يملك تاريخاً ومستقبلاً، وان القضايا البيئية العالمية المعاصرة مرتبطة ومتداخلة فيما بينها، وأن النظر إلى المجتمع خارج الحدود الإقليمية والوطنية يكون ضرورياً لفهم القضايا المحلية في سياق عالمي، ووضع وجهات النظر المختلفة في الاعتبار قبل الوصول إلى قرار أو حكم معين يكون ضرورياً وهاماً.

أبعاد التنمية المستدامة :

لما كانت التنمية المستدامة تتميز بالتداخل والتعقيد، خاصة فيما يتعلق بما هو طبيعي واجتماعي في التنمية، فإنها تسعى إلى تحقيق متطلبات أكثر شرائح المجتمع فقراً، والتقليل من معدلات الفقر على المستوى العالمي.

ولذلك فإن أبعاد التنمية المستدامة تتحدد في ثلاثة أبعاد أساسية مترابطة، هي: -

1 - **البعد الاقتصادي** / حيث يهتم هذا البعد بما يحقق التنمية الاقتصادية، والتي تعد شرطاَ ضرورياَ لتحقيق التنمية المستدامة، فلا يمكن تحقيق الرفاهية الاجتماعية وتلبية الاحتياجات الأساسية للبشر دون اقتصاد قوي، كما أنه لا

يمكن الحفاظ على موارد البيئة من الاستنزاف في ظل الفقر الذي يعتبر من أولى مسببات استنزاف الموارد الطبيعية وتدهور البيئة.

2 – **البعد الاجتماعي** / ويتضمن هذا البعد إشباع الحاجات الأساسية لكل الناس بما يحقق لهم فرصة متساوية لاستخدام إمكانياتهم بطرق تمكنهم من العيش بسعادة وصحة، ومن تحقيق آمالهم في الحياة. ويهتم هذا البعد بتوفير متطلبات المادية والنوعية لحياة الأفراد، أي أنه يهتم بمجالات التعليم والصحة والإسكان والاتصالات والحد من الفقر وسوء توزيع الدخل، بالإضافة إلى توفير فرص العمل، وتوسيع نطاق الحريات الأساسية والمشاركة المجتمعية، وكل ما له صلة بالتنمية البشرية.

كما يختص البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة بحقوق الأفراد الشخصية والاجتماعية والسياسية وكافة حقوق الإنسان بالإضافة إلى الثقافية، واحترام التعددية والتباينات السياسية والثقافية، وإيجاد شعور بالانتماء والترابط والمسؤولية تجاه المجتمع.

3 – **البعد البيئي** / ويركز هذا البعد على استخدام الموارد بحكمة والتقليل من الفاقد والتلوث، وكذلك التربية البيئية التي تساعد على الحفاظ على البيئة، وترشيد استخدام مواردها المتجددة وغير المتجددة. وهذا البعد يحفظ للأجيال القادمة حقها في البيئة السليمة، والانتفاع بمواردها.

ولما كان محتوى التنمية المستدامة يتضمن العناصر التالية:

– شمولية السياسات البيئية على الصعيد الدولي.

– ادماج الأطر البيئية والاقتصادية في صنع القرار.

– توسيع المشاركة الاجتماعية في إدارة المنظومة البيئية.

فإنه من المتوقع أن تتحقق مجموعة من النتائج من التنمية المستدامة:

النتائج المتوقعة من التنمية المستدامة	
القضاء على مظاهر الفقر والطغيان والهشاشة الاقتصادية والعزوف السياسي.	تحسين ظـروف حياة البشر برفع قدراتهم على اشباع حاجاتهم الضرورية والوصول إلى اثبات الذات
احداث سلسلة من التغيرات الهيكلية والوظيفية التي تساعد المجتمع على تحقيق النمو، وهذا بالوصول إلى رفع مقدرة الأفراد على استثمار الطاقات.	التغير نحو مرحلة جديدة، باستثمار الفرص والقدرات المتاحة بشكل إيجابي للسيطرة على البيئة والحفاظ على المستقبل.
تأمين زيادة الدخل الفردي، وخلق نظام سياسي يجمع المصالح الحقيقية للتنمية والسعي لتطوير الكفاءات الإدارية بإجراء التغييرات على بعض القيم.	تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي والحرية السياسية التي تسهم في رفع مستوى المشاركة المجتمعية في صنع القرار.
توسيع فرص الحريات والحقوق للناس في التعليم والصحة والبحث العلمي مما يكون سبباً لإحداث تغيير في بناء الإنسان	

وإذا كانت التنمية المستدامة، محصلة التفاعل المتأثر لعدد كبير جداً من السياسات الممنهجة، فإن من نافلة القول أن الأسس والمبادئ والبرامج والتشريعات والوسائل والادوات لهذه السياسات، تتفاوت وتتغير بتغير الزمان والمكان، ولكن تتحدد الأساسية لها في:

- السعي إلى الحد من تفاقم الفقر في العالم.

- الإبقاء على خصوصية المجتمعات الحضارية.

- تداخل الأبعاد الكمية والنوعية، بحيث لا يمكن فصل عناصرها وقياس مؤشراتها.

- الارتباط بين الجانب الطبيعي والاجتماعي.

- البعد الدولي المتعلق بضرورة تدخل كافة الدول الغنية لتنمية الدول الفقيرة.

وعليه ومن باب الادراك بأن التنمية تقتضي بالضرورة وعلى الدوام تحقيق المساواة بين عناصر العلاقة الجبرية، عبر الاتزان بين عناصر التنمية من مدخلات وعمليات ونواتج، يمكن تحديد الأولويات المتتابعة لأسس نجاح التنمية المستدامة في النقاط التالية:

1 - استعمال الموارد الطبيعية المتجددة على أسس انتاجية مستدامة، مع ما يترتب على ذلك من اعادة صياغة للأسس الانتاجية المعتمدة، ضمن أطر اقتصادية وتقنية تواكب العصر.

2 - ادخال مفهوم نفاد رصيد الأصول الثابتة للموارد الطبيعية المتجددة في حسابات الناتج القومي، ذلك النفاد الذي يقابل معدل تآكل الجانبين الكمي والكيفي لهذه الموارد.

3 - تجاوز كفاية التطور التقني وفاعليته معدل زيادة المدخلات - الانفاق - شريطة القبول المجتمعي لذلك التطوير، وبما لا يتعارض والجانب البيئي لمفهوم الاستدامة.

4 - استهلاك الموارد الطبيعية غير المتجددة بمعدلات لا تتجاوز معدلات استحداث مصادر طبيعية متجددة او بديلة.

5 - التنمية البشرية المترافقة بالسيطرة التامة على معدل النمو السكاني في إطار التجديد المرشد الذي يربط المتغيرات السكانية بالتطورات التنموية.

التحديات التي تواجه التنمية المستدامة في فلسطين:

شغلت التنمية المستدامة وتحديد أولوياتها ومتطلباتها فكر الفلسطينيين على اختلاف المراحل الزمنية التي مر بها الشعب الفلسطيني، وعلى اختلاف مواقعهم، على اعتبار أن فلسطين لها خصوصية في هذا المجال نتيجة للاعتبارات السياسية، ولعل أبرز التحديات التي تعيق العمل في هذا الجانب هو الاحتلال الإسرائيلي الذي يمارس كل نشاط يعيق عملية التنمية.

فقد قامت إسرائيل ومنذ عام 2000م بحصار مؤسسات السلطة الوطنية واستمرت في ذلك إلى أن اعتدت على قطاع غزة عام 2008 م ودمرت البنية التحتية له، حتى أصبحت معدلات البطالة الأعلى في العالم، وأصبح أكثر من 66٪ من السكان يتلقون مساعدات إنسانية في غياب التنمية الاجتماعية والاقتصادية بعد عدوان عام 2014م.

في المجال الاقتصادي: رغم ما شهدته الأراضي الفلسطينية من نمو اقتصادي خلال فترة التسعينات وبعد قدوم السلطة الوطنية بعد اتفاقية أوسلو1993م، إلا أنها لم تصل إلى تحقيق تنمية اقتصادية شاملة وفقدت دفة التخطيط لها نتيجة لعدم الاستقرار السياسي.

ولقد تضررت جميع القطاعات الاقتصادية في المحافظات الجنوبية كالزراعة والصناعية والتجارة والسياحة والمواصلات، بسبب الإهمال طول فترة الاحتلال، ونتيجة للانقسام السياسي عام 2007م. إضافة للعدوان الإسرائيلي المتكرر 2008م، 2012، 2014، حيث تم تدمير معظم مقومات الاقتصاد الوطني، وقام الاحتلال بتجريف مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية، واقتلع ما يزيد عن مليون شجرة مثمرة، وتدمير العديد من مزارع الحيوانات (المواشي، والطيور) وردم عشرات الآبار.

كما أغلق العديد من المؤسسات الإنتاجية نتيجة للحصار الذي فرضته ومنعت من تسويق منتجاتها، كما عزل الاحتلال الأسواق المحلية عن الدولية وقيد عملية الاستيراد والتصدير، والأمر الذي أدى إلى تراجع مؤشر الاقتصاد وانتشار ظاهرة البطالة، وارتفاع عدد الأسر التي تردت تحت خط الفقر.

في المجال البيئي: مارس الاحتلال شتى السبل لتدمير الوضع البيئي، من خلال طمر النفايات الخطرة والسامة في الأراضي الفلسطينية، وإغلاق الطرق المؤدية إلى مكبات النفايات، وتدمير شبكات وأحواض الصرف الصحي، وشبكات وآبار المياه، إضافة إلى استنزاف المستمر للمصادر الطبيعية ومنع الفلسطينيين من حقوقهم من هذه المصادر، وخصوصاً المياه، مما أدى إلى انخفاض معدل استهلاك الفرد الفلسطيني إلى (25 – 30) متراً مكعباً سنوياً، رغم أن معدل استهلاك الفرد الإسرائيلي للمياه يتراوح من (90 – 100) متراً مكعباً سنوياً، وكذلك مصادرة الأراضي الفلسطينية وتقسيمها بالجدار الفاصل لإقامة المستوطنات عليها.

ولقطاع غزة خصوصية في المجال البيئي، ففي العدوان الأخير عليه ألقت القوات الاحتلال الإسرائيلي عليه أكثر من مليون كغم من القنابل ضمن أكثر من (2500) غارة جوية، وهذه الكميات لا تشمل ما أطلق من المدفعيات والسفن البحرية، فيما استخدم الاحتلال جميع الأسلحة المحرمة دولياً مثل القنابل الفسفورية والقنابل المشعة مما أضر بشبكات المياه والصرف الصحي ومحطات معالجة المياه العادمة وانقطاع التيار الكهربائي، والتأثير على خصوبة التربية.

المنظور البيئي وعلاقته بالتنمية المستدامة: -

أدرك العالم أخيراً أنه لا سبيل للتنمية الحقيقية للمجتمعات دون الأخذ بالاعتبارات البيئية ودون صلاحية قاعدة الموارد الطبيعية من جهة ودون الأخذ

بالعناصر المكونة للدماغ البشري التي تصنع وتصيغ فلسفة التنمية (أولوياتها، مساراتها، وقطاعاتها)، وتدير عملياتها وتفهم القدرة الاستيعابية للبيئة وإمكانياتها، وترشيد وتعبئة مواردها وقدراتها العلمية والتقنية لتصنع التوافق والتوازن بين إمكاناتها ولأهداف وحاجات البشر.

لذا وجب الاعتناء بتربية الإنسان تربية بيئية، لأن فلسفة التربية البيئية تتعلق ببقاء الإنسان واستمرار وجوده، وهي تعالج كيفية تعامل الإنسان مع بيئته ومصادرها بطرق تكفل له حسن استثمارها، وتؤدي إلى استمرار التوازن بينه وبين تلك المصادر.

ولقد كان لتأثير التغير البيئي على التربية أثر كبير في تغير وتطوير وظائف المؤسسات التعليمية، لذا وجب إيجاد تربية بيئية لا تنحصر فقط في تحسس المسؤوليات بل لا بد من تطورها لاكتساب طرق ومعلومات جديدة. فإن الصعوبات المرتبطة بهذا التغيير التي لا تتخطى إلا بتطوير تدريجي، لذا يجب الإعداد لترسيخ الإدراك والاعتبارات البيئية على الصعيد العالمي، وبالتالي تعزيز تنمية القدرات العلمية والتقنية لمواجهة مشكلات تطوير الإطار الحياتي وعلى التربية البيئية تجاه قضية التغيير البيئي ألا يقتصر دورها فقط في نشر المعلومات الجديدة، ولكن عليها أيضاً أن تساعد في دراسة وبحث الأفكار المغلوطة المتعلقة بمختلف مشكلات البيئة، كما يجب على التربية البيئية أن تكون اقتصادية لتحليل مختلف العوامل الطارئة.

ضمانات الحفاظ على البيئة كأساس للتنمية:

⏮ أولاً / التربية البيئية:

تتجلى النظرة المتكاملة لعلاقة الإنسان بالبيئة والتنمية في صورة المنفعة والحماية فالله جل وعلى سخر كل المكونات البيئية على الأرض للإنسان إلا أنه

ألزمه بالسلوك الإيجابي والرشيد الذي يضمن الحفاظ على توازن مكونات البيئة وتحقيق التنمية، وقد جاء ذلك في العديد من المواضع في القرآن الكريم:

- قوله تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَسَوَّىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ ۚ وَهُوَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ﴾ (البقرة، 29)

- قوله تعالى: ﴿ إِنَّا جَعَلْنَا مَا عَلَى ٱلْأَرْضِ زِينَةً لَّهَا لِنَبْلُوَهُمْ أَيُّهُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا ﴾ (الكهف، 7).

- قوله تعالى: ﴿ إِنَّا كُلَّ شَىْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ﴾ (القمر، 49)

- قوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ كُلَّ شَىْءٍ خَلَقَهُۥ ۖ وَبَدَأَ خَلْقَ ٱلْإِنسَٰنِ مِن طِينٍ ﴾ (السجدة، 7).

- قوله تعالى: ﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ أَن تُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ وَتُقَطِّعُوٓا۟ أَرْحَامَكُمْ ﴿٢٢﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَعَنَهُمُ ٱللَّهُ فَأَصَمَّهُمْ وَأَعْمَىٰٓ أَبْصَٰرَهُمْ ﴿٢٣﴾ ﴾ (محمد،22 - 23).

- قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا تَوَلَّىٰ سَعَىٰ فِى ٱلْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ ٱلْحَرْثَ وَٱلنَّسْلَ ۗ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلْفَسَادَ ﴾ (البقرة، 205).

- قوله تعالى: ﴿ وَٱبْتَغِ فِيمَآ ءَاتَىٰكَ ٱللَّهُ ٱلدَّارَ ٱلْءَاخِرَةَ ۖ وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ ٱلدُّنْيَا ۖ وَأَحْسِن كَمَآ أَحْسَنَ ٱللَّهُ إِلَيْكَ ۖ وَلَا تَبْغِ ٱلْفَسَادَ فِى ٱلْأَرْضِ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴾ (القصص: 77).

- قوله تعالى: ﴿ ظَهَرَ ٱلْفَسَادُ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِى ٱلنَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ ٱلَّذِى عَمِلُوا۟ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴾ (الروم: 41).

ولعل هذا يدل على أن التربية البيئية في الإسلام أصلها عقائدي تستلزم القصد والاعتدال والبعد عن الإفساد في الأرض بأي شكل من الأشكال ولكن لم تبرز التربية البيئية كمصطلح تربوي إلا في أواخر القرن العشرين نتيجة لنشاط

بعض الجماعات التي تنشط في مجال المحافظة على البيئة ومن ثم بدأ نمو التربية البيئية كمنهج علمي عالمي امتد إلى المؤسسات التربوية، وذلك في ظل التدهور البيئي الناتج عن التطور العلمي والتكنولوجي المتلاحق لكن يؤكد الباحثون أن التربية البيئية ليست حديثة العهد، بل أن لها جذورها القديمة في ثقافات الشعوب مستندين في ذلك إلى أن الأديان السماوية تلقى على عاتق الإنسان مسئولية استثمار الطبيعة والعناية بها، معتبرة أن سوء إدارة الطبيعة إثم كبير شأنه في ذلك شأن الخطايا الأخلاقية.

الجهود الدولية في مجال التربية البيئية:

اهتمت الدول والمجتمعات والمؤسسات الدولية بالتربية البيئية من أجل توعية الإنسان بالبيئة وقضاياها ومشكلاتها، والعمل على إكساب الأفراد المهارات البيئية الضرورية واللازمة لحياتهم، ومن الجهود الدولية في هذا المجال:

* مؤتمر ستوكهولم (1972) الذي تم فيه الاعتراف بدور التربية في حماية البيئة، وكذلك ميثاق بلغراد (1975) الذي وضع إطاراً شاملا للتربية البيئية وحدد أسس العمل في مجالها، ومؤتمر تلبيس (1977) الذي حدد مبادئ توجه التربية البيئية، ومؤتمر موسكو (1987) الذي اقترح استراتيجية عالمية للتربية البيئية، ومؤتمر ريودي جانيرو (1992) الذي أكد على التنمية المستدامة وزيادة الوعي العام وتعزيز برامج التدريب البيئي، ومؤتمر المناخ (2015) الذي أكد على أهمية دور التربية البيئية في الحد من التجاوزات البيئية التي تسبب الانحباس الحراري واضطراب المناخ.

وقد أجمعت هذه المؤتمرات على مجموعة التوصيات والنتائج أهمها: -

1 - وضع مبادئ توجيهية للتربية البيئية.

2 - وضع معايير موجهة للتربية البيئية وتحديد الغايات والأهداف.

3 – تأكيد أهمية التربية والوعي العام لتحقيق التنمية المستدامة.

4 – تحقيق وعي بيئي وتنموي لمختلف فئات المجتمع.

5 – اعتبار التربية البيئية جزء من التربية العامة وتقع ضمن برامجها.

6 – تعزيز المواقف والقيم والأعمال المنسجمة مع التنمية المستدامة.

7 – أهمية تحديد أهداف التربية البيئية واستراتيجياتها (وطنية وعالمية) ومساهمتها في توجيه نظم التعليم نحو نماذج بين البيئة الطبيعية والاجتماعية.

8 – حاجة التربية البيئية إلى أساس فلسفي واضح يوجهها ويدرس نظامها.

التربية البيئية (المفهوم –الأهداف – الأهمية) : –

اختلفت تعريفات التربية البيئية باختلاف وجهات النظر حولها، وباختلاف الجهة التي عرفتها، ولكنها أجمعت على أنها عملية إعداد الإنسان للتفاعل الناجح مع بيئته الطبيعية بما تشمله من موارد مختلفة بهدف تحسين الحياة والحفاظ على البيئة، ومن هذه التعريفات: –

– عملية تستهدف تنمية الوعي لدى سكان العالم وإثارة اهتمامهم نحو البيئة بمعناها الشامل والمشاركة المتعلقة بها، وذلك بتزويدهم بالمعارف، وتنمية ميولهم واتجاهاتهم ومهاراتهم للعمل فرادى وجماعات لحل المشكلات البيئية الحالية، وتجنب حدوث مشكلات بيئية جديدة.

– عملية تكوين القيم والاتجاهات والمهارات والمدركات اللازمة لفهم وتقدير العلاقات المعقدة التي تربط الإنسان وحضارته. بمحيطه الحيوي والتدليل على حتمية المحافظة على المصادر البيئية الطبيعية، وضرورة استثمارها الاستثمار الرشيد لصالح الإنسان حفاظاً على حياته الكريمة.

– جهد تعليمي موجه ومقصود نحو التعرف وتكوين المدركات لفهم

العلاقات بين الإنسان وبيئته بأبعادها المختلفة (الاجتماعية – الثقافية – الاقتصادية – البيولوجية....) حتى يكون واعياً لمشكلاتها وقادراً على اتخاذ القرار نحو صيانتها والإسهام في حل مشكلاتها من أجل تحسين نوعية الحياة.

وعطفاً على هذه التعريفات يمكن القول أن التربية البيئية ليست مدخلاً علمياً مستقلاً عن السياق التعليمي، بل رؤية متكاملة مع باقي مكونات المعرفة المكتسبة تسعى إلى تعويد النشء على بدائل سلوكية تخفف من وطأة التدهور البيئي من خلال الأهداف التالية:

1 – اطلاع الأفراد والجماعات وتعريفهم ببيئتهم الطبيعية، وما فيها من أنظمة بيئية، وكذلك تعريفهم بالعلاقة الموجودة بين مكونات البيئة الحية وغير الحية واعتماد كل منها على الآخر.

2 – مساعدة الأفراد والجماعات على اكتساب وعي البيئة الكلية، عن طريق توضيح المفاهيم البيئية، وفهم العلاقة المتبادلة بين الإنسان وبيئته.

3 – إبراز الأهمية الكبيرة للمصادر الطبيعية، واعتماد كافة النشاطات البشرية عليها، منذ أن وجد الإنسان على سطح الأرض وحتى الوقت الحاضر لتوفير متطلبات حياته.

4 – إبراز الآثار السلبية لسوء استغلال المصادر الطبيعية، وما قد يترتب علي هذه النتائج من آثار اقتصادية واجتماعية ونفسية.

5 – تصحيح الاعتقاد السائد بأن المصادر الطبيعية دائمة لا تنضب، والتبصير بأن المصادر الطبيعية منها الدائم والمتجدد والناضب، واستعباد فكرة أن العلم وحده يمكن أن يحل المشكلة حيث إن المشكلة في حد ذاتها تكمن في الإنسان نفسه واستنزافه لهذه المصادر بكل قسوة.

6 – توضيح ضرورة بل حتمية التعاون بين الأفراد والمجتمعات عن

طريق إيجاد وعي وطني بأهمية البيئة وبناء فلسفة متكاملة عند الأفراد تتحكم في تصرفاتهم في مجال علاقتهم بمقومات البيئة والمحافظة عليها بالتعاون مع المجتمع الدولي عن طريق المنظمات العالمية والمؤتمرات الإقليمية والمحلية لحماية البيئة للاهتداء إلى حلول دائمة وعملية لمشكلات البيئة الراهنة.

وعليه تنحصر أهداف التربية البيئية في: -

معرفية	وجدانية	مهارية
* التعرف إلى خصائص البيئة والتفاعل بين العوامل الطبيعية والبشرية وتوزيع أنماط حياة السكان والنظم والمؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والتطور الحضاري.	* القدرة على تكوين اتجاهات إيجابية نحو حماية البيئة من التلوث والإهدار. * تنمية التذوق نحو الجمال البيئي، وتقدير جهود العلماء.	* التعرف إلى المشكلات البيئية والإصغاء مع الفهم، وجمع المعلومات وتنظيمها وتحليلها والمشاركة في وضع حلول من خلال التفكير العلمي والملاحظة المباشرة.

⏮ ثانياً / التشريعات البيئية: -

يبدو من خلال استقراء الواقع الحالي الذي تمر به البيئة في الوقت الراهن، أنه بات من الصعب حماية البيئة حماية مطلقة حتى مع وجود التربية البيئية، إذ لا تستطيع أي جهة مهما كانت أن توقف التلوث نهائياً، أو لفترة محدودة، كما أنه ليس منطقياً ترك الأمر على ما هو عليه.

لذا أصبح من الضروري أن يكون لكل دولة من الدول، قانوناً تشريعياً بيئياً خاصاً بكل منها، ويتناسب مع الظروف الطبيعية، والبشرية، ويوازن بين

ضرورات التنمية المستدامة، وسلامة البيئة. حيث كان الناس على مر العصور يستجيبون للتدهور البيئي، فالصينيون القدماء مثلاً عينوا مفتشين لكفالة عدم تردي الأراضي الزراعية نتيجة سوء الممارسة، والمفكرين اليونانيون والرومانيين القدماء كتبوا عن العناية بالبيئة، وإدارة الأراضي، كما صدر أول قانون لتخفيف انبعاث الدخان في انجلترا عام 1873م.

أما في الدول العربية، فقد بدأ العمل على وضع قوانين، وتشريعات بيئية في وقت متأخر، حيث كان يتم التعامل مع البيئة، والمحافظة عليها، وحمايتها عن طريق تعليمات تصدر في قوانين عامة.

وعلى اعتبار أن فلسطين جزء لا يتجزأ من الوطن العربي فقد تعددت القوانين والتشريعات الناظمة لحماية البيئة منذ الانتداب البريطاني حتى يومنا هذا، وقبل الحديث عن هذه التشريعات يجب تحديد الإطار القانوني للحق في البيئة.

الإطار القانوني الدولي للحق في البيئة: -

اتجه العالم منذ أوائـل القرن الماضي إلى وضع العديد من الاتفاقات والمعاهدات والبروتوكولات، بهدف حشد الجهود الدولية لمعالجة القضايا ذات العلاقة بالبيئة ومواردها وقد بلغ عدد تلك الاتفاقات نحو 152 اتفاقية خلال الفترة (1921 - 1991)، ومن أهم الاتفاقيات الدولية التي أبرمت في مجال حماية البيئة: -

- الحفاظ على الحيوانات والنباتات (لندن،1923).
- منع تلوث البحار (لندن، 1954).
- حظر تجارة الأسلحة النووية (موسكو، 1963).
- الأراضي الرطبة المعدة كموئل للطيور والمسماة رام سار (Ramsar، 1971).

- التنوع البيولوجي (ريودي جانيرو، 1992).
- مكافحة التصحر (1994).

كما أن معظم دول العالم التزمت بالتأكيد على حق الإنسان في حصوله على بيئة سليمة وآمنة ومن أمثلة ذلك:

* اتفاقية منظمة العمل الدولية (ILO) رقم (169) والتي تنص في الفقرة (7) على أن السكان الأصليين سوف ينالون الحق في تقدير أولوياتهم الخاصة في عملية التنمية، والتي تؤثر على طبيعة حياتهم ومعتقداتهم، وحماية البيئة.

* إعلان ريو (1992) والذي ينص في البند (1)، (4) على أن الإنسان هو مركز الاهتمام للتنمية المستدامة وله الحق في الحصول على حياة صحية منتجة وذلك بالتوافق مع البيئة.

إعلان بكين (1983) والـذي ينص في الفقرة (36) على أن التطور الاقتصادي والتقدم الاجتماعي والحماية البيئية، عبارة عن مكونات متداخلة ومعززة للتنمية المستدامة.

* قرار الهيئة العامة للأمم المتحدة (1990) حول حق الأفراد في بيئة مناسبة لصحتهم ورفاهيتهم.

الإطار القانوني المحلي للحق في البيئة:

التشريعات الفلسطينية في مجال البيئة حديثة، ونظراً لحداثتها فمن الطبيعي أن يعتريها بعض الضعف، كونها تتجاهل مواضيع المشاركة المجتمعية، وكيفية التعامل مع حقوق الأفراد.

فمعظم النصوص التشريعية الفلسطينية المتعلقة بحماية البيئة لم توجه مباشرة إلى البيئة الفلسطينية بشكل متخصص، بل تناول بعضها جوانب من البيئة وفق

تصور محدد لأنواع وطبيعة المؤثرات على البيئة وحدود تأثيرها وقد ظهر ذلك في عدة قوانين أهمها: -

- قانون الدفاع المدني رقم (3) لسنة (1998).
- قانون المصادر الطبيعية رقم (1) لسنة (1999).
- قانون البيئة رقم (7) لسنة (1999).

وجميعها افتقرت وجود مواد حول تخزين ومعالجة الكيماويات، أو تقييم الثر البيئي، أو التآكل والتفاعل، وهذا يعني أن الصورة الكاملة لحالة البيئة الفلسطينية غائبة عن أذهان المشرعين، مما جعل تلك النصوص غير كافية وغير ملائمة للحاجة التي تتطلبها تطورات العصر.

خاتمة الفصل:

لعل التنمية المستدامة شديدة الارتباط بتأمين المعرفة الخاصة بالعلاقات بين مختلف العوامل البيولوجية والفيزيائية والاجتماعية التي تتحكم في البيئة من خلال أثارها المتداخلة. لذا وجب تطوير مواقف ملائمة لتحسين نوعية البيئة عن طريق إحداث تغيير حقيقي في سلوك الناس اتجاه بيئتهم، بحيث يؤدي ذلك إلى إيجاد الشخصية المنضبطة ذاتياً والتي تتصرف مع البيئة بروح المسؤولية.

مراجع الفصل الثاني:

1 – أبو النصر، بهجت(2003): دور الاستثمار في تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة العربية، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الدولي للتنمية المستدامة، عمان.

2 – أبو سمرة، محمد(2007): استقراء واقع الدراسات العليا في الجامعات والارتقاء بها إلى ما يلبي حاجات تحقيق التنمية الشاملة، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الثالث لإتحاد نقابات أساتذة وموظفي الجامعات، الجودة والتميز والاعتماد في مؤسسات التعليم العالي، المجلد الأول.

3 – الجلاد، أحمد (1998): البيئة المصرية وقضايا التنمية، عالم الكتب، القاهرة.

4 – حلاوة، جمال وصالح، علي(2009): مدخل إلى علم التنمية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان.

5 – الحوت، محمد وشاذلي، ناهد(2007): التعليم والتنمية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

6 – الددح، محمود(2008): دور الجامعات في تنمية الوعي بالحقوق البيئية لدى طلبتها في محافظات غزة – دراسة تقويمية، رسالة ماجستير، برنامج الدراسات المشترك (جامعة عين شمس – جامعة الأقصى)، غزة.

7 – العواملة، نائل (2012): إدارة التنمية، دار زهران، عمان.

8 – الغامدي، عبدالله(2007): التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد والمسئولية عن حماية البيئة، جامعة الملك سعود.

9 – الفرا، عبد الناصر (2013): دور الإدارة المدرسية في تنمية وعي الطلبة بالتربية البيئية في مدارس محافظات غزة، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة.

10 – الفراجي، هادي (2014): التنمية المستدامة في استراتيجيات الأمم المتحدة، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان.

11 – دويكات، خالد(2008): دور الدراسات العليا والبحث العلمي ففي تحقيق التنمية المستدامة في فلسطين، جامعة القدس المفتوحة.

12 – الطويل، رواء (2013): التنمية المستدامة والأمن الاقتصادي في ظل الديمقراطية وحقوق الإنسان، دار زهران للنشر والتوزيع،عمان.

13 – عبد الحي، رمزي(2006): التعليم العالي والتنمية، دار الوفاء لدنيا الطباعة، الإسكندرية.

14 – عطية، عطية (2011): التربية والتنمية في الوطن العربي، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن.

الفصل الثالث

التربية والتنمية

- متطلبات ربط التعليم بالتنمية
- أثر التعليم في التنمية
- اهتمام الإسلام بالتنمية التعليمية
- التعليم والتنمية المستدامة
- تنمية الموارد البشرية والاستدامة
- تنمية الموارد البشرية
- دور عوامل التربية والتدريب في التنمية
- محددات دور التعليم العالي في تلبية متطلبات التنمية
- التربية وإدارة المجتمع

الفصل الثالث

التربية والتنمية

مقدمة:

باعتبار التنمية عملية تهدف إلى تحسين نوعية الحياة الإنسانية، من خلال تحسين قدرة الإنسان في التعامل مع العلم والمعرفة وتقنيات العصر، فإنها تتوقف بهذا المفهوم على التعليم الجيد للإنسان. فالتعليم والتربية هي المحور الأساسي للنهوض الحضاري، وهو يقود الحياة الإنسانية بقوة واقتدار.

لهذا يمثل العنصر البشري الأداة الحاكمة في التنمية، لأن الموارد الاقتصادية والتغيرات البيئية والاجتماعية تعتمد إلى حد كبير على المهارات والخبرات الفنية والإدارية التي يمتلكها العنصر البشري الذي يتميز بما يلي:

- غير قابل للشراء والتخزين أو الاستبدال.

- إنه يحتاج إلى فترات طويلة لإعداده حتى يمكن الاستفادة منه بخلاف الموارد الطبيعية.

- العنصر البشري مصدر للمعرفة والمعلومات، قادر على الإبداع، الذي لا حدود له.

- العنصر البشري مهيأ للجو السياسي والثقافي للإنتاج المادي.

ويلعب التعليم دوراً حاسماً في تحقيق أهداف التنمية، وهو بحد ذاته أحد الأهداف الرئيسة للتنمية، حيث يتحدد دور التعليم في التنمية، بصورة عامة، فيما يلي: -

1 - تكوين قاعدة اجتماعية عريضة متعلمة بضمان حد أدنى من التعليم لكل

مواطن يمكنه من العيش في المجتمع.

2 – تنمية / وتعديل القيم في المجتمع بما يتناسب مع الطموحات التنموية ومنها قيمة العمل والإنتاج، ودعم الاستقلالية في التفكير، ونبذ الاتكالية والنزعة الاستهلاكية غير الرشيدة. بالإضافة إلى إطلاق القدرات الإبداعية والابتكارية لأفراد المجتمع.

3 – تأهيل القوى البشرية (كماً وكيفاً)، اللازمة لقطاع العمل المختلفة وتزويدها بمعارف والمهارات اللازمة، وتنمية قدراتها المختلفة اللازمة للتعايش الفعال مع المتحدثات العلمية والتكنولوجية المستمرة بما يحقق دفعة قوية للجهود الرامية إلى تنمية المجتمع.

متطلبات ربط التعليم بالتنمية:

من المشهور أن التعليم حق إنساني للجميع وهو فرض عين على الدولة، توفره وتكفله وتدعمه وتشرف عليه، وذلك ضماناً لمجرى التكوين الأساسي والمطلوب لتربية المواطن، وعليه فإن ذلك يتطلب:

· سياسة وطنية تعترف بأن التعليم حق جماهيري ومطلب أساس من أجل التنمية.

· تقديم تسهيلات مميزة لتسهيل عملية التنمية.

· يبرز دور التربية في ثلاثة نواحي رئيسة هي: (التربية حاجة أساسية للفرد يحصل من خلالها على قاعدة عريضة من المعارف والاتجاهات والقيم –التربية وسيلة لتوفير حاجات أساسية أخرى – التربية نشاط يدعم ويسرع عملية التنمية بالتأهيل والتدريب).

وعليه فغن هناك تصوران أساسين يتحدد من خلالهما موقف التنمية من التعليم، أولهما يجعل من المدارس الجهة الأساسية للإصلاح الاجتماعي عن طريق

إحداث تغيير مقصود للمؤسسات الاجتماعية التي يديرها مهنيون بمستوى مناسب من التأهيل، والذي يتحمل التعليم مسؤولية توفيره، ووفق هذا التصور، فإن عملية إصلاح النظام التعليمي تتطلب إدخال تحسينات داخل النظام التعليمي مثل توسيع القبول وشروط الانتقاء، تحسين كفاءة المدرسين، تعديل الأهداف، تطوير المقررات الدراسية وكل ما يتعلق بتحسين كفاءة النظام التعليمي.

أما التصور الثاني فيرى أن الدور الأساس الذي تقوم به الأنظمة التعليمية محدد بإنتاج قوة العمل بمواصفات معينة، وليس اكتشاف للطاقات الكامنة لدى الفرد، حيث إن بنية العلاقات الاجتماعية لدى المدرسة هي انعكاس للعلاقات الاجتماعية للعمل، وأن دور التعليم في تحفيز الطلبة على القيم والأنماط السلوكية المرغوبة لا يتم عن طريق المنهج المدرسي ولكن عن طريق العلاقات الاجتماعية للعملية التعليمية.

أثر التعليم في التنمية:

انطلاقاً من شمولية التنمية، فإن من الأمور المهمة ترتيب المجالات حول الأولوية، بحيث يتم تقديم الأهم فالأهم والأنفع فالأنفع، مع التسليم طبعاً بأهميتها ونفعها جميعاً، وفي تقديرنا أن أهم مجال للتنمية هو المجال التعليمي الذي يجب أن يعطى الأولوية في المشروع التنموي بحيث يكون نقطة الانطلاق للتطوير والتغيير الشامل فمهما حاولنا أو توهمنا أن النهوض والتغيير والإصلاح يمكن أن يتم خارج مواضع التعليم، فإن التاريخ الواقع والتجربة الذاتية والعالمية تؤكد أن التربية والتعليم السبيل الأوحد إلى درجة يمكن أن نقول معها بدون أدنى تحفظ: إن التربية هي تنمية بكل اعتباراتها، وأي مفهوم للتنمية بعيداً عن هذا هو مفهوم جزئي وعاجز عن تحقيق الهدف المطلوب من تلك العملية.

وزيادة على ذلك، فإن مما يزيد التعليم أولوية من حيث التقدم والاعتناء

به قبل غيره أنه يعد التنمية الأم لبقية المجالات التنموية، إذ أن تعليم الإنسان وتربيته يجعله مهيئاً للقيام بالعملية التنموية في أي مجال بمعنى أن الفرد المتعلم أينما توجهه لا يأتي إلا بالخير، ومعنى ذلك أن التنمية التعليمية تؤدي حتماً إلى تنمية المجالات الأخرى وتساهم مساهمة فعالة في تطويرها، والعكس ليس بصحيح، لأن الواقع التاريخي قديماً وحديثاً يدل على هذا الأمر.

اهتمام الإسلام بالتنمية التعليمية:

ليس غريباً أن يهتم الإسلام بالتنمية التعليمية، بل الغرابة أن لا يهتم بها، فإذا كان الإنسان محور التنمية وهدفها الأساس، وأن التعليم يمثل نقطة الانطلاق السليمة لذلك، فقد أولى الرسول صلى الله عليه وسلم مكاناً عظيماً للتعليم، وقد أمر أصحابه به من بعده في الأجيال التي كان يخلف بعضها بعضاً في نشر العلم وتعليمه، فحققوا بذلك نهضة حضارية وتنمية مستقلة اعتمدوا فيها على قدراته وكفاءتهم الخاصة. لكن المتتبع لتقارير التنمية يجزم بأن العالم الإسلامي يعيش أزمة تعليمية وتراجعاً حضارياً، وهذا ما يتطلب الحديث عن تنمية التعليم باعتباره سبيلاً للخلاص وذلك من خلال: -

⏮ أولاً/ نشر الروح العلمية:

ليس المقصود بنشر الروح العلمية أن يكون كل فرد في المجتمع منتمياً إلى طبقة العلماء، فذلك تكليف بما لا يطاق، فالناس مختلفون في ميولهم، ويتباينون في طاقتهم، ويتفاوتون في قدراتهم، ولذلك لا يمكن مع هذا الاختلاف والتباين والتفاوت الذي فطروا عليه أن نغير ذلك ليكونوا علماء.

ولكن المقصود بذلك أن تسعى المؤسسات لتجعل الروح العلمية سارية في كل فرد من أفراد المجتمع، تحب العلم والعلماء وتساعد على نشر التعليم.

وتوضيحاً لذلك يمكن القول أن الروح العلمية لا تنتشر في مجتمع إلا إذا

ما سرت في ثقافته وتناقلتها أجياله، جيلاً عن جيلٍ، وذلك لما للثقافة من سيطرة على السلوك الفردي والاجتماعي.

ومهما يكن من شيء، فإن التنمية التعليمية المنبثقة عن انتشار الروح العلمية لا تحدث من فراغ ولا تنشأ من لا شيء، بل من عوامل مساعدة على ذلك، ولعل من أهمها الثقافة المهيمنة على سلوك الأفراد المجتمع وتصرفاتهم، وعليه فإن التوعية العلمية والتشويق إلى التعليم وإنشاء المكتبات العامة من أهم الأمور التي تيسر نشر الروح العلمية، حيث إن:

أ - **التوعية العلمية**: فإن أصبحت ثقافة المجتمعات تتضمن وعياً جماعياً بالعلم وأهميته في التنمية والنهوض الحضاري، سيظهر أثار هذا الوعي على المسيرة العلمية، وذلك من خلال دور مؤسسات البحث العلمي ومراكز الدراسات التي يجب أن يمتد هذا الدور من خلال التوجيه إلى مواصلة البحث والدراسة بعد التخرج.

ب - **التشويق إلى التعليم**: حيث إن النفس الإنسانية تنشرح بعمل إذا اقترن بثواب، سواء أكان مادياً أو معنوياً، وتحجم عن العمل لا ترجو منه حتى لو أجبرت على ذلك إجباراً، وعليه فقد يجبر الناس على التعلم، ويكون عليهم إلزاماً، ولكن ليس بالإمكان أن يجبروا على حب التعلم، بحيث يشعرون بشوق يغمر أنفسهم إلى التعلم. وهذا التشويق والمعروف في الأدبيات الإسلامية بالترغيب والذي ثبت أن استخدامه في التعليم يعد من أكبر الدوافع وأهمها على التعليم. وليس التشويق للتعلم محصوراً في الأمور المادية فحسب كما يظن الكثير، بل هو أمر أعم من ذلك وأوسع، إذ يعد ذلك جزء من عملية التشويق لا يعول عليه كثيراً، فالتشويق المادي إنما هو تشويق خارجي لعدم ضرورة طبيعة المتعلم ذاته ولا من قرارة نفسه، ومن ثم فهو معرض للزوال بزواله. ناهيك أن

التشويق المادي إذا زاد عن حده انقلب من كونه وسيلة لترغيب المتعلم إلى غاية يسعى إليها، وفي ذلك آذان بخراب التعليم وفساده.

وزيادة على ذلك، هناك نوعاً أخر من التشويق يمكن أن نطلق عليه التشويق الداخلي مقابل التشويق الخارجي أو التشويق المعنوي مقابل التشويق المادي، المتمثل في الترغيب النفسي للمتعلم والنابع من ذات المتعلم، ويتم تحقيقه من خلال التوعية الذاتية للمتعلم بأهمية التعلم وعظيم منفعته عل مستوى الأفراد والجماعات.

ج - **إنشاء المكتبات العمومية**: ليس بمستغرب أن تعتني الأمم المتحضرة بأمر المكتبات وتوفير الكتب لأبناء المجتمع، وتسهيل الاستفادة منها من خلال حركة التأليف والترجمة وهذا الأمر لا يتحقق إلا بوجود دعم مالي للمؤسسات التعليمية لتوفير الكتب والمراجع للمتعلمين والباحثين والدارسين. كما أنها تحرص كل الحرص على توفير حقوق الملكية الفكرية لمبدعيها، ومساعدتهم على نشر أعمالهم، ودعم كل محاولات نشر المعرفة.

⏮ ثانياً / التعليم الذاتي:

إن الحث على مواصلة التعليم والمزيد منه أثناء التعليم النظامي وبعده أصبح ضرورة لازمة لذلك من خلال التعلم الذاتي الذي يقصد به أن يعتمد المتعلم على ذاته في تحصيل العلم وأن تصبح هذه الصفة خلقاً له وسجية بحيث يكون في أحواله كلها مقبلاً على التعليم من تلقاء نفسه رغبة في تحصيل مزيد من العلم، ولعل أسلوب التلقين المتبع في مؤسسات التعليم النظامي ساهم في ضعف هذا المعنى.

ناهيك أن هذا النوع من التعلم يحتاج إلى طول صبر ورياضة النفس وعزيمة بمساعدة مجموعة من العوامل أهمها: -

1 - عدم الاكتفاء بحجرات الدرس في التعليم.

2 - بث الطموح العلمي بين المتعلمين.

3 – الاهتمام بالتعليم المستمر.

⏮ ثالثاً/ النهوض بالتعليم الأولي:

يقصد بالتعليم الأولي / المرحلة التعليمية التي يستغرقها الصبي منذ ولادته حتى فراغه من التعليم الأساسي. وتعني هذا أن التعليم الأولي تتقاسمه مرحلتان متلازمتان هما مرحلة ما قبل المدرسة ثم مرحلة المدرسة.

ويظن الكثير من الناس ظناً خاطئاً أن هذه المرحلة من التعليم أسهل مرحلة وأيسرها، وهذا ما جعل المربين لا يعيرون هذا النوع من التعليم الاهتمام الكافي، حيث أنه يحتاج إلى صبر ودقة واستمرارية في المراقبة، ويقظة في الملاحظة ونباهة في الإشراف، وليس هذا بالشيء الهين اليسير الذي يستطيع أن ينهض به من لم يكن مؤهلاً ومهيأ لهذه المهمة.

ومن ثم، فإن الخطورة الكبيرة على التعليم الأولي تكمن في جهل المشرفين عليه بأهميته وأثره في البناء التعليمي، والتنمية العلمية المستقبلة على مستوى الفرد والمجتمع، ويمكن النهوض بالوضع المتردي لهذا التعليم من خلال:

أ. الاعتناء بالتعليم ألبيتي/ فالأسرة لها أثر كبير وشأن عظيم في تربية الأولاد وتعليمهم وفي تكوين شخصية الطفل وتوجيه تصرفاته وتقويم سلوكه.

ب. الاعتناء بالتعليم الأساسي / من حيث المناهج والبرامج والكتب، والخروج عن المألوف في المناهج التقليدية.

ج. جعل الامتحانات وسيلة للتعليم واختبار المتعلمين وليس غاية في حد ذاتها.

د. الاهتمام بالبحث العلمي منذ بداية السلم التعليمي إلى نهايته.

⏮ التعليم والتنمية المستدامة:

لعل هذا الجزء مرتبط بتوضيح الفرق بين التعليم المتعلق بالتنمية المستدامة،

والتعليم من أجل التنمية المستدامة، حيث يشير الأول إلى دراسة أو مناقشة نظرية التنمية، بينما يشير الثاني إلى استخدام التعليم كأداة من أجل إنجاز الاستدامة، وإذا كان البعض يجادل بأن (من أجل) تشير إلى عملية تلقين، فإن سياق الاستدامة يؤكد أن (من أجل) تشير إلى هدف يجب أن تتخذ إجراءات معينة لتحقيقه. ولعل هذا الجدل أدى إلى ظهور بعض المفاهيم الخاطئة، مثل:

1 – التعليم من أجل التنمية المستدامة يختلف عن عملية تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية، والتخفيف من حدة الفقر، وإدارة استخدام الموارد الطبيعية، وهي في الحقيقة جزء لا يتجزأ منها.

2 – أن التعليم هو من اختصاص وزارة التربية والتعليم والأوساط التعليمية فقط، والحقيقة أن التعليم من منظور الاستدامة، تشترك فيه جميع قطاعات المجتمع بوصفها أطرافاً فاعلة ومستفيدة على حد سواء.

3 – أن التعليم يقتصر على التعليم النظامي لأبناء المجتمع من مرحلة سنية معينة، والحقيقة أن التعليم ينظر إليه باعتباره عملية دائمة بدوام الحياة قد تكون نظامية أو غير نظامية، وتتم على جميع المستويات، وهي للناس من مختلف الأعمار.

وعليه لم يعد التعليم يعتبر غاية في حد ذاته، بل أصبح أداة أساسية لإحداث التغيرات اللازمة في المعارف والقيم والسلوك وأنماط العيش لكفالة الاستدامة.

والهدف من ربط التعليم بكل المجالات هو إلقاء الضوء على البرامج التعليمية المختلفة التي قد تسهم في قطاعات التنمية المستدامة المختلفة. ويتضح هذا الارتباط بين أدوار التعليم وقطاعات التنمية المستدامة، فيما يلي: –

– الدخول العام إلى التعليم الأساسي يرتبط بمكافحة الفقر.

– زيادة الوعي العام عن الصحة يرتبط بالصحة.

– زيادة الوعي بالبيئة واستخدام الموارد يرتبط بإدارة الأرض وصون التنوع البيولوجي.

– برامج التدريب والتوعية ترتبط بالمخاطر وفقدان المواد اللازمة.

العلاقة بين التعليم والتنمية المستدامة:

في ضوء ما سبق، أصبح التعليم وسيلة لتحقيق الأهداف التالية، والتي تمثل ضمنياً متطلبات للتنمية المستدامة:

· إحداث التغيرات اللازمة في القيم والسلوك وأنماط الحياة لتحقيق التنمية المستدامة، وإرساء الديمقراطية والمواطنة، وتحقيق الأمن البشر.

· نشر المعرفة والخبرة الفنية والمهارات اللازمة لإيجاد أنماط مستدامة للإنتاج والاستهلاك، والتحسين في إدارة الموارد الطبيعية.

· كفالة وجود جمهور مستنير مستعد لدعم ما تتمخض عنه مختلف القطاعات من تغيرات في اتجاه الاستدامة.

ولكن هذا يعوقه مجموعة من التحديات تقدم التعليم من أجل التنمية المستدامة، ومن هذه التحديات: –

1 – تطوير الوعي داخل المجتمع التعليمي والعام بأن إعادة تكييف من أجل إنجاز الاستدامة يكون هاماً وضرورياً. فإذا كان العاملين في الحقل التعليمي غير واعين بالروابط الهامة بين التعليم والتنمية المستدامة، فإن إعادة تكييف التعليم لكي يلبي متطلبات التنمية سوف لا يحقق أي شيء. إلا أنه عندما يتحقق الأفراد أن التعليم يستطيع تحسين إمكانية تنفيذ السياسات الوطنية وبرامج إدارة الموارد الإقليمية، فإن التعليم يكون في وضع يمكن فيه إعادة تكييفه لكي يساعد في إنجاز الاستدامة.

2 – تنظيم ووضع التعليم من أجل التنمية في المناهج الدراسية. وهذا يتفاوت من مجتمع إلى آخر، فقد يقوم البعض بإضافة بعض الموضوعات مثل: (التربية السكانية، التربية البيئية)، وقد يقوم البعض الآخر بإعادة توجيه برامج وأنشطة التعليم ككل كلى تواجه التنمية، وهنا يجب التفرقة بين التدريس المتعلق بالتنمية والذي يكون مثل تدريس بعض النظريات أو تدريس مبادئ الاستدامة عن طريق الحفظ والاستظهار، والتدريس من أجل التنمية والذي يعطي الطلاب المهارات، ووجهات النظر والقيم والمعرفة لكي يعيشوا حياة مستدامة في مجتمعاتهم.

3 – الارتباط بجهود الإصلاح التعليمي المنتشرة حالياً بسبب الانتقادات الموجهة للأنظمة التعليمية في ضوء علاقتها باحتياجات المجتمع المتغيرة. فالارتباط بواحد أو أكثر من أولويات الإصلاح التعليمي يوفر للتعليم من أجل التنمية فرصاً أكبر للنجاح. وإذا كان ضمان الأمن الاقتصادي هو أحد الاهتمامات الرئيسية الحالية، لإصلاح نظم التعليم، فمن الضروري توضيح الروابط بين الاستدامة والرفاه الاقتصادي طويل المدى للمجتمع.

4 – ضرورة المشاركة المجتمعية عند تطوير برامج التعليم من أجل التنمية، حيث أن برامج التعليم من أجل الاستدامة تبنى على الملائمة الثقافية، وأن يوضع في الاعتبار الأوضاع البيئية والاقتصادية الاجتماعية محلياً.

5 – تنمية القدرات البشرية، حيث أن التنفيذ الناجح لأي اتجاه تعليمي جديد يتطلب توفير قادة وخبراء موثوق بهم. ويوجد نموذجان لتنمية القدرات البشرية:التدريب أثناء الخدمة، التدريب قبل الخدمة. في النموذج الأول يزود العاملين بتدريب إضافي في ضوء خبراتهم السابقة. أما. في التدريب قبل الخدمة فإنه يتم تزويدهم بالمفاهيم، والمبادئ، والمنهجيات أثناء إعدادهم الأولي، بحيث

تصبح جزء أساسياً من خبرتهم. وبرغم ذلك، فإنه لنجاح التعليم من أجل التنمية يكون التدريب قبل وأثناء الخدمة ضرورياً وهاماً.

6 – توفير الموارد المالية والمادية اللازمة لإعادة تكييف التعليم من أجل التنمية.

7 – توفير الدعم السياسي، حيث أن نجاح التعليم من أجل التنمية يعتمد على دعم الحكومات التي تقود سياسة التطوير من أجل إعادة تكييف التعليم.

8 – تطوير مناخ إبداع وابتكار يتيح لصناع السياسة التعليمية، والإداريين، والمدرسين عمل التغيرات والتجريب الذي يحتاجونه لإنجاز الأهداف التعليمية وأهداف الاستدامة الجديدة.

9 – نشر ثقافة الاستدامة في الأوساط الشعبية والحكومية، والتي لم تنتشر بالدرجة المطلوبة بعد.

تنمية الموارد البشرية والاستدامة : –

أصبحت تنمية الموارد البشرية على مدى العقدين الآخرين أسرع مجالات التنمية تطوراً، حيث قامت المؤسسات الكبرى بإنشاء إدارات متخصصة لتنمية الموارد البشرية وتدريب العاملين بها على الجوانب المهنية المختلفة، كما عمل عدد من هذه المؤسسات على الاستفادة من تجارب الآخرين بتدريب العاملين في برامج مكثفة تتناول زيادة الإنتاجية كأقصر الطرق لإحداث التنمية.

مفهوم تنمية الموارد البشرية :

مهما اختلف المفهوم والمسميات، فإن محور هذه التنمية هو العنصر البشري، فحسب تقرير التنمية البشرية عام (1990) تم تعريف التنمية البشرية على أنها: « توسيع خيارات الناس وقدراتهم من خلال تكوين رأس المال الاجتماعي،

بحيث يتم تلبية احتياجات الجيل الحالي بأكبر قدر ممكن من العادلة دون المساس باحتياجات الأجيال القادمة «

ويرى (توفيق، 1996) تنمية الموارد البشرية بأنها:» مساعدة العاملين على مواجهة التحديات التي تخلفها التطورات التكنولوجية وغيرها من أنواع التطور في بيئة العمل، وتستهدف أيضاً معاونتهم على التكيف إزاء المتطلبات الجديدة لتحقيق التنمية ومؤشرات البقاء «.

ويعرفها (العقيلي، 1996) بأنها:» نشاط أو وظيفة رئيسة تخصصية في المنظمات محور عملها العنصر البشري، وكل ما يتعلق به من أمور وظيفة منذ ساعة تعيينه، وحتى ساعة تركه لها، فهي تسعى للحصول على أفراد القوى العاملة اللازمين للمنشأة من حيث العدد والنوع التي تخدم أغراضها.

ولهذا ظهر منحنى إداري حديث (إدارة الموارد البشرية) التي تعتمد على تنظيم العلاقة بين المؤسسة وموظفيها وتحقيق أهدافها ويتم ذلك من خلال مجموعة أنشطة وبرامج خاصة للحصول على الموارد البشرية وتنميتها وتوظيفها بما يحقق الاستدامة. حين حل مصطلح إدارة الموارد البشرية مكان مصطلح إدارة الأفراد أو إدارة شؤون العاملين بحيث يتمثل هذا التحول في ضرورة العمل على:

1 – تكوين قوة عمل مستقرة ومنتجة.

2 – تنمية الموارد وتطوير أدائها.

3 – صيانة الموارد البشرية والمحافظة على سلامتها ومستوى مهارتها في الأداء.

4 – المحافظة على الكفاءات وتأمين مساهمتها المستمرة في نجاح التنمية.

ولهذا يرجع الباحثون التحديات التي تواجه تنمية الموارد البشرية بالغالب إلى الإدارة في المؤسسات وسياستها، بالإضافة إلى الإمكانيات المادية والبشرية،

ويمكن التغلب على هذه التحديات من خلال: -

· تبني فلسفة جديدة لتنفيذ الأنشطة، وذلك من خلال التحول من مفهوم إدارة الموارد البشرية إلى مفهوم الإدارة مع الموارد البشرية باعتبار أن المورد البشري هو شريك في عملية التنمية.

· ارتباط عملية إدارة الموارد البشرية بشكل مباشر برسالة المؤسسة، فقد أصبحت تساهم في التخطيط الاستراتيجي وتطوير الوسائل الأساليب التي تستطيع من خلالها الأفراد المبادرة والمساهمة في تحقيق أهداف المؤسسة والتنمية.

· التركيز على الثقافة التنظيمية التي تتسم بالديمقراطية والمساهمة في اتخاذ القرارات، وإتاحة فرص الحوار مع العاملين والاتصالات المفتوحة المباشرة.

·استخدام أدوات التحفيز والانجاز الشخصي وذلك من خلال قيام المؤسسة بصميم الوسائل التي تقدم فرص للتطوير المستمر لقدرات ومهارات العاملين وذلك من خلال تحسين برامج التدريب والتنمية والتطوير بين العاملين.

· التركيز على إدارة المعرفة ورأس المال الفكري، والتحول من مركزية القواعد والإجراءات إلى تصميم السياسات المرنة لإدارة الموارد البشرية.

التنمية البشرية والاستدامة:

تمثل هذه الثنائية في بيان الظروف اللازمة لتوفر حالة التوازن بين طرفي التنمية البشرية والاستدامة، تأكيداً لفاعليتها وتعميقاً للانسجام بينهما، وذلك تجسيداً لمجموعة من المنطلقات تمثل المواقف الفكرية لطبيعة العلاقة بين التنمية البشرية والاستدامة، والمتمثلة فيها:

- أن الناس هم الثروة الحقيقة للأمم، وأن علاقتهم بالتنمية تتأثر بثلاثية مترابطة هي:

1. الى الناس / والقاعدة هي تأتي في تكوين القدرات البشرية من خلال

الاستثمار في مواقعها الحيوية المتمثلة اساسا في التعليم والصحة والمهارات.

2. من أجل الناس / بحيث يكون من شأنها أن تضمن التوزيع العادل والواسع لثمار النمو الاقتصادي.

3. بواسطة الناس / حيث يتيح الفرصة لكل فرد المشاركة في جهود التنمية، وفي عملية صنع القرار الذي يتضمنها.

وعلى ذلك فان التنمية البشرية وتنمية العنصر البشري تتحدد بالجدول التالي:

المجال	المحتوى الاساسي	مجالات التطبيق
الجامعة	الانسان أغلى ثروة ومحور التنمية، فهو وسيلتها وهو غايتها.	توسيع افاق الاختيار المادي والمعنوي، حاضراً ومستقبلاً في ظروف يسودها العدل والمساواة، وتؤطرها حقوق الانسان.
الدافعة	يمتلك الانسان قدرات وامكانات ذاتية متفتحة على التطوير، عقليا وجسديا يمارسها عن طريق استخدامها في عمل منتج	التعليم والتدريب والتأهيل واكتساب المهارات واتاحة فرص العمل المتساوي
المانعة	عملية انتجا السلعة والخدمات تولد نموا اقتصاديا منافعه تتاح للجميع بعدالة وانصاف	ترافق النمو مع عدالة التوزيع
الرافعة	الانسان حراً في اختياره لحياته	الديمقراطية والمشاركة

وعطفاً على ما سبق، أجمع علماء التنمية على ان نهج التنمية البشرية المستدامة

يتشكل من مجموعتين مترابطتين هما: الخيارات الأساسية والمساندة، والمرتكزات الأساسية والمساندة، والتي تتلخص في الجدول التالي:

الخيارات		المرتكزات	
الأساسية	المساندة	الأساسية	المساندة
حياة طويلة التعليم والمعرفة مستوى معيشي لائق	الحرية حقوق الإنسان الكرامة الإنسانية	الانصاف، التمكين الاستدامة، الأمن التضامن الاجتماعي	الانتاجية، المشاركة الحاكمية تجنيس التنمية

الخيارات الأساسية المساندة:

وتتكون هذه الخيارات من ثلاثة عناصر كما هو موضح عاليه، حيث يظهر أن هدف التنمية البشرية المستدامة يتضمن جعل الإنسان:

- متمكناً مادياً عن طريق تحقيق نمواً اقتصاديا وعمالة منتجة تولد دخلاً.
- مدركاً عقلياً، بتأكيد حيوية التعليم والمعرفة.
- قادراً صحياً، لضمان حياة فاعلة وطويلة.

لكن رغم تضمن الخيارات المساندة لقيم انسانية عليا، إلا أننا نجد أنها قد تتعرض للتناقض البنائي من حيث القناعات والضرورة.

المرتكزات الأساسية والمساندة:

وتغطي هذه قضايا في غاية الحساسية في التنمية البشرية وتطوير أداء العنصر البشري في المساهمة في اتخاذ القرارات التي من شأنها أن تحول الأفراد من مجرد منتفعين إلى مشاركين.

لذا كان للتنمية الأساسية في الموارد البشرية مبادئ هامة ينبغي مراعاتها إذا أريد تحقيق أهداف التنمية، ومن بين هذه المبادئ:

- التطلع لمستقبل أفضل.
- الحفاظ على التراث القديم.
- أهمية الاستثمار في الفرد.
- ايجاد التوازن بين التعاون والتنافس.
- التنظيم المركزي للقوى العاملة والتدريب.
- ضرورة تدعيم حلقات العمل واكتشاف المهارات المخزونة.
- ضرورة العمل المستمر لتحسين انتاجية العمل وجودته.

وهذا يستلزم التخطيط للقوى العاملة والموارد البشرية والاستثمار في رأس المال البشري، بهدف:

1 – تطوير خطط التعليم والتدريب للتنسيق بين أهداف التطور الاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي.

2 – بحث وسائل توفير المزيد من فرص العمل.

3 – ملاءمة التوسع في التخصصات التعليمية والتدريبية المختلفة لمتطلبات مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

4 – الموازنة بين العرض والطلب من القوى البشرية العاملة.

5 – دراسة الأساليب التكنولوجية المستخدمة في الانتاج، ودراسة كثافة رأس المال به، وأثر ذلك في كفاءة العمل الانتاجية في جانب الطلب.

6 – دراسة السلم التعليمي ومفاتيح القبول في الجامعات.

7 – دراسة توزيع مدة العمل بين أفرع النشاط الاقتصادي المختلفة، وذلك لاستكشاف التوازن بين العرض والطلب للفئات الوظيفية المختلفة.

اعداد القوى البشرية العاملة.

يمثل موضوع اعداد القوي العاملة وتدريبها وتهيئتها مكان الصدارة في برامج التنمية، لأن القوى البشرية هي العماد في إحداث أي تطور، وهي الأساس في تحقيق الرفاهية والرخاء والتمتع بهما، كما أن ضرورة التخطيط لتدريب هذه القوى يتضح أثره من الحاجة الملحة ومن الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي يمر بها المجتمع خلال مراحل تطوره. ويتمثل هذا الإعداد في مجالات عدة، منها:

⏮ 1. إعداد القادة/ وذلك بمراعاة ما يلي:

– توخي الدقة في اختيار قادة المستقبل، واعتماد الكفاءة كمعيار لذلك.

– تأهيل وتدريب المرشحين للقادة، لتنمية مهاراتهم القيادية والتنظيمية والتدريبية، والارتقاء بمستوياتهم الفنية والتخصصية.

– توعية القادة توعية تعمق فهمهم لأهداف العمل.

⏮ 2. النهوض بالتدريب / ويكون باتباع ما يلي:

– زيادة الاستثمار في مجالات التعليم والتدريب.

– التوسع في التعليم الفني والتقني والمهني.

– رفع مستوى كفاءة الأفراد الجدد قبل التحاقهم بالعمل.

– التحول في رؤية ورسالة الجامعات بما يحقق أدوارها المستقبلية.

⏮ ج. الانتفاع بالطاقات المعطلة/ وذلك باتباع ما يلي:

– مسايرة خطط الخدمات لخطط الانتاج.

– اعتماد العمل الإداري على الكفاء وليس الانتماء السياسي.

- مسايرة سياسة الاجور والحوافز وربطها بمستوى الانجاز.

دور عوامل التربية والتدريب في التنمية:

لما كانت التربية عملية نمو تشمل حياة الفرد كلها، كما أنها تهدف إلى الوصول بالمدرسة وبعوامل التربية الأخرى إلى مستوى لائق يؤهل الدارس لتحمل رسالتها على الوجه الأكمل، فيتحقق للمدرسة ودور العلم والمنشآت ومراكز التدريب الحديثة نجاحاً في عملها.

فبيئة الفرد ودائرة اتصاله بدور العلم والتدريب تتسع لما ينهله من المعلومات والمهارات والاتجاهات التي تحدد مستواه الثقافي والفني، وتوضح قدرته على العمل والإنتاج، واستعداده للتفكير الحر، ومعالجته للمشكلات بطريقة سليمة، والتصرف بالأمور بحكمة وروية، وخاصة في معاملاته مع غيره، وتكوين صداقات معهم.

فالتربية لها عوامل عامة وكثيرة فتحدث أثراً في الإنسان حتى ولو كانت تجربة عارضة، والتربية بمعناها الخاص - وهي التربية المقصودة المنظمة - التي تتناول أنواع النشاط المقصودة المنظمة لنمو الإنسان، بجانب كل العوامل المحيطة به التي يتأثر بها بسبب ما يحدث من تفاعل بين قواه وبين هذه العوامل العامة، وهو في نفس الوقت خاضع لعوامل مقصودة تهيئ له تربية واضحة الأهداف، معروفة في ذهن المسئولين عن الفرد.

والعوامل المقصودة هي التي يمكن ضبطها وتكييفها،وهي التي يراد بها فعلاً تربية الإنسان بصورة إرادية، والعوامل غير المقصودة هي التي يقصد بها أصلاً أن تواجه الإنسان، ولكنها في الواقع ذات أثر في ذلك، فالمجتمع له آثار في تكوين الإنسان، ولكنه لا يعد عاملاً مقصوداً، غير أنه يعتبر عاملاً أساسياً في التربية.

ولهذا وجب تعليم أفراد المجتمع وتدريبهم كل في الميدان الذي يعمل فيه،

حتى يكون تقدم المجتمع وتنمية حقيقة واقعة، مع ملاحظة أن مظاهر الإصلاح قد تتبدد بعد قليل من بدايتها، أما مجالات التعليم والتدريب فلا تؤتى ثمارها عاجلاً، لأن خططها وتنفيذها يستلزمان من المسؤولين أخذ الاحتياطات والعناية أضعاف ما يستلزمه أي نشاط آخر في ميادين الإصلاح.

فمن اليسير الكشف عن مواضع الخطأ في الأعمال المادية، أما في مجال التعليم والتدريب فإن اكتشاف أي خطأ أو فساد في التصميم أو في الاتجاه من أصعب الأمور في هذا الشأن، ومن السهل كذلك أن يقع الناس في الخطأ في بدء عملية التعليم أو التدريب، لكن من الصعب ظهور أثر هذا الخطأ بعد وقت قصير، ولهذا يجب عند التخطيط للتعليم أو التدريب أن تتوافر العناصر والمبادئ التي تعتمد عليها في تنمية المجتمع.

وهذا يدفعنا للحديث عن اتجاهين مهمين في اتجاهات إحداث التنمية والتي لها الدور الفعال في ذلك وهما: (التعليم العالي – التدريب).

التعليم العالي والتنمية المستدامة:

التعليم العالي هو إحدى القوى المواجهة للحياة في المجتمع، وللنمو الاقتصادي خاصة، وهو النقطة المركزية للتعليم في المجتمع، ومستودع المعرفة وصانعها ومطورها، فضلاً عن ذلك، فهو الأداة الرئيسة لنقل خبرة الإنسان المتراكمة (الثقافية والعلمية).

ولا تملك أهمية التعليم العالي ومؤسساته إلا أن تزداد وتزدهر في عالم تسود فيه على نحو متزايد موارد المعرفة على الموارد المادية كعوامل في التنمية. كما أن تأثير التجديد والتقدم التكنولوجي يعني أن الاقتصاديات سوف تتطلب الكفاءات التي تقتضي دراسات مستوى عال، خاصة في مجال الدراسات العليا.

ولعل أهم ما يميز مؤسسات التعليم العالي، ما يلي:

1 – أن مهمتها الأساسية هي إعداد وتأهيل الكوادر العلمية والعملية، والبحث العلمي وخدمة المجتمع.

2 – تعتبر من أهم المؤسسات في تنمية المجتمع في جميع المجالات وتطويره المستمر، ومواكبة لأحداث التطورات العلمية والتكنولوجية، وأن مهمتها ليست محدودة، بتخريج الطلاب، بل عملية مستمرة بالمجتمع، وتقع على كاهلها المسئولة العظمى في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من خلال السعي المتواصل لا شراء الفكر.

3 – أن دور هذه المؤسسات لم يعد قاصراً على تلقين المعلومات، وإنما مرتبط بسد احتياجات المجتمع من الكوادر العلمية عن طريق الارتباط بخطط التنمية واحتياجات سوق العمل.

4 – تقوم بدور هام في رفع مستوى المعرفة وتنميتها ونقلها ونشرها وإيجاد مناخ للتفكير الحر، وتفهم مشكلات المجتمع والتنبؤ بها وتقديم الحلول الملائمة لمواجهتها.

ولهذا فقد تعددت الإعلانات الدولية للتعليم الجامعي من أجل التنمية المستدامة، ومن هذه الإعلانات:

– إعلان هاليفاكس (Halifax,1991) الذي يؤكد على ضرورة التقبل المؤسسي، ونوعية التدريس والممارسة من جهة مؤسسات التعليم العالي لإنجاز التنمية المستدامة. كما تضمن الإعلان موجزاً بالأهداف قصيرة المدى وطويلة المدى للجامعات الكندرية في هذا الشأن.

– إعلان سونزاي(Swan sea , 1993) لرابطة جامعات دول الكومنولث، والذي أكد على الحاجة لإعداد أفراد يعملون متآزرين معاً لمنع السقوط المشترك لكل المجتمعات في حال عدم الحفاظ على الموارد البشرية والبيئية المختلفة.

- ميثاق جامعة كوبرنيكس (Copernicus,1993) والذي يؤكد على أهمية الثقافة البيئية للطلبة وهيئة التدريس، وأن تكون في متناول الجمهور بصفة عامة، وعلى أهمية الشبكات المتداخلة للخبراء البيئيين على المستويات المحلية، والوطنية، والإقليمية، والدولية.

- إعلان كيوتو (Kyoto,1993) والذي يؤكد على التعهد الأخلاقي للجامعات بالإصلاح ووضع الخطط الأداء المؤسسية النوعية لإنجاز الاستدامة.

- إعلان ثيسالونيكي(Thessaloniki, 1997) عن التعليم والوعي العام من أجل الاستدامة، والذي عقد بالتعاون بين اليونسكو واليونان، وأكد على أن خفض الفقر هو شرط أساسي لإنجاز الاستدامة، وأن إعادة توجيه التعليم تتطلب أن تتجه كل الموارد الدراسية على التنمية المستدامة، وهذا يستلزم تبني مدخل التكامل بين المواد الدراسية.

وقد تمت مناقشة دور التعليم العالي في إنجاز التنمية المستدامة في لقاء شركات التعليم العالي الذي نظمته اليونسكو(باريس، 2003)، وقد أوصى اللقاء بضرورة أن تقوم الدول، والحكومات، والبرلمانات، وصناع القرار بتعزيز دور لتعليم العالي الحيوي في إنجاز التنمية.

إسهامات التعليم العالي في التنمية: -

1 - إعداد وتدريب القوى البشرية المختلفة، وخاصة المدرسين التربويين وصناع السياسة التعليمية ومخططي التعليم. كما تقوم بإجراء أبحاث تربوية بدونها يختلف قطاع التعليم وراء عملية التنمية.

2 - الإسهام في تخفيض الفقر في المجتمع وذلك أن القيام بتدريب المتخصصين لقطاع الصناعة والعمل، وللقطاع السياسي والمجتمع المدني، وتوليد ومعالجة ونشر والتحقق من المعارف الجديدة من خلال البحث، ونقل

وتبني المعرفة المتاحة عالمياً والمقبولة مجتمعياً، وتقديم النصح والمشورة لصناعة السياسة والقادة في قطاع العمل والصناعة، يمكن أن تحقق إسهامات كبيرة في تخفيف حدة الفقر.

3 – الإسهام في البحث عن مخاطر البيئة وفي تطوير القطاع الخاص.

4 – تطوير المجتمع المدني من خلال تقديم المشورة للهيئات الحكومية وغير الحكومية بسبب ما تمتلكه هذه المؤسسات من تنظيم ومعرفة فنية واجتماعية وخبرة تيسر لها هذا الدور.

محددات دور التعليم العالي في تلبية متطلبات التنمية:

1 – المعرفة:

باعتبار التنمية تشمل البيئة، والاقتصاد والمجتمع، فإن الأفراد يحتاجون معرفة أساسية من العلوم الطبيعية، والعلوم الاقتصادية، والإنسانيات لفهم مبادئ الاستدامة، وكيف يمكن أن تنفذ، والنتائج المترتبة على تنفيذها، والقيم المتضمنة لها.

والتحدي الذي يواجه المجتمعات في عملية إيجاد مناهج التعليم من أجل التنمية، يتمثل في اختيار المعرفة التي سوف تدعم أهدافهم الخاصة، والاستغناء عن الموضوعات التي كانت تدرس بنجاح ولكنها لم تعد مناسبة.

2 – الدراسات العليا:

تعد الدراسات العليا من أبرز ما تقدمه الجامعات من برامج والتي تعنى أساساً بدراسة وتطوير وتنمية المقدرات المختلفة للمجتمع، فهي تزود المجتمعات بالمفكرين والعلماء والذين يسهمون إسهاماً فاعلاً في إنتاج التراث العلمي والثقافي ونقله وتطويره.

ولعل العلاقة القائمة بين الصناعة والبحث العلمي والدراسات العليا في جامعات الدول المتطورة يجعل منها أداة هامة في النمو الاقتصادي، ولكن بالمقابل غالباً ما تفقد الدراسات العليا فاعليتها في جامعات الدول النامية وذلك لاقتصارها على الحصول على الشهادات والرغبة للارتقاء في السلم المهني والوظيفي على مستوى الطلبة.

3 – البحث العلمي:

يعتبر البحث العلمي من أهم الآليات التي أصبحت الدول تراهن عليها لتحقيق التنمية والتطور في جميع الميادين، فهي السبيل للاستثمار الأمثل للموارد البشرية، حيث تتضح أهميته من خلال:

– البحث العلمي عامل أساسي في إنتاج المعرفة وتجديدها وتطويرها، كما أنهها أساس التنافسية بين الجامعات.

– البحث العلمي وسيلة لحل مشاكل المجتمع ويساعد على فهم الظواهر وتفسيرها، ويساعد على تفادي المخاطر التي قد يتعرض لها الإنسان.

– يقوم على تهيئة وتوفير ظروف الراحة للإنسان، ويزيد من القوة الاقتصادية للدول من خلال مساهمته المباشرة في زيادة الإنتاج وتحسين جودته.

ولهذا فقد أدركت الدول المتقدمة منذ زمن أهمية البحث العلمي وشرعت في الاستثمار فيه وسخرت جميع الإمكانات الممكنة، أما الدول العربية فهي ما تزال في بداية الطريق برغم ما يمتلكه بعضها من موارد مالية هائلة، ولكنها للأسف لم تستثمر بعد العقول العربية، حيث أثبتت الدراسات أن تأثير رأس المال البشري في التنمية يفوق بدرجات كبيرة تأثير رأس المال المادي، كما أن المردود من الاستثمار في رأس المال البشري على المجتمع وخططه يفوق عشرات المرات الاستثمار في رأس المال المادي.

ولعل أبسط مثال على ذلك أنشطة البحث العلمي التي تجري في مراكز والجامعات الإسرائيلية التي تعتبر من أقوى الأنشطة البحثية في العالم، حيث اعتنت بالبحث العلمي وطورته من خلال:

– أنفقت على البحث العلمي ما يقارب 11 مليار دولار حسب معطيات العام 2012 وهو ما يوازي 5٪ من إنتاج إسرائيل القومي.

– معدل ما تصرفه حكومة إسرائيل على البحث والتطوير المدني في مؤسسات التعليم العالي ما يوازي 35٪ من الموازنة الحكومية المخصصة للتعليم العالي بكاملها أما باقي الموازنة فهي للرواتب، والمنشآت، والصيانة، والتجهيزات.

– عدد الباحثين في إسرائيل حوالي 24ألف باحث. وأفادت مصادر بوجود 90 ألف عالم ومهندس في إسرائيل يعملون في البحث العلمي خاصة في مجال النانوتكنولوجيا.

– تكلفة الباحث لواحد 165 ألف دولار في السنة (أي أكثر من أربعة أضعاف تكلفة الباحث العربي).

– يبلغ إنفاق الدولة العربية (مجتمعة) على البحث العلمي والتطوير تقريباً نصف ما تنفقه إسرائيل على الرغم من أن الناتج القومي العربي يبلغ 11 ضعفاً للناتج القومي في إسرائيل والمساحة هي 649 ضعفاً.

⏮ 4 – القضايا:

يركز التعليم العالي من أجل التنمية، بدرجة كبيرة على القضايا الاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية الرئيسة، وقد تم تحديد معظم هذه القضايا في قمة الأرض في ريودي جانيرو، وجدول أعمال القرن 21، والقمة العالمية للتعلم والتنمية المستدامة في جوها شبرج، وعلى أي مجتمع تضمين أي برنامج مرتبط بالتعليم لهذه القضايا أو جزء منها.

⏮ 5 – المهارات:

يتوقف نجاح التعليم العالي من أجل التنمية المستدامة على أن يتخطى حدود عملية التدريس النظامية داخل مؤسساته بشأن القضايا العالمية والمحلية المختلفة، بمعنى أن التعليم العالي من أجل التنمية يجب أن يكسب الأفراد المهارات العلمية المختلفة التي تمكنهم من الاستمرار في التعلم بعد الانتهاء من مرحلة التعليم النظامي، وامتلاك سبل معيشة ومن ثم حياة مستدامة. وبالطبع، فإن هذه المهارات سوف تختلف باختلاف أوضاع المجتمعات مكاناً وزماناً.

ومن أهم المهارات التي يجب إكسابها وتنميتها لدى الأفراد والتي ترتبط بالتنمية:

– القدرة على التواصل بفاعلية، القدرة على التفكير والتنبؤ بالمستقبل والتخطيط له، القدرة على التفكير النقدي، والعمل التعاوني.

⏮ 6 – القيم:

القيم جزء لا يتجزأ من عملية التنمية، وذلك أن فهم الفرد لقيمه الخاصة، وقيم المجتمع الذي يعيش فيه، وقيم الآخرين حول العالم هو جزء جوهري للتعليم العالي من أجل مستقبل مستدام.

ففي المجتمعات الديمقراطية يتبنى الطلاب قيماً مشتركة بشان مفاهيم العملية الديمقراطية ومشاركة المجتمع في صنع القرار، والتطوعية، والعدل الاجتماعي وكلها تسهم في تحقيق أهداف التنمية.

وعطفاً على ما سبق، ومن خلال ابراز دور التعليم العالي في عملية التنمية، نجد أن هناك العديد من المشكلات والتهديدات لمنظومته، والتي تحد من دوره في إحداث التنمية، والتي يمكن توضيحها في الجدول التالي:

تهديدات ومشكلات خارجية	تهديدات ومشكلات ذاتية
- تباعد الفلسفة التي تقوم عليها منظومة التعليم الجامعي من السمات والمعطيات المرتبطة بمجتمع المعرفة الذي يقوم في الأساس على تكثيف استخدام تقنيات المعلومات، وتنمية التنظيمات الجامعية المرنة. - ضعف قدرة الجامعات على مواجهة التنافسية القادمة من الجامعات الأجنبية ذات المرونة الأكثر والمرونة الأقدر على التكيف مع متطلبات أسواق العمل. - انحصار الجامعات في الحيز المحلي وعدم انطلاقها إلى التعامل مع المصادر العالمية سواء في استقطاب أعضاء هيئة التدريس أو تدويل البحث العلمي. - البطء في استجابة الجامعة لمطالب التغيير نظرًا لتعقد التنظيمات البيروقراطية والتبعية الحزبية. - الميل إلى الى التنميط في النظم والمناهج بدعوى كفالة فرص العدالة	- تضخم أعداد الطلبة والتوسع في كليات تحمل تخصصات متكررة. - استمرار نظام القبول المركزي المعتمد على معيار درجات النجاح في الثانوية العامة. - تضخم الهياكل الوظيفية لأعضاء هيئات التدريس والانحصار في اعدادهم داخل ذات الجامعات التي يعملون فيها. - تقليدية أعمال اختبار وتقييم الطلبة. - التشابه والنمطية في النظم والبرامج والمناهج الدراسية بين الكليات المتشابهة. - قصور الجامعة في العمل كوحدة متكاملة من ناحيتين: 1 - التعليم والتأهيل بمعنى رفع الجدران فيما بين أقسام الكلية الواحدة. 2 - البحوث العلمية ودراسات التطوير ذات الصلة بمشروعات التنمية والتي تتطلب تكوين فرق بحثية متعددة التخصصات.

بين الطلبة، مما يفقد الجامعة فرص التميز والابداع. - غياب آليات تقييم أداء الجامعات مقارنة بعوامل السوق وأحكام المستخدمين لمنتجاتها، وانحصار عمليات التقييم في آليات داخلية أقرب إلى التقييم الذاتي المجامل.	

ولكن التحدي الأكبر أمام التعليم العالي هو التنمية الطلابية التي تختص باكتشاف القيادات الشابة والموهوبين والمبتكرين وإعدادهم الإعداد الجيد لكي يمكنهم إحداث التجديد المطلوب لمجتمعاتهم. حيث ينادي العالم اليوم بتنمية الطلاب من خلال العمل على زرع الثقافة العلمية بدلاً من الثقافة السمعية التي أعاقت عجلة التنمية سنوات طويلة.

والتنمية الطلابية لا تعني إدخال مقررات أو مواد أكاديمية حديثة فقط، وإنما إدخال مناهج عملية داخل المصانع والشركات التابعة لسوق العمل بحيث يكتسب من خلالها الطلبة المعرفة العلمية. ويمكن تنفيذ هذا الهدف من خلال إنشاء وحدات ذات طابع خاص داخل الجامعات تقوم بالتنسيق لكيفية الالتحام مع الانشطة المختلفة بسوق العمل كأساس لربط التعليم العالي بالتنمية، وبحيث ألا يكون الطلبة الخريجين أسرى الوظيفة العامة، وإنما البحث عن المشاريع الصغيرة.

التدريب والتنمية:

أصبح التدريب عملية هامة في مجتمعنا المعاصر، كما صار للتسابق في جميع الأجهزة والهيئات والمنظمات والمؤسسات وكافة قطاعات المجتمع في جميع المستويات.

فهو ينبع من أيديولوجية المجتمع الذي يعيش فيه، ويتطور وينمو في أحضانه، ولهذا كان دائماً يتأثر في فلسفته ومنهاجه وبرامجه وأساليبه بأيديولوجية المجتمع.

كان التدريب قديماً يقصد به التعليم فقط، وكانت الظروف وحدها هي التي تدعو الطلبة إلى أن يتدرب كل منهم على مهنة بذاتها تحت إشراف مدرب يطلق عليه(المعلم)، ولما تقدمت العلوم والمعرفة، وزادت المكتشفات، وقامت النظريات. أخذ نظام التعليم يظهر شيئاً فشيئاً في المهن الأخرى، فأقيمت المدارس المهنية لإعداد طلابها نظرياً وعملياً للمهن.

يعرف التدريب بصفة عامة بأنه: « النظام الذي يتبع فيي دراسة فن من الفنون أو مهنة من المهن أو أعمال وظيفة ما « أو هو « العملية المقصودة التي تتم بمقتضاها تهيئة وسائل التعليم»

وبعض المشتغلين في الإدارة والمهتمين بمجال التنمية يعرفون التدريب بأنه:» التطور المنطقي المستمر للمعلومات والخبرات والمهمات والتصرفات التي تقع بين مختلف طبقات العاملين للمساعدة في تقديمهم وتنمية المؤسسة والمجتمع الذي يعملون فيه «

كما يعرفه آخرون بأنه:» هو النشاط المستمر لتزويد الفرد بالخبرات والمهارات والاتجاهات التي تجعله صالحاً لمزاولة عمل ما، فهو أقصر الطرق وأيسرها تعويضاً للتأخر وتحقيقاً للتقدم.

وإذا قمنا بتحليل معنى التدريب، توصلنا إلى الوقوف على حقائق معينة، هي:

- أن التدريب يتناول عدة عمليات توجه إلى الأفراد دون غيرهم.

- إن أثر نجاح الفرد والجماعة من حيث الإنتاج يتوقف على عناصر يلزم توافرها: (الإتقان، الدقة، والسرعة،....).

– أن العقل البشري وكفاءته، لا يقف عند حد معين من القدرة والإمكان او العجز، ما دام الفرد يعمل دائماً ويسعى إلى الاستزادة من المعرفة وتنميتها، وصقل الخبرات والإفادة من التجارب.

– أن الصلة بين التدريب والإدارة الحديثة وكافة وظائفها، هي صلة قوية باعتبار أن التدريب يوجه الأفراد، مع ملاحظة أن التخطيط للتدريب في مجالات التنمية يقوم على الصلة بين التدريب وحاجات الأفراد.

– أن معظم الدول ليست غنية بثرواتها الطبيعية، إذ أن هذه الثروة لها حدود تقييد الدولة في مراحل النمو التي تنشدها، وخاصة إذا كانت من الدول النامية، ولهذا نجد أن ما يعوضها هو الثروة البشرية وما يلزمها من تدريب للقوى العاملة.

– إن التنمية الشاملة لأي مجتمع وخاصة النامي يجب أن يعمل من أجلها جاهداً لملاحقة الطور العلمي والتكنولوجي الحديث، ومسايرة التغير السريع، وكذلك مسايرة حركة النمو التي هي طابع العصر الحاضر.

أهداف التدريب: –

لعل ارتباط مفهوم التدريب بالنمو والتطور، جعله ينسجم مع مجموعة من الأهداف تتمثل في:

· تنمية الأفراد العاملين في المجالات المختلفة، تنمية متكاملة شاملة سواء كانت من الناحية العلمية أو العملية.

· تغيير اتجاهات وسلوك الأفراد المدربين خاصة التي تتصل بأعمالهم وبالأفراد الآخرين، سواء كان في مجال العمل أم خارج المجال.

· زيادة الكفاية الإنتاجية لدى الأفراد عن طريق الاهتمام بدراسة النواحي النظرية والتطبيق العملي السليم لها.

· المشاركة الفعالة في نشر الوعي التدريبي، وأهميه التدريب في التنمية.

· الاهتمام بالدراسات والبحوث المرتبطة بعمليات التطوير. بحيث يساير الطور العلمي الاكتشافات الحديثة في مجالاتها، وتنظيم الإفادة منها.

· تمكين الأفراد من مسايرة التطور الحديث، فضلاً عن الإلمام بالطرق والوسائل والأساليب المستخدمة في مجالات التدريب.

· تعميق الوعي بأنواعه(السياسي - الاقتصادي - الثقافي - .....) وتنمية المهارات الإنسانية والمهنية لدى الأفراد.

ولا شك أن أهداف التدريب الحديث في مجالات التنمية، تقوم على أساس إعداد الأفراد بالخبرات ونواحي المعرفة التي عن طريقها يمكن لهم أن يطوعوها، وتنمية قدراتهم التي من خلالها يكتشفون طاقاتهم.

صلة التدريب بالتنمية: -

أصبح التخطيط هو أسلوب عصر العلم الحديث بلا منازع، وقد أخذت الدول الحديثة ومعظم الدول بأسلوبه لتحقيق أغراضها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مع الإيمان بمركزيته ولا مركزية التنفيذ في مختلف القطاعات من أجل توفير الرفاهية والرخاء لكافة أفراد الدولة.

وتتضمن الخطة عنصرين أساسيين: أحدهما العنصر المادي بما يتضمنه من خامات وأدوات والثاني هو العنصر البشري أو القوى البشرية المكونة من أفراد المجتمع، وهذان العنصران يتمم كل منهما الآخر.

ومما لا شك أن تنفيذ الأعمال والمشروعات يحتاج إلى دراسة تامة وفهم كامل ومهارات فائقة، وخبرات بنشر الوعي التدريبي في مختلف المجالات الحياة وأنشطتها.

ولعل الخطأ التفرقة التقليدية بين الاستثمارات الاقتصادية والاستثمارات الاجتماعية، ولكن هناك من يفرق بينهما، ومنهم من ينادي باستثمار الأول، ولكن في الحقيقة فإن أي استثمارات اقتصادية لها أصول اجتماعية مرتبطة بالتعليم والثقافة العامة.

التدريب والكفاية الإنتاجية: -

إن العمل على الارتفاع بمتوسط دخل الفرد في المجتمع الحديث يمثل أهم الواجبات الملقاة على جيلنا الحاضر، في وقت يتزايد فيه عدد السكان بنسبة تفوق تزايد الموارد الطبيعية المتاحة، ويترتب على ارتفاع بمستوى دخل الفرد العادي أن يرتفع مستوى معيشته إلى مستوى كريم يزيد من متطلبات الحد الأدنى للمعيشة، ويحقق الرفاهية للفرد وللمجتمع.

وهناك طريقتان أساسيتان لرفع الدخل القومي، وبالتالي رفع مستوى الفرد في أي مجتمع، هما:

- استثمار رؤوس الأموال الجديدة التي تعني زيادة فرص العمل وتأمينها لكل فرد وهذا قد يصادف بعض الصعوبات في تحقيقه.

- استثمار الموارد والإمكانات بأقصى كفاءة ممكنه.

ولعل الاهتداء إلى التدريب كأساس للتنمية، واكتشاف الحاجة إليه في العصر الحديث، جاء نتيجة لعدة عوامل هامة، تتمثل في:

1 - أن ظاهرة التطور السريع في جميع ميادين الحياة بقطاعات المجتمعات ترجع إلى التطور السريع الذي يشمل قطاعات العلوم، وما وصلت إليه من اكتشافات واختراعات ونظريات، وقواعد علمية، مكنت الأفراد من الوقوف على القوة الطبيعية المحيطة بهم، وساعدت على استثمارها استثماراً واسعاً إلى حد بعيد. وكان من أثر ذلك أن ظهرت الاتجاهات الحديثة، ونمت دوافع التفكير في العمل

المستمر لمضاعفة الإنتاج ولرفع مستوى أداء الخدمات عن طريق تدريب الأفراد.

2 – دور العلم ليس مجالا للإعداد لأعمال معينة: حيث إن دور العلم سواء كان في الجامعات أو في غيرها تهدف إلى تكوين عدد من الاتجاهات والمهارات والمعرفة في ميدان معين لدى طلابها، ولم يكن في منهجها قبل الآن أن تعمل على إعدادهم للعمل في مجال أحد الأنشطة او الميادين المعينة، وقد تترتب على ذلك ظهور الحاجة الملحة إلى أن يتدرب كل من خريجي دور العلم على العمل الذي يعينون فيه، أو يسند إليهم قبل أن يزاولوه.

3 – الحاجات النفسية إلى التدريب: حيث كان من أثر تطور العلوم الإنسانية ومنها التربية وعلم النفس الحديث أن أدرك الأفراد عدم تيسر الحاجات النفسية إلا باتخاذ وسيلة هامة هي التدريب لرفع الكفاية بين الأفراد، حتى ينسجم كل فرد مع العمل الذي يسند إليه فيتقنه، ويرضى عن نفسه في سبيل التوافق النفسي. كما كشف علم الاجتماع ان للعلاقات الإنسانية أهمية بالغة فلا يكفي مجرد كون الفرد متقناً لعمله، بل لابد من التدريب على العمل الجماعي.

4 – سرعة التغير في أنواع العمل: حيث إن التغير في طبيعة الوظائف وفي أنواع العمل والهياكل التنظيمية بين فترة وأخرى يستلزم التفكير في تحديث المهارات والاعداد للأفراد، وتسهيل عملية التدوير الوظيفي ونقل الأفراد من عمل إلى آخر لاكتشاف الإبداع، وذلك بدافع زيادة العمل والإنتاجية في وحدات أو أقسام أو إدارات المؤسسة الواحدة.

وعطفاً على ما سبق، تظهر أحياناً بعض الظواهر التي قد توجب التدريب نظرًا لتأثير هذه الظواهر على مسيرة التنمية بشكل عام، ومن هذه الظواهر:

- هبوط الإنتاجية في القيمة او الكمية.
- هبوط مستوى الأداء السنوي.

- قلة الخدمات المطلوب أداؤها.
- الإهمال المطرد والانصراف عن الإبداع.
- سوء العلاقة بين الأفراد بعضهم البعض أو بينهم وبين الجمهور.
- كثرة الإجازات والغياب غير المبرر داخل المؤسسات.
- عدم تطبيق الأفراد لما اكتسبوه من مهارات ومعارف جديدة.
- فتور الاعتداد بالمهنة.
- ارتفاع نفقات الإنتاج ارتفاعاً ملفتاً للاهتمام.

التربية وإدارة المجتمع:

يشير مفهوم إدارة وتنظيم المجتمع إلى سلسلة الجهود والنشاطات التي تستهدف تحسين نوعية الحياة الاجتماعية للمجتمع من خلال وضع الخطط التنموية ,وتنسيقها ,وتنفيذها ,والإشراف عليها ,وتقويم أثرها , ومتابعة نتائجها وتتضمن هذه الخطط سلسلة من النشاطات الموجهة نحو حل المشكلات البشرية والاقتصادية والاجتماعية والصحية والبيئية التي تتصل بالصغار والكبار والذكور والإناث , ومن أمثلة هذه المشكلات:مشكلات البطالة والتعليم والصحة والسكن والزراعة والمشكلات السياسية والأسرية ومشكلات التكيف مع التغيرات والهجرة والفقر.

وفي هذا السياق أشار التقرير الذي وضعته الأمم المتحدة بعنوان:»أراء ومبادئ في تنمية المجتمع «إلى أن هذه العملية تستهدف استشارة جهود جميع أبناء المجتمع وتحقيق مشاركته الكاملة, لتحسين نوعية حياة مجتمعهم، والتربية باعتبارها جهداً ونشاطاً منظماً يستهدف خدمة أبناء المجتمع ويتعامل مع نسبة لا تقل عن ٪35 من أبنائه على مستوى العالم، ولا يقل عن ٪60 على مستوى

فلسطين، فهي تلعب دوراً فعالاً في هذا المجال، فهؤلاء يشكلون مستقبل المجتمع الذي يقود عمليات التنمية ويعززها، ومن خلالها يمكن إعداد قادة التنمية والمشاركين فيها حيث يتطلب قيامها بذلك ضرورة تخطيها للأنظمة التقليدية وتوجهها نحو الاندماج مع مجتمعها، وهي أيضاً قادة من خلال برامج التعليم النظامي، وغير النظامي أن تفعل الكثير في مجال إدارة وتنظيم عمليات وأنشطة التنمية.

التربية وتطور الثقافة والعلم والتكنولوجيا :

إن الانفجار المعرفي المتسارع والتقدم العلمي والتكنولوجيا الهائل الذي شهدته العقود الأخيرة, وما يتوقع إن تشده في العقود المقبلة وهو من أبرز التحديات التي تواجه المجتمعات العربية خاصة, وجميع مجتمعات العالم عامة ,حيث تتضاعف المعرفة كل 6 شهور وتخرج ورقة بحثية كل دقيقة حول العالم تحمل فكرة جديدة.

فلم يكن في يوم من الأيام التغير الثقافي والعلمي والتكنولوجي سريعاً وعميقاً وشاملاً كما هو عليه الآن, ولا يمكن للتربية الاستجابة لهذا التغير الا باستراتيجية تربوية شاملة, ومنفتحة, وعلمية ومنظمة ,متكاملة, استراتيجية واضحة المعالم والأهداف , والأساليب, والاتجاهات, مستقبلية تأخذ الاحتمالات والمتغيرات المستقبلية , فيتوقع من التربية وهي تسعى إلى تحقيق التطوير الانتقال من مجرد البحث في الفراغ بين القديم والحديث إلى البحث في أساليب تحقيق التوافق بين الأصالة والتجديد بحيث تحدث تغيراً ثقافياً في مجتمعها ينسجم وثقافتها الأصلية.

ويتوقع من التربية أن تغير في عقلية الإنسان العربي، وطرائق تفكيره وتساعده في تبني المنهجية العلمية في التفكير، وتشجيعه على استثمار قدراته العقلية وتتيح

له فرص الإبداع والابتكار والتفوق والتعلم المستمر ولن يتحقق ذلك إلا من خلال توفير تربية علمية فكرية وتربية تعتمد استراتيجيات التعليم المعاصر القائم على تشجيع المتعلمين على البحث والاستقصاء، واتخاذ القرارات.

التربية والتنمية المتصلة بالمسألة الوطنية:

لا تكون التنمية الحقيقية إلا بإعداد الإنسان المواطن المنتمي لوطنه أرضاً، وثقافةً، وتراثاً، هذا الإنسان القادر على حماية شخصية وهوية مجتمعه، وتطويرها، والإسهام في بنائها بشكل إيجابي، فهو البعيد عن كل أشكال التعصب الأعمى، أو التحيز الفئوي أو الحزبي، وإنما هو مندمج اندماجاً كلياً مع مجتمعه، مؤثراً مصلحة المجتمع والوطن على المصالح الأنانية والذاتية. ولهذا كان من أهم وظائف التربية، التربية على المواطنة وحقوق الإنسان والانتماء بمفهوم السلوكي وليس المعرفي فقط، وهذا ما قد يعتبر أساس التقدم العلمي والتكنولوجي.

التربية ودورها في تنمية الاتجاهات والقيم الإيجابية: -

رغم توفر رصيد كبير من القيم الإيجابية في المجتمع، إلا أنه لا زالت بعض القيم والاتجاهات الاجتماعية ورثها العرب عن أجدادهم في الجاهلية والقرون السابقة موجودة في التراث بشكل أو بآخر ولدى فئات منهم دون سواهم، وفي أماكن بعينها دون أخرى، وهذا يتطلب اهتماماً خاصاً من المربين للعمل على تنظيم برامج، لتعديلها أو محوها، واستبدالها بقيم اجتماعية إيجابية.

التربية من أجل تحديث التراث الثقافي والتكيف مع الحياة: -

التربية هي أداة التنمية الحقيقية للثقافة، والمجال الواسع لنقل التراث الثقافي عن الأجيال السابقة إلى اللاحقة والمحافظة عليه وتجديده وتحديثه واغتنائه، وإثرائه بكل المستجدات الثقافية التي تفرضها طبيعة التغيرات الثقافية والظروف الاجتماعية المتغيرة.

ومن هنا جاءت أهمية العناية بتنمية رأس المال البشري، من منظور متعدد الأبعاد:

- **البعد الثقافي/** حيث إن ارتفاع نسبة المثقفين ينعكس على التنمية الحضارية.

- **البعد الاقتصادي/** فمن خلال العنصر البشري المؤهل والمدرب تتوفر فرص الانتاج والعمل بما يحقق قيمة مضافة تسهم في تنشيط الدورة الاقتصادية.

- **البعد الاجتماعي/** حيث إن التعليم والتربية ينمي القدرة الذهنية والفكرية للعنصر البشري ويكسبه أنماط سلوكية متوازنة مما يجعله أكثر قدرة على تفهم المشكلات الاجتماعية وترسيخ الروابط الأسرية.

- **البعد العلمي/** حيث يتوفر الكادر العلمي القادر على البحث والاختراع والتطوير.

- **البعد الأمني/** فكلما زادت نسبة البطالة في المجتمع تزداد المشكلات الاقتصادية والامنية، وهذا ما يستوجب إعداد النشء على الانتماء والبحث عما يخفف أعباء الدولة.

مراجع الفصل الثالث:

1 – اعبيان، هالة (2012): دور الجامعات الفلسطينية بمحافظات غزة في دعم البحث العلمي وسبل تحسينه، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة.

2 – البستاني، باسل (2009): جدلية التنمية البشرية المستدامة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

3 – بدر، سفيان(2013): متطلبات الإبداع الإداري لدى رؤساء الأقسام في وزارة التربية والتعليم بمحافظات غزة لتنمية الموارد البشرية في ضوء الاتجاهات المعاصرة، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، بغزة.

4 – برعي، محمد (1970): فن التدريب الحديث في مجالات التنمية، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة.

5 – توفيق، عبد الرحمن(1996): استراتيجيات الاستثمار البشري في المنظمات العربية، مركز الخبرات المهنية يمبك، القاهرة.

6 – جامعة القدس المفتوحة (2013): التربية والمجتمع والتربية، برنامج التربية، عمان، الأردن.

7 – الحوت، محمد وشاذلي، ناهد(2007): التعليم والتنمية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

8 – حيدر، أحمد (2003): جامعة المستقبل، وارتباطها بسوق العمل وخطط التنمية في الجمهورية اليمنية، المؤتمر القومي السنوي العاشر (العربي الثاني)، جامعة المستقبل في الوطن العربي.

9 – السمالوطي، نبيل(2004): التنمية ومجتمع المعلومات في العالم العربي, سلسلة دراسات إسلامية, العدد (112), المجلس الأعلى للشئون الإسلامية, وزارة الأوقاف, القاهرة.

10 – العقيلي، عمر(1996): إدارة القوى العاملة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان.

11 – علي ,سعيد (2004): نظرات في أحوال التنمية البشرية في الوطن العربي, مؤتمر التعليم والتنمية المستدامة, كلية التربية (جامعة الزقازيق)، 10 – 11/ 3/ 2004.

12 – علي، أشرف (2013): دور البحث العلمي والدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية في تحقيق التنمية المستدامة، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة.

13 – طعيمة، رشدي والبندري، محمد (2004): التعليم الجامعي بين رصد الواقع ورؤى التطوير، دار الفكر العربي، القاهرة.

14 – المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (2006): التعليم العالي والبحث العلمي في مجتمع المعرفة، المؤتمر التاسع لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي، تونس.

15 – الهنداوي، حسن (1424هـ): التعليم وإشكالية التنمية، كتاب الأمة، سلسلة وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، قطر، العدد98، السنة 23.

16 - Chaiavenato,I. (2001): Advances and challenges in Human Resource Management in the New Millennium, Public Personnel Management ,Vol.30 , No.1 , Spring.

17 - Calder, Wynn(2003): Progress Toward sustainability in Higher Education ,Environmental Law Institute, Washington, D. C.

الفصل الرابع

التربية والتنمية السياسية

- التربية السياسية.
- أهداف التربية السياسية ومكوناتها.
- التنمية السياسية.
- الحاجة إلى التنمية السياسية.
- أهمية التنمية السياسية.
- مبادئ ومرتكزات التنمية السياسية.
- أهداف التنمية السياسية.
- وسائل التنمية السياسية.
- البحث عن العناصر المفقودة في عمليات التنمية السياسية.
- توجهات إدارية للتنمية المستقلة.

الفصل الرابع

التربية والتنمية السياسية

مقدمة:

التنمية السياسية لا تختلف في مفهومها عن الإطار العام الذي رسمناه لتحديد مفاهيم الجوانب السابقة للتنمية. فهي تعني ببساطة: التغير الإيجابي التقدمي المستمر في الجانب السياسي من حياة المجتمع، ويدخل تحت هذا الجانب كل ما يتعلق بالحياة السياسية والنشاط السياسي في المجتمع من أيديولوجية أو نظرية أو عقيدة سياسية، وأهداف ومقاصد وغايات سياسية يسعى إليها المجتمع في مستقبله، ومؤسسات تنظيمات وأحزاب سياسية، وبرامج تتبعها وتسير عليها المؤسسات في سبيل تحقيق أهدافها، وعلاقات داخلية وخارجية، وأخلاق وأساليب وأنماط وغير ذلك.

وهذا يستلزم الحديث عن جذور التنمية السياسية من حيث التربية والثقافة.

التربية السياسية:

تعد التربية السياسية للشباب من ضروريات العصر الحديث، حيث تعد الأساس الذي يمكن من خلاله تنوير الفكر، والدفع نحو العمل لصالح المجتمع والوطن والأمة. فهي السبيل لإكساب الشباب الوعي، والفكر السياسي، وتحصينه بالقيم والمعتقدات والأسس والمبادئ التي من خلالها يستطيع معرفة وإدراك ما يدور حوله، وامتلاك القدرة على تحديد موقفه منها، وتغيرها أو إصلاحها. وعليه فإن التربية السياسية تبدأ بتعليم القيم الجمالية كالعدل والحب والجمال، ورسم لوحات تجسد هذا الجمال عن طريق المشاركة في صنع القرار.

أهداف التنمية السياسية :

تتعد أهداف التربية السياسية، ولكن يمكن إجمالها في هدف رئيس هو: -

« إيجاد نظام سياسي يحافظ على الفرد ورفاهيته وتحقيق العدل من خلال تنمية وعي النشء بمشكلات الحكم، والقدرة على المشاركة في الحياة السياسية، وتنمية ذلك بالوسائل المختلفة»

ولقد اهتم الإسلام بالتربية السياسية على اعتبار أن التربية هي الوسيلة الوحيدة لتكوين جيل جديد من المؤمنين بتعاليم الإسلام الصحيحة، يعمل على صبغ الأمة بالصبغة العادلة في كل مظاهر الحياة، حيث قامت على ثلاثة مرتكزات هي: (العدل، المساواة، الشورى).

وتتم التربية السياسية من خلال عدة مسائل، أهمها: -

1 - التربية السياسية الممنهجة والتي تتمثل في المناهج الدراسية.

2 - التربية السياسية الموجهة التي تبثها وسائل الإعلام في محاولة تكوين وتشكيل الرأي العام.

3 - التربية السياسية غير الممنهجة والتي تشمل بعض النشاطات مثل المؤتمرات والندوات والمظاهرات وحلقات النقاش التثقيفية التي تقيمها الأحزاب أو مؤسسات المجتمع المدني.

ولعل اتساع مفهوم التربية السياسية يستلزم الحديث عن مكونات التربية السياسية والمتمثلة في: -

⏮ أولاً / الذات السياسية: -

تتكون الذات السياسية، لأن ذات الإنسان مقرونة به فالسياسي الناجح يحتاج دائماً إلى شخصية متوازنة، على اعتبار أن المشاركة السياسية تقترن

بالشخصيات السوية ذات التقدير المرتفع لذاتها، فضلاً عن الشعور بالأمان، والكفاءة الشخصية، وإشباع الحاجات الشخصية.

ولذلك فإن الذات السياسية تشمل على ثلاث مجالات:

1 – **القيم والمعتقدات:** هي معايير ثابتة يسعى الفرد للالتزام بها، ولا يوجد إنسان يسير في حياته دون قيم تحدد له هدف من الحياة، فالقيم مختزنة في العقل اللاواعي أما المعتقدات فهي محققات للقيم، فقد يتفق شخصان في قيم ولتكن الحرية مثلاً، ولكن يختلفان في المعتقدات التي تؤدي إليها، فمنهم من يؤمن بالكفاح المسلح لتحقيقها ومنهم من يؤمن بالمفاوضات السياسات.

2 – **العواطف والاتجاهات والميول:** العواطف والاتجاهات نسبية عند الأفراد من حيث القوة والضعف، الإيجابية والسلبية نحو الأمور السياسية مثل: (المقاومة المسلحة، الانقسام الداخلي،...) أو الأشخاص والقضايا مثل: (الأسرى، حق العودة،...) ولكن تجدر الإشارة إلى أن العواطف السياسية والاتجاهات تتساوى في قوتها، لكنها تنتظر حتى يأتي الوقت المناسب للتعبير عنها، أما الميول فهي دائماً أكثر فاعلية في توجيه النشاط، لكنها تختلف من حيث العمر والجنس والبيئة والحضارة.

3 – **المعارف والمدركات السياسية:**

وهي مجموعة المعلومات والبيانات التي يحصل عليها الفرد إما بالقراءة أو المعايشة أو السمع، وتشكل لديه صورة ما باتجاه شيء ما.

فقد تقوم الحكومة أو الأحـزاب أو مؤسسات المجتمع المدني بعرض الأحداث والوقائع التي يعيشها المجتمع، وقد تزود الجمهور بالمعلومات حول الثوابت الوطنية مثل عدد الأسرى وخبايا الاتفاقات، وإحاطته علماً بتلك الأحداث والوقائع، ويساعده على تكوين ادراكاته، وتصوراته عنها وبالتالي

تكوين (الذات السياسية).

ثانياً/ الوعي السياسي:

يعتبر الوعي السياسي تجسيد للرؤية الشاملة للإنسان عن محيطه، ماضيه وحاضره ومستقبله، فهو حالة تستند إلى معطيات معرفية من علم وعقيدة وأيديولوجيا، ينبثق عنها موقف عملي وممارسة سياسية.

ويقصد بالوعي بأنه:» جملة من التصورات والمعتقدات والرؤى التي تشكل موقف الإنسان من الحياة وتحدد سلوكه» ولذلك فإن ضعف الوعي السياسي يعتبر حالة شبيهة بحالة فقدان الوزن، وانعدام الرؤية «. وبناءً على ما سبق يشتمل الوعي السياسي على أربعة مجالات رئيسة تتمثل في:

1 – الرؤية الشاملة للأمور / لعل الواقع السياسي تتجسد فيه الرؤية الشاملة، فمن حيث إدراك الحقيقة يعتبر الاحتلال هو السبب لكل معاناة الشعوب.

2 – الإدراك الناقد للمواقف / والنقد يعني محاولة الوصول إلى ما هو أفضل من الواقع بحس مسئول، وحرص على الإصلاح بعيداً عن التجريح والتشهير والتكفير.

3 – الإحساس بالمسؤولية تجاه الآخرين/ أن يحيط الإنسان بواقع الناس، ومتطلباتهم ومعاناتهم وتقديم النصح لهم والإحساس باحتياجاتهم.

4 – الرغبة في التغيير للأفضل / وهذا يعني الوصول إلى مشارف المشاركة السياسية وهنا منعطف خطير فقد تقوده الرغبة بالتغيير إلى مسارات غير مبررة أو الانخراط في اتجاهات خاطئة.

والجدير بالذكر أن الوعي السياسي الشعبي يتكون ويترسخ من خلال حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وتحرير وطنه، فهو ذو خصوصية واضحة مرتبطة باختلاف المصادر والمرجعيات.

وعليه يوجد عدد من الأشكال الدالة على مضمون ومحتوى الوعي السياسي نتيجة للتعدد الحزبي والتنظيمي، وهي: -

1 - **الوعي السياسي السلبي/** والذي يكون في أفكاره وعباراته ومعلوماته تزييف الحقائق والمؤشرات السياسية والاقتصادية، ولا يمتلك رؤية شاملة للقضايا المصيرية، ولا إحساساً بالمسؤولية، ودائماً لديه فقد للمواقف أما الرغبة في التغيير فتبدو كارثية.

2 - **الوعي السياسي المأزوم/** والذي يتولد نتيجة الصراع بين مصالح مجموعتين متناقضتين، كل منهما لديه رؤية شاملة تختلف عن الآخر، تنقد الآخر بعيداً عن الموضوعية، وبعيداً عن نقد الذات وهذه الفئة لا تشعر بالمسؤولية تجاه أصحاب رؤيتها، ولكل منهما الوسائل الكافية في تفسير الوقائع والأحداث السياسية، وبالتالي انقسام الوعي السياسي والصراع بينهما.

3 - **الوعي السياسي المزدوج /** والذي يتكون بفعل استحداث جزء من الماضي القريب إلى جانب وقائع سياسية تاريخية، فالوعي السياسي هنا يتكون لدى هذه الفئات حول قضايا معاصرة بمقولات تراثية مع الأخذ بعين الاعتبار أن الأخيرة تمتد من الدين والقبيلة، والعائلة حتى بعض الخصائص الذاتية لبعض الرموز والأشخاص، التي تشكل سلطة روحية، وتتحكم في وجدان الفئات الاجتماعية المختلفة.

⏮ ثالثاً/ المشاركة السياسية:

هي العملية التي يأخذ فيها الفرد دوره في الحياة السياسية لمجتمعه، كأن يشارك في تحديد الأهداف والوسائل العامة، أو يقوم بترشيح نفسه للانتخابات أو مناقشة القضايا العامة، أو الاشتراك في العمليات السياسية، أو الانضمام لهيئات تطوعية أو أحزاب سياسية.

كما تعرف بأنها:» تلك الأنشطة الإدارية الطوعية التي يشارك بمقتضاها أفراد مجتمع ما في اختيار حكامه وصياغة السياسة العامة بشكل مباشر وغير مباشر».

فهي تعتبر واحدة من أهم مؤشرات ودلالات التنمية في المجتمع، ودليل على إيمان المواطنين بالأنظمة السياسية القائمة، ومدى إسهامهم في إعداد وتنفيذ السياسات المحلية، حيث أنها تقلل عمليات استغلال السلطة والشعور بالاغتراب لدى الجماهير، وتحقق قيم المساواة والحرية التي تؤدي في النهاية إلى الاستقرار العام في المجتمع.

وتعتمد المشاركة السياسية على مجموعة من المستويات:

⏮ 1 – المستوى الأعلى (ممارسو النشاط السياسي):

كأن يكون العضو في حزب سياسي أو منظمة، ويحضر الاجتماعات السياسية بشكل متكرر، أو يشارك في الحملات الانتخابية، والمشاركة خارج نطاق الدائرة الضيقة المحيطة بالفرد.

⏮ 2 – المستوى المتوسط (المهتمون):

يشمل من يصوتون في الانتخابات النقابية والسياسية، ويتابعون بشكل عام ما يحدث على الساحة السياسية، ويعتبرون أنفسهم جزءً مؤثراً في الحياة السياسية سلباً وإيجاباً.

⏮ 3 – المستوى المنخفض (الهامشيين):

ويشمل من لا يهتمون بالأمور السياسية، ولا يميلون للاهتمام بالعمل السياسي، ولا يخصصون أي وقت أو موارد له، وإن كان بعضهم يضطر للمشاركة بدرجة أو بأخرى في أوقات الأزمات، أو عندما يشعرون بأن مصالحهم المباشرة مهددة، أو بأن ظروفهم الحياتية معرضة للتدهور.

4 – المستوى المتطرف:

وهم أولئك الذين يعملون خارج الأطر الشرعية القائمة، ويلجأون إلى أساليب العنف، الذي يشعر بعداء تجاه المجتمع بصفة عامة، أو تجاه النظم السياسية بصفة خاصة.

وتجدر الإشارة إلى أن مصادر التربية السياسية تتعدد وتختلف من مجتمع إلى آخر من حيث النسيج الاجتماعي والتركيب التنظيمي له، ولكن في أغلبها تتمثل في: (الأسرة، التعليم النظامي، الأحزاب السياسية، دور العبادة، وسائل الإعلام المختلفة.

التنمية السياسية:

كما سبق وأسلفنا فإن التنمية السياسية تشمل كل تغيير أو تمويل إيجابي تقدمي أو تجديدي يحدث فلسفة وأهداف وإستراتيجية وبرامج وأساليب وسائل العمل السياسي، وفي الحياة السياسية، وفي حقوق وواجبات الأفراد، وفي العلاقات المتبادلة بين الأفراد والدولة، وفي مدى شعور الأفراد والجماعات بولائهم وحبهم وتعلقهم بقضاياهم الوطنية وأمتهم العربية، ومدى شعورهم بالمسئولية نحو أمن وتقدم وطنهم.

والتنمية السياسية حسب هذا التعريف هي عملية داخلية ذاتية في المقام الأول، بمعنى أنها تتبع أساساً من داخل المجتمع، وتخضع في مظاهرها وأسبابها لرقابته وتقييمه، ولا تفرض عليه من الخارج.

ولتحقيق تلك التنمية هناك شرطان أساسيان لا بد من توافرهما:

1 – إزالة جميع العوائق التي من شأنها أن تحول دون انبثاق الإمكانات الذاتية الكامنة في المجتمع لتحقيق الغايات السياسية المرجوة منها.

2 – توفير التسهيلات الممكنة والترتيبات الضرورية التي من شأنها أن تساعد على

نمو تلك الإمكانات الذاتية إلى حدودها المثلى عند الأفراد والجماعات على السواء.

ولا بد من التمييز في هذا الصدد بين التنمية السياسية وغاية التنمية السياسية (العمل للتنمية) التي تعني الجهد الذي يبذل في سبيل الاستثمار الأمثل للإمكانات الفعلية والكامنة في المجتمع، بينما غاية التنمية السياسية فتعنى تعبئة الموارد الوطنية وزيادة قدرتها على الإسهام في التنمية السياسية.

وليست التنمية السياسية منعزلة عن التنمية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، بل هي مرتبطة بها ارتباطاً وثيقاً ومتداخلة معها في كثير من مظاهرها، ومؤشراتها. إذ لا يمكن للمجتمع أن يحقق تنمية سياسية بصورة حادة وكاملة بدون أن يحقق تنمية ثقافية واجتماعية واقتصادية ضرورية لازمة لتدعيم التنمية السياسية.

وهذا الارتباط الوثيق بين التنمية السياسية وبين جوانب التنمية الأخرى أمر واضح لا يحتاج إلى شرح أو تعديل. إذ لا يعقل أن تكون دولة أو أمة متقدمة سياسياً وهي متخلفة علمياً وثقافياً أو اجتماعياً أو اقتصادياً.

والاستقلال السياسي الذي قد يحرزه بلد أو وطن لا يعدو أن يكون بعداً واحداً من أبعاد الاستقلال الحقيقي الكامل. وهناك أبعاد أو مظاهر أخرى لهذا الاستقلال الكامل لا بد من تحقيقها للبلد المستقل إذا ما أراد أن يحقق لأفراده وجماعاته الأمن والاستقرار والرخاء، وأن يستفيد من موارده وإمكاناته المادية والبشرية في تحقيق تقدمه، وأن يبني قوته المادية والمعنوية ويؤكد هيبته وإرادته القوية الفاعلة. ومن أهم هذه الأبعاد البعد العلمي والتقني والبعد العسكري، والبعد الاقتصادي.

وإذا كان من بين الطرق المتبعة في تفسير التنمية السياسية هو تفسيرها بأعراضها وشواهدها ومؤشراتها، فإن من بين مؤشرات هذه التنمية على

المستوى الوطني والقومي والإنساني، الولاء للوطن والأمة والإخلاص في خدمتها،وتماسك المجتمع وقوة الوحدة الداخلية، والاستقرار السياسي والأمن الداخلي، والاقتناع بأهمية الوحدة العربية كأهم أهداف الأمة النضالية، والتحرك الواعي من أجل تحقيق هذا الهدف، ومناقشة القضايا والمشكلات السياسية بطريقة علمية وشمولية وواقعية، وضمان الحريات العامة التي من بينها حرية التنقل والتعبير، والبعد عن التعصب من أي نوع واحترام وجهات نظر المخالفة لما هو سائد، وعدم الإغراق في ترديد الشعارات بعيدة التحقيق، وتطبيق حكم القانون والمساواة، وتحقيق العدالة الاجتماعية، والمشاركة الجادة في النشاط السياسي، والاعتماد على عنصر الكفاءة في المقام الأول عند اختيار المسئولين في أجهزة الإدارة والحكم، والاختيار الحر السليم للحكام، ووجود حوار جاد ومستمر بين الحكام وأفراد الشعب، وإمكانية المساءلة الشعبية للحكام وتقييد السلطات بموجب الدستور، والإلمام بتجارب البلدان والشعوب والأمم الأخرى والاستفادة منها، مع عدم محاولة نسخها ونقلها بحذافيرها دون مراعاة لاختلاف الزمان والمكان والمستوى الثقافي والاجتماعي والاقتصادي ولاختلاف القيم والعادات والتقاليد والذوق العام، إلى غير ذلك من الشواهد.

الحاجة إلى التنمية السياسية :

التنمية السياسية ضرورية لمواجهة التحديات والمشكلات التي يفرضها العصر الذي يعيش فيه، ويستطيع المجتمع تأكيد ذاته وهيبته بين المجتمعات، وتحقيق آمالاً في الحياة الكريمة.

ومما يزيد من الحاجة إلى التنمية السياسية في الوطن العربي: -

1 - عدم استكمال غالب الأقطار لمقومات الاستقلال الحقيقي من مؤسسات سياسية وثقافية واجتماعية واقتصادية، ومن ديمقراطية حق ينعم في

ظلها الفرد بالكرامة والأمن والعدل والمساواة. فالمتطلبات السياسية والاجتماعية والاقتصادية للعمل الديمقراطي والحياة الديمقراطية الصحيحة لا تزال غير متوفرة، ولعل ما حدث في السنوات الأخيرة تحت مسمى (الثورات العربية) أكبر دليل على ذلك.

وإذا كانت الأقطار العربية في مجموعها قد رفعت شعارات الديمقراطية فإنها لم تطبقها، ولا تزال في معظمها تقاوم أي تطور في اتجاه الحرية والديمقراطية وتعتمد أنظمة حكم سلطوية وتقف دون حرية الجماهير والمشاركة الشعبية في الحكم.

ويشير الوضع السياسي في الوطن العربي إلى أن معظم الأقطار لا تعي حتى الآن أهمية الحاجة إلى تطوير مؤسساتها وأنظمتها بشكل يؤمن المشاركة السياسية للأجيال الجديدة خاصة طلبة الجامعات، أو أنهم لم يصلوا إلى درجة الوعي الكامل بمفهوم الديمقراطية.

2 – لا تزال المجتمعات العربية بعيدة عن التحرر من سيطرة القوى الخارجية في كافة مجالات حياتها، ولا تزال هذه القوى الخارجية تمعن في استغلالها وتجعل منها توابع وهوامش لسياستها، مستفيدة من انقسامها وضعفها وتخلفها العلمي، ومن غياب الحرية والممارسات الديمقراطية السليمة. فالتطور الاقتصادي والاجتماعي النسبي الذي حدث في بعض المجتمعات العربية لم يرافقه تطور مماثل في الأنظمة والمؤسسات السياسية.

3 – إن المجتمعات العربية لا تزال في مجموعها ينقصها أيضاً وجود رأي عام مستنير قوى يوجه من ضل، ويلفت نظر من أخطأ، ويقوم من انحرف، فسلطان الرأي العام في الساحة السياسية العربية غائب، والإدارة الشعبية غير محترمة، والوعي القومي لا يزال دون المستوى المطلوب في كثير من أجزاء الوطن العربي. وما يسمونه بالرأي العام في بعض الاستطلاعات المحدودة، لا يعدو أن يكون

مجموعة آراء فردية لا تعبر بأية حال عن الرأي العام بمعناه الحقيقي، ولا يزال رجل السياسة يتزعم كل نشاط، ويتكلم باسم الجماهير ويتلاعب بها عن طريق وسائل الإعلام، ورفع الشعارات الخلابة، والنمطية في الفكر والحياة.

4 – المجتمع الغربي لا يزال يواجه الصراع والتحديات المصيرية التي يتطلب منها تنمية سياسية شاملة وإعداداً سياسياً وعلمياً واقتصادياً واجتماعياً سليماً يسلحها لمواجهة الصراعات والتحديات التي تقابلها في مختلف الميادين. ومن هذه الصراعات:

– الصراع ضد التخلف العلمي والاجتماعي الذي يجعل من المجتمع العربي فريسة للأعداء والتسلط والحكم واستغلال الموارد المادية والبشرية من قبل القوى الخارجية.

– الصراع ضد الخطر الإسرائيلي والمطامع الصهيونية والاستعمارية، وغياب الحد الأدنى من التنسيق بين السياسيات والمواقف – إن وجدت أصلاً – لمواجهة الاستعمار والصهيونية بدلاً من التباكي في المحافل الدولية وطلب المساعدة لحل المشكلات.

– الصراع ضد محاربة اللغة العربية باعتبارها أهم مقوم من مقومات الثقافة والذاتية والقومية العربية وأكبر لوحدة الأمة العربية.

5 – النمو الثقافي والاجتماعي والاقتصادي مرتبط إلى حد كبير بالنمو السياسي، ولا يمكن أن تتحقق التنمية الاجتماعية والاقتصادية بالذات بدون تنمية سياسية وسليمة وما ينطوي تحتها من وعي سياسي وتحرير سياسي وتحقيق للمساواة والعدالة الاجتماعية، وما إلى ذلك من مظاهر وأغراض للتنمية السياسية.

ولكن بالرغم من هذا الترابط الوثيق بين التحرر السياسي والتحرر الاجتماعي والاقتصادي، فإن التنمية السياسية في الوطن العربي من منظور شامل للتنمية لم تلق حتى الآن ما تستحقه من الاهتمام، سواء على مستوى القطر العربي الواحد

أو على مستوى الأمة العربية.

6 - حركة القومية العربية فشلت حتى الآن في تحقيق الوحدة العربية التي تعتبر محصلة التنمية السياسية وأهم نتائجها. وقد فشلت كل المحاولات والخطوات التي اتخذت لتحقيق حتى وحدة محددة، وذلك مثل الوحدة المصرية السورية (1958 - 1961)، وما أعقبها من محاولات ومشروعات للوحدة المحدودة مثل مشروع الوحدة الاتحادية الثلاثية بين مصر وسوريا والعراق في إبريل 1963، والمحاولة التي بذلت في مايو 1964 نشاء الوحدة المصرية العراقية، وإتحاد الجمهوريات العربية في إبريل 1971، ومشروع الوحدة الليبية - المصرية في أغسطس 1972، وخطوات الوحدة اليمنية، وما إلى ذلك.

وما عقب ذلك من خلافات بين الدول العربية مثل حرب (العراق - الكويت) 1990 وخلافات داخلية في الدول العربية نفسها ابتداء من السلطة الوطنية الفلسطينية 2007 وانتهاء بالأزمات التي حلت بشتى الأقطار (العراق - تونس - ليبيا - مصر - السودان - سوريا). وقد يرجع السبب في ذلك إلى ثلاث عوامل: -

- **العوامل الداخلية/** تكمن في أن معظم الأقطار العربية قد خضعت للاحتلال، وأن الاحتلال قد ساعد عن عمد على تكوين وترسيخ قوى اجتماعية تتشبع بروح ثقافته وتتفق مصالحها مع مصالحه، وقد مكن الاستعمار هذه القوى من تولي السلطة السياسية شكلياً أو جزئياً أثناء وجوده في تلك الأقطار. ثم ورثت هذه القوى الحكم بعد نيل الاستقلال السياسي رسمياً.

- **العوامل الدخيلة** / والتي يأتي في مقدمتها الوجود الصهيوني الذي له تأثيره السلبي على عملية التوحيد السياسي بأكثر من طريق، ولقد أوجد ذلك الوجود قدراً من السعي لتحقيق التضامن العربي بأي ثمن، ولو على حساب

المبادئ والأهداف القومية وتعطيل النشاط السياسي وكبت الحريات بحجة أنه لا ينبغي أن يعلو صوت على صوت المعركة, ويمكن أن ينسب إلى ذلك الوجود إعاقة التفاعلات الاجتماعية والسياسية التي كان من الممكن أن تربي قيادات سياسية متحررة.

- **العوامل الخارجية** / والتي تكمن في النظام الدولي الذي هو غير مؤات بصورة عامة لتحقيق وحدة العرب، فأمريكا المساندة للكيان الصهيوني تفضل التعامل مع أنظمة عربية فردية، وكذلك روسيا وبريطانيا.

7 - ذلك الكبت الواضح للحريات العامة وانتهاك الحقوق(الرأي - التنقل - التعبير..)، وقوة قبضة السلطة السياسية التي لا تدع مجالاً للحرية والاستقلال الفكري، ولا ترضى من المثقف العربي أن يستقل أو أن يشكك في مقوماتها وتصرفاتها.

ولعل أزمة الحرية هذه تنعكس سلباً على السياسة والفكر العربي من خلال:-

- سلبية المثقفين العرب والجماهير بصورة عامة وفتورهم وعدم مبالاتهم وفقدانهم الثقة والقدرة على الفعل.

- قلة الإبداع لجميع المجالات خاصة (الأدب - الفكر - البحث) وغلبة طابع التقليد والنقل والتجميع والترجمة.

- هجرة العقول العربية إلى الخارج بحثاً عن الحرية والإبداع.

أهمية التنمية السياسية:

لعل الحديث السابق عن الحاجة إلى التنمية السياسية وعن دواعيها، لا بد أن يسحبنا إلى الحديث عن الفوائد التي يمكن تنتج عنها ومنن هذه الفوائد:

1 - **على المستوى الوطني**/ التنمية السياسية وما يدخل تحتها من وعي

سياسي، ومشاركة شعبية في شؤون الحكم ومسألة شعبية للحكام، وعدالة سياسية واجتماعية، وحرية سياسية وفكرية واجتماعية وتأكيد لكرامة الإنسان العربي واحترام لإرادته، وما إلى ذلك من مؤشرات من شأنها أن تزيد فرص النجاح في أوجه التنمية الأخرى (الاقتصادية – الاجتماعية) وترفع من معنويات الأفراد والجماعات وتدفعهم إلى مزيد من العمل والإنتاج وتزيد من إخلاصهم وولائهم لبلدهم، وتفتح الأمل في وجوههم وتجعلهم يتطلعون إلى حياة أفضل، وإلى الأحسن دائماً في عملهم وعلاقاتهم. فالعدل السياسي الذي يعتبر مؤشراً من مظاهر التنمية السياسية ينعكس على سلوك أفراد المجتمع وأخلاقهم وعلاقاتهم بالخير والثراء المعنوي، وتدفع بهم في اتجاه زيادة الإنتاج. ولكن فقدان هذا العدل وانتشار الظلم وفقدان المساواة والحرية، سيؤدي إلى السلبية والانطواء وهبوط المعنويات وفساد الذمم وانتشار السرقة والرشوة والأنانية والتدمير للممتلكات العامة.

2 – **على المستوى العربي** / لعل التنمية السياسية تزيد من فرص التعاون العربي، وتدفع العرب إلى مزيد من التماسك والتنسيق والتكامل الاقتصادي والعلمي والسياسي والعسكري، وتزيد من هيبتهم في نظر الشعوب والأمم الأخرى، واحترام إرادتهم.

كما من شأن التنمية السياسية الصالحة أن تبرز شخصية العرب الحضارية والثقافية، وتخلصهم مما هم فيه الآن من التبعية التي تصل في بعض الأقطار والمجتمعات العربية إلى درجة الاغتراب.

مبادئ ومرتكزات التنمية السياسية

إذا كانت التنمية السياسية أمراً ضرورياً تحتمه مصلحة الشعوب، فإنه من الواجب التخطيط لها على أسس علمية سلمية. ومن أولى خطوات التخطيط السليم لهذه التنمية التي لها شقان، يتضمن أحدهما المبادئ والمرتكزات العامة

التي ينبغي أن تقوم عليها وتسترشد بها، ويتضمن ثانيهما الأهداف والغايات التي ينبغي أن تسعى إلى تحقيقها هذه التنمية.

وعليه تتحدد مبادئ التنمية السياسية هذه في: -

⏮ 1 - المبدأ الأول/ الشمولية:

ينبغي النظر إلى التنمية على أنها ظاهرة شاملة تتكامل فيها جميع جوانب الحياة، ومن الضروري أن تشمل التنمية جميع هذه الجوانب، ولا تقف عند جانب منها، فالتنمية إما أن تكون شاملة أولا تكون. ومن مقتضيات الأخذ بهذا المبدأ ضرورة النظر إلى التنمية السياسية على أنها جزء لا يتجزأ من التنمية الشاملة.

⏮ 2 - المبدأ الثاني / الذاتية:

ينبغي أن تكون ذاتية المنشأ وتنبع وتنطلق من داخل المجتمع، وتعبر عن إرادته الحرة، وتراعي معتقداته وقيمه الدينية وتقاليده المعتبرة، كما تراعي واقعه وظروفه الخاصة وتحترم ذاتيته الثقافية وتعمل على صيانتها وترسيخها، بدلاً من هدمها وتشويهها فكلما كانت التنمية السياسية ذاتية المنشأ، كلما زادت مشاركة الناس في صنعها.

⏮ 3 - المبدأ الثالث / المشاركة:

تحتاج التنمية السياسية إلى المشاركة الشعبية الفاعلة الموسعة التي تشمل جميع الأفراد والجماعات والفئات، لأن المشاركة الشعبية في صنع السياسة العامة تعتبر أرقى صور العلاقة بين السلطة والمجتمع، وبالتالي فإنها تعتبر أهم مصادر الفاعلية والانسجام والتوافق المجتمعي، فالعملية السياسية بصورة عامة تتميز عادة بقدر من الاستقرار والفاعلية يتناسب طردياً مع درجة التوازن العضوي والمشاطرة الجماعية داخل السلطة السياسية.

ويمكن أن تأخذ المشاركة الشعبية صوراً متعددة، من بينها تنظيم الناس في شكل لجان واتحادات ومؤتمرات شعبية، ولا تتحقق المشاركة بصورتها الكاملة إلا إذا ساهمت الجماهير في العمليتين السياسية والإنمائية، ابتداءً من صنع السياسة وتحديد غاياتها وأهدافها ومروراً برسم خططها ومشروعاتها وصنع القرارات الضرورية لها وانتهاء بتنفيذها ومتابعتها وتقويمها.

ولكن نجاح المشاركة الشعبية يتطلب قدراً من الحرية الملتزمة والمنضبطة، من خلال إيمان جميع الفئات الشعبية بأن مصلحتها بهذه المشاركة، كما تحتاج إلى قدر من الوعي.

⏮ 4 – المبدأ الرابع/ الحرية:

لا يتم لأي فكر سياسي وتنمية سياسية النهوض ما لم تجعل الحرية الملتزمة نقطة ارتكازها واهتمامها، لأنه بدون حرية لا يأتي أي إبداع ولا يزيد الإنتاج ولا تأتي مشاركة إيجابية مجدية.

ولا يمكن للفكر السياسي أن يزدهر إلا في ظل حرية سياسية حقيقية وفي ظل حكم متحر مستنير يسمح بحرية التفكير، وحرية التعبير والنقد النزيه وإبداء الرأي، وحرية الاختيار، وحرية الحركة،وحرية تكوين النقابات المهنية، وحرية الانفتاح على الخارج، إلى غير ذلك من ضروب الحرية التي تدخل في مفهوم الحرية بمعناها الواسع.

⏮ 5 – المبدأ الخامس/ ربط النظرية بالتطبيق:

يجب العمل على إغلاق الفجوة بين الفكر السياسي وبين الممارسة في الفكر السياسي. وهي الفجوة التي من عواملها، فالفكر السياسي هو في الغالب ثمرة اجتهاد مثقفين لا يمارسون سلطة الحكم في أغلب الأحيان، ولا سبيل لديهم إلى تجسيد أفكارهم إلى الواقع الفعلي.

ففي العالم العربي عندما تسمح الظروف بظهور فكر سياسي مستقبلي، يطمح إلى قيادة المجتمع يظل ذلك الفكر معبراً عن أمنيات بعيدة عن التحقيق.

6 – المبدأ السادس/ الإنسانية:

ينبغي أن يعتبر الإنسان عصب التنمية ومركز اهتمامها وهدفها السياسي، لضمان حريته ومصالحه وكرامته، وحصوله على فوائد جهده وعمله، وإخضاع كافة الوسائل والعوامل والإمكانات المتوفرة في المجتمع لخدمة الإنسان وترقيته.

ولا قيمة لتنمية من أي نوع لا تجعل الإنسان هدفها الأعلى فالتنمية لا تتم بمجرد تشييد المباني وتعبيد الطرق وبناء المصانع ولا مجرد رفع الشعارات البراقة ولا إتباع أساليب القهر والإذلال، ولكنها تتم عن طريق تنمية الإنسان وإصلاحه وتغييره إلى ما هو أفضل عن طريق التربية الصالحة.

7 – المبدأ السابع/ الانفتاح:

ينبغي الاستفادة من جميع التجارب السياسية في العالم، مع ضرورة تكييف ما يؤخذ من هذه التجارب مع القيم العربية والإسلامية، وعدم الاعتماد على الأفكار والنظريات سواء من الغرب أو الشرق، فالانفتاح لا يعني هيمنة الفكر السياسي الوافد أو إحلال الفكر السياسي الأجنبي محل الفكر القومي، وإنما يعني الانتفاع بكل ما يفيد التنمية السياسية من الإمكانات والتجارب العالمية، والاعتراف بقيمة جهود الآخرين وقيمة الثقافات الأخرى، وعدم المبالغة في تقدير الذات.

أهداف التنمية السياسية: –

في ضوء ما نلمسه من ضعف وتراجع في حياتنا السياسية، وفي ضوء ما يختلج في نفوس أفراد الشعب من آمال وطموحات سياسية، تتلخص أهداف التنمية السياسية في: –

1 – بناء نظرية سياسية شاملة متكاملة، تقف وسطاً بين النظريات والأيديولوجيات المتصارعة التي تسود العالم، وتؤمن برسالة الأمة العربية وعدالة القضية الفلسطينية، وتؤكد على:

– الإيمان بالله وبأهمية الدين في دعم الحياة بكافة جوانبها الروحية والخلقية والاجتماعية والسياسية.

– الإيمان بقيمة الإنسان وكرامته، أياً كان جنسه ولونه ودينه، وبحقه في الحرية والعدل والمساواة بقدراته في خدمة المجتمع.

– الإيمان بضرورة تنمية الوعي القومي وحق الشعب في تقرير مصيره، وحقه في مواجهة الاستعمار والصهيونية والرجعية والنزعات الإقليمية والعنصرية الحزبية، والطائفية الضيقة.

– الإيمان بضرورة الأخذ بمبدأ الشورى والمشاركة الشعبية لجماهير الأمة في شئون الحكم.

– الإيمان بقيمة العلم في بناء القوة ودعم الحياة وحل مشكلاتها وسد الفجوة بين الواقع والأمل.

2 – إعداد جيل مؤمن بربه، ومستقيم في أخلاقه وسيرته وواع بواقع مجتمعه العربي وأمته العربية وبما يعكس هذا الواقع في جانبه المظلم من ضعف وتخلف وأنانية وتجزئة وانقسام وتفكك مفجع، وملم بالتحديات والأخطار الخارجية التي تهدد أمته والتي يأتي في مقدمتها الاحتلال الصهيوني والاستعمار بشكله القديم والجديد والغزو الفكري والثقافي وبسط النفوذ الأجنبي. وفي نفس الوقت يلم بالجوانب الإيجابية في حياة أمته وبمواطن القوة فيها، ويؤمن بأصالة الثقافة والحضارة العربية.

كما يؤمن بضرورة الوحدة العربية، ويشعر بمسؤوليته نحو أمته وزيادة

مكانتها وإرساء قواعد الحرية والديمقراطية. ويثور في الوقت نفسه على الواقع المتخلف في مجتمعه وعلى ما فيه من ظلم سياسي واجتماعيي وأنانية وسلبية وجمود.

3 – إحداث التغير السياسي الشامل المرغوب في كافة جوانب الحياة السياسية على أساس من معطيات الدراسة الواعية والبحث العلمي والتجارب السياسية داخل الوطن وخارجه.

ومن الأهداف الجزئية التي تدخل تحت هذا الهدف السياسي الكبير: تكوين نظرية سياسية عربية نابعة أساساً من قيم المجتمع وفكره وإمكاناته وظروفه.

4 – ضمان الحقوق الأساسية للإنسان مثل حقه في الحرية الواعية الملتزمة، وحقه في الأمن له ولأسرته وفي حماية ذاته وممتلكاته التي اكتسبها بجهده والطرق المشروعة، حقه في التعبير عن رأيه بالطرق المشروعة وفي النقد الموضوعي البناء لما يراه مخالفاً لمصلحة مجتمعه، وحقه في الحياة الخاصة التي يؤمن بها والتي لا تضر بحقوق الآخرين ولا تتعارض مع مصالح ولا تتنافى مع قيمه، وحقه في القضاء العادل المستقل الذي لا سلطان عليه لغير القانون، وحقه في العدل السياسي والاجتماعي.

5 – إرساء دعائم الحرية الواعية الملتزمة، وذلك باعتبار الحرية حقاً من الحقوق الأساسية للمواطن، وشرطاً أساسياً من شروط كل تقدم في الحياة. إذ بدونها لا يتحقق ولاء وطني ولا قومي.

عوامل ووسائل التنمية السياسية:

من أهم عوامل ووسائل التنمية السياسية، الوسائل التالية: –

أ – حماية الحريات العامة وتهيئة المناخ المناسب للتمتع بها وممارستها والتعبير عنها في واقع الحياة، ومن سوء حظ الشعوب العربية أنها منيت في العقود الأخيرة بفقدان قدر كبير من الحريات العامة التي كانت تتمتع بها من قبل الخمسينيات من

القرن الماضي مما جعل الحركة الفكرية تضعف ويقل الإبداع الفكري. وأزمة الحرية في الوطن العربي كما هي عامل أساسي من عوامل ركود الحركة الفكرية، فهي من الأسباب الأساسية أيضاً التي تكمن وراء الهجرة الخارجية للكفاءات العربية.

ويرتبط بحماية الحريات إقامة ديمقراطية سليمة تلائم الواقع العربي وتساير ظروفه وتنبع من قيمته.

ب – توفير الأمن الداخلي والخارجي الذي يشعر في ظله المواطن بالطمأنينة والأمان والاستقرار ولأسرته فيزيد من إنتاجه وعطائه لمجتمعه ولوطنه.

فهناك علاقة وثيقة بين الأمن الداخلي وبين التنمية من أي نوع، وهي في حقيقة الأمر علاقة متبادلة لأن كلاً منها يؤثر في الآخر ويساعد عليه.

والتنمية كما تحتاج إلى الأمن الداخلي المرتبط بالأمن الشخصي فإنها تحتاج أيضاً إلى الأمن القومي الذي يعرف بأنه:» قدرة الدولة على المحافظة على مصالحها وحماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية « فالأمن القومي الفلسطيني مثلاً يستهدف مواجهة التهديد العسكري والسياسي الذي تمثله إسرائيل بدعم من القوى العالمية.

ج – الاهتمام بالتنمية الثقافية والعلمية والاجتماعية والاقتصادية لوثوق صلتها بالتنمية السياسية، حيث أنه لا يمكن أن تتحقق تنمية سياسية ذات جدوى إلا إذا صاحبتها تنمية حقيقية من جوانب الحياة الأخرى. ولا قيمة لاستقلال سياسي لا يدعمه استقلال ثقافي وعلمي وتشريعي، واقتصادي.

ومن سوء الحظ في الوطن العربي أنه لا يزال متخلفاً في المجالات المختلفة، وتنتهك في خططها ومشروعاتها ونظمها معطيات العلم وحقائقه، وتعيش في صناعتها على التقنية المستوردة، ويقل فيها الإبداع العلمي والفكري، وتتفش فيه النعرات والنزاعات الحزبية.

د – بذل مزيد من الجهد الواعي المخطط له على أسس سليمة لنشر الوعي السليم وتعميق الشعور بالولاء والانتماء، خاصة بين فئات الشباب، وتؤكد دور الدين الإسلامي كرافد من روافد، ومقوم من مقوماتها الأساسية التي تشمل بجانب عامل الدين – وحدة اللغة ووحدة التراث والتاريخ، ووحدة الأرض، ووحدة الثقافة ووحدة الآمال والمصالح والأهداف.

هـ – تأكيد عامل الدين في مفهوم الانتماء، فلا نبالغ إذا قلنا: إن التراث العربي الإسلامي في المقام الأول، وإن الإسلام كان أقوى العوامل التي أثرت في مسيرة التاريخ العربي.

كما يجب الاستفادة من وسائل الإعلام من خلال خدمة قضايا المجتمع والحفاظ على صورة الإسلام التي يحاول الغرب تشويها.

الحكم والتنمية:

مفهوم الحكم لا يقتصر على الحكومة أو الدولة، ولكنه يشمل أيضاً القطاع الخاص والمجتمع المدني. ولهذا فإن هذا المفهوم يتميز بالاتساع الشديد، فهو يتعلق بمباشرة السلطات أو الصلاحيات السياسية والاقتصادية والإدارية في إدارة شئون المجتمع والدولة على المستويات كافة، كما أنه يتناول الآليات والعمليات والعلاقات والمؤسسات التي تمكن الفرد والجماعات من التعبير عن حقوقهم والتمتع بها، وأداء التزاماتهم، وتسوية خلافاتهم، ولذا فإن مفهوم الحكم يركز على بناء أو تحسين القدرات على مستوى الهيئات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وعلى مستوى الحكم المحلي، وعلى مستوى منظمات المجتمع المدني، وعلى مستوى القطاع العام والقطاع الخاص.

ولقد ارتبط الاهتمام بمسألة الحكم بالاهتمام المتزايد بالتنمية، فقد اعتبر البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة أن الحكم والتنمية المطردة صنوان لا يمكن

فصل الواحد منهما عن الأخر. فالتنمية لا يمكن أن تحقق وتطرد في غياب حكم جيد وحكم رشيد.

وطبقاً لبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، فإن أهم مقومات الحكم الجيد المرتبطة بالتنمية ما يلي:ـ

1 – **المشاركة/** بمعنى أن يكون للناس دور فعال في إدارة شئون مجتمعهم، وهو يقتضي أن تتاح لكل الناس – ذكوراً وإناثاً – فرص كافية ومتساوية لعرض قضاياهم، والتعبير عن مصالحهم، وإعلان رأيهم في النتائج المتوقعة من قرارات معينة، تتاح لهم فرص حقيقة للتأثير في عملية صنع القرارات.

2 – **الشفافية** / ويقصد بها توافر المعلومات وسهولة الحصول عليها من جانب المواطنين فضلاً عن صحة المعلومات ودقتها واكتمالها.

3 – **المحاسبية** / أن يكون الموظفون العموميون خاضعين للرقابة والمساءلة عن ممارستهم للسلطات الممنوحة لهم، وأن يتقبلوا تحمل المسؤولية ولو جزئياً عن الفشل أو عدم الكفاءة أو الغش، وأن يستجيبوا للنقد ويعدلوا قراراتهم في ضوئه.

4 – **حكم القانون** / أو سيادة القانون، وهو ما قد يقتضي توافر ترتيبات قانونية وقضائية واضحة فيما يتصل بممارسة الأفراد والجماعات لصلاحياتهم في كل المجالات مع كفالة المساواة أمام القانون سواء التمتع بفرص الحماية القانونية لحقوقهم، أم التعرض للعقاب بمقتضى القوانين السارية.

5 – **الفاعلية** / وتعني فاعلية الحكم التوصل إلى أفضل استخدام للموارد، أي تخصيص وإدارة استجابة للحاجات الجماعية، وهذا يتطلب توافر الحساسية لهموم الناس ومصالحهم.

6 – **الإنصاف/** وهو ما يعني كفالة معاملة عادلة وغير متحيزة للجميع، فضلاً عن التوزيع العادل لثمار التنمية وأعبائها.

البحث عن العناصر المفقودة في عمليات التنمية السياسية :

لقد سمح تحليل المراحل التاريخية للتنمية لجماعة السياسة المقارنة بين عناصرها ووضع تصورات لعدة مفاهيم ذات صلة مباشرة بالتنمية ,ولعل من أهم هذه المفاهيم مفهوم الأزمة.

فقد استخدم مفهوم الأزمة بطرق ثلاث:

- **الأول/** تعرف بأنها أي تهديد خطير, فهي لا تعدو كونها مجموعة من الأحداث المترابطة التي تعبر أساساً عن صورة من صور الصراع.

- **الثاني/** الأزمة هي تغير مهم في طريقة العمل سواء كان ذلك نتيجة إدخال مؤسسات جديدة أم نتيجة تغيرات سياسية.ولا فرق بين أن تكون هذه التغيرات دفاعية أو إبتكارية, المهم (أن تظهر وكأنها غير قالبة للارتداد).

- **الثالث/** المشكلات التي تواجهها الحكومات، ولهذا فقد صنفت الأزمات إلى ست أزمات أساسية هي: -

- **أزمة الهوية:** وتثير مشكلة الولاءات المحدودة والضيقة مقابل الولاء الوطني وتظهر عندما يوجد تعارض بين الثقافة التقليدية والثقافة الحديثة كما يجسدها ولاء الأفراد، إما لجماعات محدودة أو للمجتمع.

- **أزمة الشرعية:** وتشير إلى مشكلة الاتفاق على شرعيته الحكومة، أي التحول من الأسس التقليدية للشرعية إلى أسس أخرى حديثة.

- **أزمة التغلغل:** وتشير إلى مدى وصول الحكومة وسياستها إلى أطراف المجتمع.

- **أزمة المشاركة:** وشكلها الأساسي هو زيادة عدد الأشخاص المشاركين في العملية السياسية، وقبول فئات حرمت منها سلفاً، فهي تعبر عن نفسها بنمو

الأحزاب والحركات، وتسيب المؤسسات.

- **أزمة التوزيع**: وتشير إلى الزيادة السريعة في المطالب الشعبية المتعلقة بمنافع مادية من الحكومة، والاعتقاد المعاصر في أن الحكومات مسؤولة عن مستوى المعيشة في أي مجتمع.

- **أزمة الاندماج**: وتشير إلى مدى تنظيم النظام السياسي ككل (المجتمع السياسي) كنظام علاقات متفاعلة، فهي تشير إلى علاقات شاغلي الأدوار بأجهزة الحكومة، وإلى علاقات الجماعات بعضها ببعض، وإلى علاقات شاغلي الأدوار بالمواطنين النشيطين في المجتمع.

ولقد لفت أدب التنمية السياسية الانتباه إلى مسألة أخرى تعد محورية في إدارة التنمية المستقلة ألا وهي القدرات، وقد حدد علماء السياسة خمسة أنواع من القدرات:

- **القدرة الإستراتيجية** / وتشير إلى أداء النظام السياسي في مجال استخراج الموارد المادية والإنسانية وتعبئتها من البيئتين: الداخلية والخارجية، وتعتبر هذه القدرة أساساً للقدرات الأخرى،فهي تحد أو توسع إمكانات النظام السياسي.

- **القدرات التنظيمية**/ وتشير إلى ممارسة النظام للرقابة على سلوك الأفراد والجماعات استناداً إلى حقه الشرعي في استخدام الإكراه أو التهديد باستخدامه.

- **القدرة التوزيعية** / وتشير إلى تخصيص السلع والخدمات والألقاب والأوضاع من قبل النظام السياسي للأفراد والجماعات في المجتمع.

- **القدرة الرمزية** / وتشير إلى معدل فيضان الرموز المؤثرة من النظام السياسي إلى المجتمع والبيئة الدولية.

- **القدرة الاستجابية** / وتشير إلى العلاقة بين مدخلات النظام السياسي

ومخرجاته، فهي تعني مدى وفاء النظام السياسي بالمطالب التي يثيرها المجتمع السياسي والمجتمع الدولي.

توجهات إدارية للتنمية المستقلة:

يمكن أن نحدد هذه التوجهات في أربعة توجهات، تقابلها توجهات أربعة اعتمدت عليها الدول المتقدمة كاستراتيجية للتنمية.

⏮ 1 – بناء القدرات لأبناء المؤسسات:

اهتم الفكر الإداري في الخمسينات والستينات بالتغيرات السريعة أو البطيئة في المؤسسات التقليدية، وكانت بؤرة الاهتمام هي ادخال مؤسسات جديدة في بيئة تسيطر عليها أشكال اجتماعية قديمة، وكانت الأسئلة المحورية: كيف نغرس مؤسسة أو ممارسات حديثة في بيئات ممارسات تقليدية؟ وكيف تستمر؟ وإذا لم تستمر فما هي أسباب ذلك؟.

وعلى الرغم من التحول الواضح في الاعتماد على التخطيط المركزي – الركيزة الأساسية في الإستراتيجية التقليدية – إلى برامج تنمية المجتمع، والتنمية المتكاملة، وهي برامج للقضاء على الفقر وزيادة الرفاهية، إلا أن التركيز على البداية الجديدة ظل قائماً، ويؤكد أيضاً هذا الاتجاه على أن له المزايا التالية: –

– يضمن مساندة السكان ومشاركتهم في قرارات المشروع وأنشطته.

– يحيد المؤسسات القائمة والمتأصلة في المجتمع المحلي التي قد يكون معادية للتنمية.

– يتحاش الضوابط والقيود الإدارية الموجودة والمتوارثة.

– يوفر قاعدة تدريبية للقيادات الخلاقة التي يمكن أن تتحول إلى بيروقراطية.

– يسهل قياس الأثر في منطقة الهدف وإجراءات المحاسبة.

ولعل أخطر أنواع التنمية هو أنه بدلاً من أن ننمي في المجتمع القدرة على

تنمية النفس ننمي فيه الاعتماد على المستشارين وموظفي الحكومة، فتنتهي الأمور بعلاقات تبعية، ولكن تبقى مشكلات أساسية قد تعترض برنامج بناء القدرة، وتنبع هذه المشكلات من تعريف (القدرة) نفسها، ويمكن حصر خمس مشكلات من هذا النوع:

1 – **البقاء مقابل الخدمة/** فأحد الاتجاهات هو مقياس القدرة بقدرة المؤسسة على البقاء أو بعبارة أخرى على الإنجاز الناجح للمهام التي تؤثر على نموها، وقدرتها في استخدام سلطتها ومواردها في إنجاز الأغراض الاجتماعية.

2 – **السياسة مقابل الرشادة/** فيؤكد البعض على خصائص معينة للإدارة مثل المشاركة، بينما يؤكد البعض الآخر على الرشادة أو كمال الإدارة.

3 – **المدخلات مقابل كل النظام/** فيعرف البعض بناء القدرة على أنه جذب المدخلات وذلك مقابل تعريف البعض لها بأنها التشغيل الفعال للنظام ككل.

4 – **الذات مقابل شيء خارجي/** فيعرف البعض بناء القدرة بأنها القدرة على إدارة الشؤون الخاصة، وعلى الحماية الفعالة لمصالحهم ودفع هذه المصالح، والتقليل من تعرضها للتغيرات الضارة.

5 – **الوسائل مقابل النتائج /** فبينما يركز البعض على الوسائل، أي الأنشطة التي يجب أن تقوم بها المؤسسة، يركز البعض على النتائج التي يجب تحقيقها.

⏮ 2 – المشاركة الشعبية لا الدور المتعاظم للحكومة:

لقد ركزت دراسات التنمية في الخمسينات والستينات على الفجوة الموجودة في مجال التكنولوجيا بين البلدان المتقدمة والبلدان المتنامية ثم توجهت إلى الفجوات الموجودة في الموارد: الفجوة بين إيرادات الحكومة ونفاقها، وبين الصادرات والواردات، وبين الادخار والاستثمار، ومن ثم افترضت هذه الدراسات إسناد سلطة صنع القرار إلى القلة المدربة، والماهرة في إدارة تدفقات

الموارد، واقتصر استعمال اصطلاح المشاركة السياسية في معناها الضيق المتمحور حول الانتخابات وصنع القرار السياسي.

لكن يجب أن يكون المفهوم متمثل في الإنتاج المشترك في السلع والخدمات بما لا يسمح مزيد من التدخلات أو احتكارها.

مراجع الفصل الرابع:

1 – إسماعيل، محمود(1997): التنشئة السياسية، دار النشر للجامعات، القاهرة.

2 – (2006): التربية السياسية، مقال منشور بتاريخ 24 – 12/ 2006 في جريدة القدس.

3 – علي، سعيد(2003): التعليم والتنشئة السياسية، عالم الكتب، القاهرة.

4 – يرو، فيليب(2000): علم الاجتماع السياسي، دار المعارف، القاهرة.

5 – أبو لمظي، محمود(2000): دور التربية في تنمية الوعي الوطني في المجتمع الفلسطيني، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة الأزهر، غزة.

6 – جرادة، أنور(2010): التربية السياسية لدى طلبة جامعات محافظة غزة وعلاقتها ببعض المتغيرات، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة الأزهر، غزة.

7 – الشيباني، عمر(1984): التربية وتنمية الذات القومية، المنشأة العامة للنشر والتوزيع، طرابلس، ليبيا.

8 – عساف، عبد المعطي(1982): أزمة الفاعلية السياسية في البلاد العربية: إطار نظري مقارن، مجلة المستقبل العربي، السنة 4، العدد 36، فبراير 1982.

9 – أديب، نشأت (2009): الثقافة السياسية للشباب الجامعي في مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

10 – إبراهيم، محمد(2006): الصحافة والتنمية السياسية، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة.

11 – أمارتيا، صن(2010): التنمية حرية، ترجمة شوقي جلال، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

الفصل الخامس

دور البحث العلمي في التنمية

- مقدمة
- مفهوم البحث العلمي وأهميته.
- دور البحث العلمي في دفع عجلة التنمية.
- علاقة التنمية بالجامعة والبحث العلمي.
- تداعيات مجتمع المعرفة على أدوار الجامعات.
- مرتكزات تحقيق الثقة في أدوار الجامعات كأساس للتنمية
- آليات تسويق الانتاج العلمي في مجتمع المعرفة.
- نحو جامعات البحث (الاستثمار والتنمية)

الفصل الخامس

دور البحث العلمي في التنمية

مقدمة : -

لقد بات من المؤكد أن الثروة الحقيقية للشعوب والأمم هي في ناسها رجالاً ونساءً، فهم الأمل والعنصر الفاعل لتحقيق التنمية الإنسانية بتحرير الإنسان من الخوف والجهل والحرمان. فهي تهدف كما نعلم إلى تأمين مستقبل أفضل للجميع بتمكينهم من التمتع بحياة طويلة وصحية.

والتنمية لا تقتصر على الجانب المادي فحسب فهي تتعداه بتعزيز الخيارات الإنسانية مما يمكن الناس من توسيع قدراتهم. فتتاح لهم أحسن الفرص لاستخدام هذه القدرات. وعلى كل حال فإن التنمية الإنسانية لا تسعى إلى الزيادة في القدرات والفرص، بل تسعى لضمان التوازن بينها.

وكما سبق الحديث في الفصول السابقة، فقد أصبح جلياً أن هذه التنمية لا يمكن تحقيقها إلا إذا كان البشر متمكنون وإذا كان الفاعلون يشكلون أكبر نصيب من الشعب.وفي كل الأحوال فإن التنمية خيار جماعي وعمل جماعي وتقاسم جماعي.

وفي هذا الإطار لا بد من التأكيد على أن رأس المال المعرفي بما في ذلك البحث العلمي لأمة ما ركيزة أساسية لجميع جوانب النشاط الإنساني ولمفهوم التقدم والرقي والرفاه، فالعالم في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين غير العالم الحالي، وذلك بسبب البحوث العلمية والتطور التقني العالمي وما صاحب ذلك من تنفيذ وتطبيق للمخترعات والمبتكرات الحديثة، ولقد حقق الإنسان في

العقود الثلاثة الماضية أكثر مما حققه منذ أن وجد على سطح الأرض، فالبحث العلمي والتطور التقني يعتمدان على الإنسان ومستواه العلمي والمهني وقوة إدراكه وتحمله وقابليته على تفهم التكنولوجيا ونقلها، لكن لا يزال العالم العربي يعيش عالة على تقنية ومخترعات الدول المتقدمة ولم يتمكن حتى الوقت الحاضر من نقل التكنولوجيات المتقدمة وسبل تطورها، رغم أن كان للعرب السبق في تأصيل العلم.

مفهوم البحث العلمي: -

⏮ تعريف البحث لغة: -

- (بحث) الباء والحاء والثاء أصل واحد، يدل على إثارة الشيء، فالبحث طلب الشيء في التراب، والبحث أن تسأل عن الشيء وتستخبر، تقول: استبحثت عن هذا الأمر، وأنا أستبحث عنه، وبحثت عن فلان بحثاً، أنا أبحث عنه.

- البحث الكشف والطلب، يقال بحثت عن الأمر، وبحثت كذا، حيث قال تعالى ﴿فَبَعَثَ ٱللَّهُ غُرَابًا يَبْحَثُ فِى ٱلْأَرْضِ لِيُرِيَهُۥ كَيْفَ يُوَٰرِى سَوْءَةَ أَخِيهِ ۚ قَالَ يَٰوَيْلَتَىٰٓ أَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَٰذَا ٱلْغُرَابِ فَأُوَٰرِىَ سَوْءَةَ أَخِى ۖ فَأَصْبَحَ مِنَ ٱلنَّٰدِمِينَ﴾ (المائدة: 31).

- سورة براءة كانت تسمى (البحوث) وسميت بذلك لأنها بحثت عن المنافقين وأسرارهم، أي استثارتها وفتشت عنها.

وعيه فإن مصطلح البحث في المعاجم له عدة معاني، جاءت على النحو التالي:

- إثارة الشيء وتقليبه.
- طلب الشيء وتقصيه.
- الكشف عم الشيء وخباياه.

- بذل الجهد المتواصل للوصول للشيء.

البحث العلمي اصطلاحاً: -

تعددت التعريفات حول مصطلح البحث العلمي حسب سياق التعريف وموضوعه، ولكنها في معظمها تدور حول أن هذا المصطلح يمثل جهد منظم ومقصود لاكتشاف العلاقات بين المتغيرات والظواهر وفقاً لنظريات معينة، وهو التفحص المنظم والمنضبط والتجريبي للاقتراحات الفرضية حول العلاقات الافتراضية بين الظواهر الطبيعية.

وتعرفه (إعبيان، 2012) بأنه:» عملية فكرية منظمة يقوم بها الباحث من أجل تقصي الحقائق بشأن مسألة أو مشكلة معينة تسمى (موضوع البحث)، بإتباع طريقة عملية منتظمة تسمى (منهج البحث) بغية الوصول إلى حلول ملائمة للعلاج، أو إلى نتائج صالحة للتعميم على المشاكل المماثلة تسمى (نتائج البحث).

أهمية البحث العلمي: -

إن البحث العلمي هو ضرورة ملحة تحتاجها البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء، ولم يعد ترفاً تمارسه بعض الدول، فالدولة التي لا تعتني بالبحث العلمي لن تجد حلولاً مناسبة لمشكلاتها العديدة، والتحديات المتزايدة التي تواجهها. فقوة الدولة والمجتمع لا تنبني على العوامل الاقتصادية والسياسية والعسكرية فقط، بقدر ما تتأسس أيضاً على عناصر أخرى ترتكز إلى رأس المال الإنساني والذي يعتبر البحث العلمي أهم مداخلها.

وقد جاء في تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002 أنه أصبح واضحاً ومقبولاً بصورة عامة، أن المعرفة هي العنصر الرئيس في الإنتاج، والمحدد الأساسي للإنتاجية، ورأس المال البشري، وعليه فقد أكد التقرير على أن قلة المعرفة وركود تطويرها يحكمان على البلدان التي تعانيها بضعف القدرة الإنتاجية

وتضاؤل فرص التنمية.

وعليه يمكن القول أن البحث العلمي، يمثل أهمية كبيرة من خلال: -

· عامل أساسي في إنتاج المعرفة وتجديدها وتطويرها.

· البحث العلمي يزودنا بالوسائل العلمية الضرورية لتحسين أساليب حياتنا وتحسين أساليب عملنا.

· أحد مداخل التنمية المهنية ورفع كفاءة الفرد.

· تحقيق طموحات المجتمع المادية والتعليمية والثقافية.

· يجلب الكثير من المنافع التي تعود بالخير على البشر كافة، وذلك لأن العلم والتكنولوجيا اللذان يرتبطان بالبحث العلمي يمثلان ملكية عامة لكل الشعوب والأفراد وتقع على عاتق الباحثين مسؤوليات خاصة في تحقيق المنفعة العالمية من خلال العمل على زيادة المعرفة.

والبحث العلمي أصبح الوسيلة الأساسية لتحقيق التنمية وحل مشاكل المجتمع، وذلك من خلال الحقائق التالية: -

1 - أنه يساعد على فهم الظواهر وتفسيرها والتحكم فيها والاستفادة منها.

2 - يساعد على تفادي المخاطر التي قد يتعرض لها الإنسان مثل الأخطار الناجمة عن بعض الظواهر.

3 - يساعد الإنسان في الحفاظ على صحته وسلامته مثل إيجاد الأدوية للأمراض والأوبئة.

4 - يساعد على تهيئة وتوفير ظروف الراحة للإنسان والتقليل من جهده.

5 - يساعد في حل المشكلات التي تواجه المجتمع وتعيق تقدمه مثل مشكلة البطالة والجريمة والفقر وغيرها.

6 - يزيد من القوة الاقتصادية والعسكرية للدول من خلال مساهمته المباشرة في زيادة الإنتاج وتحسين جودته.

دور البحث العلمي في عجلة التنمية: -

من المعروف أن الدول المتقدمة صناعياً تضع في مقدمة أولوياتها نقل التقنية من مراكز الأبحاث في الجامعات إلى القطاع الصناعي، وذلك بإنشاء وسائل فعالة لحفز التعاون بين قطاع الصناعة والجامعات، وبالرغم من أن الجامعات في الدول العربية قد أدركت حالياً أهمية تسخير نتائج البحث العلمي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن النجاحات التي تحققت في هذا المجال ضئيلة، فلا زالت الدول العربية تستورد التقنية من الدول المتقدمة صناعياً، إضافة إلى ذلك أن البحوث العلمية في مجال التنمية الصناعية تتسم بالتقليد والمحاكاة، دون اللجوء إلى الإبداع والابتكار، مما أدى إلى عزل نشاطات الجامعة البحثية عن نشاطات القطاعات الصناعية.

فالاتجاه العالمي لرسالة الجامعات يتمحور حول الخروج من نطاق التركيز على حفظ المعرفة ونشرها عن طريق التدريس والبحوث الأكاديمية إلى مجال أرحب يتيح للبحث العلمي الجامعي المشاركة في التنمية والتطور الصناعي ودفع عملية التقدم التكنولوجي إلى الأمام.

ولقد أدركت الدول المتطورة منذ زمن بعيد أهمية البحث العلمي وشرعت في الاستثمار فيه وسخرت له جميع الإمكانيات الممكنة، أما الدول العربية فهي ما تزال في بداية الطريق برغم ما يمتلكه بعضها من موارد مالية هائلة، لكنها لم تستثمر العقول العربية بعد.

ويعتبر الإنتاج البحثي واحد من الوسائل الرئيسة التي يمكن أن تعزز البحث العلمي في المجتمع وتعمل بشكل وثيق مع القطاعات الأخرى في المجتمع،

وهذا ما توفره الجامعات. لذلك لا يمكن لأي دولة تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية دون وجود باحثين ومختصين يأخذون على عاتقهم مسؤولية القيام بالبحث الأساسي والتطبيق الذي يحتاجه المجتمع.

ويذهب البعض إلى أن البحث العلمي يمثل مورداً لا يقل أهمية عن الموارد الأخرى التي تشكل أساس بناء اقتصاديات البلاد كالطاقة والموارد الطبيعية والبشرية وغيرها. كما أن البحث العلمي يتميز عن باقي الموارد في كونه لا ينتهي، لكن يختلف عن باقي الموارد الطبيعية في صعوبة تقدير حجمه، في حين يمكن تقدير حجم احتياطي النفط مثلاً. وتبعاً لذلك لا يمكن تقدير قيمة هذا المورد، علماً بأنه بالإمكان معرفة قيمة التقانات والصناعات والخدمات المتمحورة حوله الناتجة عنه، كما يصعب تسعير ناتج البحث العلمي لأن أجزاء ضخمة منه متاحة وعليه فهو سلعة غير محسوسة، بل سلعة اقتصادية غير عادية من حيث أنها يمكن أن تعطى أو تباع من المنتج إلى المستفيد دون أن يفقد المنتج فرصة الاستفادة المستمرة فيها، كما أن هذا الناتج ليس ناتجاً محدوداً بحيث يمكن معرفة حدود الإفادة منه بوضوح، فمحتواه وأوجه الإفادة منه متنوعة.

حيث أنه مورد وسلعة فلا بد من أن تخضع للمفاهيم الاقتصادية، ومن بينها عملية التسويق، مع الأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات التالية: -

1 - البحث العلمي مكلف وقد يكون باهظ التكاليف في بعض الأحيان.

2 - أنه ليس سلعة بالمعنى المتعارف عليه للسلع الاستهلاكية التي تباع وتشترى فيتحقق الربح والخسارة مباشرة أو خلال مدة زمنية قصيرة نوعاً ما.

3 - قد يحاج المردود الإيجابي للتوصيات التي يتمخض عنها البحث العلمي استثمارات مالية إضافية وانقضاء مدة زمنية معينة قبل الحصول على نتائج مرغوب فيها.

علاقة التنمية بالجامعة والبحث العلمي:

أصبح الاستثمار ضرورة فارقة بين التقدم والتخلف، فمجتمع اليوم يتطلب التنمية الشاملة، والتنمية الشاملة تتوقف على الاستثمار في المعرفة، وهذا يعني الاستثمار في العنصر البشري وإنتاجه.

حيث يعد مجتمع المعرفة مرحلة جديدة من مراحل التطور أعقبت المرحلة الصناعية وهو ما يطلق عليها اسم (الموجة الثالثة) باعتبار أن البشرية قد عرفت في تاريخها حضارتين سابقتين هما: موجة عصر الزراعة، وموجة عصر الصناعة.

فمجتمع المعرفة هو مجتمع يعترف بالدور الحاسم للمعرفة في تشكيل ثروة المجتمع وتكريس رفاهيته، حيث يمر العالم حالياً بتحولات نشأت كنتيجة مباشرة للتقدمات التقنية في مجال المعلومات والاتصالات، والتي تتجسد بما يسمى بالثورة المعرفية التي تفجرت بفعل التقدم العلمي، واتخذت طابعاً كوكبياً شاملاً، وقد شكلت هذه المرحلة نقلة نوعية في تطور المجتمعات البشرية لما أحدثته وسوف تحدثه من تغيرات ربما تكون جذرية على مستقبل الاقتصاد العالمي وعلى الثقافات الإنسانية قاطبة.

وحسب (تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2003) فإن مجتمع المعرفة يقوم على خمس أركان أساسية، هي:

- إطلاق حرية الرأي والتعبير دعماً للديمقراطية.
- النشر الكامل للتعليم الراقي، مع إعطاء عناية خاصة للاتصال والتعليم المستمر مدى الحياة.
- توطين العلم وبناء القدرات الذاتية في البحث والتطور التقني.
- التحول الحثيث نحو نمط إنتاج المعرفة في البنية الاقتصادية والاجتماعية.

- تأسيس نموذج معرفي عام منفتح، ذو خصوصية ثقافية.

ولهذا المجتمع ملامح خاصة، فرضت نفسها بقوة على الواقع بشكل عام، وعلى مؤسسات التعليم العالي والجامعات بشكل خاص، ومن هذه الملامح: -

1 - **تعقد المعرفة**: حيث تعددت التخصصات البينية (Interdisciplinary) والتخصصات العابرة (المجاوزة) Transdiscplinary كأحد منهجيات القرن الحادي والعشرين، وتميزت المعرفة بالتداخل وسرعة الإحلال وعدم اليقين، وغابت الصروح الفلسفية، وظهرت اكتشافات تكنولوجية حديثة مثل الكيمياء الحيوية والبيولوجيا الإحصائية والتكنولوجيا فائية الصغر Nano technology، والذكاء الصناعي التي أضفت قدرات للإنسان وإمكانات هائلة في عدة مجالات خاصة في الطب وزراعة الأعضاء.

2 - **تضاعف المعرفة**: حيث إن إنتاج المعلومات بوتيرة مذهلة: فالقارئ الذي يملك القدرة على قراءة (1000) كلمة في الدقيقة، خلال ثمان ساعات في اليوم، سيحتاج إلى شهر ونصف لقراءة إنتاج يوم واحد من المعرفة.

كما أن المعرفة تنمو بمتتالية هندسية، فبعد أن كانت المعرفة البشرية تتضاعف مرة كل عشر سنوات، أصبحت تتضاعف كل ثمانية عشر شهراً في بدايات القرن الحادي والعشرون، وتشير التنبؤات المستقبلية أنها سوف تتضاعف كل 72 يوم بحلول عام 2020، وأن الأفراد سوف يستخدمون 1٪ من المعرفة الحالية بحلول عام 2050.

3 - **الاهتمام برأس المال الفكري والبشري**:

حيث زاد الاهتمام برأس المال الفكري في مجتمع المعرفة والمتمثل في معرفة تحول المواد الخام وزيادة قيمتها، حيث إن المواد الخام قد تكون مادية وقد تكون معنوية وغير ملموسة مثل المعلومات، كما أصبح من المتعارف عليه أن رأس

المال الفكري للمؤسسة هو مجموع رأس مالها البشري (الموهبة) ورأس مالها الهيكلي (الملكية الفكرية، المنهجيات، البرمجيات، الوثائق وغيرها) ورأس مالها من العملاء (العلاقات بالعملاء).

وعلى الصعيد المحلي والجامعات الفلسطينية أثبتت دراسة (صبح، 2013) أن الجامعات الفلسطينية تقوم بدور متوسط في تنمية رأس المال البشري، كما أثبتت دراسة (صبيح وأبو شعبان، 2013) أن برامج الدراسات العليا أيضاً تقوم بدور متوسط في تنمية رأس المال الفكري، مما يستلزم وضع الآليات المناسبة للارتقاء بالكوادر البشرية وتوجيهها نحو التنمية.

4 – تغير نمط الاقتصاد القائم:

وهو ما عرف باسم (النموذج التكنو – اقتصادي الجديد) والذي يتميز بالتوفيق بين بنية دائمة وهندسة متغيرة، والذي ارتكز على زيادة المميزات التنافسية للمعرفة، من خلال زيادة الابتكارات التقنية. حيث أحدث التقدم السريع في الالكترونيات والاتصالات البعيدة والتكنولوجيا الساتلية (Satellite Technologies) أتاح نقلاً فائقاً للبيانات بكلفة منخفضة جداً، مما أدى إلى تحييد دور المسافة المادية باعتبارها حاجزاً أمام الاتصال وعاملاً في التنافس الاقتصادي.

وعطفاً على ما سبق فإن هذه الملامح، وتأثيرها على دواليب الاقتصاد، وضع الجامعات أمام تحد مزدوج، ويتمثل في: –

– المساهمة في التحديث الاجتماعي، وذلك بالإنكباب على تكوين مواطن بكفاءات جديدة، منفتح على العالم وعلى التطور العلمي.

– الانخراط في التطور الاقتصادي، والعلمي والتكنولوجي، بالمساهمة في تطوير النسيج الاقتصادي، والإعلاء من قيمة مميزاتها التنافسية، وتشجيع البحث العلمي أياً كان مجاله.

تداعيات مجتمع المعرفة على الجامعات:

في ضوء ملامح مجتمع المعرفة تطورت أهداف الجامعة وتنوعت لتشمل نقل المعرفة وإنتاجها والحفاظ عليها وتوسيع قنوات خدمة المجتمع ومؤسساته خاصة الصناعية منها، وزيادة مرونة القبول زمانياً، وتعميق التداخل بين التخصصات ضمن مسار تطوير المناهج، والتوسع في الجانب التقني وإعادة هيكلية وتنظيم البنية الجامعية والتوجه نحو اقتصاديات المعرفة والإدارة المعرفية.

وتأسيساً على ما سبق فإن هناك مجموعة من التداعيات لمجتمع المعرفة على الجامعات ودورها، تتمثل في:

1 - التغير الكوبرنيقي في أوضاع الجامعات:

حيث أصبحت الجامعات في الدول المتقدمة تعتمد على أدائها التدريسي والبحثي والخدمي لتوفير التمويل الكافي لتجويد أدائها، وأصبحت تحمل أسماء جديدة مثل: (الجامعة المنتجة، جامعة البحث)، فزاد التنافس بينها في اجتذاب الطلاب وتجويد البحوث وتدعيم علاقاتها بالمؤسسات التنموية، والقطاع الخاص.

2 - زيادة القيود على الجامعات:

فرض مجتمع المعرفة أدواراً جديدة على الجامعات خاصة بعد الانتقال من الجامعات التقليدية إلى جامعات الاستثمار، تختزل هذه الأدوار في المساهمة في تحسين تكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية والمساهمة في الإشعاع العلمي والثقافي، وهذا ما يتطلب:

- إحصاء للاحتياجات التي يعبر عنها الفاعلون الاقتصاديون والاجتماعيون، والمؤسسات العمومية لبحث.

- إعلاء قيمة أعمال البحث من خلال النشر الواسع لنتائجها وتسويقها.

– توجيه المجهود العمومي نحو دعم المشاريع الصغيرة والباحثين الجدد.

– المشاركة في أنشطة التعاون العلمي متعدد الأطراف التي تسمح لباحثين من جنسيات مختلفة العمل سوية (فرق العمل البحثية).

3 – **زيادة تنافسية الجامعات في إنتاج المعرفة:** حيث فقدت سيادتها على إنتاج المعرفة وتوزيعها فظهرت المراكز البحثية وأصبحت المعرفة تباع وتشترى، وتصدر وتستورد، مثلها مثل أي سلعة أخرى وبذلك أظهرت الشراكة بين المؤسسات التجارية والجامعات، مما أوجب على الجامعات إعادة بناء الأنشطة البحثية، ودعمها وتمويلها من باب الاستثمار طويل المدى. ولعل الواقع يفتقر إلى مثل هذه الأمور، فقد أثبتت دراسة (علي، 2013) ضعف دور البحث العلمي والدراسات العليا في تحقيق التنمية المستدامة، وأثبتت دراسة (اعبيان، 2012) ضعف دور الجامعات في دعم البحث العلمي والأنشطة البحثية.

4 – **المفاهيم الدولية وتدويل التعليم العالي:**

فرض مجتمع المعرفة على الجامعات مجموعة من القيم من أهمها التفاهم الدولي وتعميق التواصل بين الشعوب، فمن خلال الندوات والمؤتمرات الدولية ولقاءات الخبراء في السنوات الثلاث الأخيرة، تبنت منظمة التربية والعلوم والثقافة (اليونيسكو) استراتيجية تدويل التعليم العالي والبحث العلمي، حيث تم إقرار التوجهات المهمة بهذا الخصوص والتي أهمها:

– أن هناك ضرورة لأن يتحقق تدويل العملية التعليمية والبحثية من خلال توجه استراتيجي ينبع من أهداف محددة، ويتضمن إيجاد وسائل لتحقيقه وإطار متكامل لمتابعة تقدمه، لأنه ليس بمثابة رد فعل للتطورات العلمية، ولكن من وجوب إنجازها في إطار التحول الداخلي نحو التدويل.

– يتعين على مؤسسات التعليم العالي أن تعيد هيكلة أنشطتها البحثية لكي

تواءم توجهات التدويل.

وقد أكدت الدراسات الإحصائية المسحية التي قام بها الاتحاد الدولي للجامعات International Association of Universities (IAU) التي أجريت حول مدى تبني الجامعات لاستراتيجية تدويل البحث العلمي والتعليم العالي وأشكاله، على عدد من التوجهات يمكن تلخيصها في النقاط التالية:.

– المشروعات البحثية المشتركة: وهي مشروعات بحثية تشارك فيها جامعة أو أكثر مع جامعة دولية وهذا ما يتبناه الاتحاد الأوروبي في دول حوض البحر المتوسط.

– حركة البحوث عبر الحدود: حيث تمت هذه النوعية من تدويل العملية البحثية بشكل كبير خلال العشر سنوات الأولى من الألفية الثالثة، وهي مهمات علمية يقوم بها الباحث في دول أجنبية متقدمة لإعداد بحث في مجال علمي أو للمشاركة في جهود بحثية، وهذا ما يجب أن يستفيد منه شباب الباحثين.

– المؤتمرات العلمية وورش العمل البحثية الدولية.

– اتحاد الجامعات على المستوى الإقليمي والعالمي وما يقوم به من نشاطات عالمية.

5 – زيادة مكانة الجامعة:

حيث زاد الاهتمام باعتبارها المسؤول الرئيس عن بناء رأس المال الفكري بكل مكوناته المادية الملموسة وغير الملموسة، ولم تقتصر أدوارها على (التدريس، البحث، خدمة المجتمع) وإنما اعتبرت رائدة التغيير في المجتمع من خلال اعداد القوى البشرية المؤهلة.

مرتكزات تحقيق الثقة في أدوار الجامعات:

كل ما سبق من تداعيات دفع الجامعات إلى اعتماد أدوار جديدة تتمثل في رفع الكفاءة والاداء، وتحقيق مؤشرات الجودة (التعليمية، البحثية، الخدمية)،

وتحقيق الاستثمار داخلياً وخارجياً.

ولما كان مجتمع المعرفة ومتطلبات التنمية يقتضي تغيير الدور التقليدي للجامعة ومدخلاتها، وجب على الجامعات العربية تغيير سياساتها، مما يستلزم البحث في مرتكزات تحقيق الثقة في أدوارها، ومن هذه المرتكزات:

1 – الجودة:

جودة البرامج والخطط الدراسية/ بحيث تصبح مؤسسات متفاعلة ذات ارتباط وثيق بالظروف المهمة، ومتطلبات سوق العمل الانتاجية، والخدمية والاهتمامات المجتمعية للتنمية الشاملة، وان يكون لها مشاركة عالية من حيث تقدم المعرفة والحضور المسهم في الحوزة العالمية.	جودة التدريس/ وتتمثل في اكساب الطلاب قدرات حل المشكلات، والتفكير الاستراتيجي، والاتصال والتفاعل الجيد مع الآخرين، وتحمل المسؤولية، والانتماء والمبادرة، كما يتطلب إيجاد سياسة فعالة للإرشاد الأكاديمي، ومساعدة الطلاب في اتخاذ القرارات المتعلقة بمساراتهم الوظيفية، وفي البحث عن فرص عمل بعد التخرج.
جودة البحث/ وهذا يتطلب إعطاء البحث العلمي المكانة التي يستحقها، وضمان النهوض به في جميع التخصصات لجعله أداة لتقدم المعرفة سواء على مستوى الأساتذة أو طلبة الدراسات العليا، من خلال: – مراعاة البحوث الجامعية لقضايا المجتمع، واحتياجاته.	جودة الهيئة التدريسية/ وذلك من خلال مجموعة من المعايير ذات العلاقة بجودة عضو هيئة التدريس، والمتمثلة في: – امتلاكه لمهارات التدريس وانجازه العلمي. – النمو المهني ومدى تفاعله وإيجابيته مع زملائه (داخلياً، خارجياً)

- وجود برامج بحث معلوماتية قادرة على توقع التطورات في بيئة العمل. - وجـود انظمة بحث معلوماتية متكيفة تساير التغيرات السريعة. - وجود قواعد بيانات ديناميكية تسهل عملية البحث. - الاهتمام بطرق قيادة فرق البحث العلمي واعداد الموازنات الدقيقة. - الاهتمام بطرق إدارة المشروعات البحثية وتسويق نتائجها.	- معدل قراءته واطلاعه على الجديد في مجال التخصص. - مدى مشاركته في تصميم البرامج والمقررات في مجال تخصصه. - مدى قدرته على طرح أفكار متجددة خلال مناقشاته وحواراته العلمية. وهذا يتطلب وجود سياسات دقيقة لتحديد الأنصبة التدريسية بالبعد عن التزكية والخواطر، وقريبة من الكفاءة والاستحقاق.

الشراكة مع المجتمع/ حيث تمثل العلاقة بين الجامعة ومؤسسات المجتمع علاقة تبادلية لا يمكن تجاهلها، ولعل ذلك يتطلب مشاركة وثيقة بين الجامعات ومؤسسات المجتمع، فالبرامج والأنشطة التعليمية التي يجري عليها العديد من العمليات تتحول بعد فترة من الزمن إلى قوة عاملة تغذي مؤسسات المجتمع.

ولعل التجارب العالمية غنية في هذا المجال ومن أبرزها حالة الجامعة الوطنية في سنغافورة التي تبنت نموذج (الجامعة الاستثمارية) بالشراكة مع المجتمع المحلي، وكذلك مشروع المعهد الهندي للتكنولوجيا في كل من (بوباي، وكامبور)، وكذلك مشروعات التعاون الأوروبي في فرنسا التي يمول فيها 57٪ من مجالات البحث والتطوير الجامعي عن طريق المجتمع المحلي والشركات الصناعية. وكذلك المبادرات الوطنية والمحلية (جامعة البحث) لتطوير الاختراعات الجامعية في الصين

2 – **التخطيط الاستراتيجي:**

إن الأخذ بالتخطيط الاستراتيجي في التعليم العالي أصبح من البديهيات في مجتمع المعرفة، وذلك من أجل تحليل دقيق لسوق العمل، ومتطلباته، ويرشد الإدارات العليا في اتخاذ القرارات وزيادة السيطرة على الموارد وترشيدها، وكذلك التنبؤ بالمتغيرات المستقبلية ووضع الآليات المناسبة للتعامل معها.

وبذلك يتضح لنا مدى الارتباط بين علم التخطيط وعلم الاقتصاد، حيث تتغير نظم التخطيط للجامعات بتغير نظريات الاقتصاد، فالتخطيط الاستراتيجي للجامعات قائماً على التحليل الدقيق لسوق العمل، والتركيز على الشروط الاقتصادية والاجتماعية المثالية لحاجات رأس المال البشري المستقبلية.

3 – **اللامركزية (الاستقلال الجامعي):**

حيث تعتبر نقلاً لبعض أشكال السلطة من الحكومات والإدارات المركزية إلى إدارات غير مركزية، وعلى الرغم من اختلاف الدوافع والمبررات الداعية إلى الأخذ بأسلوب اللامركزية، فإن معظم المبررات كانت مبررات سياسية وتنطوي على اعتبارات مالية، ورغم ذلك فإن لا مركزية الجامعات تسهم بدرجة كبيرة في رفع مستوى أدائها وتحقيق جودتها، وإطلاق طاقاتها في خدمة المجتمع.

ولعل الجامعات لا تتمتع بدرجة عالية من اللامركزية لاعتبارات كثيرة، أهمها اختلاف جهة الاشراف وأساس النشأة، فمنها ما هو: (حكومي، خاص، حزبي، شركات) وهذا ما يسبب ارتفاع وتيرة التكرار في البرامج، وسطحية المشاركة المجتمعية، وعدم وجود استراتيجية تربوية عامة.

4 – **المشاركة:**

إن رهانات الشراكة بين الجامعة والمجتمع المدني متعددة، يظهر دورها في التنمية من خلال:

– **الرهان الأول (علمي وثقافي):** والمتمثل في إنتاج ونشر معرفة نوعية.

- **الرهان الثاني (اقتصادي)**: من خلال تكوين مهارات ومبتكري مشاريع استجابة للاحتياجات المحلية ومواكبة تطورات السوق.

- **الرهان الثالث: (سياسي)**: حيث أن الإعداد والتكوين يمثل السوق الكبير للعالم.

ولعل أوضح صور الشراكة بين الجامعات والمجتمع المدني تتجلى في جامعات جمهورية الصين الشعبية حيث نلاحظ الاندماج المثير للصين في الاقتصاد الكوني، التي شهدت صادراتها نمواً يفوق ٪16 سنوياً، كما تضاعفت الاستثمارات الأجنبية فيها عشرين مرة خلال الفترة ما بين (2010 - 1993).

ولعل المجتمعات النامية أكثر احتياجاً لترسيخ مبدأ الشراكة بين الجامعات والمجتمع المدني، لما يعانيه من ظروف سياسية واقتصادية تستلزم العمل المشترك والتعاقد، ولكن لكي تكون للشراكة حظوظ للنجاح، لا ينبغي أن يتوافر لها إطار للتشاور فقط، بل ينبغي أيضاً أن يحصل كل طرف على فوائد، منها:

⏮ على مستوى أصحاب المشاريع:

1. تخطيط أفضل للموارد البشرية
2. الوصول إلى منابع التشغيل المتجددة باستمرار
3. إعداد استراتيجيات ملائمة للمشاريع بارتباط مع الابتكارات الجامعية.
4. زيادة الإنتاجية كمؤشر للتنمية.

⏮ على مستوى الجامعة:

- تقليص نسبة الفشل واعتماد استراتيجية الميزة التنافسية.
- تخريج طلبة أكثر تحفيزًا، وقدرة على البحث العلمي.
- مواكبة أفضل لتطور سوق العمل، وتحليله بشكل دوري.

- معرفة أفضل لاحتياجات المنطقة في مجال الإعداد والتكوين

- وصول الطلبة وأعضاء هيئة التدريس إلى تجهيزات متطورة، وامتيازات مهنية أو احترافية أفضل للطلبة.

5 - المساءلة أو المحاسبية:

التركيز على الأداء الإداري والنتائج من أهم ما يحفز الثقة في الإدارة العامة، وهو ما يعرف أيضاً باسم (مساءلة الانجاز)، التي تعني عدم النظر للمساءلة على أنها توزع اللوم أو العقاب بل النظر إليها كعملية إدارية هادفة لتحقيق مجموعة من الأهداف، تتمثل في:

- حماية الصالح العام، والرقابة والتحكم.

- كنوع من الضمان لحسن الالتزام بالقانون واستثمار الموارد.

- كعملية للتحسين المستمر والاستفادة من (الفرص والتهديدات).

وتمثل المحاسبية والمساءلة أهم النتائج المترتبة على استقلالية الجامعات، حيث لا بد من اتخاذ الاجراءات لتأمين الحكم الذاتي للجامعات، بحيث تعمل على الارتقاء بمنتجاتها للتكيف مع متطلبات السوق، كمؤشر واضح للتنمية.

ويمكن زيادة فاعلية المساءلة في الجامعات من خلال:

- توضيح الأهداف التي تسعى الجامعة لتحقيقها وتوعية العملاء بأهمية المساءلة من اجل تحقيق أعلى منفعة.

- اجراء بحوث أساسية لتحديد أفضل وأقوى مقاييس المساءلة.

- الاعتراف بأن التحديات أمام الجامعات لا تتم معالجتها عن طريق كتابة التقارير ووضع الخطط، ولكن من خلال الممارسة والتجربة.

6 – **الشفافية:**

تعتمد الشفافية على درجة الافصاح عن المعلومات التي تخص الجامعة من حيث مواردها وإمكاناتها، ونقاط قوتها وضعفها وأهدافها، بالإضافة إلى النتائج المالية والتشغيلية، وعوامل المخاطرة والمرتبات والمزايا.

كما تتمثل أهمية الشفافية في الجامعات، من خلال:

– توفير نوع من المشاركة بين كافة عملاء الجامعات والإدلاء بآرائهم في تطوير العملية التعليمية على أساس الشراكة في صنع القرار.

– زيادة جاذبية الجامعات الحقيقية وليس القائمة على الاعلانات المزورة.

– شعور الطلاب بمسؤولياتهم عن طريق منظومة التعليم بالجامعات.

– تحقيق تحسينات وقائية وبنائية وتفاعلية حسب متطلبات التنمية.

– تعالج الشفافية ما يتعلق بمبدأ السرية في معالجة بعض القضايا المصيرية للجامعة، خاصة المالية منها.

ولعل ما سبق يستلزم العدالة والانصاف والنظرة الشمولية لمصلحة الطالب والتنمية المجتمعية وليس المصلحة الضيقة لبعض المتنفذين، كما يتطلب الفعالية والكفاءة في جميع عمليات الجامعة، خاصة في اعتماد الكفاءة أساس الاستقطاب وليس أي معيار آخر (الشراكة، التمويل، الحزبية،...)

آليات تسويق الانتاج العلمي كمؤشر على التنمية:

إن تسويق نتائج البحث العلمي ليس هو الهدف الذي يجب ان تسعى إليه الجامعات، بل إنه الوسيلة التي من خلالها تصبح الاستفادة من نتائج البحث العلمي ممكنة، وهو كذلك أحد أهم الآليات المتاحة لإيجاد علامات تواصل بين مؤسسات البحث والمؤسسات الانتاجية في المجتمع كمؤشر على التنمية.

ولما كان البحث العلمي الركيزة الأساسية في تحقيق متطلبات التنمية، فإنه من الواجب الربط بين البحث العلمي في الجامعات ومشروعات التنمية وتوفير سبل النجاح لها، فالبحث العلمي مسؤول عن الابتكار والاختراع وحل المشكلات، والجامعة مطالبة بالمساعدة في نقل التكنولوجيا وتسويق نتائج البحث العلمي إلى كل قطاعات ومؤسسات الدولة.

لذا تعدُّ الأموال التي تنفقها الدول على البحث العلمي والتطوير بالنسبة إلى دخلها القومي مؤشراً أساسياً لقياس تقدم هذه الدول وتطورها. وتصنف مستويات الإنفاق على الأبحاث العلمية بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى أربعة أقسام، هي:

1 – إذا كانت نسبة الإنفاق أقل من ٪1 كان أداء البحث ضعيفاً جداً ودون المستوى المطلوب.

2 – إذا كانت نسبة الإنفاق بين ٪1 – ٪1.6 كان البحث في مستوى متوسط.

3 – إذا كانت نسبة الإنفاق أكثر من ٪1.6 – ٪2 كان البحث في مستوى جيد لخدمة التنمية.

4 – إذا كانت نسبة الإنفاق أكثر من ٪2 كان أداء البحث في المستوى المطلوب لتطوير القطاعات وإيجاد تقنيات جديدة.

والجدول التالي وضح نسبة الإنفاق على البحث العلمي من الناتج القومي في معظم دول العالم للعام 2011م

الدولة	نسبة الإنفاق على البحث العلمي من الناتج القومي	نصيب الفرد ($)
إسرائيل	٪4.7	1272.8

اليابان	3.4٪	1153.3
الدول الأوروبية	1.8٪	531
أمريكا الشمالية	2.6٪	1205.9
الدول العربية	0.2٪	14.7
فلسطين	0.3٪	2.9

وبلغ انفاق الدول العربية على البحث العلمي في العام 2011، حوالي 4700000) مليون دولار)، بينما أنفقت إسرائيل (8817635(مليون دولار في نفس العام، وارتفع إلى 9.4 مليار دولار عام 2012

الدولة	الإنفاق على البحث العلمي (مليون دولار)	مقارنة مع ما ينفق في إسرائيل
السلطة الفلسطينية	11.4	0.12٪
الدول العربية مجتمعة	4700000	53٪
اسرائيل	8817635	

الدول الأكثر إنفاقاً على البحث والتطوير للعام 2012

الدولة	الإنفاق على البحث العلمي والتطوير (مليار دولار $) سنويًا
الولايات المتحدة	405.3
الصين	153.7
اليابان	144.1

ألمانيا	69.5
كوريا الجنوبية	44.8
فرنسا	42.2
المملكة المتحدة	38.4
الهند	36.1
كندا	24.3
روسيا	23.1
البرازيل	19.4
إيطاليا	19.0
تايوان	19.0
إسبانيا	17.2
أستراليا	15.9
السويد	11.9
هولندا	10.8
إسرائيل	9.4
النمسا	8.3
سويسرا	7.5

وإضافة إلى التراجع الواضح للدول العربية في هذا المجال كما هو واضح من الجداول السابقة، لم يتم العثور على معلومات تظهر تجربة عربية في مجال تسويق نتائج البحث العلمي بصفة عامة، لكن ما تم الحصول عليه من معلومات لا

يعدو بعض الارشادات المتعلقة بالكيفية المقترحة للتسويق.

ولذلك فقد تعددت التعريفات حول مفهوم التسويق، لكن في مجملها تدور حول عدة اعتبارات:

1 – التنسيق والتكامل بين أنشطة التسويق من انتاج واعلان وترويج وتسعير وتوزيع.

2 – ارتباط مفهوم التسويق بالمستفيدين منه بدلاً من الانتاج.

3 – يبدأ نشاط التسويق قبل انتاج السلع والخدمات ويمتد إلى ما بعد استهلاكها.

وحيث أن البحث العلمي مورد وسلعة فلا بد أن يخضع للمفاهيم الاقتصادية، ومن بينها عملية التسويق إلا أن له من الخصوصية ما تميزه عن غيره، وهي:

– أنه ليس سلعة بالمعنى المتعارف عليه للسلع الاستهلاكية التي تباع وتشترى فيتحقق الربح او الخسارة مباشرة أو خلال مدة زمنية قصيرة نوعاً ما.

ولهذا يقوم المفهوم التسويقي للبحث العلمي ونتائجه على العناصر التالية:

– التركيز على المنتج العلمي والمستهلك والمجتمع، ومدى الحاجة إليه.

– أن هدف المنتج الرئيس اشباع حاجات المستهلك وحل المشكلات القائمة والاكتفاء المحلي والاستغناء عن الاجنبي.

– يسعى المنتج العلمي إلى الجاذبية والفائدة للمستهلك وتوفير المعلومات التي تساعده على الاستعمال السليم لزيادة المنفعة.

نحو جامعات البحث (الاستثمار والتنمية)

تعيش الجامعات على الصعيد العالمي تحولات جذرية خلال السنوات الأخيرة، فرضتها عليها الظروف الاقتصادية العالمية، التي تتسم في غالب

الأحيان بصعوبة فائقة خاصة في الدول النامية، فلم تعد مهماتها الأساسية تقتصر على القيام بالتكوين الجيد لطلبتها وبإنجاز البحث العلمي، ولكن تتعداها إلى أبعد من هدا بكثير، بحيث هي الآن مطالبة بمشاركة مباشرة في النحو الاقتصادي والاجتماعي، وأن تكون قاطرة للتنمية لبلدها.

ولكي يتم تفعيل دورها الجديد، كان لابد للجامعة أن تعيد النظر في هياكلها وطرق عملها على أساس الاستقلالية والحوار، مع التأكيد على أن هناك ترابطاً وثيقاً بين جميع مهام الجامعة، قديمة كانت هده المهام أم جديدة، فبقدر ما لا يمكن أن يكون هناك تعليم عال بدون بحث علمي، بقد مالا يمكن أن يكون هناك نقل أو انتشار للمعرفة دون المساهمة في توليد هده المعرفة واستيعابها وذلك من خلال العناصر التالية:

- إصلاح هياكل البحث العلمي بما يخول الجامعة بأن تقوم بدور نشيط في توليد معرفة تستجيب لمتطلبات التنمية الاقتصادية

- إنشاء مراكز مخصصة في بحوث التنمية ونقل التكنولوجيا

- استحداث قسم التسويق التجاري داخل الجامعة

- إنشاء حاضنات للمشروعات الإبداعية والناتجة عن استثمار الملكية الفكرية

- استحداث مجمع تكنولوجي للجامعة يأوي مركزاً لبحوث التنمية والإبداع التكنولوجي وفي حالة تعذر إنشاء هذا المجمع يمكن أن يكون بالشراكة مع جامعات أخرى.

ومن التجارب الناجحة في هذا المجال، التجربة الصينية، حيث التوجه نحو جامعات البحث.

جامعات البحث والتنمية - الصين نموذجاً

مند عام 1979 دخل نظام الابتكار الوطني الصيني مرحلة قوية من الإصلاح مما أدى إلى ظهور برامج وطنية في العلم والتكنولوجيا في منتصف ثمانينيات القرن العشرين تركت بصماتها واضحة مهمة على الجامعة. ومعظم تلك البرامج تدار من خلال وزارة العلم والتكنولوجيا. وعلى الرغم من أن الجامعات الصينية لم تعد بعد المحركات الأساسية للبحث والتنمية الوطنية، إلا أنها الآن اللاعب الرئيس في برنامجين مهمين في البحث الأساسي هما: (973 – 863)

وتقوم الجامعات بتنفيذ نحو ثلث برنامج (863) ونحو ثلثي المشروعات التي تدعمها المؤسسة الوطنية للعلوم الطبيعية ولكن الجامعات كانت تنفق بصفة مستمرة أقل من مؤسسات البحث والتطوير الأخرى، ذلك الإنفاق الذي يبدأ من (3,8) بليون ريممبي (كواي) أي ما يعادل (0.6) بليون دولار وحتى 8.4 بليون أي ما يعادل (1.35) بليون دولار ما بين عامي (2000 – 2008) وهدا المبلغ أكثر قليلًا من ٪10 من إجمالي الإنفاق على البحث والتطوير.

⏮ خطوات الإصلاح البحثي في الصين:

– المبادرة (مشروع 211) الذي بمقتضاه تم تقديم دعم مالي لبناء مبان جديدة للجامعات وتطوير برامجها الأكاديمية في جميع أنحاء الصين وقد اشتركت في هدا البرنامج لجنة الدولة للتخطيط ووزارة المالية والتعليم والحكومات الإقليمية حيث تم تطوير (100) جامعة في الخطة الخمسية (2001 – 2006) وقد تلقت جامعتا فودان وشنغهاي جياو تونج النصيب الأكبر.

– المشروع الوطني (985) الذي استهدف تحويل جامعات القمة إلى جامعات بحث عالمية وقد حصلت نفس الجامعات على تنفيذ مرحلتين من

مراحل هدا المشروع.

المرحلة الأولى: تمويل 9 جامعات منها (بكين، هاربين الصناعية، كوينجهوا.....)

المرحلة الثانية: تمويل 34 جامعة بعد عام 2004

- وضع مجموعة قوية من البرامج صممت خصيصاً لاجتذاب الموهوبين العائدين من الخارج على الصين أي: من المعاهد والجامعات الأجنبية مثل برنامج (المائة موهبة) وبرنامج (تشيونج كونج للباحثين)

التأثير على البحث الجامعي في الصين

البرنامج	الجهة	التركيز الأساسي
برنامج 863 الوطني لبحوث التكنولوجيا العالية والتنمية	وزارة العلم والتكنولوجيا	دعم المنافسة الدولية وتحسين المقدرة الكلية للبحث والتطوير في مجال التكنولوجيا العالية
البرنامج الوطني لبحث وتطوير التكنولوجيا الأساسية	وزارة العلم والتكنولوجيا	تطبيق البحث والتطوير لمواجهة الاحتياجات التكنولوجية الملمة في القطاعات الأساسية.
برنامج (973) الوطني للبحث الأساسي	وزارة العلم والتكنولوجيا	تقوية البحث الأساسي تماشياً مع الخط الاستراتيجي الوطني المستهدف (الزراعة – الطاقة – المعلومات – البيئة – الصحة – التربية)

بنية البحث والتطوير وتنمية المرافق	وزارة العلم والتكنولوجيا	تنفيذ البرنامج الوطني لتطوير المعامل الأساسية وكذلك برنامج مشروعات العلم وتطوير مراكز الهندسة.
المؤسسة الوطنية للعلم	المؤسسة الوطنية للعلم	تنمية وتمويل البحث الأساسي وبعض البحوث التطبيقية
المشروع (211)	وزارة التعليم	تحسين الطاقة المؤسسية الكلية وتطوير مجالات بيئية أساسية في جامعات مختارة وتطوير نظام للخدمة العامة.
المشروع (985)	وزارة التعليم	تحويل جامعات القمة في الصين إلى جامعات بحث عالمية

نموذج جامعتي (فودان – شنغهاي جياو تونج)

من الخطوات الرائدة التي اتبعتاها الجامعتين على المستوى الوطني:

1. وضع دائرة شاملة من البرامج الأكاديمية متكاملة بحيث تكون (العلوم في فودان – الهندسة في جامعة شنغهاي جياو تونج)

2. إنشاء مركزاً طبياً في البحث الطبي والطاقة الإكلينيكية من خلال الاندماج مع الجامعة الطبية.

3. التجنيد المفتوح لأعضاء هيئة التدريس من خلال وضع آليات تنافسية على مستوى الصين كلها.

4. تقديم الحوافز السخية لأعضاء هيئة التدريس حسب نظام الكميونات (الإنجازات السنوية).

5. استحداث وحدات إدارية مستقلة لإدارة نقل التكنولوجيا وسميت باسم (مكتب مشروع الجامعة) الذي يرتبط بمركز نقل التكنولوجيا في جامعة شنغهاي جياو تونج الذي يعتبر واحد من ستة مراكز في العالم تكون مهمته تكوين علاقات شراكة مع الشركات المختلفة مثل (فولكسفاجن، جنرال موتورز وغيرها) والبحث عن مصادر تمويل البحوث من الحكومات المحلية.

6. استحداث مكتب التسويق وإدارة المشروعات الجامعية في جامعة فودان مهمته تنمية نتائج البحوث وإدارة أصول العمليات والمشروعات، وتقديم الخدمات الضرورية للمشروعات. وهذا المكتب هو الممثل القانوني للجامعة في كافة المشروعات.

يتولى المكتب إدارة (100) مشروع تقريباً تدر (80 مليون) ريممبي (كواي) أي ما يعادل (13) مليون دولار سنوياً على الجامعة ويعمل بها نحو 700 شخص أي نحو خمس أعضاء هيئة التدريس في الجامعة.

كما أنها تشرف على حاضنة لدعم مشروعات صغيرة أنشاها خريجو الجامعة حيث يعمل الكتب كرأسمالي للمشروع لتمويل المشروعات التي بقيت لمدة سنتين، أو ثلاثة، وذلك من خلال شركته الاستثمارية، وعندما تنضج تلك المشروعات وتصبح أعمالاً راسخة يباع بعضها لشركات أكبر وبعضها يذهب إلى الجمهور العام.

الخلاصة من التجربة الصينية:

تكشف التجربة الصينية أن تنشيط البحث العلمي الجامعي والمشروعات المنبثقة إنما جاءت نتيجة لمجموعة من الاعتبارات والخطوات:

1 – نظام ابتكار وطني إلى جانب سياسة وبيئة ابتكار محلية.

2 – الاستقلالية والإدارة الذاتية في البرامج الأكاديمية والمناهج والأمور المالية.

3 – اعتمد نجاح نقل التكنولوجيا إلى حد كبير على نوعية بيئة الابتكار المحلية وتسويق البحوث وترويجها.

ولعل من أبرز ملامح التجربة الصينية هي التوسع في الاتجاه الاستثماري لجامعات الصفوة بصورة منفتحة على الاقتصاد الوطني.

آليات تسويق نتائج البحث العلمي في ضوء التجربة الصينية

يتطلب تسويق البحث العلمي ونتائجه أسلوباً خاصاً، حيث لا يوجد نمط واحد في مجال تطبيق نتائج البحث العلمي في حقول العمل والإنتاج سواء من خلال التعاقد بين طرفين لإنجاز بحث محدد، أو من خلال تسويق نتاجات البحث العلمي غير المتعاقد عليه مسبقاً، ولكن في غياب المعلومات الدقيقة التي لا يعطيها العديد من الجامعات باعتبارها من الأسرار الاستراتيجية فإننا لابد أن نعتمد على بعض التجارب السابقة والتي تتبع الأساليب الآتية:

1 – أسلوب التعاقد بين الجهتين البحثية والمستفيدة، على أن تقوم الجهة المستفيدة بتمويل إجراء البحث وبالتالي تتابع انجازاته وتطبق نتائجه.

2 – القيام بمشاريع بحوث مشتركة بين الجامعات وقطاعات الإنتاج، وقد يكون موقع إجراء البحث لأغراض هذه المشاريع في المؤسسات الإنتاجية أو البحثية أو في كليهما، وحسب توفر الأجهزة والمستلزمات التي تتطلبها الأبحاث.

3 – استثمار المكاتب العلمية الملحقة بالكليات لا سيما في مجال الاستشارات.

4 – التعاقد المباشر مع واحد أو أكثر من أعضاء الهيئة التدريسية.

5 – تعضيد بحوث طلبة الدراسات العليا المرسلين من قبل حقل العمل للدراسة في الجامعات بعد تبني حل إحدى المشاكل التي تعترض طريق المؤسسة الإنتاجية أو تبني البحث في إنتاج مواد بديلة أو إجراء بحوث أساسية تخدم برامج وتوجهات المؤسسات الإنتاجية.

معوقات التحول نحو جامعة (البحث) وربطها بمؤشرات التنمية:

1 – غياب السياسات العلمية والتقانية وضعف ارتباطها بالسياسة التنموية الشاملة.

2 – التبديل المستمر للقوانين والأنظمة والتعليمات والهيكلية للجامعات مما يربك العمل.

3 – تعدد المؤسسات القائمة بإجراء البحوث العلمية وتكرار البرامج في الدراسات العليا مما يقلل مصادر التمويل ويشتت الجهود.

4 – غياب التنسيق بين الجامعات الداخلية أو مع الخارجية من أجل تقليل التكرار والتكاليف في الأبحاث المتشابهة وإيجاد الصيغ الناجحة للعمل المشترك.

5 – غياب برنامج وطني يوضح الملامح لمخرجات الجهد البحثي في فلسطين للاسترشاد به في المؤسسات الحكومية والجامعات.

6 – الاعتقاد السائد بان البحث العلمي هو ترف ثقافي يجوز الإنفاق عليه من أجل المظهر الحضاري العام دون الانغماس في دعمه نظرًا لأهمية الأولويات الأخرى.

7 – الافتقار إلى مؤسسات وطنية مهتمة فقط بتمويل الأنشطة البحثية وبتطوير سبل التمويل للجامعات أو مؤسسات استشارية لتوظيف نتائج البحث وتحويلها إلى مشاريع إنتاجية.

8 – عدم وجود أنظمة ضريبية تعطي للشركات والأفراد خصم ضريبي مجزي مقابل تمويل البحث العلمي.

وللحد من هذه المعوقات، وتعزيز فرص الاستفادة، يمكن اتباع الخطوات التالية:

1 – تحسين قنوات الاتصال بين منجزي الأبحاث ومستخدميها ليصبح منتج البحث أكثر فعالية ومستخدم البحث أكثر ذكاء (إستراتيجية الانتشار) Dissemination Strategy

2 – تقليص الهوة والتفاوت بين ثقافة الباحث وثقافة المستخدم له وهو ما يعرف بإستراتيجية الشبكية Networking Strategy.

3 – المشاركة المستمرة والمتزايدة لمستخدمي البحث في عمليات إنتاج المعرفة البحثية خاصة في عمليات تصميم وتفسير البيانات وهو ما يعرف بإستراتيجية المشاركة Participatory Strategy.

4 – إعادة صياغة عملية صناعة السياسات التعليمية بحيث تصبح عملاً بحثياً وهو ما يعرف بإستراتيجية إنتاج المعرفة Knowledge Production Strategy.

وانطلاقاً مما سبق ومن هذه الاستراتيجيات يمكن اقتراح النموذج التالي للتجسير بين البحث العلمي، وسوق المعرفة:

الإستراتيجية	الإجراءات
ربط خطط البحث التربوي وبرامجه بخطط التنمية وحاجات المجتمع وتوثيق التعاون مع القطاع الخاص	1. تشكيل لجنة عليا للبحث العلمي تقوم بتقديم تقارير دورية حسب الحاجة عن نتائج المسح الدوري لاحتياجات المجتمع. 2. تسمية لجنة فرعية تدعى (لجنة تخطيط البحث التربوي) أو ما يعرف باسم (سماسرة المعرفة) وهم الأشخاص الذين يمكنهم بفضل خبرتهم الربط بين عالم البحث والتحليل وعالم السياسة والتطبيق وذلك للقيام بدور الوسيط لوضع خطط البحث لمؤسسات التعليم العالي في ضوء نتائج المسح الدوري وأية دراسات أخرى، ولها أن تشكل فرق عمل فنية لتنفيذ مهماتها، على أن تمثل فيها الجامعات.

	3. تصدر لجنة تخطيط البحث العلمي بالتنسيق مع وزارة التربية والتعليم نشرة تتضمن محاور البرامج ذات الأولوية بالبحث في مؤسسات التعليم العالي. 4. تسترشد لجنة تخطيط البحث العلمي في عملها بما يلي: أ) أولويات البحث والتطوير التي أقرتها الجامعات الفلسطينية ب) قاعدة بيانات للمشروعات التي سبق تنفيذها في الجامعات والمراكز العلمية منذ العام 2000 وحتى الآن. ج) الدراسات والأبحاث والمشروعات التي تم تحكيمها في الجامعات.
تحقيق التكامل والتنسيق في المجهودات التي تقوم بها مؤسسات التعليم العالي في مجال البحث التربوي	1. قيام كل جامعة فلسطينية بتقديم تقرير تقييمي عن تجربتها في مجالات التعاون العلمي مع مراكز البحث العلمي الإقليمية والجهات المانحة للدعم العلمي بهدف تعميم الفائدة. 2. قيام كل جامعة بتقديم تقرير سنوي عن نشاطاتها البحثية. 3. إنشاء مكتبة إلكترونية شاملة تشترك فيها مؤسسات التعليم العالي وتتم إدارتها بصورة

	مشتركة. وتضم المكتبة كشافاً إلكترونياً للدوريات والكشافات والمخطوطات والوثائق التاريخية وقواعد البيانات كافة الموجودة في كل جامعة. 4. تشكيل هيئة تنسيق مشتركة من مؤسسات التعليم العالي لأغراض المؤتمرات الإقليمية والدولية على أن تقوم كل مؤسسة بتزويد هذه الهيئة بخطتها السنوية المقترحة للمؤتمرات والندوات وورش العمل. 5. قيام كل جامعة ببناء قاعدة بيانات للإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس والباحثين فيها ولرسائل الماجستير كافة. وتكون قاعدة البيانات هذه متاحة على شبكة المكتبة الإلكترونية.
تنمية الموارد المالية اللازمة لدعم البحث والتطوير التربوي في مؤسسات التعليم العالي	- إنشاء " صندوق لدعم البحث العلمي" تشرف عليه " وزارة التربية والتعليم " وينظر في تمويله من المصادر التالية: *إمكانية تخصيص 0.5٪ من أرباح الشركات الكبيرة مثل الاتصالات وجوال وتوزيع الكهرباء التي يزيد رأسمالها عن حد يتفق عليه. * المنح من مصادر المساعدات الخارجية العربية والأجنبية.

تنمية الموارد البشرية العاملة (باحثين – صانعو سياسة)	1 – تحديد المؤتمرات العلمية ذات الأولوية وتعبئة المـوارد لضمان المشاركة الفعالة من الجامعات والباحثين المؤهلين. 2 – تقييم الاتفاقيات الثقافية والعلمية المعقودة بين الجامعات الفلسطينية والجامعات الإقليمية وكذلك الاتفاقيات المبرمة بين وزارة التعليم العالي والحكومات الأخرى بغرض تفعيلها وتعظيم الاستفادة منها. 3 – تشجيع الباحثين وأعضاء هيئة التدريس على القيام بالأبحاث التي تقوم بها فرق بحثية مستقلة أو مشتركة، وذلك عن طريق إعطائها الأولوية في الدعم، وإعادة النظر في أسس الترقية في الجامعات الفلسطينية بحيث تعطى قيمة أكبر للبحوث التي تقوم بها فرق بحثية 4 – تشجيع أعضاء الهيئة التدريسية على الأبحاث التطبيقية. 5 – تدريب صانعي السياسات على حوار السياسات وهو ما يتعلق باستشعار مشكلات المستقبل وتكوين شراكـات مع الجامعات بهذا الخصوص، وكذلك تدريبهم على آليات استخدام البحوث

إنشاء قاعدة بيانات للبحث والتطوير عن طريق رصد مخرجات البحث والتطوير للجامعات وقياس مدى تفاعلها مع الواقع التربوي	1. تقوم كل جامعة بعمل Data Base حول مخرجات البحث العلمي من حيث أعداد عناوين البحوث المنشورة في دوريات محكمة، وملخصات البحوث المقدمة في المؤتمرات العلمية، والكتب المؤلفة المنشورة، وعدد الباحثين في الجامعة بمستوى درجة الدكتوراه والماجستير، وبراءات الاختراع المسجلة. وبناء Data Base مركزية في الـوزارة عن البحث التربوي والتطوير في الجامعات الفلسطينية وتحديثه سنوياً. 2. تقوم كل جامعة بتقديم تقرير عن المبعوثين لدرجة الدكتوراه في مجالات المعرفة 3. تقوم كل جامعة بحصر إمكانياتها العلمية المتوافرة من مكتبة، ودوريات علمية، وشبكات معلوماتية وتجهيزات علمية. 4. يتم تقييم مخرجات بحوث مؤسسات التعليم العالي بمقدار ما تحول منها إلى خطط تتبناها وزارة التربية والتعليم العالي.

مراجع الفصل الخامس: -

1 - إعبيان، هالة (2012): دور الجامعات الفلسطينية بمحافظات غزة في دعم البحث العلمي وسبل تحسينه، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة.

2 - آل زاهر، علي (2005): القدرات المطلوبة لتطوير جودة الاداء الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس بمؤسسات التعليم العالي لمواجهة تحديات عصر العولمة، بحث مقدم لورشة عمل طرق تفعيل وثيقة آراء الأمير عبد الله بن عبد العزيز حول التعليم العالي، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، 30 يناير - 1 فبراير، الرياض.

3 - بن أحمد، محمد (2006): توظيف البحث العلمي لتنمية مجتمع المعرفة، المؤتمر التاسع لوزراء التربية والتعليم والبحث العلمي في الوطن العربي، 15 - 18/ ديسمبر، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، دمشق.

4 - البيلاوي، حسن وحسين، سلامة (2007): إدارة المعرفة في التعليم، دار الوفاء، الإسكندرية.

5 - تقرير التنمية الإنسانية العربية (2003): نحو إقامة مجتمع المعرفة في البلدان العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP).

<www.un.org\Arabic\esa\rbas\ahdr2003>.

6 - الجدبة، فوزي (2010): دور الجامعات العربية في التنمية الاقتصادية 2009، مجلة جامعة الأزهر للعلوم الانسانية، المجلد 12، العدد 1 ص266 - 239

7 – جوطي، حفيظ (2006): الجامعة وتطور المعرفة والنمو الاقتصادي، المؤتمر التاسع للوزراء المسئولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي، 15 – 18/ ديسمبر، دمشق.

8 – جيدوري، بشار ونجم، منور(2013): دور الدراسات العليا بالجامعات الفلسطينية في بناء مجتمع المعرفة، مؤتمر الدراسات العليا الثاني (الدراسات العليا بين الواقع وآفاق الإصلاح والتطوير، الجامعة الإسلامية، 29 – 30 – ابريل.

9 – الخشاب، عبدالله والأشعب، خالص (2006): محتوى التعليم العالي لمواكبة مجتمع المعرفة، المؤتمر التاسع للوزراء المسئولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي، 15 – 18/ ديسمبر، دمشق.

10 – خورشيد، معتز (2006): خطة جامعة القاهرة للبحث العلمي، قطاع الدراسات العليا والبحوث العلمية، جامعة القاهرة، مصر.

11 – عساف، محمود وحماد، خليل (2011): توظيف البحث الفلسطيني في ضوء مقومات مجتمع المعرفة (رؤية مستقبلية) ومؤتمر البحث العلمي (مفاهيمه، أخلاقياته، وتوظيفه)، الجامعة الإسلامية 10 – 11 / مايو.

12 – عساف، محمود (2014): نحو جامعات البحث (الاستثمار وآليات التسويق) الصين نموذجاً، ورقة بحثية مقدمة للمشاركة في يوم دراسي بعنوان: المؤسسات الأكاديمية والقطاع الخاص (نحو الشراكة والتكامل)، شئون البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية – غزة 10/ 2/ 2014م

13 – علي، أشرف (2013): دور البحث العلمي والدراسات العليا في تحقيق التنمية المستدامة، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة.

14 – علي، نبيل(2004): الجامعة ومجتمع المعرفة، المؤتمر السنوي الأول للمركز العربي للتعليم والتنمية، المنعقد في جامعة عين شمس في 3 – 5 / مايو.

15 – القصبي، راشد (2009): نحو تطوير التعليم الجامعي، دار فرحة للنشر والتوزيع، القاهرة.

16 – قيطة، نهلة(2011) دور الجامعات الفلسطينية في بناء مجتمع المعرفة وسبل تفعيله، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة.

17 – المقادمة، يسرى (2013): البحث العلمي في جامعات فلسطين: رؤية مستقبلية في ضوء الخبرة الاسرائيلية، رسالة دكتوراه، معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة.

18 – النعيمي، طه والنعيمي، نعمان (2000): آليات تسويق نتائج البحث العلمي لخدمة التنمية والمجتمع، المؤتمر السابع للوزراء المسئولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الرياض، 17 – 21 إبريل.

19 – هللو، اسلام (2013): دور الجامعات في خدمة المجتمع في ضوء مسؤوليتها الاجتماعية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة.

20 – هندي، نصر الدين (2004): التعديلات الأخيرة في النظام المحاسبي الموحد ومفهوم حوكمة الشركات – دراسة تحليلية، مجلة البحوث التربوية المعاصرة، المجلد (8)، العدد (2)

21 – يوسف، شهيد وبشيما، كورنا (2007): دور الجامعات في التنمية الاقتصادية، ترجمة شعبان خليفة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

22 - Chen, I.et.al (2009): Examining the Factors Influencing Participants Knowledge Sharing Behavior in Virtual Learning Communities, Educational Technology and Society , Vol. (12) No.(1) ,

p. 134 – 148

23 - Risto, Rinne (2009): The Dilemmas of the Changing University ,In Michael Shattock (ed), Entrepreneurialism in Universities and the Knowledge Economy, Mc Gnaw - Hill companies , England.

24 - The World Bank (2002): Constructing Knowledge Societies: New Changes for Tertiary Education , Washington , The International Bank for Reconstruction and Development.

25 - Toffler , Admon (1990): Knowledge, Wealth and Violence at the Edge of 21st Century , Bantam Books , New York.

الفصل السادس

التنمية الاجتماعية (الإعلام والمواطنة)

- مقدمة
- التنمية الاجتماعية (المفهوم والدلالة)
- التنمية الاجتماعية والتغير
- جوانب التنمية الاجتماعية
- أهداف التنمية الاجتماعية
- مبادئ التنمية الاجتماعية : المقومات والمرتكزات
- دور التربية في التنمية الاجتماعية
- سياسة التنمية الاجتماعية وعناصرها
- نماذج التنمية الاجتماعية وانماطها
- دور الاعلام في التنمية الاجتماعية
- المواطنة والتنمية الاجتماعية
- ثقافة النخبة ودورها في التنمية.

الفصل السادس

التنمية الاجتماعية (الإعلام والمواطنة)

مقدمة:

ثمة شواهد تبين أنه نتيجة لتزايد تشابك وتداخل علاقات وتفاعلات أنظمة المجتمع المختلفة، فقد أصبح من الصعب تمييز الخصائص الرئيسة للنظم الفرعية بدرجة كافية من الوضوح، أو حتى تمييز العلاقات فيما بين النظم الفرعية بعضها البعض بسهولة ويسر نظراً لما تتصف به هذه العلاقات من تداخل وتشابك وتأثير وتأثر مباشر وغير مباشر. وهذا يعكس ما كانت عليه الأوضاع في فترات زمنية سابقة: حيث كان من الممكن على سبيل المثال، تحديد العلاقات بين التعليم والتنمية، أو بين التعليم وبعض القضايا الاجتماعية بدرجة أكبر من الوضوح والدقة. إلا أنه مع استمرار تطور المجتمعات ظهرت العديد من العوامل والمتغيرات داخل كل نظام اجتماعي فرعي تؤثر في النظام ذاته وفي غيره من الأنظمة الفرعية الأخرى. وبذلك أصبح وضع سياسات التنمية الاجتماعية والتخطيط لمكوناتها المختلفة، عملية أكثر صعوبة وتعقيداً.

التنمية الاجتماعية (المفهوم والدلالة):

بدأ الاهتمام بدراسة قضية التنمية للمجتمعات في الفكر الاجتماعي في الربع الأخير من القرن العشرين، حيث تعد الآن واحدة من فروع العلوم الاجتماعية التي توجه اهتمامها إلى جميع المجتمعات الانسانية بوجه عام بهدف الخلاص من المشكلات التي تعاني منها.

ولقد أجريت العديد من البحوث الاجتماعية التي اهتمت بتنمية تلك

المجتمعات لغرض التأكد من صدق المعلومات المعطاة من هذه المجتمعات، بينما اهتم البعض الآخر بالتحقق من الهوية الشخصية ووصف الاحتياجات الفعلية للمجتمع، عند وضع الخطط، وبالإضافة إلى ذلك نجد أن معظم البحوث كانت تتبع أساليب فعالة عند اقامة المشروعات في تلك المجتمعات لتفادي العقبات التي توجد في المجتمع عند تقييم الاجراءات واستخلاص النتائج، بل أننا نجد أن صياغة المبادئ الأولية التي توضح كيفية حدوث عمليات التنمية في المجتمع، والإجراءات المفروضة على الأنشطة وتأثيرها على قدرات الناس لدفعهم للعمل المشترك جانباً لا يغفله أي بحث اجتماعي.

أما في المجتمعات الحديثة نسبياً فإنه يكون هناك ميلاً متزايداً للاعتماد على البحوث المخططة وصياغة التصرفات والمشروعات الفعلية، وكيفية نمو تلك المشروعات المخططة بالإضافة إلى استخدام أساليب تكتيكية ذات قدرات عالية تختص بالأنشطة المختلفة في نطاق أي بحث.

وعليه فإن التنمية يجب أن تشمل جميع مكونات البناء الاجتماعي بشقيه الاقتصادي والاجتماعي، واللذان اتضح أنهما وجهان لعملة واحدة، حيث أن التنمية تعتمد على تنمية الطاقات البشرية إلى أقصى حد ممكن لتستطيع استثمار الموارد المادية بطريقة أفضل، ولأن الإنسان هو وسيلة وغاية عمليات التنمية.

ولما كان جوهر التنمية الاجتماعية هو العنصر الانساني حيث يتم التركيز على قواعد مشاركة الفرد في التفكير والإعداد وتنفيذ البرامج والمشروعات الرامية للنهوض به وزيادة معدل الرفاهية له والاهتمام بتوفير الثقة في فاعلية برامج التنمية، كان من الواجب أن تنحصر هذه القواعد في مجموعات ثلاث، هي:

1 – مجموعة الخدمات ذات الصلة الحيوية الدائمة بالمجتمع والتي تشخص حياة هذا المجتمع ونظامه الانتاجي سواء الزراعي او الصناعي او التكنولوجي

أو غير ذلك.

2 – مجموعة الخدمات التدعيمية التي تعمل على الاعداد المسبق للمستقبل مثل الخدمات الصحية والتعليمية وغير ذلك..

3 – مجموعة الخدمات العامة للتنمية التي تعتبر الهياكل الأساسية للمشروعات مثل الطرق وشبكات المياه والكهرباء والصرف الصحي وغيرها، وهي التي تعتمد عليها المشروعات المقترحة للتنمية.

وهذه المجموعات الثلاث تعمل ككل متكامل، ولا يمكن أن تتم عملية التنمية من خلال وجود إحداها من دون الأخرى، ولذلك فإنه لا يمكن القول بأهمية إحداها عن الأخرى، كما أن تعثر إحدى هذه المجموعات يعني تعثر جهود التنمية الاجتماعية ومن ثم ظهور قصور في الوظائف المنوط بالتنمية وتحقيقها سواء المباشرة على الفرد وسلوكه أو على المجتمع بأكمله، وترتكز هذه الوظائف في: –

– صقل شخصية الفرد وتمكينه في إطار القيم المجتمعية والأطر الفكرية الثقافية والدينية.

– تزويد الفرد بالمهارات والخبرات المتجددة عبر المؤسسات التعليمية والتدريبية المختلفة باعتباره من مصادر القوى المنتجة في المجتمع.

– تزويد المواطنين بكل ما يعينهم على التكيف مع المتغيرات الاجتماعية التي تطرأ على المجتمع.

– تربية الأفراد على حقوق الإنسان ومبادئ المواطنة.

– رفع مستوى الأفراد عن طريق الخدمات الثقافية والإعلامية بكل ما يساعدهم على التكيف مع المتغيرات الاجتماعية وتفادي عوامل التخلف الثقافي.

- تخليص الأفراد من شوائب الغزو الفكري وتحقيق الأمن الفكري لهم خاصة في الأفكار المتعلقة بالعادات والتقاليد.

- توفير خدمات الأمن والعدالة والدفاع وذلك لتحقيق حياة الاستقرار والطمأنينة والعدالة الاجتماعية لأفراد المجتمع.

مفهوم التنمية الاجتماعية: -

تباين آراء المفكرين والعلماء حول تعريف التنمية الاجتماعية، كل حسب تخصصه ومجال عمله، ولكن في معظمها تدور حول مجموعة من المبادئ: -

- عملية توافق اجتماعية.
- تنمية طاقات الأفراد إلى أقصى حد مستطاع.
- إشباع الحاجات الاجتماعية للإنسان.
- الوصول إلى مستوى معين من المعيشة.
- عملية تغير موجهة تشبع في طريقها الكثير من الاحتياجات للأفراد.

فمن ناحية الرعاية والخدمات، عرفت بأنها: -

1 - زيادة أخلاقيات السلوك البشري وفكره وتحسين الخدمات الاجتماعية.

2 - عملية رفع مستوى الشعب من حيث التغذية والصحو والسكن والعمل، وهذا التعريف يقتصر على تحقيق وتلبية الحاجات الأساسية، ولم يتناول الأبعاد الأخرى كالتعليم والمشكلات الاجتماعية.

3 - عملية متعددة الجوانب ومشعبة الأبعاد، تدريجية ومستمرة ذات طبيعة متراكمة يمكن عن طريقها تنسيق وتوحيد جهود الأفراد وجهود الهيئات الحكومية لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمع.

4 - هدف معنوي لعملية ديناميكية تتجسد في إعداد وتوجيه الطاقات البشرية

للمجتمع عن طريق تزويد الأفراد بقدر من الخدمات الاجتماعية بحيث يتيح لهم هذا القدر فرصة المساهمة والمشاركة في النشاط المبذول لتحقيق الأهداف المنشودة.

5 – كما تشير التنمية الاجتماعية إلى التغير الحضاري المقصود والمخطط لكل جوانب الحياة المادية والبشرية في إطار المجتمع، وكذلك كل ما يتصل بالعادات والتقاليد وأنماط السلوك التي تحكم اتجاهات الأفراد بما يحقق استيعاب أكثر للطاقات، وتجنيدها للعمل على رفع المستوى الاجتماعي واضطراد نموه لمقابلة الاحتياجات المضطرة والمتزايدة للأفراد والجماعات في ظل أيديولوجية، تترجم آمال الأمة، وتحاول أن تصل إلى ما يجب أن يكون عليه مستقبلها في كل الميادين.

6 – يرى علماء السياسة والاقتصاد أنها الوصول إلى حد أدنى لمستوى المعيشة لا ينبغي للإنسان أن يتنازل عنه باعتباره حقاً لكل مواطن، تلتزم به الدولة وتعززه الجهود الأهلية لتحقيق كفاءة استخدام الإمكانات المتاحة.

أما رجال الدين فيعرفون التنمية الاجتماعية بأنها: "الحفاظ على كرامة الإنسان باعتباره خليفة الله في أرضه، وأن ذلك يستوجب تحقيق العدالة، وقيام تعاون على كافة المستويات والتأكيد على المشاركة في كل ما يتصل بحياة الإنسان ومستقبله". حيث تزداد الدعوات كلما تمت مناقشة قضايا التنمية إلى ضرورة قيام نظرية إسلامية لتحقيق التعادل بين الروح الأخلاقية الدينية والأهداف المادية للإنسان، وهذه التعادلية هي المؤدية إلى التوازن الإيجابي، لذا وجب التوجه إلى الحس الأخلاقي في الفرد.

وقد أجمع علماء التنمية، على أن العناصر الموصلة لها تتمثل في: –

– الاستفادة من التقدم العلمي إلى أقصى حد ممكن.

– العمل على تجويد العمل والإنتاج.

– تحسين مستوى الأفراد صحياً واجتماعياً.

- تكوين رأس المال (الفكري - المادي) الذي يدفع عجلة التنمية.

فإن هذه العناصر موجودة في العقيدة الإسلامية وتضمنتها العديد من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية، حيث أن للنظرية الإسلامية التنموية أبعاد متعددة، تتمثل في: -

1 - البعد النفسي: -

- فكرة الاستخلاف / أي اعمار الأرض، فنحن مكلفون شرعاً بإعمار الأرض.

- فكرة المال/ حيث أن المال مال الله ونحن مستخلفين فيه، وملكيتنا له مؤقتة ومرتبطة بالتكليف وسنسأل عنه يوم القيامة.

2 - البعد التشريعي: -

- الزكاة/ حيث حدد الإسلام نصاب الزكاة ومصارفها انطلاقاً من وظيفتها في توزيع الثروة وتوسيع دائرة المنتجين.

- الربا محرم شرعاً / لما فيه من تمركز الثروة، وتحويل المقترضين إلى دائرين في فلك المرابين، فتزداد من ثم ظاهرة تمركز الثروات والاحتكارات وتضخم الثروات.

- العدل والمساواة/ حيث لا فضل لأحد على أحد والمسلمون أخوة في الإسلام ومتساوين في التكليف الشرعي.

وهذا ما لا يتوافر في المجتمع التقليدي الذي له السمات التالية: -

1 - الناس متمسكون بالماضي ويفتقدون إلى القدرة الثقافية للتكيف مع الظروف التقليدية.

2 - يعد نظام القرابة هو المعول عليه بصفة مرجعاً حاسماً للممارسات الاجتماعية كافة.

3 - يتميز أعضاء المجتمع التقليدي بنظيرة عاطفية خرافية إلى العالم.

وعلى نقيض ذلك، فالمجتمع الحديث يحمل خصائص مختلفة كلياً:

- قد يكون الناس ما زالوا يحتفظون بتقاليدهم، ولكنهم ليسوا عبيداً لها.

- للقرابة دور ضعيف جداً من حيث أهميته في النظم والمؤسسات الاجتماعية والاقتصادية كافة، فالفرد يحصل على مركزه من خلال العمل الشاق وحافز الأداء العالي ولا تتحكم به القرابة.

- أفراد المجتمع الحديث ليسوا مدربين، إنما يتطلعون إلى المستقبل ويؤمنون بالتجديد لا سيما في مجالات العمل ويعكسون بذلك روح الالتزام العالية، والنظرة العلمية إلى العالم.

التنمية الاجتماعية والتغير: -

عطفاً على ما سبق تجدر الإشارة إلى الجهود التي تبذل لإحداث سلسلة من التغيرات الوظيفية والهيكلية اللازمة لنمو المجتمع، وذلك بزيادة قدرة أفراده على استثمار الطاقة المتاحة إلى أقصى بعد ممكن، فهي عملية ارتقاء تدريجي كارتقاء نمو الطفل.

وهي تعني التحريك العلمي المخطط للعمليات الاجتماعية والاقتصادية من خلال أيديولوجية معينة، بغية الانتقال بالمجتمع من حالة غير مرغوبة فيها إلى حالة مرغوب الوصول إليها، متضمنة الوصول بالمجتمع إلى أعلى درجات التقدم.

ويرتبط مفهوم التنمية بمفهوم التحديث (Modernization) والذي يعني التحول من نمط المجتمع الذي يعتمد على تكنولوجيا تقليدية وعلاقات تقليدية ونظام سياسي تقليدي، إلى نمط متطور تكنولوجياً واقتصادياً وسياسياً. وغالباً ما تفهم عملية التحديث في ضوء مقارنة المجتمعات التقليدية بالمجتمعات الغربية التي قطعت شوطاً في طريق النمو.

وعليه تتجلى العلاقة بين التنمية الاجتماعية والتغير الاجتماعي في الأمور التالية: -

1 - أن مفهوم التنمية الاجتماعية هو أقرب المفاهيم للتغير الاجتماعي مقارنة بمفاهيم التقدم والنمو والتطور.

2 - إن المفهوم الحديث للتغير الاجتماعي يتطابق ومفهوم التنمية الاجتماعية بالرجوع إلى مضمون المفهومين.

3 - أما المفهوم (المطلق) للتغير الاجتماعي فيعني التحول أو التبدل الذي يطرأ على البناء الاجتماعي متضمناً تبدل النظام الاجتماعي والأدوار والقيم وقواعد الضبط الاجتماعي (إيجابياً أو سلبياً).

وفي هذه الحالة فقط يختلف عن التنمية التي هي في المحصلة النهائية ذات بعد إيجابي باستمرار، أي لا يتضمن البعد السلبي، وبتعبير آخر التنمية الاجتماعية (إيجابية) دائماً، في حين أن التغير الاجتماعي قد يكون أيضاً نكوصاً.

جوانب التنمية الاجتماعية:

يجمع علماء التنمية أن الممارسة الصحيحة للحقوق والواجبات هو أساس التنمية وذلك من خلال: -

1 - الاستفادة من الخدمات الاجتماعية، فالدولة تقوم بالعديد من الخدمات الصحية والتعليمية والإرشادية وغيرها من خلال المستشفيات والمدارس، وعليه فإن الاستفادة من هذه الخدمات يتطلب درجة معينة من الوعي يعتمد على التربية.

2 - تنمية الاتجاهات الصحيحة لدى الفرد نحو الأمور الحيوية التي تؤثر بصورة مباشرة على التنمية الاقتصادية.

3 – أن للتعليم أثراً في الحراك وتحديد مكانة الفرد والمجتمع، وهي أمور تترك آثاراً كبرى في تطور المجتمع عامة والتنمية الاجتماعية خاصة.

4 – الإنسان غاية التنمية ومداها الأساسي، إذ يجب أن يكون الإنسان هدف كل تنمية اجتماعية ووسيلتها الفعالة.

5 – حتمية التجديد الاجتماعي رغم صعوبته، حيث أن الحياة الإنسانية تتطلب تجديدات تدفع الأفراد إلى حال أفضل.

6 – الإحساس بالانتماء إلى المجموعة: يرعى علماء الاجتماع أن الكائنات البشرية لها حاجات نفسية عامة أهمها الحاجة إلى الإحساس بالانتماء للمجموعة فلا يمكن أن يعيش الفرد بمفرده، ويحتاج إلى تأييد الجماعة له.

7 – شمولية التنمية: يجب النظر إلى عملية التنمية الاجتماعية نظرة كلية شاملة لجميع جوانب الحياة الاجتماعية بما في ذلك الجوانب الثقافية والروحية، وعدم التركيز على العوامل الاقتصادية فقط.

8 – ضرورة التخطيط لكل تنمية مجتمعية بحيث لا تترك للصدفة.

وعليه يمكن القول أن التنمية الاجتماعية تقوم على عدة اتجاهات، تتمثل في:

الاتجاه الأول / التنمية الاجتماعية في المفهوم الرأسمالي هي إشباع الحاجات الاجتماعية للإنسان عن طريق إصدار التشريعات ووضع البرامج الاجتماعية التي تقوم بتنفيذها الهيئات الحكومية والأهلية.

الاتجاه الثاني/ التنمية الاجتماعية في المفهوم الاشتراكي هي عملية تغيير اجتماعي موجه يهدف إلى القضاء على مكونات البناء الاجتماعي في البلاد المختلفة، حيث أنها لا تصلح لمواجهة الأبعاد المتغيرة لعلاقات المجتمع الجديد الذي يراد الوصول إليه.

الاتجاه الثالث / التنمية الاجتماعية إشباع الحاجات، حيث يمكن عن طريقها إشباع الحاجات من حيث (النظام الاقتصادي – الأسري – الديني – السياسي – التعليمي – الترويحي، الأخلاقي، الجمالي، (التعبيري)...)

أهداف التنمية الاجتماعية:

من خلال الاطلاع على الأدب المتعلق بالتنمية الاجتماعية، وجد أن أهداف التنمية الاجتماعية تنحصر في قسمين: –

أولاً / الهدف التكنولوجي: ويتضمن إعـادة القوة البشرية اللازمة لاحتياجات التنمية على مختلف مستويات المهارة والتخصص، حيث أن العنصر البشري هو أهم عوامل التنمية، فهو الذي ينظم ويطور كل عوامل الإنتاج.

ثانياً/ الهدف الأيديولوجي: ويتضمن إعداد المواطن إعداداً سليماً وصحيحاً بما يتفق ونظام البلاد وفلسفتها وكذلك ثقافة هذه البلاد التي تمثل طريقة الحياة الكلية، باعتبار أن الثقافة العنصر البشري مهمة في عملية التنمية والتقدم.

في حين تشير الكثير من الدراسات إلى أهداف التنمية المجتمعية هو تحقيق الظروف السابقة للنمو الاقتصادي أو تهيئة المناخ المادي على صعيد ثلاثة أبعاد، وهي:

– **الأول**: تحقيق الإصلاحات الفيزيقية في مجالات الزراعة والطرق والبنية التحتية.

– **الثاني**: ممارسة الأنشطة الوظيفية في مجالات التعليم والتدريب والترفيه.

– **الثالث**: يتضمن العمل المجتمعي ويقصد به تطبيق برامج (الحوار – المواطنة – الديمقراطية – المشاركة السياسية).

وفي الإطار التصوري السيولوجي في تحديد أهداف التنمية المجتمعية، تبين أن الأهداف تتحدد في: –

1 – تغيير تصور الذات والحضارة والحقوق والواجبات لدى أبناء المجتمع.

2 – خلق الرغبة في التغيير من خلال استثارة نقد الأوضاع القائمة.

3 – تنمية الشعور بالاستقلال ونبذ الشعور بالتبعية والانقياد.

4 – مساعدة أفراد المجتمع على تمثيل التجديدات الإنمائية سواء في المجال التكنولوجي أو الاجتماعي بما لا يتنافى وفلسفة المجتمع.

ويرى علماء الاجتماع أن أهداف التنمية الاجتماعية، تتحد في الجوانب التالية: –

– تحقيق العمالة المنتجة والمجزية:

تهدف التنمية إلى رفع إنتاجية العاملين، وزيادة ناتج المنهج إلى مستويات تفي بحاجته، وتكفل مستوى لائق للعيش لكل فرد، وتوفير فرص العمل، ولكن واقع التشغيل في المجتمعات العربية يبرز تفاقم ظاهرة البطالة السافرة والبطالة المقنعة وعدم استثمار طاقات وإمكانات الشباب العلمية، بحيث تتكدس الفرص في أيدي القليل ممن لا يستحقون، لتصبح واحدة من أهم المشكلات الاجتماعية.

– القضاء على الفقر:

على الرغم من أن أسباب استمرار الفقر في المجتمعات العربية هي ذات الأسباب التي تقف وراء استقرار الفقر في مناطق العالم النامي، التي يمكن عزوها في نهاية المطاف إلى الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية، وعجز التنمية المعتمدة على أنماط غير مناسبة في التوزيع والاستهلاك، إلا أن الفقر في منطقتنا يرتبط ارتباط مباشر بسوء التخطيط وتغليب المصلحة الشخصية وانخفاض الإنتاجية، ووضع الرجل غير المناسب في المكان المناسب.

– تحقيق التماسك الاجتماعي:

التماسك الاجتماعي القائم بين الحقوق الأساسية والعدالة المجتمعية خاصة بالنسبة للفئات التي تعاني من الحرمان والإقصاء. والعمل على تحقيق التماسك

والتكامل الاجتماعي العادل يشمل مواجهة الآثار السلبية لبرامج التكييف الهيكلي ومحاربة الفساد وأصحاب المصالح الضيقة.

- إحداث التطور الاجتماعي في إطار القيم والثقافة:

وهذا يعني التنوع والاتساع مع ضرورة المحافظة على الهوية الثقافية العربية والإسلامية من حيث اللغة والعادات ولعل هذا يقودنا للحديث عن الرواسب الثقافية ومشروعات التنمية المجتمعية.

حيث أن كثير من الصعوبات والمعوقات التي تقف في سبيل التنمية الاجتماعية يكون مصدرها الإنسان، وأهم هذه المعوقات العوامل الثقافية ومنها: خصائص وطبيعة العائلة، القيم والعادات، التقاليد، نظرة الناس إلى العالم الذي يعيشون فيه، والعوامل الاجتماعية والنفسية والمادية والفنية.

فلقد أثبتت العديد من الدراسات والتجارب في مجال التغيير التكنولوجي وتنمية المجتمع أن العوامل الثقافية لها دور كبير وذو فاعلية وأكثر أهمية من حيث قبولها أو رفضها للبرامج الخاصة بالتغير المباشر الذي يتم عن طريق المؤسسات الخارجية. كما أن أسباب تعثر المجتمعات ترجع في كثير من الأحيان إلى الرغبة في التمسك بالقديم والتعلق بأهدابه، ولعل ذلك نتيجة للاعتبارات التالية:

1 - عقيدة راسخة بأن القديم سهل ومتقبل، بينما الجديد يحتاج إلى جهد للاقتناع به وإدراك فائدته والإحساس بأهميته، وتتمثل هذه النزعة غالباً عند كبار السن.

2 - الجهل والتخلف الثقافي من شأنهما عدم التمكن من متابعة أي جديد في الثقافة المادية أو غير المادية، وهذا من شأنه أن يزيد التعصب للقديم.

3 - وجود رواسب باقية في أشكال التقاليد والعادات ,يطلق عليها اسم

(الرواسب الاجتماعية) وهذه الرواسب تمثل نوعاً من الركود الثقافي يصعب الخروج منه.

مبادئ التنمية الاجتماعية :المقومات والمرتكزات :

تعتمد التنمية الاجتماعية على جملة من المبادئ ,تقوم على مجموعة من المنطلقات الأساسية التي تشكل مجتمعة الرؤية التأصيلية للتنمية الاجتماعية, ولعل أهم هذه المقومات والمرتكزات:

– اعتبار الإنسان قلب التنمية ومحورها ومدار نشاطها ,باعتباره صناع التنمية وهدفها , وهذا من خلال:

1 – التنمية تنسج حول الناس , ولا تنسج الناس حولها.

2 – التنمية البشرية منطلق التنمية الشاملة

3 – تمكين الإنسان هو الأساس في تطوره.

4 – ممارسة الحقوق والمشاركة والعدالة أساس التنمية.

– حتمية التجديد الاجتماعي رغم صعوبته: حيث يرتبط الفرد في كل مجتمع بمجتمعه الذي يعيش فيه وثقافته ارتباطاً شديداً مما يجعل التجديد الاجتماعي يلقي صعوبة , في التجدد في النواحي المادية المتعلقة بالآلات والمخترعات ,وعلى الرغم من الصعوبات الا ان التجديد الاجتماعي أمراً ضرورياً يتحتم وجوده أكثر من التغيير التكنولوجي لان الحياة الإنسانية تتطلب تجديدات تدفع الأفراد إلى حال أفضل.

– احترام التعددية والتنوع الثقافي على المستويات الفطرية والإقليمية والدولية ومراعاة هذا المبدأ يستلزم اعتبار التنوع ظاهرة حياتية تعمر الكثير من المجتمعات كما أن الالتزام بحق وحرية كل فئة وكل جماعة في التعبير عن ذاتها ومصالحها,

وتأمين حق الجماعات في المشاركة في الأمور العامة كأساس للتنوع والقبول.

– تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية في فرص الحياة , وتوسيع مجالات هذه الفرص أمام المواطنين, أينما كان موقعهم ومراعاة الكفاءة في تولي الوظائف العامة.

ولعل المتتبع للمجتمعات العربية, يجد تضاؤل هذا المرتكز, لعدم توافر العدالة ومراعاة اعتبارات أخرى غير الكفاءة، مثل الانتماء السياسي أو الحزبي أو الواسطة والمحسوبية.

– احترام حقوق الإنسان السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والعمل على صون هذه الحقوق في ضوء المواثيق الدولية.

– القضاء على جميع أشكال التميز بسبب الجنس أو اللون أو الدين أو المركز الاجتماعي أو الانتماء السياسي, وذلك حرصاً على سلامة المجتمع واستقراره وتماسكه وخلوده من الأحقاد.

– شمولية التنمية بحيث ينظر إلى التنمية الاجتماعية نظرة كلية شاملة لجوانب الحياة الاجتماعية بما في ذلك الجوانب الثقافية والروحية وعدم التركيز على العوامل الاقتصادية فقط. وشمولية التنمية ترجع إلى ما بين جوانبها من ترابط وتشابك فيما يتحقق من التقدم في جانب من جوانب الحياة الاجتماعية.

– اتخاذ الحوار وسيلة للمشاركة وفض النزاعات , والكف عن اللجوء إلى العنف بجميع أشكاله المفضي إلى تفكك المجتمع.

– إعلاء شأن الأسرة وشراكة المرأة وذلك لضمان حماية المجتمع من التفكك باعتبار أن المرأة هي حارسة النار وأن الأسرة هي لبنة المجتمع الأساسية.

– الاهتمام بقطاع الشباب والعمل على استثمار طاقاتهم، بما يخدم المجتمع ويشكل مستقبلهم بعيداً عن الاستغلال, ومنحهم الفرص الواسعة في العمل

والمشاركة المجتمعية الفعالة

- ضرورة التخطيط لكل تنمية اجتماعية، باعتبار التخطيط أصبح من الأسس التي تقوم عليها المجتمعات الحديثة خاصة في ظل ظهور الدراسات المستقبلية التي من الممكن - إلى حد ما - أن تتوقع ما يمكن أن يكون مستقبلاً.

دور التربية في التنمية الاجتماعية:

يرى علماء التربية أنها تقوم بدور هام في التنمية الاجتماعية ,بما تمثله من منافع على المدى البعيد, من خلال:

- ترسيخ الولاء والمسؤولية تجاه المجتمع، واحترام الفرد للآخرين.
- تعزيز الحساس بالمسؤولية نحو (الحقوق والواجبات).
- احترام المجتمع لكرامة الإنسان وقدرته على التغير.
- تعظيم العلم ودوره في السيطرة على البيئة.
- مواجهة المجتمع لمشكلات المواطنين (الفقر - البطالة - التخلف - الأمراض - ....).
- إعداد الإنسان للتغيرات الحادثة والمتوقعة.

ولعلنا إذا نظرنا للمجتمعات الحديثة نجد أن التربية أسهمت إسهاماً فعالاً في بنائها، فبناء ماليزيا الجديدة على يد مهاتير محمد لم يكن ليتم وليصل إلى نتائجه لو لم تكن التربية وسيلته الفعالة.

والتربية على هذا الأساس عليها أن تختار القوى العلمية والتكنولوجية والثقافية الجديدة التي أحدثت التغير في النظام القديم وقدرتها، وتقييم أدوارها ونتائجها والنظرة إلى المدرسة بأنها الخليفة الأولى للوصول إلى هذه النتيجة.

والتربية عندما تعكس التطور الاجتماعي في المجتمع فإنها تساعد عملية

انتشار المخترعات الجديدة على أداء وظيفتها، فإذا كانت التغيرات التكنولوجية قد دخلت المجتمع الحديث فإن انتشارها يحتاج أن نعد المهارات للوظائف المتعددة، ثم نعد الأسرة للتغيرات الاجتماعية المصاحبة والناتجة عنها.

ولعل المدرسة هي المؤسسة التربوية المقصودة التي توجه الأنظار صوب التغير والنمو، وإعداد العقول له فهي تعد الأفراد لكي يقوموا بدورهم في إحداث التنمية، إذ أنهم يخرجون من المدرسة وقد اكتسبوا اتجاهات عقلية معينة يواجهون بها المجتمع، فيقومون بمسؤولياتهم تجاهه.

وعليه فإن واجب التربية يتحدد في تهيئة الفرص للأطفال والشباب والكتاب والمثقفين للمشاركة في أعمال تعيد بناء الأفكار والاتجاهات حتى تصبح صحيحة لتحقيق الحكم الاجتماعي والعمل الاجتماعي في فترة تحكمها العلاقات المعقدة.

الحاجة إلى التربية من جديد: -

هناك تصوران أساسيان يتحدد من خلالهما الموقف من التربية:

أولهما/ يجعل من المدارس الجهة الأساسية للإصلاح الاجتماعي عن طريق إحداث تغيير مقصود لمؤسسات اجتماعية يديرها مهنيون بمستوى مناسب من التأهيل، والذي يتحمل التعليم مسؤولية توفيره. ووفق هذا التصور فإن عملية إصلاح النظام التربوي تتطلب إدخال تحسينات داخل النظام التعليمي مثل: (شروط الانتقاء – الاعتماد الأكاديمي – تحسين الكفاءة – تعديل المناهج الدراسية في ضوء الاقتصاد المعرفي – .... وغيرها).

أما التصور الثاني/ يرى أن الدور الأساس الذي تلعبه الأنظمة التعليمية محدد بإنتاج قوة عمل بمواصفات معينة، وليس اكتشاف الطاقات الكامنة لدى الفرد، وأن بنية العلاقات الاجتماعية لدى المدرسة هي انعكاس للعلاقات الاجتماعية للعمل، وأن دور التعليم في تحفيز الطلبة على القيم المرغوبة لا يتم عن

طريق المنهج الرسمي، ولكن عن طريق العلاقات الاجتماعية للعملية التعليمية.

ويجمع المشتغلين في العلاقة بين التربية والتنمية، أن هذه العلاقة ترتكز على ما يلي:

- إن اتجاه الحاجات الأساسية يحتوي على احتياجات لا مادية، وتتضمن الحاجة إلى تقرير المصير، والاعتماد على الذات والحرية السياسية والأمن، والمشاركة في اتخاذ القرارات، وإيجاد حس هادف للحياة والعمل.

- إن النظر إلى التعليم ضمن مفهوم الحاجات الأساسية يحمل توجهاً إصلاحياً، إلا أنه يطمح لأكثر من مجرد الإصلاحات المؤسسية الجزئية، ويفترض تغييرات تأخذ كل توزيع السلطة.

وعطفاً على ما سبق، فإن للتربية أثر واضح في عملية الحراك الاجتماعي بدءاً بالشخصية وانتهاء بالمجتمع، فهي العملية الديناميكية التي يتأثر بها الفرد والمجتمع.

وفي هذه يعتقد (آينشتاين) أن التعليم يحل كثيراً من مشكلات التكامل، وهو في نفس الوقت يعتبر من أهم وسائل الحراك بالنسبة للمجتمعات التقليدية، إذ ينقلها إلى مجتمعات حديثة، ولهذا يكون تخطيط وتوجيه التعليم ونموه يواجه في تلك المجتمعات بمشكلتين رئيسيتين: -

الأولى / عدم التجانس وتنوع النسق التعليمي والاقتصار بالالتزام الصارم بمنهج مدرسي أكاديمي محدد، مع عدم إدخال أنواع أخرى من التعليم (تعليم فني - تجاري - مهني) وهذا بلا شك يؤدي إلى عدم مرونة في النظام الاجتماعي العام.

الثانية / تختص بطبيعة العلاقات المتبادلة بين التوسع في المجال التعليمي واتجاهات وسرعة التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ونتيجة لهذا فكثيراً ما يسود تلك المجتمعات نسقان تعليميان متناقضان، هما:

- نسق تعليمي محافظ يكون موجهاً أساساً إلى الصفوة.

- النسق الذي يفوق إمكانيات المجتمعات ويصيبه الكثير من الاضطراب.

وتبدوا آثار التربية في الرقي والتنمية الاجتماعية واضحة جداً في المجتمعات النامية في الوقت الحاضر، فقلة عدد المثقفين (الصفوة) تجعلهم يحصلون على امتيازات خاصة على ارتقاء اجتماعي سريع، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تعمل التربية على تحسين أوضاع الطبقات الفقيرة من السكان، بحيث أن أقل تفوق في التعليم لدى بعض أفراد هذه المجتمعات، ويؤدي إلى الارتقاء الاجتماعي الواضح.

سياسة التنمية الاجتماعية وعناصرها: -

لما كانت التنمية الاجتماعية عملية تغيير مقصودة وموجهة نحو إشباع حاجات الإنسان، إلا أنها تعتمد على مبدأ أساس قوامه أنه من الممكن التحكم في مضمون وسرعة هذا التغيير من خلال عناصر المجتمع الفكرية والعملية والعاطفية في ضوء ما تتطلبه التنمية من تدعيم العلاقات الاجتماعية بين فئات المجتمع.

لقد أصبح تحديد السياسة الاجتماعية ضرورة من الضروريات لتوجيه خطط التنمية، والسير في اتجاه الهدف المرسوم ولمواجهة احتياجات التطور وفق أسس ثابتة ومنهج واضح، فالعفوية والارتجال لم تعد تجدي نفعاً أو تحقق هدفاً منفصلاً.

وعليه يمكن القول أن أفضل السياسات الاجتماعية هي التي تراعي التالي:-

1 - **الشعبية/** أن يشارك الشعب بآرائه وخبراته وإمكاناته في وضع أسسها واختيار أهدافها، وأن يراقب ويقوم نتائج التنفيذ، ليكون ذلك التزاماً أدبياً بالمشاركة.

2 - **الديمقراطية/** بأن تكون الكلمة الأخيرة في توجيه السياسة للشعب بما يجعلها أكثر صدقاً وأقوى في تأثيرها في تحقيق الأهداف.

3 – **التقدمية**/ بمعنى أن تلتزم هذه السياسة بمبدأ الوصول إلى مستوى أفضل دائماً والذي يعبر عن روح العصر وآمال المستقبل وسياسته لا تنفصل عن الماضي ولكنها امتداد له عن طريق الارتقاء وصولاً إلى مستوى الأفضل دائماً.

4 – **الواقعية والايجابية** / بمعنى أن تلتزم هذه السياسة بمبدأ الوصول إلى المستوى الأفضل عن طريق تطبيق منهجي واقعي، يترجم إلى خطط وبرامج ومشروعات وإلا أصبحت مجرد أفكار تحلق في الهواء.

5 – **الإنسانية** / بحيث تكون إنسانية في قيمتها وأهدافها وفي الحكم لها أو عليها، فمع خضوعها يحكم العقل وقواعد السلوك العلمي، يجب أن تمتد إلى الضمير الإنساني لتستلهم حكمه، وتراعي الحس الإنساني.

وعلى ذلك فإن هناك ثلاثة عناصر مجتمعه بدونها لا تحقق التنمية الاجتماعية، وهي: –

⏮ أولاً/ التغير البنائي: –

ويقصد به ذلك النوع من التغير الذي يستلزم ظهور أدوار، وتنظيمات اجتماعية جديدة، وتختلف اختلافاً نوعياً عن الأدوار والتنظيمات القائمة، وهذا يتطلب تحول كبير في الظواهر والنظم والعلاقات السائدة في المجتمع.

⏮ ثانياً / الدفعة القوية:

فللخروج من حالة الركود ومصيدة التخلف لا بد من دفعة قوية أو سلسلة من الدفعات القوية لإحداث تغيرات كيفية في المجتمع.

ويمكن أن تحدث الدفعة القوية في المجال الاجتماعي بإحداث تغيرات تقلل التفاوت في الثروات والدخول بين المواطنين، وبتوزيع الخدمات توزيعاً عادلاً بين الأفراد وجعل التعليم إلزامياً، ومجانياً يقدر الإمكان، وبتأمين العلاج والتوسع في مشروعات الإسكان.

ثالثاً/ الاستراتيجية الملائمة:

ويقصد بها الإطار العام أو الخطوط العريضة التي تترجمها السياسة الإنمائية في الانتقال من حالة التخلف إلى حالة النمو الذاتي، وتختلف الاستراتيجية عن التكتيك الذي يعني الاستخدام للوسائل المتاحة لتحقيق الهدف.

وينبغي أن تقوم استراتيجية التخطيط للتنمية الاجتماعية على أساس التكامل والتوازن بين كل من التنمية الاجتماعية والاقتصادية، أو من الضروري أن يكون واضحاً للمخططين أن التنمية الاجتماعية لها وظيفتان أساسيتان، تتصلان بالتنمية الاجتماعية إحداهما التغير الاجتماعي للتنمية والأخرى تنمية الموارد البشرية.

نماذج التنمية الاجتماعية:

تم حصر نماذج التنمية الاجتماعية في ثلاثة نماذج أساسية وهي: -

النموذج التكاملي:

يتمثل في مجموعة من البرامج التي تنطلق على المستوى القومي والتي تشمل القطاعات الفرعية للتنمية كافة، وكافة المناطق الجغرافية في الدولة أي تلك البرامج المحققة للتوازن الإنمائي، والمحققة للتنسيق الكامل بين الجهود الحكومية المخططة والجهود الشعبية المستثارة.

يقوم هذا النموذج على أساس استحداث وحدات تنظيمية ويشترط توافر شكل من أشكال التسلسل في المستويات الإدارية والتنظيمية المسئولة عن إدارة التنمية.

النموذج التكيفي: -

يتفق هذا النموذج مع سابقه في أن البرامج تنبثق عن المستوى المركزي ولكنها تختلف في اقتصار نقاط التركيز على عمليات تنظيم المجتمع والاعتماد على التنظيمات الشعبية.

ويعتمد هذا النموذج على برامج وعمليات الخدمة الاجتماعية في أحد فروعها الأساسية وهي تنظيم المجتمع، ويطلق على هذا النموذج - تكيفي - لأنه لا يتطلب استحداث وحدات إدارية أو تغيرات في التنظيم القائم، وهذا النموذج تلجأ له غالبية الدول عقب استقلالها.

⏮ نموذج المشروع:

ويختلف هذا النموذج عن سابقيه في أنه لا يتم على مستوى قومي وإنما في منطقة جغرافية معينة لظروف خاصة في تلك المنطقة، ويتفق هذا النموذج مع التكاملي في أنه نموذج متعدد الأغراض، ويمكن أن يكون هذا النموذج تجريبي أو استطلاعي.

ولعل تعدد النماذج يبين لنا أنه لا يوجد نمط واحد للتنمية الاجتماعية، بل أنماط متعددة ومختلفة باختلاف كل دولة وظروفها وأهدافها، ومن هذه الأنماط:-

1 - **النمط الواحد:** حيث يذهب أصحاب هذا النمط إلى أن المجتمعات المتقدمة لها سمات مشتركة وخصائص متشابهة تكون ما يمكن أن نسميه(النموذج الاجتماعي العام)، ويرون أن المجتمعات النامية سوف تنتهي إلى هذا النمط الموحد.

كما يشير أصحاب هذه الرؤية إلى أن أي مجتمع يؤلف من وحدة اجتماعية متمايزة من الناحية الاجتماعية، ومن مكونات بنائية تختلف من مجتمع لآخر، بينها نوع من الترابط والمساندة الوظيفية، بحيث أن حدوث أي تغيير في نظام اجتماعي معين يتبعه تغييرات أخرى في بقية النظم.

2 - **الأنماط المتعددة:** حيث يرى أصحاب هذا الرأي أن أنماط التنمية تتأثر بالعديد من العوامل، ومن ثم لا يمكن الجزم بوجود نمط واحد ملائم لكافة المجتمعات في مسيرتها نحو التقدم.

والأنماط التنموية تتأثر بالعوامل الآتية: -

- اختلاف الظروف السائدة في مجتمع قبل بدء التنمية.
- اختلاف القوة الدافعة للتنمية.
- اختلاف الظروف التي تسلكها المجتمعات في مسيرتها نحو التنمية.
- اختلاف مراحل النمو التي بلغتها المجتمعات المتقدمة.
- اختلاف مضمون وتوقيت الأحداث المفاجئة التي تحدث خلال عملية التنمية.

دور الإعلام في التنمية الاجتماعية:

تقوم وسائل الإعلام بمسؤولية كبيرة في تعزيز القيم التنموية في أي مجتمع، من خلال الدور الذي تؤديه، حيث أصبحت وسائل الإعلام الجماهيري تلعب دوراً مهماً في تنمية المجتمعات وإحداث التغيرات في السلوك والأنشطة، وبهذا الصدد قامت كثير من الدراسات والبحوث تبحث في العلاقة بين الإعلام والتنمية، والتي أظهرت أن العلاقة بينهما علاقة أزلية وقديمة ترتبط بالفطرة البشرية كنشاط طبيعي في الحياة اليومية.

ولقد تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة في مطلع عام 1962م قراراً دعمت فيه دور الإعلام في التنمية، وعلى اعتبار أن دور الإعلام يأتي في نطاق توسيع آفاق الناس كما أنه يلعب دور الرقيب، وجذب الانتباه تجاه قضايا محددة.

كما أنه كان لتقرير اللجنة الدولية لدراسة قضايا الإعلام المنبثقة عن اليونسكو الذي نشر عام 1980م نتائج مهمة على بنية الإعلام ووظائفه ولا سيما في مجال التنمية.

إن المسئوليات التي تقع على عاتق الإعلام في النهوض بالمجتمع وإنسانه تجعل من العلاقة بينه وبين التنمية أكثر تقارباً لا سيما في دول العالم الثالث، بحيث أن الجهة المسؤولة عن الإعلام وعن التنمية هي الحكومات، فالحكومات

هي التي تسيطر على وسائل الإعلام وفي الوقت ذاته هي التي تقترح خطط التنمية وتنفيذها، وأيضاً لا يعقل إمكانية حدوث تنمية دون مشاركة جماهيرية، وحينها يصبح دور وسائل الإعلام حيوياً في توعية الجماهير وتعبئتها من أجل بذل الجهود من أجل التنمية، إذ من المعلوم أن وسائل الإعلام تقوم بصياغة وتوجيه الرأي العام وتشكيله إزاء كل القضايا التنموية المطروحة. وعليه، فإن هناك مسؤولية تنموية لوسائل الإعلام، ولكن قبل الحديث عنها، يجب تعريف المضمون التنموي للرسالة الإعلامية.

⏮ المضمون التربوي للرسالة الإعلامية: -

يتحدد مفهوم المضمون التربوي للرسالة الإعلامية فيما ينقل من مصدر متلق عبر وسائل الاتصال الجماهيرية سواء كانت (صحفية - تلفزيونية - سينمائية - قصصية - ....غيرها) بهدف تلبية الحق في المعرفة الذي كفلته جميع المواثيق الدولية وحقوق الإنسان.

⏮ المسؤولية التنموية لوسائل الإعلام: -

تقوم وسائل الإعلام بتعزيز القيم التنموية باعتبار الإعلام التنموي نشاط شامل ومخطط ومتعدد الأبعاد يخاطب الرأي العام بهدف إقناعه بضرورة المشاركة الإيجابية في عملية التنمية والإصلاح عبر تقديم صورة عن طبيعة التوجهات المستقبلية للتنمية والتعريف بالنشاطات والفعاليات والطاقات المتاحة.

وذلك من خلال ما يسمى بالاتصال المعزز للتنمية، الذي يهدف إلى نشر ثقافة التنمية بعرض وتبسيط وشرح وتفسير وتحليل المضامين الاقتصادية في قوالب إعلامية مهنية جذابة لخدمة أهداف التعليم والتثقيف.

ولا شك أن هذا يتطلب دراسة للسياسات الإعلامية، والتي يمكن من

خلالها دراسة الأنظمة والسياسات الإعلامية لكل جهاز إعلامي على حدة، وتحليل المضمون الذي تثبته وسائل الإعلام.

وعليه تتحدد وظائف ومسؤوليات الإعلام التنموي في: -

1 - توفير المعلومات للجمهور عن التنمية وشروط نجاحها وكيفية إنفاق المال العام.

2 - اختيار المعلومات بشكل دقيق وجذاب واستخدام أساليب مشوقة من أجل جذب كل شرائح المجتمع.

3 - تعليم الناس المهارات والأساليب اللازمة التي تتطلبها عملية التحديث والتطور لا سيما الجرأة وانتقاد المسئولين.

الإعلام وهموم التنمية:

يحظى الإعلام التنموي بثقة الناس كلما اقترب من مشاكلهم، مما يجسد مسؤوليته في إنضاج مفاهيم تنموية نابعة من التحديات المرتبطة بالمواطنين والابتعاد قدر المستطاع عن المفاهيم المستوردة ونشرها كما هي دون تطويرها واغنائها لتصبح ملائمة لواقع المجتمع.

والإعلام التنموي يدعو إلى التغيير من خلال التثقيف والتوعية، وخطط وبرامج معدة بعناية وبتنسيق مع مؤسسات المجتمع المختلفة مع مهنية عالية تتمتع بدرجة ومساحة كبيرة من الحرية والاستقلالية.

وبذلك يأتي دور الإعلام مكملاً ومسانداً لدور مؤسسات المجتمع المختلفة من أجل الدفاع عن الحريات العامة والتغيير والتعزيز المواطنة والعدالة الاجتماعية.

ولكن المتتبع للحركة الإعلامية في المجتمعات النامية، يجد أنها لم تقم بدورها التنموي لعدة أسباب، وهي: -

1 – غياب الرؤية الشاملة لتفاعل الأنظمة الكلية والفرعية في العمل التنموي.

2 – غياب التركيز على المعوقات المجتمعية وخصوصية الهوية العربية.

3 – غياب الاستراتيجية الوطنية المتكاملة للتنمية والمنبثق عن ضعف التنسيق بين المؤسسات والوزارات ذات العلاقة.

ولما كان من الواجب أن تعطى وسائل الإعلام أولوية للثقافة الوطنية واللغة الوطنية في محتوى ما تقدمه، وجب أن يكون للإعلام دور في التغلب على معوقات التنمية من خلال:

1 – مساعدة أفراد المجتمع في التخلص من الأفكار والقيم والعادات والتقاليد البالية التي لا تتفق مع طبيعة العصر، وليس لها أصول.

2 – مساعدة أفراد المجتمع على إعادة بنائهم وتكوينهم وصولاً بهم إلى مستوى طبيعة العصر.

3 – تغطية كل مجالات الإنتاج بمختلف صورها للتعريف الواعي للعاملين في كل مجال بما يعنيه مجال إنتاجه.

4 – تزويد العاملين في كافة مجالات الإنتاج بالمهارات المهنية والأدائية لعملهم وإنتاجهم.

5 – تبادل الخبرات سواء في محيط المجتمع أو من مجتمع إلى آخر أو على المستوى الدولي لنقل التجارب المفيدة والاستفادة منها.

6 – التنشئة السياسية التي يمكن من خلالها تشكيل الثقافة السياسية والمحافظة عليها أو تغييرها.

7 – وفي هذا الصدد يرصد الباحثون علاقة الإعلام باستمرار التنمية من خلال:

الدور التقليدي	الدور الحديث
- النقل. - التغطية الموسمية. - المعالجات غير المتعمقة.	- الشراكة في تحقيق التنمية - المساهمة في وضع وتنفيذ وتقييم الخطة التنموية. - تنمية الوعي العام.
الدور التنموي	**الدور في خلق وعي تنموي**
- تكوين شبكات إعلامية. - تعزيز قدرات الإعلام. - بناء شراكات إقليمية. - ربط الإعلام التنموي بالبيئة.	- الاحتياجات الفردية. - الاحتياجات الجماعية. - رصد وتقييم القضايا التنموية. - التنشئة السياسية وتعزيز المواطنة الصالحة.

المواطنة والتنمية:

على الرغم من ارتباط مفهوم(المواطنة) بنشأة الدولة الحديثة التي أخذ منها مفهوم (المواطنة) أبعاده ومضامينه الحديثة، وبالتالي فهو قديم قدم هذه الدولة. إلا أننا نلاحظ خلال السنوات الماضية أن هذا المفهوم يحظى باهتمام نسبي كبير نتيجة لارتباطه بالتنمية وكأن موضوع إعادة اكتشاف.

وقد شاع المفهوم وأصبح أحد ركائز الخطاب المدني التنموي المنادي بإصلاحات سياسية وقانونية وتربوية، بل وأخلاقية.ويعكس هذا المفهوم الرغبة في إصلاح أنظمة الدول القائمة وليس تجاوزها، وهذا ما يجعلنا نتساءل: هل أصبحت عملية المواطنة دلالة على إستراتيجية تنموية تهدف إلى إعادة إضفاء

قدراً من العقلانية السياسية والاجتماعية القائمة؟

وبالنسبة لدول المنطقة العربية فإن مسألة المواطنة لها أهمية قصوى، فهذه الدول كما نعلم متهمة دوماً بالتخلف والتشبث بتلابيب الماضي من أجل فرض هيمنتها السياسية اعتمادا على عناصر دينية وعشائرية، وبالتالي فقد وظفت آليتها الحديثة في إنتاج رعايا لا مواطنين.

المواطنة / المفهوم والدلالة : -

لأن المواطنة لا تقوم فقط على أساس تمتع الفرد بحقوقه في مجتمع ما، لكنها تعني الشراكة المجتمعية في المشروع الوطني للتنمية، ومن ثم فهي تعني مدى اضطلاع الفرد بمسؤولياته للوفاء بحق الوطن، وتحمل الفرد لمسئولياته مع مجموع أبناء المجتمع تجاه معدلات التنمية.

وعلى ذلك يعرف بعض المتخصصين في العلوم الاجتماعية « المواطنة» علًى أنها مجموعة الالتزامات المتبادلة بين الأشخاص والدولة، فالشخص الذي يحصل على بعض حقوقه السياسية والمدنية نتيجة إنتمائه إلى مجتمع سياسي معين، عليه في الوقت نفسه أن يؤدي بعض الواجبات.

وتمثل المواطنة قضية قديمة متجددة ما تلبث أن تفرض نفسها عند معالجة أي بعد من أبعاد التنمية بالمفهوم الإنساني الشامل، ومشاريع الإصلاح والتطوير، ويفسر ذلك ما نالته المواطنة من اهتمام على جميع المسارات التالية: -

- **تشريعياً** / حيث تتضمن الدساتير في جميع دول العالم تنقيباً لحقوق المواطنين وواجباتهم.

- **تربوياً** / حيث تنظم التنشئة التي تسعى إلى تكريس وعي المواطنة قيماً وممارسات لدى النشء من أجل تحقيق الاندماج المجتمعي.

- **سياسياً/** في صورة آليات مؤسساتية تستوعب مشاركة أفراد المجتمع في بنية الدولة الوطنية.

ولقد اقترن مبدأ المواطنة بحركة نضال التاريخ الإنساني من أجل تحقيق العدل والمساواة والإنصاف وكان ذلك قبل أن يستقر مصطلح المواطنة وما يقاربه عالمياً، ويقوم على المواصفات التالية: -

- الاعتراف بوجود ثقافات مختلفة.
- احترام حق الغير وحريته.
- الاعتراف بتعددية الأديان.
- فهم وتفعيل أبيولوجيات سياسات مختلفة.
- فهم اقتصاديات العالم.
- الاهتمام بالشؤون الدولية وربطها بالمحلية.
- المشاركة في تشجيع السلام الدولي.
- المشاركة في إدارة الصناعات وتحقيق التنمية.

الإطار القانوني للمواطنة:

مع التطور والنهضة الفكرية في أوربا خلال القرن السابع عشر، وظهور العديد من الأفكار لتفسير العلاقة بين الفرد والدولة، فقد تطور مفهوم المواطنة في مواجهة السلطة، وتم تمييز المواطنة عن غيرها من المصطلحات باعتبارها رابطة للتعايش السلمي بين الأفراد في زمن معين وفي مكان معين، ونظراً لحاجة المجتمع الدولي لدعم الروابط الاقتصادية والاجتماعية بين الشعوب فقد تضافرت الجهود حتى انعكس مبدأ المواطنة على الصعيد الدولي كما يلي: -

1 - تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

بقرارها رقم 217/ أ في 10/ 12/ 1948 بأغلبية 48 دولة وامتناع ثمان دول، ولم يكن هناك أي دولة معترضة، وقد وصفت المحكمة الدستورية العليا الإعلان العالمي بأنه تراث إنساني، وقد تضمن هذا الإعلان العالمي الكثير من حقوق الإنسان وإقرار المساواة في الحقوق والالتزامات وأمام القانون وتحرير الإنسان من الرق والعبودية وحريته في التنقل والملجأ والجنسية والرأي والتعبير والمشاركة السياسية والضمان الاجتماعي والتعليم والعمل وحق التقاضي وغيرها من الحقوق المدنية والسياسية.

2 – العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وقد أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في 16/ 12/ 1966 وقد تضمن كثيراً من الحقوق أهمها المساواة في الحقوق بين الرجال والنساء والحق في العمل والتعليم والثقافة والصحة وغيرها.

3 – العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، والذي اعتنقته الجمعية العامة للأمم المتحدة في 16/ 12/ 1966 وتضمن الاعتراف بالحق في الحياة والحرية والأمن وحظر العبودية أو الاعتقال أو التعذيب والحق في المحاكمة المنصفة وحماية الأقليات.

4 – بعض الإعلانات والوثائق الخاصة بحقوق الإنسان التي أقرتها الأمم المتحدة، ومنها:

- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (سنة 1948).
- اتفاقية منع جريمة إبادة الجنس والعقاب عليها (1948).
- إعلان حقوق الطفل (1959).
- إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (1960).

- الاتفاقية الدولية بشأن القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (1965).
- الإعلان الخاص بحقوق المتخلفين عقلياً (1971).
- الإعلان الخاص بحقوق المعوقين (1975).
- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (1979).
- الإعلان الخاص بحقوق الإنسان للأفراد الذين ليسوا من مواطني البلد الذي يعيشون فيه (1985).
- قرار مجلس جامعة الدول العربية رقم 5819 بتاريخ 17/ 9/ 1989 بشأن بعض المعايير العالمية لحقوق الإنسان مع الأخذ في الاعتبار الاختلافات الدينية والثقافية والاجتماعية لكافة الشعوب.
- الاتفاقية الدولية الخاصة بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم (1990).
- إعلان حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو دينية أو لغوية (1992).
- الإعلان الخاص بحماية جميع الأشخاص ضد الاختفاء القسري (1992).
- قرار الجمعية العامة رقم 52/ 120 بخصوص حقوق الإنسان والإجراءات القسرية والانفرادية (1997).
- قرار الجمعية العامة رقم 52/ 122 بخصوص القضاء على كل أشكال عدم التسامح الديني (1997).

وعلى ما تقدم يتضح لنا مدى الاهتمام والاعتراف العالمي بحقوق الإنسان والتي تجسد الحق في المواطنة الذي أصبح مطلب عالمي وواقع فعلي، ولا أكون مبالغاً إذا قررت بأن كفالة حق المواطنة أصبح يحظى باهتمام العالم أجمع، بل أضحى ذريعة للتدخل في الشئون الداخلية للدول والادعاء بحماية هذا الحق، مما فسره البعض – وبحق – بأن مبدأ المواطنة أصبح من الحقوق ذات الحماية الدولية.

خصائص المواطنة :

تتميز المواطنة بمفهومها الحديث بخصائص معينة، وإدراك المواطن لها أمر في غاية الأهمية لأنه يدفعه إلى التمسك بها، ويساهم في دعوة غيره إليها، كما يسهم في وقاية المجتمع من الأخطار الداخلية والخارجية. ومن خصائص المواطنة نذكر النقاط التالية:

1 – المواطنة حاجة إنسانية ملحة:

الإنسان بطبعة كائن اجتماعي لا يستطيع العيش بمعزل عن الآخرين بل يحتاج إلى من يؤانسه ويبث إليه همومه ويشاركه أفراحه وأحزانه وفي ذلك يقول أرسطو: « إن الإنسان يحتاج إلى غيره من البشر لكي يبلغ بالتعاون معهم غايته العملية في الحياة، وهكذا فرضت الطبيعة على الإنسان أن يكون مدنيا بالطبع ».

ولذا جاءت الشرائع السماوية كلها تدعو إلى العدالة والرحمة والمساواة لحاجة الإنسان إليها، فحثت اليهودية إتباعها بالاهتمام بالأرامل واليتامى والعطف والإحسان واحترمت المرأة والرقيق، وقررت حق الإنسان في حرمت مسكنة وكذا المسيحية فهي في جوهرها رسالة محبة ومساواة وسلام بين البشر، ودعوة قوية صادقة ملحة إلى إنصاف الفقراء والمستضعفين، والإسلام دين السلام الفردي والاجتماعي لذا كان شعار الإسلام (السلام عليكم) في كل مقابلة فردية أو اجتماعية قال تعالى حاثاً على العدل والإنصاف: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلْقِسْطِ ۖ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُواْ ۚ ٱعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرٌۢ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴾ (المائدة: الآية 8)

2 – المواطنة عالمية إنسانية، لكل البشر:

على الرغم من أن واقع المجتمعات العربية والإسلامية اليوم لا يزال على

وفق ما صوره ابن خلدون من ارتباط نشوء المجتمعات المدنية بالعصبيات، لما فيها من النعرة والقبلية، إلا أن حقيقة المواطنة تتسامى عن هذه العصبية التي نشأت أصلاً في المشرق حيث القبيلة والبداوة.

فالتعصب هو بمثابة كراهية أو رفض للطرف الآخر، والتعصب في أساسه هو عدم المرونة في الفكر وتقبل الآخر رغم أن الإنسان مرن بطبعه في ظل أساليب متناقضة في طرق التفكير ومعالجة القضايا، وهو باب من أبواب الاضطهاد، واستخدام العنف والإرهاب التي هي أصل التخلف.

⏮ 3 – المواطنة شاملة لجميع مكونات المجتمع المدني:

فالمواطنة الحقة تتقاسم مع الدولة أو المجتمع السياسي مكونات المجتمع المدني التي من بينها المؤسسات الإنتاجية، والمؤسسات الدينية والتعليمية، والنوادي الثقافية والاجتماعية، حيث يشعر الفرد بمسئوليته تجاه تلك المؤسسات ودورة الفعال فيها.

⏮ 4 – المواطنة متوازنة بين الفردية والجماعية:

فهي تعترف بحق الفرد في الحياة، وحق الفرد في حماية شرفه واعتباره، وفي حريته الشخصية، وفي حرمة حياته الخاصة عموماً، بل والحق في الحرية الدينية، كما أن المواطنة تقر بحقوق الإنسان وحرياته من منظور علاقته بالجماعة، فتقر له الحق في المساواة في القيمة الإنسانية العامة، وفي حرية الرأي والتعبير، والملكية، والحق في الضمان الاجتماعي... الخ

وليست المواطنة ممارسة التضامن والتعاطف والتواطن بين الأفراد المنتمين لبلد واحد فحسب وإنما هي الفعل الناشئ لعلاقة قرابة وتعاطف تجعل الناس يتجاوزون ذواتهم الخاصة وقراباتهم الجزئية والطبيعية ويندمجون في وحدة نسميها جماعة وطنية.

علاقة المواطنة بقيم المجتمع الذي تقوم فيه :

على الرغم من كون (الوطنية) – بصفتها شعاراً معاصراً يتقمص مضامين محددة – نتاجاً حضارياً لتحولات الغرب التاريخية في عصوره الحديثة مما جعل هذه المضامين مصطبغة بصبغة حضارته الراهنة: العلمانية، المنطلقة من منظور لا ديني يسمح وفق المنظور الليبرالي الديمقراطي لكل المقيمين داخل حدود قطر معين بالعضوية المستحقة لكافة الحقوق ويعطيهم مجال المشاركة في التأسيس السياسي والتأثير في المجتمع ثقافياً وسياسياً – على الرغم من هذه الصورة المثالية – إلا أن الواقع لم ولا يمكن أن يتحقق لأن أي مجتمع يتشكل من جماعات لكل منها مطالبها ورؤاها التي تتناقض مع مطالب غيرها مما يقضي بوجود منطلقات مشتركة تضبط حركة الجماعات وتؤطر مطالبها لذلك كان الحل لتحقيق مواطنة إيجابية هو أن يكون المجتمع مستنداً إلى قاعدة من القيم المشتركة التي تتقيد بها كل الجماعات المؤسسة له.

وفي هذا الصدد، هناك من يخالف هذه الوجهة تحرزاً من إقحام الدين في قضية تستهدف إدماج أناس ينتحلون أدياناً وثقافات مختلفة، حيث يرى بعض أصحاب هذه الوجهة أن الديمقراطية بقيمها المشتركة كافية لتمثيل قاعدة ترتكز إليها المواطنة.

والملاحظ أن الطرح الثاني لم يبعد عن الأول إلا في استبعاد مصطلح الدين وإلا فمن قال إن قيم الديمقراطية ذات المنشأ والوجه الغربي قيم مشتركة ؛ أي إنسانية، والواقع يشهد أن القيم ذات البعد الديني حتى وإن كان هذا البعد مضمراً هي الموجهة لحياة الإنسان في المجتمعات الفاعلة في حضارة اليوم.

هذه الحقيقة – حقيقة أن المواطنة تتشكل من القيم السائدة في المجتمع – بحيث يتجاوب معها الجميع، وتقوم هي برعاية الجميع حتى من غير إتباع تلك

القيم هي التي جعلت عدداً من الباحثين في مسألة المواطنة في الإسلام يرفضون اتهام بعض المستشرقين الذين يؤكدون أن مفهوم المواطنة غريب تماماً على الإسلام بحجة أن لفظة مواطن بالمفهوم الغربي الذي يعني المشارك في الشؤون المدنية غير موجود في اللغة العربية.

رفض الباحثون العرب هذا الاتهام وبينوا أن هناك لفظة تحمل مضمون المواطنة من حيث هي حقوق وواجبات متبادلة بين عناصر المجتمع، هذه اللفظة هي (مسلم) ؛ ومن ذلك ما رآه بعض الباحثين من قيام مفاهيم المواطنة التي تبناها النظام العالمي على الترابط التاريخي بين أهل إقليم معين يكون هذا الإقليم أساساً للعضوية فيها واستثناء غيرهم من حقوق المواطنة كذلك في الإسلام حيث يستند المفهوم الإسلامي للجماعة السياسية على الدين بحيث يكون إسلام الشخص مؤهلاً إياه للتمتع بحقوق المواطنة.

وخلاصة القول أن المواطنة في صيغتها المعاصرة تركن إلى قيم ذات بعد تراثي (ديني) لأهل المجتمع أو لغالبيتهم، وأن المواطنة في الإطار الإسلامي تركن إلى قيم الإسلام التي تحدد الحقوق والواجبات المتبادلة في مختلف الدوائر – التي يعنينا منها هنا دائرة الوطن – فإن كان مواطنو المجتمع كلهم مسلمين فالأمر واضح في تساويهم في الحقوق والواجبات المتبادلة بينهم وبين دولتهم، وإن كان في المجتمع أقلية غير مسلمة فمن حق هذه الأقلية التمتع بحقوق المواطنة ارتكازاً للقيم الإسلامية التي تحمي حرياتهم الدينية ومصالحهم المادية والسياسية دون غبن أو جور وقد شهد التاريخ بالموقع المتميز للأقليات في المجتمع الإسلامي، بل إن الملاحظ أن حقوق المسلمين في مجتمعات كثيرة في تاريخهم قد قيدت أو صودرت خلافاً لحقوق غير المسلمين.

وعليه فإن الإسلام لا ينظر إلى المواطنة بمفهوم (إسلامية المسلم في مجتمعه

الخاص) على أنها حركة مغلقة، بل هي حركة منفتحة ؛ فإقامة المجتمع المسلم المتماسك يستهدف الانفتاح على ما وراءه انفتاحاً إيجابياً إلى المجتمعات المسلمة للتوحد معها والإسهام في حمل همومها، وإلى المجتمعات الأخرى للإسهام في إعلاء القيم الإنسانية التي تحقق للعالم تعايشاً سلمياً وتفاعلاً حضارياً نافعاً.

مستويات المواطنة :

وضعت تصنيفات لمساعدة العاملين بمجال تعليم المواطنة، لتحديد ماهية الطرق والأساليب الناجعة والمناسبة لمساعدة الأفراد في اكتساب مستويات أعمق وبشكل متزايد من المواطنة، تضمن أربعة مستويات رئيسية متداخلة ومترابطة فيما بينها كما يلي:

1 – **المواطنة القانونية**: وتمثل أكثر مستويات المواطنة سطحية على الإطلاق في هذا التصنيف الحالي، حيث تنطبق على المواطنين الذين يُعدون أعضاءً من المنظور القانوني في الدولة القومية, ويتمتعون بمجموعة محددة من الحقوق والواجبات تجاه دولتهم, ولكنهم مع ذلك لا يشاركون في نظامها السياسي بأية طرق هادفة وذات معنى.

2 – **المواطنة المحدودة**: وتنطبق على هؤلاء الأفراد الذين يُعدون مواطنين من المنظور القانوني في الدولة, ويحق لهم التصويت في الانتخابات المحلية والوطنية والاقتراع لصالح المرشحين والقضايا المطروحة للاستفتاء عليها فقط.

3 – **المواطنة النشطة**: وتتضمن اتخاذ إجراءات عملية تتجاوز بكثير مجرد التصويت في الانتخابات إلى المشاركة الفعلية في بلورة معالم وسن وتطبيق القوانين والتشريعات الراهنة في المجتمع، وربما يشارك المواطنون النشطون في المظاهرات الاحتجاجية أو المؤتمرات الخطابية العامة المتعلقة بالقضايا والإصلاحات المعتادة المرتبطة بالمجتمع. ويتم تصميم وتحديد طبيعة الإجراءات العملية

التي يتخذها المواطنون النشطون بهدف تدعيم والحفاظ على البنى الاجتماعية والسياسية الحالية في المجتمع, في الوقت نفسه الذي لا يتم في العمل على تحديها على الإطلاق.

4 – المواطنة الانتقالية:

وتتضمن مجموعة الإجراءات العملية ذات الطابع المدني التي يتم اللجوء إليها من أجل إضفاء الطابع العملي على القيم والمبادئ والمُثل الأخلاقية بما يتجاوز مثيلاتها المنصوص عليها في القوانين والتشريعات الراهنة للمجتمع. ويتخذ المواطنون ذوي الصبغة الانتقالية إجراءات عملية للارتقاء بسبل تطبيق مبادئ العدالة الاجتماعية حتى عندما تنتهك إجراءاتهم العملية، أو تتحدى أو حتى تعارض القوانين أو التشريعات أو البنى القانونية الحالية في المجتمع.

ولكن يكاد يجمع الباحثين على أن المواطنة لا تأخذ صورة واحدة عند كل المواطنين، فليس بالضرورة أن توجد تلك المشاعر والأحاسيس الوطنية لدى كل فرد في المجتمع، أو أن تكون بدرجة واحدة، بل قد تزيد تلك المشاعر أو تنقص أو تغيب بالكلية وفقاً للعديد من العوامل والظروف المتعلقة بالمواطن أو الوطن، وبناءًا على ذلك فقد فرق السويدي بين صور وأشكال للمواطنة وقسمها إلى أربع هي:

1. **المواطنة المطلقة:** وفيها يجمع المواطن بين دوره الإيجابي والسلبي تجاه المجتمع وفق الظروف التي يعيش فيها وبناء على الدور المنوط به.

2. **المواطنة الإيجابية:** وهي التي يشعر فيها الفرد بقوة انتمائه الوطني وواجبه المتمثل في القيام بدور إيجابي لمواجهه السلبيات.

3. **المواطنة السلبية:** وهي شعور الفرد بانتمائه للوطن، ولكن يتوقف عند حدود النقد السلبي، ولا يقدم على أي عمل إيجابي لإعلاء شأن وطنه.

4. **المواطنة الزائفة:** وفيها يظهر الفرد حاملاً لشعارات جوفاء بينما واقعه الحقيقي ينم عن عدم إحساس واعتزاز بالوطن.

وبذلك يمكن القول أن المواطنة ليست على درجة واحدة لدى الأفراد، بل تزيد عند فرد وتضعف عند آخر، وتكون إيجابية عند أحدهم وسلبية عند آخر، إلا أن الجميع يعمل لمصلحة الوطن حسب فهمه وميوله وأفكاره واتجاهاته، وقد لا يتفق هذا جزئياً مع المفهوم المتكامل للمواطنة.

مجالات المواطنة:

هناك أربعة مجالات وأبعاد رئيسية للمواطنة كالتالي: الأبعاد المدنية, والسياسية, والاجتماعية والاقتصادية, والثقافية، وتتمتع تلك المجالات والأبعاد الأربع الحالية بدرجة كبيرة من الدينامية والترابط الوثيق في ظل علاقة قائمة على دعائم التفاعلات المعقدة في إطار السياق الراهن للعولمة, وفيما يلي تفاصيل كل بُعد:

⏮ 1 – المجال المدني للمواطنة:

ويشير إلى أسلوب الحياة الذي يمكن للمواطنين من خلاله والسعي نحو تحقيق مجموعة من الأهداف المشتركة الوثيقة الصلة بالمبادئ والأسس الديمقراطية للمجتمع، وتتضمن مجموعة القيم الأساسية للمجتمع والقيود المفروضة على قدرة الحكومة على صنع واتخاذ القرارات المتعلقة بالمواطنين الأفراد وحقوق الجماعات والهيئات والمؤسسات ذات المصالح الخاصة في المجتمع، كما يتضمن حرية التعبير عن الرأي, والمساواة أمام القانون, بالإضافة إلى حرية الاجتماع وتكوين الجمعيات والوصول إلى المعلومات المطلوبة.

⏮ 2 – المجال السياسي للمواطنة:

ويتضمن تمتع الفرد بالحق في التصويت في الانتخابات والمشاركة السياسية، وفي هذا الإطار يمكننا الإشارة إلى أن الانتخابات الحرة والنزيهة تُعد بمثابة

الركيزة الأساسية لهذا البُعد الحالي للمواطنة, كما هو الحال في حقوق الأفراد في التمتع بالحرية في السعي نحو تولي المناصب السياسية في المجتمع. وبمعنى آخر, فإن المواطنة السياسية تشير في جوهرها إلى مجموعة الحقوق والواجبات السياسية الوثيقة الصلة بالنظام السياسي القائم في المجتمع. (ما يحدث في الديوانية من الانتخابات الفرعية والواسطة يحرم بعض الأفراد من التمتع بحقوقهم في الترشيح وتولي المناصب المناسبة لما يمتلكون من كفاءات).

المجال الاجتماعي الاقتصادي للمواطنة:

يشير إلى تلك العلاقة التي تربط ما بين أفراد المجتمع في سياق مجتمعي معين, بالإضافة إلى حقوقهم في المشاركة في جوانبه ومجالاته السياسية المختلفة، ويتضمن تعريف الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للأفراد تمتعهم بحقوق الرفاهية والكفاية الاقتصادية, من قبيل: تمتعهم بالحق في الشعور بالأمن الاجتماعي, والحصول على العمل, وعلى الحد الأدنى من وسائل المعيشة وكسب الرزق, والعيش في بيئة آمنة، ويشير مفهوم المواطنة الاجتماعية بدوره إلى مجموعة العلاقات التي تربط ما بين الأفراد في المجتمع, وتتطلب ضرورة تمتعهم بالولاء والانتماء والتضامن الاجتماعي، أما مفهوم المواطنة الاقتصادية فيشير بدوره إلى العلاقات التي تربط ما بين الفرد وسوق العمل والاستهلاك في المجتمع, ويتضمن ضرورة تمتع الفرد بشكل ضمني بالحق في العمل والحصول على الحد الأدنى المطلوب من وسائل المعيشة وكسب الرزق.(أي تكافؤ الفرص).

المجال الثقافي للمواطنة:

ويشير إلى الطريقة التي تأخذ المجتمعات المختلفة من خلالها في الاعتبار جوانب وأبعاد التنوع الثقافي المتزايد بها, والتي تعود بالأساس إلى تمتعها بدرجات أكبر من الانفتاح على الثقافات الأخرى, وبروز الهجرة الدولية, وزيادة

قدرة الأفراد على السفر والانتقال إلى الخارج. ويشير مفهوم المواطنة الثقافية هنا إلى مدى الوعي بالتراث الثقافي المشترك للمجتمع، وتتضمن سعي الأفراد إلى الحصول على اعتراف المجتمعات بالحقوق الجماعية لأفراد الأقليات بها، وترتكز العلاقة التي تربط مابين الثقافة والدولة بالأساس على دعائم حقوق الإنسان التي تقر بالأبعاد الإنسانية (ذات الطابع الأنثروبولوجي) للفرد, والتي تتضمن توافر تصور مفاهيمي محدد عن البشر, وشعورهم بالعزة والكرامة, وتأكيد مبدأ المساواة القانونية وحماية الفرد من كافة صور وأشكال التمييز التي تظهر بسبب عضويته في مجموعة أو فئة أو شريحة معينة في المجتمع.

فحرمان إنسان بعينه من السفر مناف لحقوق المواطنة، ويترتب على تلك المجالات والأبعاد الأربع السابقة الذكر العديد من التطبيقات العملية بالنسبة لعملية المواطنة، فالمجال السياسي للمواطنة يتطلب ضرورة معرفة الأفراد بطبيعة النظام السياسي, والاتجاهات الديمقراطية والمهارات التشاركية في المجتمع، ويتطلب المجال (الاجتماعي - الاقتصادي) للمواطنة ضرورة معرفة الفرد بالعلاقات الاجتماعية السائدة في المجتمع, وبالمهارات الاجتماعية, بالإضافة إلى المهارات الاقتصادية التدريب المهني الوثيقة الصلة بمجالات عملهم فضلاً عن الأنشطة الاقتصادية الأخرى، أما المجال الثقافي للمواطنة فيتطلب ضرورة معرفة الفرد بالتراث الثقافي وتاريخ المجتمع، بالإضافة إلى مجموعة من المهارات الأساسية مثل التمتع بمهارات جيدة في القدرة على القراءة والكتابة.

وعلى أقل تقدير يمكن الإشارة هنا إلى أن الديمقراطية تتطلب ضرورة حماية الحقوق السياسية والشخصية للمواطنين, بما في ذلك أفراد الأقليات العرقية في المجتمع، ويعتمد ذلك بدوره على حكم القانون وعلى مؤسسات المجتمع المدني، ففي ظل مؤسسات المجتمع المدني التي تتمتع بالاستقلالية يتكاتف الأفراد معها

بشكل تطوعي في إطار جماعات ذات أهداف محددة سلفاً بشكل ذاتي من أجل التعاون مع بعضها البعض باستخدام آليات الأحزاب السياسية وإرساء دعائم نظام سياسي قائم على وجود حكومة ممثلة للشعب يختارها وفقاً لانتخابات حرة ونزيهة، فإذا ما توجب هنا على الأفراد ضرورة معرفة وتحليل وتقدير مدى قيمة وأهمية الديمقراطية في وطنهم أو في أي مكان آخر من العالم، فإنه يتوجب عليهم بالضرورة التمتع بالقدرة على فهم واستيعاب فكرة «المجتمع المدني», وتقييم أنشطة هيئات ومؤسسات المجتمع المدني, بالإضافة إلى الربط ما بين معرفتهم بهذه الفكرة وبين غيرها من المفاهيم الأخرى في هذا المجال المستمدة من نصوص الدستور وأحكام القانون, والحقوق الفردية للمواطنين, وتمثيل الحكومة للشعب, وإجراء الانتخابات الحرة والنزيهة, وحكم الأغلبية في المجتمع, وما إلى ذلك من مفاهيم أخرى مرتبطة بالحرية والديمقراطية.

غرس المواطنة ودور مؤسسات المجتمع المدني في ذلك:

1. يجب أن تعمل الحكومات والمنظمات الأخرى على توفير الفرص أمام الأفراد من أجل تعلم مهارات المواطنة من خلال الممارسة والمشاركة وثيقة الصلة بهم في مدى واسع من السياقات ومن خلال دعم تنمية موارد التعلم اللازمة.

2. يجب أن تسعى الحكومات والأحزاب السياسية وأصحاب الأعمال والاتحادات على تطوير مداخل شاملة لمشاركة المواطنين في المجالات السياسية ومجالات العمل, ويمكن أن يساعد تبني مدخل "منظمات التعلم" في هذا الصدد.

3. يجب أن تقدم الحكومات ومنظمات المجتمع المدني المزيد من التدريب غير الرسمي للمواطنين المشاركين في المؤسسات التطوعية، وهو الطريق الذي يمكن من خلاله إعادة الأفراد الفاشلين في نظام التعليم الرسمي إليه مرة أخرى.

4. يجب أن تدعم الحكومات منظمات المجتمع المدني المبتدئة، فالتكوين

والنمو المبكران لمثل هذه المنظمات يقدم فرص تعلم هامة للأفراد والمجموعات.

5. تحتاج المنظمات الممولة للتعلم غير الرسمي في المجتمع المدني للاعتراف بالطبيعة العملية لتعلم المواطنة, كما تحتاج لأن تطور أنظمة تمويلية بحيث تكون منظمات المجتمع المدني طويلة الأمد هي بمثابة شريك متكافئ ومرادف للدولة.

6. يجب أن تعمل الحكومات ومقدمي التعليم (الرسمي وغير الرسمي) على تدعيم تنمية مهارات المواطنة في المنزل وفي الحياة الخاصة بحيث يمكن جني فوائد كبيرة طويلة الأمد.

7. هناك نقص كبير في البحوث المتعلقة بعمليات تعلم المواطنة غير الرسمية في إطار بيئات التعلم والمجتمع المدني، وهنا يتعين على المنظمات الممولة أن تدعم المزيد من البحوث حول تنمية مهارات ومعارف المواطنة بشكل غير رسمي.

وبهذا الجانب يجمع التربويون على أن الهدف العام للتربية على المواطنة الصالحة يتمثل في إعداد المواطن الصالح، أو الإنسان الصالح الذي يعرف حقوقه ويؤدي واجباته تجاه مجتمعه، وقد تعرض كثير من التربويين إلى ذكر أهداف تفصيلية للتربية الوطنية وذلك من عدة منطلقات آخذة في الاعتبار خصوصية كل مجتمع من حيث العقيدة التي يؤمن بها، والفلسفة التي ينطلق منها، والظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي يعيشها، وحسب الموسوعة العالمية للتربية (1985م) فإن الأهداف العامة للتربية على المواطنة تتشابه إلى حد كبير في كثير من الدول، حيث تتفق على مجموعة من القيم.

المشكلات والأزمات الرئيسية التي تواجه تعزيز المواطنة:

إن من بين القوى الرئيسية المحفزة لبروز ذلك الاهتمام العالمي الكبير بموضوع قيم وممارسات ومسؤوليات المواطنة الديمقراطية خلال عقد التسعينيات من القرن العشرين: شعور النظم الديمقراطية حول العالم بوجود

أزمة كبيرة مترتبة على إحجام المواطنين عن المشاركة حتى في أكثر العناصر أهمية من الحياة المدنية. ومن الشائع التعبير عن هذا الأمر بشكل متكرر من جانب الأدبيات البحثية ووسائل الإعلام المختلفة. ويبرز الجدول التالي عرضا عاما لعدد من المشكلات والأزمات الرئيسية التي تواجه تفعيل تعزيز مبادئ المواطنة في عقول أفراد المجتمع وبخاصة فئة الشباب.

أزمات المواطنة وصورها المختلفة وسبل حلها ومواجهتها

أزمات ومشكلات المواطنة	صورها وتجلياتها المختلفة	سبل حلها ومواجهتها عمليا
الجهل بالمعرفة والعمليات المدنية	العزوف عن المشاركة في الممارسات السياسية الرسمية (مثل: التصويت في الانتخابات، والانضمام إلى الأحزاب السياسية).	تفعيل مشاركة أفراد المجتمع في العمليات السياسية المختلفة.
الاغتراب عن مجال السياسة والمجتمع المدني	العزوف عن المشاركة في الجمعيات والهيئات التطوعية غير الرسمية (مثل: مؤسسات العمل التطوعي، ومؤسسات المجتمع المدني).	تفعيل المشاركة النشطة لأفراد المجتمع في هيئات ومؤسسات المجتمع المدني.
اللامبالاة بقيم الديمقراطية والمواطنة الديمقراطية	* تنامي النزعة نحو التطرف السياسي والاجتماعي (مثل: الانضمام إلى جماعات النازية الجديدة وحليقي الرؤوس ذوي النزعة العنصرية المضادة	الانخراط في أنشطة سياسية تتمتع بالاحترام وعدم اللجوء إلى استخدام العنف في

	للأجانب، بالإضافة إلى التمتع بتعبيرات عنيفة عن الأصولية والتعصب الديني (الإرهاب). * زيادة الأنماط العنيفة/ الهدامة من المشاركة في النشاط السياسي (مثل: المظاهرات التي شهدتها مدينة سياتل الأمريكية ضد العولمة، والاحتجاج ضد الرسوم الكاريكاتورية المسيئة للرسول محمد (ص) في أوربا).	التعبير عن الرأي (مثل: المشاركة في مظاهرات سلمية وحملات العمل السياسي).

وعطفاً على ما سبق تعد التربية من أجل المواطنة بمثابة واحدا من الشروط القبلية الواجب توافرها لإرساء دعائم المواطنة الصالحة، والتنمية. وقد تفهم أهم المفكرين والفلاسفة – منذ فجر التاريخ بدءا من الفيلسوف اليوناني القديم أفلاطون، أهمية الدور الذي تضطلع به المواطنة من أجل التنمية بأشكالها.

ثقافة النخبة ودورها في التنمية:

يعد مفهوم النخبة Elite من أبرز المفاهيم التي ظهرت حديثاً في إطار علم الاجتماع السياسي، والذي يعتبره بعض الباحثين حقيقة موضوعية، لأن واقع المجتمعات السابقة والمعاصرة والشواهد التاريخية تثبت وجود أقلية حاكمة، ومحتكرة لأهم المناصب السياسية والإدارية والاجتماعية والثقافية، قادرة على التأثير في الرأي العام بحكم امتلاكها قدراً من العلم أو المعرفة.

لكن يذهب العديد من الباحثين إلى التفريق بين مفهوم (النخبة) بشكل عام وبين (الأقلية) التي تحكم المجتمع من واقع عمل الأحزاب السياسية، على اعتبار

أن نشأة الأحزاب السياسية وتطورها يجعلها تتحول بمرور الزمن إلى تنظيمات خاضعة إلى حكم قلة من الأفراد.

وقد ساهمت القواميس في تقريب تعريفات عن النخبة، فالقواميس الإنجليزية عرفتها بأنها: " أقوى مجموعة من الناس في المجتمع، وذات اعتبار ولها مكانتها المميزة"، أما القواميس الفرنسية فعرفتها بأنها: " تضم أشخاصاً وجماعات الذين يشاركون بواسطة القوة التي يمتلكونها أو التأثير الذي يمارسونه في صياغة تاريخ الأمة، سواء كان ذلك عن طريق اتخاذ القرارات، أو الأفكار التي يبدونها ويكون لها تأثير كبير على الرأي العام"

ولعل هذه التعريفات توضح أن هناك نخب متعددة في ميادين الحياة المختلفة في (الاقتصاد، السياسة، الثقافة، المجتمع المدني)، فالجماعات مثلاً التي تحمل لواء الثقافة وتدافع عنها، وتقود الصياغات الثقافية الحاكمة هي (نخب ثقافية)، أما الجماعات الرائدة التي تدافع عن حقوق الإنسان والبيئة، هي (نخب مجتمعية)، والجماعات التي تحقق وظائف معينة في مجال الإعلام من أجل أن يعمل المجتمع في نسق فعال، هي (نخب إعلامية)

أولويات واهتمامات النخبة

في الوقت الذي تتردى فيه نوعية حياة أفراد المجتمعات النامية بفعل الانخفاض المستمر في نصيب الفرد من الموارد الطبيعية واتساع الفجوة بين ما ينتج وما يستهلك وارتفاع معدلات البطالة، وتجاوز مؤشرات التلوث البيئي لكافة المعايير العالمية، نجد أن قيادات المجتمع لا تضع كل هذه الأمور في بؤرة اهتمامها بل تنشغل بقضايا أخرى توليها اهتماما خاصاً، مثل: الشؤون الخارجية والوضع السياسي العام.

والمتتبع على سبيل المثال لعمل النخبة السياسية في المجتمعات العربية، يجد

أنها في الغالب غير قادرة على إدارة الموارد بالكفاءة التي تحقق التنمية، وغير راغبة في السماح بصيغة ديمقراطية، وللقيادات الشابة لخوض غمار العمل السياسي، فهي نخبة مغلقة، تدوم في المراكز القيادية لفترات طويلة، مما يؤدي إلى جمود الحياة، وركود البناء الاجتماعي.

أما رجال الأعمال منشغلين بجني الأرباح من خلال الخوض في شتى أنواع التجارة، والقفز للوصول إلى مراكز صنع القرار في تزاوج غير شرعي للثروة مع السلطة، مما جعل الفساد يستشري كنظام وظاهرة في التعاملات الاقتصادية والسياسية بما يهدد التوجه نحو التنمية. أضف إلى أن التركيز على الصفقات المشتركة بين السلطة والتجارة، والعمل غير المنتج يؤدي إلى اضمحلال شامل للقاعدة الانتاجية.

والتيارات السياسية والأحزاب منقسمة على نفسها تعاني حالة من الضعف، وتتحرك بمعزل عن النسيج الوطني، وتطبق أجندات خارجية، فمنها من يطالب بالديموقراطية ولا يمارسها، ومنها ما يرفع شعار (الإسلام هو الحل) كبديل للدولة المدنية، ولا يعمل به، ومنها ما يغلب العواطف على المصالح والثقات على الكفاءات.

أما رجال الفكر والإعلام فيسودون الإذاعات والمحطات الفضائية والصحف، ويتحاورون حول نفس الأفكار والتوجهات، فلا يقومون بدورهم كسلطة رابعة، مما يفقد الثقة بين الجماهير ووسائل الإعلام نتيجة لتبعية المنابر الإعلامية للأحزاب السياسية الحاكمة والمشاركة.

أسباب عجز النخبة عن القيام بدور فعال في التنمية:

تتعدد الأسباب التي تؤدي إلى عجز النخبة عن القيام بدور فعال في التنمية، وتتداخل نتيجة لعوامل كثيرة، ومن هذه الأسباب على سبيل المثال، لا الحصر:

– الفجوة بين النخبة وجماهير الشعب نتيجة لعاملين أساسيين، هما: (طبيعة نشأة وتطور هذه النخبة، الوضع الاقتصادي والاجتماعي الذي تتمتع به هذه النخبة).

– التفاوت بين النخبة وجموع الشعب في طرق العيش وأساليب الحياة بحكم ما تحصل عليه النخبة من عوائد.

– البحث عن المصلحة الشخصية أو الذاتية ذات الصلة بالقريبين من النخبة على حساب عموم الناس.

– تهميش النخبة للكفاءات العلمية، واستحواذهم على المواقع القيادية.

ولعل هذه الأسباب مجتمعة، أثرت على التنمية بشكل مباشر وغير مباشر، حيث أصبحت الشعوب منقسمة إلى عالمين مختلفين، واندثار الطبقة المتوسطة بعد أن كانت تحمل قيماً اجتماعية وأخلاقية تتمسك فيها، وتحفظ التوازن بين الطبقة الفقيرة والغنية.

مراجع الفصل السادس:

1 – البلبيسي، وائل (2011): دور معلمي المدارس الثانوية بمحافظات غزة في تعزيز مبادئ المواطنة الصالحة لدى طلبتهم وسبل تفعيله، رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية، غزة.

2 – بوعزيزي، محمد (1996): دور الثقافة في التنمية الاقتصادية، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، العدد(3).

3 – حسن، محمد (1983): إشكالية التنمية في الوطن العربي، مكتبة وهبة، عمان.

4 – حسين، علية(1977): التنمية نظرياً وتطبيقياً، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية.

5 – الحوت، محمد وشاذلي، ناهد(2007): التعليم والتنمية، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة ,

6 – الديملي، عبد الرازق (2012): الإعلام والتنمية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان.

7 – سعفان، حسين(1973): اتجاهات التنمية في العالم العربي، مطبعة التقدم، الجزائر.

8 – الشمري، عبد الرحمن سليم (2001): المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

9 – الشيخ، محمد خلف (2001): المواطنة الصالحة، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض.

10 – الطويل، رواء(2009): التنمية المستدامة والأمن الاقتصادي في ظل الديمقراطية وحقوق الإنسان، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان.

11 – عبد المالك، كامل(2008): ثقافة التنمية – دراسة في الرواسب الثقافية على التنمية المستدامة، مكتبة الأسرة، القاهرة.

12 – عطية، عطية(2011): التربية والتنمية في الوطن العربي، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن.

13 – غربي، علي وآخرون(2003): تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة.

14 – فرج، فتحي (2009): ثقافة النخبة المصرية ودورها في التنمية، مجلة تحديات ثقافية، العدد 36، القاهرة.

15 – الفريجات، غالب(2004): التربية وتنمية المجتمع، مطبوعات وزارة الثقافة، الأردن.

16 – فريجة، حسين (2009): المواطنة – تطورها ومقوماتها، مجلة المنتدى القانوني، العدد 7، جامعة محمد بوضياف، المسيلة.

17 – فهمي، سامية وآخـرون(1986): مدخل إلى التنمية الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.

18 – مكروم، عبد الودود (2004): القيم ومسئوليات المواطنة (رؤية تربوية)، دار الفكر العربي، القاهرة.

19 – النجيحي، محمد ليبب (1981): دور التربية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للدول النامية، دار النهضة العربية، القاهرة.

20 – نشوان، يعقوب (2004): التربية التنموية، دار الفرقان للنشر والتوزيع، عمان.

21 - Banks, J. Diversity, (2008): Group Identity, and Citizenship Education in a Global Age. Educational Researcher. Washington.

22 - Holmes, Cherry (1980): Social Knowledge And Citizenship Education: Tow Views Of Truth and Criticism, Curriculum Inquiry, V10 N2.(ERIC - EJ227840).

23 - Hughes, A. & Sears, A.(2006): Canada Dabbles While The World Plays On Education, Citizenship Education, Canada,Toronto: Fall. Vol. 46, Iss. 4

24 - Moore, W.(1994): Social change , Englewood cliffs,N.J.

25 - Servaes,J.(1999): Communication for Development: One Word, Multiple cultures, Creskill, NJ: Hampton , press.

الفصل السابع

التنمية وجدلية بعض القضايا

أولاً : العولمة والتنمية

- العولمة والتغير الاقتصادي

- العولمة والتغيرات السياسية

- العولمة والتغيرات الاجتماعية

- تداعيات العولمة على التنمية

- العولمة والتنمية الثقافية

ثانياً : التنمية والتخلف

- مفهوم التخلف ومداخله (السطحي، الاقتصادي، الاجتماعي)

- أسباب التخلف

- التخلف والفساد الإداري

ثالثاً : ديمقراطية التعليم والتنمية

- تعريف الديمقراطية

- إشكالية التطبيق الفكري للديمقراطية
- الديمقراطية في الفكر الإسلامي
- مبادئ الديمقراطية المرتبطة بالتنمية
- ديمقراطية التعليم طريق التنمية

رابعاً/ الهوية الإسلامية والتنمية في ضوء التحديات المعاصرة

- مفهوم الهوية الإسلامية ومصادرها
- مقومات الهوية الإسلامية (اللغة - التاريخ)
- المخاطر والتحديات التي تعترض الهوية الإسلامية والتنمية

الفصل السابع

التنمية وجدلية بعض القضايا

أولاً / العولمة والتنمية: -

مقدمة:

يكثر الحديث وتتواتر الكتابات والندوات والبحوث حول بزوغ النظام العالمي الجديد وتجلياته (العولمة)، وحول هذا النظام تتباين الرؤى والمواقف والتساؤلات: هل هو شر لابد منه أم يحتضن إمكانات وفرصاً واعدة في تشابكاته مع أحول العالم الثالث؟ بيد أن بزوغ هذا النظام وعولمته، كالشأن في أيه ظاهرة محلية أو عالمية لا تنزل على الأرض فجأة ودون مقدمات وإنما هي تيارات وتوجهات تتشكل عبر تطور تاريخي يتراكم معطياته وتتفاعل أحداثه ليتخلق منها وليد يبدو جديداً أو هجيناً. يحمل في سماته ومسيرته كثيراً من ملامح سلالات أسلافه وخصائصهم.

وتاريخياً، فإن مفهوم العولمة لا يتجزأ عن تطور العام للنظام الرأسمالي، حيث تعد العولمة حلقة من حلقات تطوره التي بدأت مع ظهور الدولة القومية في القرن الثامن عشر، وهيمنة القوى الأوروبية على أنحاء كثيرة من العالم مع المد الاستعماري. ومن ثم تبدو العولمة بوصفها نموذجاً للتحولات الكبرى التي تمر بها المجتمعات. وهي بهذا التوصيف تبدو حداً فاصلاً بين مرحلتين حضاريتين، لكل منهما تصوراته ودلالاته للظواهر والأشياء التي اكتسب علاقاتها الجديدة في ضوء هذا التحول.

ولأن العولمة لم تكن سوى حصيلة طبيعية للتطور البشري متعدد المستويات

(التقني – الاقتصادي – الثقافي – السياسي) فإنها أخذت شمولها الحالي وتأثيرها الواضح بسبب عدد من العوامل الموضوعية أهمها:

- ثورة المعلومات.
- التدفق الإعلامي المذهل.
- التقدم التقني.

هذه العوامل أدت بمجموعها إلى تصغير العالم، وسهولة إطلاع أي جزء منه على تجارب وهموم واهتمامات وقيم وسلوك ونشاط الأجزاء الأخرى إطلاعاً عميقاً وسريعاً.ولما كانت معظم هذه العوامل أو الشروط بحوزة المجتمعات الغربية الرأسمالية المتقدمة، وتحديداً مجموعة من المؤسسات أو الشركات الرأسمالية الأمريكية والأوروبية الكبرى، فقد تمكنت من الاستحواذ على انتباه الأفراد والجماعات في مختلف مجتمعات العالم، عبر سيطرتها على وسائل الاتصال والإعلام ومراكز المعلومات، فانتهزت الفرصة لتشكيل وعي الأفراد والجماعات في باقي أجزاء العالم، وذلك بنشر أنماط ثقافية مرغوبة تدعمها هذه المؤسسات، وذلك لأنها تؤكد علاقات اقتصادية واجتماعية وثقافية بعينها تؤدي إلى زيادة أرباح هذه الشركات وإدامة سيطرتها على أسواق العالم وبالضرورة مجتمعاته.

العولمة القديمة:

حدثت العولمة القديمة قبل الحرب العالمية الأولى عندما كانت بريطانيا العظمى القوة العالمية المسيطرة حينئذ ستستثمر استثمارات ضخمة في الأسواق الناهضة ولكن هذه الحالة لم تستمر طويلاً إذ تفتت العولمة مادياً وعقائدياً بفعل الأحداث التالية:

- الضربات المتتالية للحرب العالمية الأولى.

- الثورة الروسية.

- الكساد الاقتصادي العظيم.

- تجميد التقسيم الرسمي للعالم الذي ظهر بعد الحرب العالمية الثانية بفعل الحروب الباردة (1945 - 1989م).

العولمة الجديدة:

بدأت مع انهيار سور برلين في عام (1989م) وفيها تحررت أسواق العالم الحديث ولأول مرة تتحكم فيها العوامل التالية:

- عواطف الناس لا قبضة الدولة.

- اقتصاد الأسواق الحرة.

- الديمقراطية.

- أتمتة الذكاء والتركيز على العمل الذهني عن طريق الإبداع المعرفي وحل المشكلات.

- صناعة العولمة.

وتمثلت العولمة الجديدة في القوى الاقتصادية العالمية (تمثلت بظهور 500 شركة عملاقة متعددة الجنسيات أو العابرة للقارات) وبين قوى العلم والتقنية، هدفها إلغاء السياسة الفائدة الاقتصاد وتعدد نماذج الإنتاج لفائدة نظام ليبرالي مفتوح والاعتماد على التنافس كآلية في نظام السوق بما تعنيه الكلمة من شروط.

فضلاً عن ذلك فإنها: -

1 - تتعارض مع القومية والأيديولوجية.

2 - من أبرز ضحاياها الكيانات المؤدلجة ودول السيادات القومية.

3 - وسائلها الاختراقية هي: (القنوات الفضائية - الانترنت - الالكترونيات - التكتلات الاقتصادية - وسائل الاتصال الحديثة - العلوم الفيزيائية والجينية).

وعليه فإن العولمة في مفهومها الضمني ومدلولها الاصطلاحي ليست هي العالمية إذ لا يمكننا البتة أن نقرنها –مثلاً – بعالمية الأديان أو بعالمية بعض المذاهب السياسية والاقتصادية كالاشتراكية لأن (العالمية) مصطلحاً ومضموناً ارتبطت بالكونية وأنظمة الإنسان المتنوعة سواء مع الأرض أو في الفضاء.

وعلى أية حال نستطيع القول أنه لا يمكن حصر تعريفات العولمة المختلفة لتعدد وجهات التعريف والغرض منه, ومن هذه التعريفات على سبيل المثال:

– صياغة جديدة ترمي إلى تشكيل مجتمع عالمي جديد يتجاوز المجتمعات المحلية ويقوم على أسس جديدة للهوية لا تمت بصلة للأسس القديمة القائمة على العرف أو اللغة أو الدين أو الوطن.

– العولمة هي اتجاه اجتماعي _اقتصادية لنزع قوة الأمم والاجتماعات والأفراد عن طريق شراكة مستيقظة قصيرة المدى للبشرية والمصادر الطبيعية.

– هي عملية سيطرة اقتصادية تسود العالم وتعطي كل المصالح والفوائد للصفوة عن طريق تحرير حركة رأس المال بمعنى رأسمالية نقية أو خالصة بدون أي ضوابط.

– انتشار النمط الأمريكي ,وعمليات التغير التي أثرت على مناطق مختلفة من العالم في قطاعات مختلفة مثل (التكنولوجيا – الاقتصاد – السياسة – الثقافة – الإعلام – البيئة.....)

وعطفا على التعريفات السابقة يرى بعض الباحثين أن العولمة تؤثر على استقلالية الدولة لنزعها المقدرة على حماية المواطنين من خلال وسائل الإدارة الاقتصادية وسياسيات الرفاهية ,ويرى البعض الآخر أن العولمة تقدم فرص هائلة للنمو والتنمية الاقتصادية والتقدم التكنولوجي وتحسين ظروف الحياة وارتفاع مستوى المعيشة.

العولمة والتغير الاقتصادي:

تظهر دراسات وتقارير دولية كثيرة جدا مثل تقارير التنمية البشرية والبنك الدولي, وتقرير منظمة الأغذية والزراعة في الأمم المتحدة أن العولمة الرأسمالية في حالتها القائمة والسائدة تهدد على نحو خطير المجتمعات ,ويصل حجم هذا التهديد إلى الكارثة والخطر.

كما تكشف شبكات الجماعات المناهضة للعولمة الرأسمالية عن معلومات مذهلة حول ما تلحقه أنشطة العولمة من تدمير فظيع يلحق باقتصاديات الدول وثقافتها ونمط حياتها ومواردها أو أنظمتها الاجتماعية والسياسية.

العولمة والتغيرات السياسية:

يؤكد العديد من الباحثين على الصعيد الاقتصادي والسياسي أن من أبرز الآثار السلبية للعولمة هو زوال الدولة القطرية نتيجة للحتمية الاقتصادية للعولمة.

في حين يرى البعض الآخر أن ظاهرة العولمة مرتبطة بالتطور التكنولوجي لوسائل الاتصال لأنها تزيد من رقعة التواصل، وقد أدى التقدم التقني في وسائل الاتصال مع زيادة الإنتاج لاتساع السوق من القرية لتشمل المقاطعة ومن المقاطعة لتشمل الأمة.

فصندوق النقد الدولي ونظام التجارة الدولية وغيرها تفرض وصفات وقوانين تحابي بها الدول صاحبة القوة الاقتصادية والسياسية والعسكرية التي تنتمي إليها الشركات الضخمة متعددة الجنسية، أي دول صناعية كبرى إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية مثل كندا وفرنسا وبريطانيا وألمانيا. وهذا يكرس انقسام العالم إلى (أغنياء الشمال – فقراء الجنوب).

العولمة والتغيرات الاجتماعية:

إن كان للعولمة تأثيرات واضحة على الصعيدين الاقتصادي والسياسي وللبلدان النامية فلا شك أن تأثيراتها السلبية على الصعيد الاجتماعي أكثر وضوحاً،حيث تؤدي التحولات التي تعيشها تلك البلدان إلى العديد من المشكلات الاجتماعية المعقدة والمتداخلة والتي تدعم وتعمق تخلف تلك المجتمعات واستمرار حالة التبعية التي تعيشها.

وتعد مشكلة البطالة أحد المشكلات الخطيرة التي يصعب فهمها وتحليلها بمعزل عن المشكلات الاجتماعية الأخرى (الفقر – الأمية – الجريمة – العنف – الإدمان.... وغيرها).

إذا كانت مشكلة البطالة تمثل الآن تحدياً هاماً يواجه حكومات البلدان النامية من حيث تزايد معدلاتها في ظل التحولات التي تعيشها تلك البلدان، فإن تلك المشكلة تبدو خطيرة أيضاً على مستوى البلدان المتقدمة ذاتها. مما تشير إلى أن تأثيرات العولمة لن تقتصر فقط على البلدان النامية.

وتؤكد كثير من التحليلات أن أهم النتائج الاجتماعية التي ترتبت على انتشار العولمة وانتصارها تتمثل في ثراءها للأقلية وبطالة وفقر للأكثرية، وأن تزايد معدلات البطالة يصاحبه تزايد معدلات الفقر، الأمر الذي يفرز مشكلات اجتماعية أخرى كالجريمة بأنماطها وأشكالها المختلفة، كما أنها تمثل تحدياً هاما يواجه حكومات البلدان النامية والمتقدمة في نفس الوقت. حيث تشير الإحصائيات إلى أن أكثر من (٪80) من سكان غينيا وزامبيا، وأكثر من (٪50)ممن سكان الهند وكينيا والنيجر وأوغندا والسنغال، وجواتيمالا، وأكثر من (٪40) من سكان زيمبابوي وملاوي ورواندا يعيشون تحت خط الفقر وأن نسبة البطالة في هذه الدول السابقة الذكر تكون عند متوسط (٪67) وفي فلسطين

(61٪) وفي مصر (47٪)، وأن (57٪) لا يحصلون على الخدمات الأساسية في المتوسط العام.

وعلى الرغم من ذلك، يمكن القول أن العولمة ليست وحدها المسؤولة عن تزايد معدلات الفقر والبطالة، ولكن الشيء المؤكد أنها تسهم بقدر كبير في إفراز تلك المشكلة وتزايد معدلاتها. وأنه لا يمكننا أن نتجاهل العوامل والمتغيرات المحلية المتمثلة في التوجهات السياسية والأيديولوجية للكثير من الحكومات من جانب، الإمكانات المادية والاقتصادية المتاحة في تلك البلدان من جانب آخر.

وعلى ذلك لا يمكن تحليل مشكلة البطالة وأثر العولمة بمعزل عن مفهوم التنمية، فسياسات الخصخصة والتكيف الهيكلي وتحرير الأسواق والتي يطلق عليها (ثالوث العولمة المقدس) وتراجع دور الدولة في المجالات المختلفة، وبخاصة الاقتصادي والاجتماعي، وغير ذلك من الإجراءات والقرارات التي فرضها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وغيرهما من المؤسسات الدولية التي تنفذ عمليات العولمة وتشكل التنمية حسب اتجاهاتها، سوف تؤدي بالضرورة إلى مزيد من الإفقار وإغراقها بالديون.

تداعيات العولمة على التنمية:

يتضح مما سبق أن العولمة هي عبارة عن عملية مركبة لها أبعادها، وأشكالها، ومظاهرها المختلفة ووجودها المتعددة، وتأخذ أكثر من بعد مثل: البعد الاقتصادي، والسياسي، والثقافي، والاجتماعي، والتربوي، والتكنولوجي، والتشريعي، الإنساني، وغيرها.

كما أنها تعتبر ظاهرة تمثل تحدياً واسعاً أمام التنمية، شأنها في ذلك شأن كل التحديات المصيرية، حيث تنطوي على بعض التحديات الإيجابية كما لها مخاطرها السلبية، ومن هذه المخاطر على سبيل المثال: -

· استخدام الغرب مفاهيم حقوق الإنسان مثل الديمقراطية والحرية والعدل والمساواة وبدأ يفرض باسم هذه المصطلحات، ألواناً جديدة من التدخلات على سيادة الدول العربية والإسلامية، وتغييب المنظور الإسلامي والقيمي لها.

· فرض السيطرة الاقتصادية الغربية على الأنظمة الحاكمة والشعوب التابعة لها والتحكم في مراكز صنع القرار السياسي.

· إضعاف فاعلية التنظيمات والأحزاب السياسية وتغيبها من خلال التحكم في تمويلها.

· المحاولات الحديثة للقضاء على مقومات الوحدة وإفراغ المؤسسات من مضامينها الحقيقية والكفاءات، لتبقى عاجزة عن تحقيق طموحات شعوبها.

أضف إلى ذلك، هناك مخاطر للعولمة على الجانب الأيديولوجي والتنمية الثقافية للمجتمعات، وذلك من خلال:

· زيادة شعور الإنسان العربي بالاغتراب عن تراثه وثقافته، نتيجة لاستيراد نماذج ثقافية غربية جاهزة للتطبيق في المجتمعات النامية، بعيدة كل البعد عن الخصوصية الثقافية.

· تراجع اللغة العربية (الأم) في نفوس أبنائها، في الوقت الذي يشيد فيه تداول لغات أخرى على المستوى العالمي، وخصوصاً اللغة الإنجليزية.

· ضعف الانتماء بشكل عام والخصوصية الثقافية بكل أمة، وزيادة تفككها الداخلي، وتزايد وتعميق الثقافة الاستهلاكية بين أفرادها.

· تشويه طبيعة العلاقة بين الرجل والمرأة.

· تكريس النزعة الأنانية المادية لدى الفرد، وتعميق مفهوم الحرية الشخصية في العلاقات الاجتماعية، مما أدى إلى التساهل مع الميول، وتمرد المواطنين على

النظم والأحكام الشرعية.

كل ما سبق لا ينفي عن العولمة، الدور الإيجابي الذي قامت به من خلال تسهيل الانفتاح والتعلم من خبرات الآخرين، لكن يبدو أن هناك أيدي خفية تجند العولمة لصالح غاياتها دون مراعاة لمصالح الشعوب.

العولمة والتنمية الثقافية: -

رغم انطلاق العولمة بشكل اقتصادي، إلا أن الانعكاسات والامتدادات الاجتماعية والثقافية أصبحت واضحة ولا يمكن التغاضي عنها أو إغفالها وقد أخذت بعداً جديداً وحجماً كبيراً منذ مطلع العقد الأخير من القرن العشرين، مع التطورات السياسية العالمية من ناحية، وانتشار ثورة المعلومات والاتصالات من ناحية أخرى، مع ما يرافق ذلك من فرص وتحديات وتداعيات تعتمد في طبيعتها وآثارها على قدرة المجتمعات على التعامل مع كل هذه التطورات.

وتمثل نظرية صراع الحضارات المقاربة السلبية والنهج المتشائم لتقييم البعد الثقافي لحركة العولمة، وهو التقييم الذي يحكم على الامتدادات الثقافية للعولمة بالعدوانية والاستعلاء والعنصرية. وعلى الرغم من مغزى هذه النظرية وما يمكن أن يدعمها من قوى اقتصادية وسياسية وعسكرية، فإنها لا تخلو مع ذلك من نقاط ضعف كثيرة تثير التساؤلات حول مصداقيتها، ليس أقلها أهمية أن دوافع صاحبها ذات أبعاد سياسية وإستراتيجية وأمنية أكثر منها فكرية وبحثية، وأنها انبعثت من بيئة لا تستطيع المزايدة بالعراقة الثقافية قياساً ببعض الثقافات العالمية.

وقد برز مقابل ذلك نظريات أخرى تطرح مفهوم (حوار الثقافات) وهو مفهوم يؤدي بالنتيجة إلى تعظيم المردود الثقافي الإنساني عن طريق قبول الآخر والتفاعل معه.

إن أهم ما يميز المرحلة الحالية في الوطن العربي، وما آلت إليه الأحوال في

الفرقة والحروب والنزاعات على الحكم هو تزايد الهيمنة الثقافية وما تشكله من إرهاب ثقافي يشوه الأصول ويتعارض مع طبيعة الإنسان. وذلك أن عملية التفكيك التي تتم في إطار الهيمنة الثقافية وتشويه صدر الإسلام تهدد كيان الفرد والمجتمع، بل وتشكل خطراً على الإنسانية، فثقافة الهيمنة تسعى إلى تفكيك الفرد من أسرته وأمته ودينه باسم تحرير الشعوب.

وقد جاءت العولمة بما تحمله من تقنيات حديثة وأسلحة متعددة لتقوم بدور محوري في عملية التغيير الثقافي، من خلال: -

1 - الاتجاه نحو صياغة ثقافية عالمية / فالعالم اليوم يتجه نحو إقامة ثقافية تتناسب والهيمنة الاقتصادية والسياسية وما تتطلبه من معايير، أهمها نشر ثقافة السوق وفتح البلدان في وجه الثقافة الغربية وما تحمله من تقانة. لقد كان أول ضحية للعولمة الرأسمالية أكثر من 5000 أمة فقدت لغتها وثقافتها وأرضها ومواردها وأدمجت قسراً في حياة لا توافق عليها ولا ترغب بها.

2 - الاتجاه نحو نشر ثقافة الاختراق / كان من أبرز جوانب التغير التي تقوم بها العولمة هو اختراق ثقافة الشعوب وسلب خصوصيتها، عن طريق السيطرة على الإدراك بمعنى اختطافه وتوجيهه، ثم سلب الوعي والهيمنة على الهوية الثقافية، بغرض إخضاع النفوس وتعطيل فعالية العقل، وتخريب نظام القيم وقوالب السلوك، وتكريس نوع من الاستهلاك لنوع معين من المعارف والسلع.

3 - الاتجاه نحو نشر ثقافة الاستهلاك / تسعى تلك الثقافة لنشر الثقافة الاستهلاكية بما تمتلكه من بريق لامع وفكر واضح في هذا المجال، ويمكن تحديد معالم تلك الثقافة بما يلي: -

- ثقافة تبريرية وتخديرية تنمي روح الاستهلاك والابتذال والسلبية.
- ثقافة تجزيئية برجماتية وضعية نفعية تفتقد الأسس الموضوعية والرؤية

الكلية الشاملة والحس الاجتماعي.

- ثقافة لحظية آنية أحادية الاتجاه تفقد البعد التاريخي والخبرة المتراكمة.

- ثقافة فردية سطحية تفتقد الحس العميق بالهوية الذاتية والوطنية تهدف إلى تزييف الوعي والتقليل من أهمية التراث.

ثانياً / التنمية والتخلف:

مقدمة:

شاع مصطلح التخلف في المجالات الاقتصادية ابتداء، بوصفه نقيضاً للتقدم في المجالات نفسها، ثم جاوز المصطلح المجالات الأولى التي ارتبط بها إلى مجالات ملازمة. ولا تزال علاماته، في مجالاته الأصلية قرينة خلل معادلة التنمية، خصوصاً من حيث ارتباطها بالعجز في استثمار الموارد البشرية وفي الإفادة منها، وزيادة الاحتكارات المحلية والملكية والإقطاعية، حسب البلدان التي يمكن وصفها بالتخلف، فضلاً عن زيادة الفوارق في الدخل بين الطبقات إلى الدرجة التي تنذر بالخطر.وأخيراً، غياب صفة الاستقلال عن الاقتصاد الوطني ويحويله إلى اقتصاد تابع، يخضع في حركته إلى متغيرات السوق العالمية، خصوصاً في عصر العولمة المقترن بالنفوذ الاقتصادي، غير المسبوق بالشركات متعددة الجنسية، وذلك بما يؤدي إلى فرض نمط اقتصادي موحد على أقطار الكرة الأرضية، ومن ثم تغير الدلالة القديمة لمفاهيم الاستقلال والوطن.

والوجه الآخر للتخلف الاقتصادي هو التخلف السياسي الذي يقترن بغياب الديمقراطية، وقيام الدولة على القوة القمعية عن طريق الأجهزة الأمنية(الجيش، الشرطة) والأجهزة الإيديولوجية المسئولة عن التوعية والتثقيف(كالتعليم، المؤسسات الدينية)، ولذا نجد أن أكثر مجالات إنفاق هذه الدول يكون على الأجهزة الأمنية التي تحميها من إمكانيات التمرد الشعبي وتنشأ ثقافة التخلف من تفاعل أوضاع التخلف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والمعرفية، ولكنها تتحول من نتيجة لهذه الأوضاع المترابطة إلى سبب لاستمرار الأوضاع نفسها،

هدفها الأول في ذلك التبرير، الحفاظ على الوضع القائم لا تغيره، الانتقال بأهداف التبرير من جيل إلى جيل، ومن زمن إلى زمن، ما ظلت البنية الاقتصادية السياسية الاجتماعية التي أنتجتها واحدة.

ومن الناحية الأخرى، ساد الاعتقاد لدى الكثير من المشتغلين في الجوانب التنموية أن التخلف سببه الأساس هو الافتقار إلى التطور التكنولوجي في بعض الدول، الأمر الذي أدى إلى تباطؤ في النمو الاقتصادي، وأنه لإحداث تنمية شاملة لا بد من نقل التقنيات الحديثة للعمل بها.

ولذلك ساد خلال هذه الفترة ما يسمى نموذج نقل التقنيات، الذي كان من أهم نتائجه ما يسمى بـ(الثورة الخضراء)، وبالإضافة إلى ذلك نجد أن معظم النظريات التنموية الحديثة مثل النظرية الصناعية ونظرية الحديث والعولمة وتركز على التطور التكنولوجي النمو الاقتصادي بهدف إحداث تنمية اقتصادية شاملة.

مفهوم التخلف ومداخله :

التخلف من المصطلحات التي أصبحت مرتبطة بـ(التنمية – العالم الثالث)، وهو يطلق على الحالة التي تعيشها بعض البلدان من تدني الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وضعف الهياكل السياسية، وغالباً ما يكون معيار الحكم بالتخلف هو مقارنة مع الدول المتقدمة.

وبالرغم من أنه هناك صفات عديدة تصف حالة التخلف، إلا أنه في الحقيقة لم يتم التوصل إلى بلورة صفة تجسد الصورة الحقيقية للتخلف، فالحالة التي تعيشها العديد من الدول من الضعف والمشاكل الاجتماعية والسياسية ليست وليدة الصدفة وليست بظاهرة إرادية أو عفوية، بل هي نتيجة لمجموعة من التطورات في ارتباط كبير بالأحداث والتفاعلات التي مرت بها عبر التاريخ، وبالتالي فإن التخلف هو نتيجة لصيرورة ولتراكمات تاريخية محضة.

ولذلك انطلقت الأبحاث حول التخلف من منظورات متنوعة، وانتهج الباحثون عدة مداخل لدراسة التخلف، ومنها: -

1 - المدخل السطحي في دراسة التخلف:

الطريقة الأكثر قدماً وشيوعاً لدراسة التخلف، هي المرتبطة بتعريف الظاهرة بأغراضها والتي أهمها الدخل الفردي، إلا أن مؤشر الدخل القومي بالنسبة لعدد السكان عادة ما يكون مضللاً في الحكم على التخلف.

فهو من ناحية لا يبين التشتت الكبير في مستوى مختلف الفئات التي يتكون منها المجتمع فالدخل لا يتوزع مطلقاً بالتساوي.

كما أن هناك فئة قليلة تحظى بالنسبة الكبرى من الدخل، وتعيش فوق مستوى الفئة المماثلة لها في البلاد المتقدمة، وفي حالة من البذخ المادي المفرط. بينما الغالبية الكبرى من السكان تعيش دون مستوى الكفاف، ومن ناحية أخرى هناك ظاهرة الغنى المفاجئ في البلدان البترولية، دون أن تعكس هذه الثروة تطوراً في البنى الاقتصادية والاجتماعية يرتقي إلى مستوى التقدم.

ويعرف المدخل السطحي التخلف كظاهرة دونية أساساً، فالبلد المتخلف هو أقل مستوى من بقية البلدان من حيث تأمين الحاجات الحيوية الضرورية للإنسان (غذاء - صحة - تعليم....إلخ) ومستوى إنجازاته الاقتصادية والتقنية منخفض.

ولكن هذا التعريف لا يستقيم نظراً لعدم توحد المعايير من ناحية أخرى، ولصعوبة المقارنة بين البلدان المتقدمة والنامية من ناحية أخرى، ولوجود بلدان غنية حالياً، ولكنها مازالت متخلفة اجتماعياً وثقافياً من ناحية ثالثة.

2 - المدخل الاقتصادي في دراسة التخلف:

ركزت هذه الطريقة في المرحلة الأولى على أدوات الإنتاج ومستواه، متخذه

منطلقاً تقنياً صناعياً، ثم تطورت في مرحلة تالية لاهتمام بدراسة البنى الاقتصادية للبلد المتخلف وهو تطور يذهب في اتجاه مزيد من العمق والشمول في البحث عن ديناميات التخلف، بينما اعتبرت المرحلة الأولى التخلف مجرد مسألة تأخر تقني: بدائية في وسائل الإنتاج، ضالة في مستوى التصنيع، ويتدرج تحت ذلك المواجهات التالية: -

⏮ التخلف الصناعي والتقني:

وهنا التخلف مرادفاً لقلة التصنيع وبدائيته، وذلك لسوء استثمار الثروات حيث تبقى الوسائل الصناعية مكدسة يصيبها التلف بعد حين، لعدم وجود من يستخدمها ولرداءة صيانتها، وتكون الزراعة بالوسائل البدائية والأعمال الحرفية ضئيلة المردود هي النشاطات الأكثر انتشاراً. وهذا يعني مستوى منخفض من القوى الإنتاجية الذي يترتب عليه انخفاض في دافع الاستثمار.

⏮ التخلف الاقتصادي البنيوي:

حيث تتصف بنية الاقتصاد والمتخلف، بمحكات ثلاثة:

- التفاوت الهائل في التوزيع القطاعي للإنتاج.
- تفكك النظام الاقتصادي.
- التبعية للخارج وتضخم قطاع الخدمات على حساب قطاع الإنتاج.

⏮ تفاوت التوزيع القطاعي للإنتاج:

حيث يوجد في بعض البلاد النامية قطاعات إنتاج متقدمة جدا في الزراعة او الصناعة ,لكنها محدودة ويسيطر عليها ويخطى بثرواتها قلة من الوجهاء المحليين المتحالفين مع الرأسمالية الخارجية. وهذا ما يعرض مفهوم العمل في هذه البلاد لنوع من التشويه والتجنيس مما يؤدي الى تفشي الهامشية المهنية

التبعية الخارجية:

حيث ينتج عن هذه التبعية إفقار لقطاع الخدمات والتجارة واستنزاف المواد الأولية ,واستنزاف رؤوس الأموال ,وعدم التحكم في مردود الضرائب ,ولعل اقرب الأمثلة على ذلك التبعية الاقتصادية للسلطة الوطنية الفلسطينية للنظام الإسرائيلي في ضوء البروتوكول الاقتصادي بباريس للعام 1993,وما لحقه من تدهور وتحكم في مستوى الاقتصاد والدخل القومي لها، وكذلك تبعية بعض الدول لقرارات السيادة الاقتصادية، لضمان التبادل والمحافظة على النظام المالي.

3 - المدخل الاجتماعي في دراسة التخلف:

محكات التخلف الاجتماعي عديدة أهمها المحكات الاقتصادية والإنتاجية وخاصة المرتبطة تبديد الثروات وسوء استخدامها ,يضاف إليها محكات خاصة بالسكان وأخرى متعلقة بالبني الاجتماعي.

1 - السكان / تضاعف عدد السكان خلال عقود من الزمن ينشأ عن عدة عوامل أهمها: -

- انخفاض المستوى الثقافي.
- صغر سن المرأة عند الزواج، مما يجعل فترة الإخصاب متسعة المدى.

وبالمقابل لا تزيد الموارد الاقتصادية، مما يخلق اختلالاً متزايداً في التوازن، ويؤدي إلى مآزق اقتصادية واجتماعية متنوعة.

كل ما سبق في هذا المجال يؤدي إلى اختلال في مفهوم العمل، وذلك من حيث: -

- ظهور البطالة المقنعة، والمتمثلة في كثرة الموظفين في مهمات لا تحتاج لهذا العدد، حيث يكون الهم هو الارتزاق وليس الإنتاج، مما يفتح السبيل عريضاً

أمام الوسطات.

– الارتزاق (الدخول في العمل، أو وظيفة دون حاجة فعلية إلى الشخص) يكتسب طابع الخاص، مما يجنس مفهوم العمل تماماً، نظراً لأن المثل الأعلى لطالب الوظيفة ليس المؤهلات والجهد الإنتاجي بل هو تلك الفئات المحظوظة.

2 – البيئة الاجتماعية / ويظهر في ذلك تحكم العادة والتقليد في السلوك لا القانون، وتحديد للمكانة الاجتماعية للفرد ولا دياً أكثر مما تتحدد من خلال الكفاءة.

أضف إلى ذلك الخلط المفاهيمي خاصة في المجتمعات العربية بين (العيب، الحرام، الخطأ) والازدواجية في المعايير والحكم على الأشياء، وكذلك تدني مستوى العلاقات الاجتماعية بحيث تصبح قائمة على المصلحة، والانتهاء إلى يقين الأذن أكثر من يقين العين، بمعنى آخر الجزم بما يتناقل من أخبار دون الاعتماد على التأكد منها.

أسباب التخلف:

إن البحث في أسباب التخلف يدفعنا إلى ضرورة النظر إلى الأسباب الداخلية التي يمكن أن تكون وراء التخلف الذي تعانيه دول العالم الثالث والتي تتشعب إلى أسباب اجتماعية واقتصادية وسياسية وتنظيمية. ولذلك يمكن تلخيص هذه الأسباب في: –

– الأوضاع السكنية والسكانية وتزايد عدد السكان وما يرتبط بها من معدل الخصوبة، وضعف تقديم الخدمات.

– ضعف معدل الدخل القومي، وما تلحقه من تراجع في مستوى الوضع الصحي والتعليمي.

– ارتفاع معدلات الأمية رغم الجهود المبذولة، ولا نعني بالأمية هنا فقط

الأمية الكتابية والقرائية، دائماً الأمية المرتبطة بمواكبة التطور التكنولوجي.

- نقص البنية التحتية الخاصة بالتعليم وضعف في جودة المقررات والمناهج التعليمية.

- نقص الموارد وارتفاع وتيرة الثقافة الاستهلاكية.

- غياب تنظيمات سياسية قادرة على فهم الواقع الذي تعيش فيه كل بلد، حيث أن معظم الأحزاب السياسية في دول العالم الثالث،، هي أحزاب نخبوية تسعى دوماً إلى الوصول للسلطة والسيطرة على المناصب العليا في غياب الجهود الجادة من أجل التنمية، وذلك راجع بالأساس إلى غياب الوعي السياسي بهذه البلدان.

- ضعف النظام المؤسسي العام المرتبط بالتساؤلات حول آليات تعيين القائمين عليها، وقلة المؤسسات المكلفة بالتنمية أو عدم فاعليتها.

- الازدواجية بين البنيات التقليدية والمعاصرة في مفهوم الاقتصاد، والتبعية من حيث القروض للبنك الدولي ولجهات مانحة.

التخلف والفساد الإداري:

لعل أهم أسباب التخلف التي ترتبط بعدة عوامل سبق ذكرها، هو الفساد الإداري على مستوى المؤسسات العامة والخاصة، وكذلك سوء التخطيط أو إسناده إلى غير المتخصصين فيه. فالفساد الإداري يمثل حالة من حالات الانحراف المتعمد أو غير المتعمد في التنفيذ إما بقبول أو بطلب استغلال الموارد المتاحة للقيام بأداء عمل رسمي أو الامتناع عنه بغية تحقيق مصلحة ذاتية لا صلة لها بمصلحة المجتمع.

ومن ناحية أخرى يمكن تعريف الفساد الإداري بأنه استغلال الوظيفة العامة بهيبتها ونفوذها لتحقيق أهداف ومصالح خاصة بشكل مخالف للقوانين والتعليمات الرسمية بصورة مستمرة أو بأسلوب فردي أو جماعي.

أسباب الفساد الإداري:

تتعدد أسباب الفساد الإداري، وتختلف من مؤسسة إلى أخرى ومن بلد لآخر، ولكن يمكن حصرها في أربعة مداخل وهي: -

1 - **المدخل الاجتماعي** / حيث تشكل الانتماءات والو لاءات الطبقية والتنظيمية عائقاً أمام التغير مما يسبب انحراف الجهاز الإداري عن قواعده.

أضف إلى ذلك ضعف الوعي الاجتماعي بقاعدة الحقوق والواجبات وضعف الاتجاهات الثقافية في المجتمع مما يؤدي إلى الفساد الإداري واستغلال النفوذ وتجاوز القوانين.

2 - **المدخل السياسي** / حيث يمثل غياب الرقابة وضعف جهاز القضاء، ونقص معايير المساءلة من البيئة السياسية، سبباً رئيساً في انحراف سلوك العاملين يساعدهم على إختزاق القانون.

كما يشكل عدم الاستقرار السياسي سبباً آخر في الانحراف الإداري، حيث يبدأ كل عهد جديد بمن هم موالين له مع أنهم يفتقدون إلى الخبرة والجدارة.

3 - **المدخل الإداري** / حيث تتمثل المركزية الشديدة، والقيادة الفردية والاستبدادية، وفقدان الثقة بين الرئيس والمرؤوس، وعدم الإخلاص لأهداف العملية الإدارية أسباباً رئيسية في تراخي الجهاز الإداري وتهاونه في معالجة الفساد الإداري، مما يسمح (بالرشوة، والواسطة) وعد الالتزام بأخلاقيات المهنة.

4 - **المدخل الاقتصادي** / عدم ضمان العيش الكريم للموظف لتلبية حاجاته الأساسية، يدفع إلى الفساد الإداري، لذلك فإن إصلاح البيئة الاقتصادية أمر ضروري للقضاء على الفساد.

ولعل أهم ملامح العوامل الاقتصادية التي تدفع إلى الفساد الإداري هي، عدم وضوح نظام للحوافز وسياسة الأجور، وغياب العدالة في سياسة الترقيات.

الآثار المترتبة على الفساد الإداري:

يترتب على الفساد الإداري مجموعة من الآثار السلبية التي تنعكس على المجتمع وتنميته وتضرب في مسار التنمية على المدى البعيد والقريب، وذلك من خلال: -

- تحول اتجاه نشاط الأفراد ضد الدولة والأجهزة الإدارية وقراراتها بدلاً من أن يكون معها ويعمل لصالحها.

- فقدان ثقة المواطن بالدولة لأنها تفقد مصداقيتها وهيبتها فيشعر بالظلم واليأس وقلة الأمن.

- استنزاف مقدرات الدولة مما يؤخر عجلة التنمية خاصة إذا وصل الفساد إلى القيادات العليا.

- انتشار طرق الكسب غير المشروع والانحلال الخلقي والاستهانة بالمصالح العامة وتفضيل المصلحة الخاصية عليها.

- الاستخدام غير الأمثل للموارد، ويصبح القرار الإداري عرضة لتأثير المنتفعين بنظرتهم الضيقة بعيداً عن المصلحة العامة.

معالجة الفساد الإداري: -

إن معالجة الفساد الإداري تتطلب العودة إلى أسباب الفساد الإداري ومعالجتها كل بيئته الخاصة، حيث أن لكل بيئة ظروفها الخاصة في آليات محاربة الفساد الإداري، ولعل من الآليات العامة في معالجة الفساد الإداري: -

البيئة الاجتماعية:

1 – الاستثمار الأمثل للموارد من أجل زيادة الإنتاجية من السلع والخدمات.

2 – زيادة وعي المواطنين بالمصلحة العامة، وتبصيره برؤية مستقبلية حول أن ضمان المصلحة العامة يعود بالفائدة على الفرد.

3 – توعية المواطنين بالمسئولية الاجتماعية للجهاز الإداري، وأنها خدمة المواطنين للتقليل من إتباع الطرق غير الشرعية في الحصول على الحاجات.

4 – تشجيع وحماية الرقابة الجماهيرية حول أداء الموظفين.

5 – توعية المواطنين بحقوقه وواجباته التي نص عليها القانون، وتفعيل وحدة الشكاوي والمظالم.

البيئة السياسية:

لقد كان من مخلفات الاستثمار لبعض الدول سابقاً بشكل عام ومخلفات الاحتلال للمجتمع الفلسطيني حالياً بشكل خاص، المركزية والقيادة الفردية، وغيرها من العادات التي تعتمد على التفرد في صنع واتخاذ القرار، مما يعني فساداً سياسياً يتمثل في تحقيق المصلحة الشخصية على حساب المصلحة العامة، وللحد من ذلك، يمكن الاعتماد على الآليات التالية:

1 – العمل على استقلالية الجهاز الإداري لأي مؤسسة وتحريره من التدخلات السياسية للحزب الحاكم أو الأحزاب السياسية الأخرى عبر القنوات غير الشرعية وحماية العاملين فيه من تجاوزات السياسة.

2 – تنمية الولاءات للجهاز الإداري وأخلاقيات المهنة بعيداً عن الانتماء السياسي أو الحزبي.

3 – زيادة فاعلية الرقابة القضائية على الجهاز الإداري بمعاقبة المخالفين

دون محاباة وتوفير الحماية للإداريين من السياسيين.

4 – منع الوساطة السياسية للتستر على المخالفين من الموظفين وحمايتهم.

5 – تحديد مصادر اتخاذ القرار الإداري والابتعاد عن الارتجالية والازدواجية ومنع الجهات السياسية غير المخولة من التدخل في ذلك.

⏮ البيئة الإدارية:

لعل أهم آليات محاربة الفساد الإداري، هو الوقاية وذلك بوضع الرجل المناسب في المكان المناسب ومراعاة ما يلي: –

1 – الاهتمام بالهيكل التنظيمي والتأكد من ملائمته لطبيعة العمل ومراعاة وضوح الصلاحيات والمسؤوليات.

2 – توضيح التعليمات والقواعد وبيان كيفية تطبيقها وتوفير أدلة لتوضيحها وذلك للحد من الاجتهادات الشخصية.

3 – وضع توصيف للوظائف وتحديد مستلزماتها وأخلاقها، ووضع معايير الجدارة والتعيين والترقية.

4 – إشراك العاملين بقانون الخدمة، والعقوبات التي تتفق مع المخالفات، وتوضيح ما هية المخالفات.

5 – تعريف العاملين بقانون الخدمة، والعقوبات التي تتفق مع المخالفات، وتوضيح ماهية المخالفات.

6 – الرقابة الواعية من خلال المساءلة الذكية والمقارنة المرجعية (المقارنة بالأفضل).

⏮ البيئة الاقتصادية:

يمكن التقليل من الفساد الإداري العائد لأسباب اقتصادية من خلال: –

1 – توفير نظام خاص لتقييم العمل، يحدد على أساسه الجور بالنظر إلى

حجم المسئوليات وعدد ساعات العمل.

2 – توفير نظام خاص للحوافز والمكافآت قائم على العدالة يشجع المبادرات الخلاقة والتمسك بأخلاقيات المهنة.

3 – الدراسة الدورية لمستويات الأجور والرواتب ونسب غلاء المعيشة ومدى ملاءمتها لضمان العيش الكريم للموظفين.

4 – عدم المحاباة في المحاسبة، ودعم الدولة لتكاليف بعض السلع والخدمات.

ثالثاً / ديمقراطية التعليم والتنمية:

مقدمة:

تجتاح العالم منذ منتصف الثمانينات ثورة جديدة، مغزاها الأساسي الانتقال من الشمولية والسلطوية والمركزية إلى الديمقراطية، وقد أطلق عليها الثورة الديمقراطية الثانية، تمييزاً لها عن الثورة الديمقراطية الأولى، التي قامت في غرب أوروبا خلال القرن الثامن عشر والتاسع عشر.

هذا التحول لم يكن مجرد انعكاس لمطالب فئات مجتمعية، أو رغبات طبقات جديدة ولكنه أصبح شرطاً لدعم الثورة التكنولوجية الثالثة، والتي تعتمد بصفة أساسية على المعلوماتية ومشاركة المعرفة والعقول البشرية التي لن تعمل بفاعلية إلا في ظل مناخ واسع من الحرية.

وليس من المبالغ حين نقول بأنه لم يحتل موضوع مثلما احتلت الديمقراطية من مكانة واهتمام في الجدل الفكري والسياسي، سواء في إطار الفلسفة الغربية أو الفكر الإسلامي، وفي خضم النزاع الفكري والسياسي حول قبول الديمقراطية، لسنا هنا بصدد التهويل من أهمية ظاهرة الديمقراطية باعتبارها خلاصة الفكر البشري في الحياة العامة أو أنها حلاً سحرياً لقضايا الصراع المجتمعي، لكن يمكن القول أنها ضرورة في الأنماط الحياتية المفروضة بالقوة.

والديمقراطية كما يطرحها « ألان تورين» هي إرادة الفرد في المزج بين الفكر العقلاني والحرية الشخصية والهوية الثقافية، فالإنسان يعرف ذات إذا ما جمع بين مبادئ ثلاثة هي: (مبدأ التفرد – مبدأ الخصوصية – ومبدأ الجماعة) وهذا التنظيم

العقلاني للحياة الجماعية.

والديمقراطية كبنية وقواعد لن تنضج على مستوى الممارسة المجتمعية (الفردية، الجماعية،الحكومية) إلا في ظل بنية ثقافية تقوم على الحوار والمساواة والحرية والتعددية والشفافية كأساس للتنمية.

تعريف الديمقراطية:

قبل البدء بتعريف الديمقراطية تجدر الإشارة إلى أن الديمقراطية الحقة لا ينبغي أن تنكر وجود هوية محددة، سواء كانت عرقية، أو دينية أو لغوية أو ثقافية، على ألا يتجاوز حدودها على حساب الهوية الوطنية والتضامن الاجتماعي والآمال المشتركة للكافة، وتحقيق الذات للجميع.

كما أن الديمقراطية بقدر ما تحدد للفرد قدرته على الاختيار لا يمكن أن تنمو بحرية في تربة الجهل، جهل بعض من يتخذون الديمقراطية والحرية وسيلة للبهرجة الاجتماعية وستاراً لإخفاء قصور الذات ونواقصها، وسلماً لتحقيق المكاسب المادية والمعنوية، وإشباع نوازع النفس ذات الهوى المرتبط بهذا أو ذاك ممن ليس لهم علاقة بالعمل العام أو بالصالح العام، كما أنها لا يمكن أن تزدهر في ظل إطار اجتماعي متخلف.

ولقد ظهرت الديمقراطية كمصطلح في العديد من الأدبيات السياسية بأنها حكم الشعب للشعب، بيد أن تعريف حكم الشعب لا ينصرف حرفياً إلى حكم الشعب لنفسه، وإنما تعني الموافقة الحرة التي يمنحها المحكومين أو الذين يستهدفون من الحكم.

ويرى المفكر الأمريكي جيمس بورفهام بأن الديمقراطية هي القبول بتعدد النخب في المجتمع وحقها في ممارسة الحقوق السياسية، وجوهر الديمقراطية كما تقول موسوعة كوكز الألمانية يقع في حقيقة أن الناس يحكمون أنفسهم، ولكن هذا

لا يتم فيما عدا، الجماعات الصغيرة مباشرة، بل بالتصويت لاختيار ممثلين عنهم.

وترى النظرة الحديثة أن مفهوم الديمقراطية يتأطر بحدود عواملها الأساسية على اعتبار أنها تتفق لتظهر معاني ثلاثة هي: - ضمان الحقوق الاجتماعية، توفير المناخ الملائم للتعددية السياسية، توفير آليات وبرامج تداول السلطة شرعياً وسلمياً.

إشكالية التطبيق الفكري للديمقراطية:

تعددت الاتجاهات حول الديمقراطية من حيث المفهوم والممارسة، وهذا ما ولد اشكالية التطبيق الفكري، ومن هذه الاتجاهات:

⏮ الاتجاه الليبرالي (المؤسس):

حيث ينظر إلى الاتجاه الليبرالي أنه مرجعية فكر الديمقراطية، حيث تركزت المشكلة السياسية لدى اللبراليين في إيجاد نظام لاختيار وتحويل حكومة إلى حكومة تراعي مجتمع السوق الحر، وأن تحمي الأفراد من الاستيلاء على الملكية.

حيث أن الليبرالية تتمتع بيد خفية من شأنها تقنيين السلطة المخولة لدى النخب الحاكمة بوصفها قيوداً تخفف من حدة السلطوية بل تتمكن من احتوائها وتحديدها بالشكل الذي يضاعف درجة القسرية التي تمارسها.

وعبر مسلمات الفكر الليبرالي وسياق خطواته تنظر الليبرالية إلى مسألة الديمقراطية على أنها مجموعة من العوامل وهي: -

1 - فكرة التنظيم النيابي.

2 - تطبيق نظرية فصل السلطات (التشريعية - التنفيذية - القضائية).

3 - تعدد الأحزاب السياسية.

4 - مراقبة الحكومة ونقدها.

وعليه لا يمكن إنكار العلاقة التاريخية بين الديمقراطية والليبرالية بوصف

الأولى قيمة سائدة بذاتها تنطوي على الحقوق السياسية والحريات العامة.

⏮ الاتجاه الماركسي: -

يرى ماركس أن النظام الديمقراطي الماركسي يقوم على فلسفة مادية معينة، تظهر عن طريقها فهماً خاصاً للحياة، من خلال الربط الصحيح بين المسألة الواقعية للحياة والمسألة الاجتماعية، حيث أن الحكم على أي نظام يظهر من خلال نجاح مفاهيمه الفلسفية في تطوير الحياة وإدراكها.

وعليه فلقد تجلت وجهة النظر الماركسية للديمقراطية بنقدها الواضح لأساس النظرية الهشة للديمقراطية الرأسمالية باعتبارها مبنية من حيث الفكرة والأيديولوجية على الاستقلال الاقتصادي للطبقات الاجتماعية.

⏮ الاتجاه الاجتماعي (الطريق الثالث):

لقد عبر الديمقراطيون الاجتماعيون عن طريقهم بأنه اكتشاف جديد يتميز عن الليبرالية، لا عن الثوابت الاشتراكية، فهو محاولة برجماتية تستهدف تفسير الموقف الراهن والتنظير عن طريق توفيقي يحقق التوأمة بين الرؤية الليبرالية والفلسفية الماركسية.

ويعتقد أنصار الاتجاه الديمقراطي الاجتماعي أن التحول الديمقراطي هو نوع من الالتفاف حول الديمقراطية، فثمة عوامل ساعدت على الانتشار الواسع لعملية التحول من أهمها:

ضعف تأثير التراث والعادات أمام قوى إعادة تشكيل المجتمع الدولي وكذلك ضعف الثقة برجال السياسة.

الديمقراطية في الفكر الإسلامي: -

قبل الحديث عن الفكر الإسلامي وعلاقته بالديمقراطية يجب تحديد أن

الديمقراطية بالمفهوم الغربي لها خلفية فلسفية كطريق للحكم وأسلوب لتنظيم المجتمع، تقوم على الاعتبارات التالية: -

- مصدر السلطات هو الشعب، ومصدر شرعية السلطة هو الشعب.
- كل تشريع لابد وأن يصدر عن هذه الوسيلة.
- يتم تنظيم المجتمع وتداول السلطة بهذه الوسيلة.

لكن الفارق الأكبر بين الديمقراطية والإسلام من ناحية المرجعية هو أن الإسلام يعتبر الوحي مصدر التشريع، بحيث لا يكون للممثلين المنتخبون أي سلطة تشريعية،وكل ما يتعلق بقضايا التنظيم ولم يرد به نص فهو متروك للأمة.

لذا كانت الشورى أصل إدارة الحياة العامة للفرد والمجتمع الإسلامي، حيث أن الشورى تفيد أن الشعب هو الخيار في تحديد السياسات العامة التي تعزز مصالح الشعب إلى الشعب نفسه، ولا يترك أمرها إلى طبقة حاكمة مؤلفة من زعماء حزب من الأحزاب أو علماء أو رجال أعمال.

وبنظرة فلسفية، يمكن القول أن الباحثين قسموا الديمقراطية في الفكر الإسلامي إلى أربعة تيارات، هي: -

1 - **التيار التوافقي** / وهو التيار الذي يرى توافقاً بين الديمقراطية والإسلام على اعتبار أن الحكم يأخذ وجهين، الأول هو التشريع، الذي يمنح من خلاله الناس حق الاستفتاء والتصويت على القوانين مباشرة، والثاني هو التنفيذ وهو ما لا يتصور حصوله من قبل الشعب، إذ أن الذي ينفذ الأحكام ويفصل بين الناس هو جهات مختصة كالوزراء والقضاة وأجهزة الدولة المختلفة.

ويرى أصحاب هذا التيار أن جوهر الديمقراطية أن يختار الناس من يحكمهم ويسوس أمرهم،، وألا يفرض عليهم حاكماً يكرهونه أو نظاماً يكرهونه، وأن

يكون لهم حق محاسبة الحاكم إذا أخطأ، وحق عزله إذا انحرف.

2 – **تيار التوافق النسبي**/ يرفض هذا التيار أي جانب مذهبي أو عقائدي، ويرى أن الديمقراطية لها ثلاث سمات، أولها: الخلفية الفلسفية الليبرالية، والتي تعطي الشعب حق أن يحكم نفسه والأخرى كون الديمقراطية آلية لإدارة السلطة وتداولها، وهنا لا يوجد في الشرع أي نص على الإطلاق ما يمنع اعتماد الديمقراطية وأساليبها ومؤسساتها، والسمة الثالثة كونها آلية تشريعية لسن القوانين من خلال المؤسسات النيابية، ففي ما يتصل بما هو منصوص عليه، أي ثوابت الشريعة، فلا يمكن للبشر أن يشرعوا فيها، وهو ما يتعارض والديمقراطية، أما في الجوانب التنظيمية، وفي حدود مراعاتها للمبادئ العليا، فذلك من شأن البشر وإدراكهم لمصالحهم.

3 – **التيار الاستعبادي** / حيث يرى أنصار هذا التيار أن الديمقراطية تتنافى مع مبادئ الإسلام لأنها تقر بأهلية الشعب كونه مصدراً للتشريع بدلاً من القرآن، وهذا بذاته يعد تنافياً صارخاً لا يمكن القبول به. أضف إلى ذلك يرى مؤيدو هذا التيار أن الديمقراطية نظام كفر إلى أمرين:

– علمنة الدولة الإسلامية ونشر الفساد الأخلاقي.

– تمكين التيارات الإعلامية من الوصول إلى الحكم، ومن ثم محاربة الإسلام.

– وفي هذا الجانب يربط سيد قطب ما بين الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهو عنده أساس الحريات والمصالح العامة للجماعة، وعلى رأسها الوحدة التي تتطلب نبذ الخلافات الأيديولوجية وتوحيد قوى المجتمع والدولة تحت إطار أيديولوجية الدين، أما الديمقراطية فهي لا تسمح بوحدة المجتمع، بل تؤسسه على قواعد خلافية، فيضعف التضامن والأمن والمساواة، وبهذا يرفض الديمقراطية والتعددية والمجتمع المدني الحر وتعدد الأحزاب.

مبادئ الديمقراطية المرتبطة بالتنمية:

لما كان الإنسان هو المستهدف من التنمية وعملياتها، فغن الديمقراطية من وجهة نظر أنصارها وجدت من أجل ذلك، وهي الوجه الحقيق للتنمية وأهم مؤشراتها، حيث تستند إلى المبادئ التالية: -

1 - **مبدأ احترام الإنسان وتقديره** / حيث تقوم الديمقراطية بشكلها المثالي على الإيمان بقيمة الإنسان وتأكيد كرامته، واحترام أدميته بغض النظر عن جنسه ولونه ومركزه الاجتماعي والاقتصادي، كذلك الاعتراف بأنه أداة التنمية وغايتها على السواء، وبدوره الفعال في صنع التقدم ومواجهة التحديات.

2 - **مبدأ الحقوق والحريات العمة وصيانتها** / حيث تقوم الديمقراطية على الإيمان بأن للفرد حقوقاً أساسية يجب صيانتها وعدم المساس بها، كالحق في الحياة والأمن من الخوف الذي يحد من حريته في التفكير أو التعبير، وحقه في التعليم والتدريب والثقافة والعمل والعيش الكريم، وفي الفرص المتكافئة.

3 - **مبدأ الفردية والمسئولية الاجتماعية** / تقوم الديمقراطية على الإيمان بضرورة النظر إلى الإنسان على أنه غاية في حد ذاته وليس وسيلة لتحقيق غايات أخرى، بضرورة مراعاة مصالحه ومطالبه، وبضرورة أن يكون له نصيب عادل من التنمية التي تسهم في إنماء حياته، والارتقاء بمستواها ونوعيتها. فالتنمية يجب أن تتم بوسائل ديمقراطية بعيدة عن استغلال الإنسان لأخيه الإنسان.

4 - **مبدأ الذكاء الإنساني** / حيث تقوم الديمقراطية على الإيمان بذكاء الإنسان، وبقدرة عقله على الإبداع والاختراع والتغلب على المشكلات التي تواجهه، وبقدرته على حكم نفسه بنفسه، وعلى المشاركة الفعالة في شؤون المجتمع، وبأن مجموع ذكاء الأفراد أكثر فاعلية من ذكاء فرد واحد.

5 - **مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص** / الإيمان بتساوي جميع المواطنين في الحقوق والواجبات، وباقتران الحقوق والواجبات واقتران المسؤولية بالسلطة، وبضرورة تمكين الأفراد من الاستفادة من الفرص المتاحة لهم ومن النجاح فيها، وبأن قيمة المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية إنما تقاس بالفرص المتكافئة التي يوفرها لجميع المواطنين.

6 - **مبدأ التوازن بين مصالح الفرد ومصالح المجتمع** / بحيث يرعى كل منهما مصالح وحقوق الآخر ويسعى كل منهما لتنمية وتقدم وخير الآخر، وتنتفي إمكانية طغيان مصلحة قرد أو جماعة من الأفراد أو الجماعات على مصالح المجتمع ككل، وفي الوقت نفسه تنتفي إمكانية تحول الفرد إلى مجرد ترس في آلة المجتمع الضخمة، فتنتفي لديه بذلك روح المبادرة والإبداع، فالتنمية الشاملة والتحول المرغوب في المجتمع وتأكيد سلطة الشعب لا تعني التفريط في حقوق الفرد وحرياته ومصالحه.

7 - **مبدأ سهولة الاتصال بين الشعب والقيادة** / وهذا يعني ضمان سهولة الاتصال بين أعضاء القيادة الديمقراطية بعضهم لبعض، وبينهم وبين القاعدة الشعبية التي أتت بهم إلى القيادة، ولا يتحقق ذلك إلا بتوفر سبل الاتصال السهل غير المعوق دون استعلاء.

ديمقراطية التعليم طرق التنمية:

طرح البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة نظام للحكم في عصر العولمة وما بعدها، يقوم على توافر المقومات الديمقراطية الآتية: (المشاركة الفعالة - الشفافية في نشر المعلومات - إتاحتها للمواطنين وتحديثها المستمر - المحاسبة والرقابة على الممارسات الحكومية - وسيادة القانون وتطوير هياكله التنظيمية والتشريعية - وحسن استثمار الموارد للوفاء باحتياجات الأفراد ومتطلبات المجتمع -

والإنصاف في توزيع الثروات وضمان معادلة عادلة وغير متميزة للجميع).

وفي ضوء ذلك وانطلاقاً من أهمية التعليم ودوره في تنمية ثقافة الديمقراطية، بما تتضمنه من قيم واتجاهات ومهارات تسهم في تشكيل السلوك الديمقراطي للمتعلم، تتمثل مبادئ الديمقراطية في مجال التعليم، فيما يلي: -

1 - المشاركة في صنع قرارات التعليم:

انطلاقاً من مقولة» أن فاقد الشيء لا يعطيه» فكيف يؤدي التعليم دوره في تنمية ثقافة الديمقراطية بما تتضمنه من قيم المشاركة الفعالة والحوار والتسامح والحرية وغيرها، وذات التعليم بقراراته ومناهجه لا تتم من خلال مشاركة الأطراف المعنية.

فعادة ما تبقى مشروعات تطوير التعليم حبراً على ورق لأنها لم تمر ببوتقة المشاركة الاجتماعية، ولأنها لم تحقق رغبات الجماهير.

2 - تكافؤ الفرص التعليمية:

يؤكد هذا المبدأ على حق الفرد أن يجد الفرص التعليمية التي تناسب ميوله وقدراته واستعداداته بصرف النظر عن مستواه الاجتماعي أو وضعه الاقتصادي أو درجات تحصيله في الثانوية العامة.

ويستدعي تكافؤ الفرص التعليمية القضاء على التمييز في الانتفاع من النظام التعليمي، ويتمثل هذا التمييز في:

- التمييز بين الذكور والإناث في فرص التعليم ومحتوياته.
- التمييز في موضوع المنح الدراسية (الداخلية - الخارجية).
- التمييز بين الأغنياء والفقراء من باب الامتيازات والترف الاجتماعي.
- التمييز ضد ذوي الاحتياجات الخاصة (المعوقين).

3 – **الحرية الإيجابية للمتعلم:**

وتعني إتاحة الفرصة التربوية الصحيحة للأفراد حتى يتمكنوا فيها من التعبير عن آرائهم في مناقشات هادفة، وضمن إطار اجتماعي واضح تشكله الجماعة المتمثلة في الطلاب بقيادة معلمهم الواعي. ويكون النمو الحر لشخصية الطلاب في أقصى درجاته بما تسمح به قدراتهم واستعداداتهم، ويقع على المعلم هنا المسؤولية الكبيرة في تهيئة المناخ التعليمي والبيئة الاجتماعية والعلاقات الإنسانية المتميزة التي تشيع روح المحبة والود والمساواة.

وعطفاً على ما تقدم، يمكننا القول أنه لا يمكن للتنمية أن ترى النور في مجتمعا لا تؤمن بالديمقراطية ومبادئها منهجاً وسلوكاً بغض النظر عن التأصيل الفلسفي الديمقراطي

(ليبرالية – إسلامية)، وهنا يقع العبء الأكبر على مؤسسات التربية في المجتمع التي يجب أن تهئ المناخ الثقافي العام بقيم ومبادئ الديمقراطية، وأن توعي العقول بقيمة وأهمية التطبيق الصحيح للديمقراطية من خلال ما يلي: –

– ترسيخ مفهوم التعددية وقبول الرأي الآخر، والحوار الذاتي الداخلي، والانفتاح السياسي على التيارات المختلفة.

– الدعوة إلى إقرار آلية للتداول السلمي للسلطة التنفيذية، بمعنى ان تكون الشرعية السياسية قائمة على الإرادة الشعبية.

– انعكاس المفهوم حول الحياة الحزبية من حيث التكوين والأهداف والبعد عن النخبوية التي هدفها الوصول إلى السلطة.

آليات التعليم في تنمية الديمقراطية كطريق للتنمية:

لأن العلاقة بين الديمقراطية والتعليم قضية تضرب جذورها في عمق

الفلسفات الأكاديمية والسياسات التعليمية في جميع الأنظمة الأكاديمية، لكونها قضية ثقافية واجتماعية في جوهرها وامتداد طبيعي لتطور المجتمع وانعكاس ثقافته.

ورغم أن معظم الباحثين يرى أن ديمقراطية التعليم غريبة النشأة والطابع تعني الاعتراف والحق والاستقلال الفكري والعلمي سعياً وراء الحقيقة والتماسها، وهذا ما يتطلب غياب أي شكل من أشكال التمييز وإتاحة المجال للبحث والدراسة حسب إدراك الحقيقة العلمية.

وعليه يمكن تحديد آليات التعليم في تنمية الثقافة الديمقراطية، والعمل في اتجاه تطبيقها من خلال: -

1 - إقامة الحياة المدرسية والجامعية على أسس ديمقراطية من خلال:

- المشاركة المجتمعية في تحديد أهداف المدرسة ومناهجها.

- وضع ميثاق لأسلوب الحياة الديمقراطية المدرسية والجامعية بعيدة عن التسلط.

- تجسيد العلاقات الإنسانية بعد ضمان الحقوق لكل من المعلم والطالب.

2 - بناء المناهج الدراسية على المعارف والقيم والاتجاهات الديمقراطية، بشكل يتيح فرص الحوار والنقاش على أسس علمية، وأن تستثمر عقل الطالب ووجدانه، وأن تسهم في علاج بعض المشكلات الاجتماعية.

3 - تفعيل الإدارة الديمقراطية في المؤسسات التربوية من خلال:

- تفعيل البرلمان المدرسي أو المجالس الطلابية بشكل صحيح لتكون القناة الفعالة بين الطلاب والمعلمين والإدارة.

- السماح للطلاب التعبير الحر عن قضاياهم ومشكلاتهم وان تحترم آرائهم.

4 - إعداد المعلم الديمقراطي القادر على بث قيم الديمقراطية من الحرية

والمساواة والعدالة والحوار والتسامح وقبول الآخر وأدب الاختلاف من خلال التدريس، ويحترم ذات الطلبة ويحررهم من عوامل الخوف والقهر.

5 – توظيف الأنشطة الطلابية في التشكيل الديمقراطي للطلبة من خلال تحفيز جمع الطلبة للمشاركة في الأنشطة الطلابية والتنويع فيها بما يؤكد حرية الطالب في اختيار نوع النشاط وحرية الممارسة.

6 – التدريس والتقويم الديمقراطي، فالمعلم من خلال استخدامه لطرق التدريس التي تعلي من قيمة الحوار وتبادل الأفكار، أضف إلى أن اتساع عملية التقويم وتنوع أدواته بحيث لا تنحصر في الاختبارات يحقق وحده الخبرة ويراعي الفروق الفردية.

رابعا/ الهوية الإسلامية والتنمية في ضوء التحديات المعاصرة

المقدمة:

لقد تكونت الحضارة العربية الإسلامية حين كانت للمسلمين شخصيتهم وأصالتهم التي ليسوا فيها تابعين لغيرهم لأن « التبعية هي جوهر التخلف «، ولكن لم يرحل الاستعمار عن الأراضي العربية والإسلامية إلا وقد خلف وراءه العديد من المساوئ التي رجعت بالمجتمع المسلم – عدة قرون – إلى الوراء، ولقد كان التخلف والتبعية والتجزئة من أفدح المساوئ التي خلفها الاستعمار وراءه، مما كان له أكبر الأثر في إضعاف الهوية الإسلامية، تلك الهوية التي تميزت بقوتها في العصر الزاهر للمسلمين.

ولقد أنكر الرسول r أن تكون أمة الإسلام تابعة أو ذيلاً لغيرها فقد قال: " لتتبعن سنن من قبلكم شبراً بشبر وذراعاً بذراع،حتى لـو دخلوا جحر ضب لدخلتموه، قالـوا: اليهـود والنصارى؟ قال: فمن؟ " (الزبيدي، د.ت: 164)

ينكر الحديث على الأمة أن تفقد هويتها وأصالتها، إلى حد تغدو فيه ذيلاً تابعاً للآخرين من أصحاب الديانات السابقة، وأصحاب الحضارات السائدة، وفارس والروم لا يوجدان اليوم بهذا الاسم والعنوان، ولكن معناهما موجود في الدولتين العظيمتين اللتين تمثلان: المعسكر الشرقي، والمعسكر الغربي، كما كانت فارس والروم عند ظهور الإسلام، ويعبر الحديث عـن مـدى التبعية الذيلية بقوله (شبراً بشبر) (وذراعاً بذراع..) حتى لـو دخل المقلَّدون جحراً هو أسوأ

صورة للالتواء، والضيق، والظلمة، وسوء الرائحة لدخله وراءهم المقلَّدون... هذا مع حرص الإسلام البالغ في تشريعاته وتوجيهاته على أن تظل الشخصية المسلمة مستقلة، متميزة في مخبرها ومظهرها، حتى لا يسهل ذوبانها في غيرها، وبالتالي تفقد خصائصها ومشخصاتها.

إن الرسول ﷺ يخبرنا من خلال حديث شريف آخر أن أمة الإسلام سوف تتعرض لكثير من المخاطر والتحديات، ويلمح الرسول r أنه لكي يتمكن المسلمون من مواجهة التحديـات والمخاطر التي سيتعرضون لها من الأعداء، يجب أن تكون لهم شخصية قوية وهوية متينة يحافظون على مقوماتها، لا أن يكونوا كغثاء السيل، يقول ﷺ: " يوشك أن تتداعى عليكم الأمم كما تتداعى الأكلة على قصعتها، قالوا: أفمن قلة نحن يومئذ يا رسول الله؟ قال: لا بل أنتم يومئذ كثير، لكنكم غثاء كغثاء السيل ولينزعن الله المهابة من قلوب أعدائكم، وليقذفن في قلوبكم الوهن، قالوا: وما الوهن يا رسول الله؟ قال: حب الدنيا وكراهية الموت " رواه أحمد في مسنده (5/ 278) والطبراني في الكبير رقم 1452، وأبو نعيم في الحلية (1/ 182).

فالأعداء يتآمرون على الأمة المسلمة لنهب خيراتها، وتقاسم ممتلكاتها الحضارية، وهذا يتحقق بأحد أمرين: إما بالاستعمار المباشر وهو ما حصل للأمة منذ مدة، وإما بالتبعية للأمم الأخرى في شتى المجالات، وهو حاصل الآن، وهو ما لا يتأتي إلا بذوبان الأمة في حضارة تلك الأمم، وغياب النموذج الذي بناه الرسول ﷺ مما يصيب الأمة فـي حضارتها وكيانها ووجودها، فلا يكون لها شأن بين الأمم رغم كثرة أبناء هذه الأمة.

ويُفْهَمُ من الحديث هجوم الأعداء – مهما اختلفت أنواعهم – على المسلمين مستخدمين كافة أسلحتهم، وشتى الوسائل الممكنة في محاولة منهم لتذويب هوية

المسلمين، وزعزعة شخصيتهم، وزلزلة كيانهم، حتى لا تقوم لهم قائمة، ونظراً لهذا الهجوم تتعرض الأمة الإسلامية والعربية لكثير من المخاطر والتحديات التي يجب عليها مواجهتها بكل قوة وصلابة.

إن التحديات التي تواجه الأمة العربية والإسلامية لهي تحديات حضارية وإن مواجهتها لن تكون مجدية إلا إذا راجعت الدول العربية أمورها، وشرعت في إرساء مشروع حضاري يغطي كافة جوانب الحياة، كما أنه لا توجد دولة عربية تستطيع بمفردها مواجهة التحديات الداخلية، والخارجية التي تواجهها، وخاصة تلك التحديات التي تتعلق بالجانب التربوي، فهي تحتاج إلى تكاتف جماعي إسلامي عربي.

إن تخلف المسلمين وتدنيهم إلى هذه الدرجة لا يتوافق مع عظمة الإسلام وطبيعته، وهو الذي يجعل أتباعه فوق الجميع بما يبثه فيهم من عزة وكرامة، وليس أدل على ذلك " مما صنع الإسلام – على مدى قرون – في بعث أمة كانت مثالاً للأمم في عزتها وسيادتها وحضارتها، وحرصها على العدالة والأخلاق، كما يقرر ذلك المنصفون الغربيون أنفسهم "، يقول غوستاف لوبون " كلما أمعنا في درس حضارة العرب المسلمين، وكتبهم العلمية، واختراعاتهم، وفنونهم، ظهرت لنا حقائق جديدة، وآفاق واسعة، ولسرعان ما رأينا أن العرب أصحاب الفضل في معرفة القرون الوسطى لعلوم الأقدمين، وأن جامعات الغرب لم تعرف لها – مدة خمسة قرون – مورداً علمياً سوى مؤلفاتهم، وأنهم هم الذين مدنوا أوروبا مادة وعقلاً وأخلاقاً، وتأثير العرب عظيم في الغرب ".

فمجرد الدعوة إلى هوية عربية فقط، وتعريتها من الإسلام بدعوى التقدم والمدنية والتنمية، أمر مرفوض؛ لأن العروبة والإسلام مرتبطان ولا انفكاك بينهما؛ لذلك قال أبو هريرة رضي الله عنه: « أحبوا العرب وبقاءهم، فإن بقاءهم

نور في الإسلام، وإن فناءهم ظلمة في الإسلام « وقال جابر بن عبد الله (إذا ذلت العرب ذل الإسلام)، فمن أين إذن جاء التشكيك في هذه الصلة بين العروبة والإسلام؟ فزعم بعض الزاعمين أن الإسلام ليس عنصراً أصيلاً في مقومات العربية، وأراد آخرون أن يعروا الإسلام من صفة العربية.

والصراع الكبير اليوم في أكثر من بلد عربي وإسلامي هو صراع التعليم، وتفريغه من كل ما ينشئ الروح الإسلامية، والعقلية الإسلامية، والنفسية الإسلامية، ومحاولة استغلال فترة غياب الهوية، وتذبذب الأصالة، وظهور تيار التغريب للهيمنة بالقوة على التعليم والتوجيه والإعلام والتثقيف.

ولهذا فإن التربية عند المسلمين تحتاج إلى تخطيط شامل واع مع إقامة كيان تربوي إسلامي، تستطيع به مجابهة كل ما هو دخيل عليها، بحيث لا يصير المسلمون تابعين لغيرهم، ويستطيعون أن يرجعوا هويتهم قوية بكافة مظاهرها ومكوناتها ؛ لأنه لم يعد خافياً على أحد في العالم الإسلامي ما منيت به نظم التربية والتعليم من فشل ذريع.

ومن خلال تتبع الخلل الذي يعتري الهوية الإسلامية في الآونة الراهنة، والتي من أهم مظاهرها الضعف التجزئة والفرقة والتخلف والتبعية، نجد أن هناك أسباب داخليـة وتحديات خارجية تعمل على إضعاف، أو محو الهوية الإسلامية وتجريدها من مؤشرات التنمية، وإذا ما استمرت هذه الأسباب والتحديات في بث مخاطرها، فسوف يكون ذلك من أهم عوامل تذويب الهوية الإسلامية.

مفهوم الهوية الإسلامية ومصادرها

تزداد في الآونة الأخيرة الحاجة إلى تعميق وتأصيل الهوية العربية الإسلامية في نفوس أبناء الوطن العربي والإسلامي، وخاصة الناشئة؛ لأن الأمة العربية والإسلامية تمر هذه الأيام بمنعطف خطير من التحدي والمواجهة في أكثر من

موقع، يضاف إلى ذلك مدى حاجة المجتمع الفلسطيني إلى الحفاظ على الهوية بمفهومها الشامل، وذلك لخصوصيته المرتبطة بالاحتلال الإسرائيلي، فهي أحوج الأمم إلى البحث في هويتها، والكشف عما تتعرض له من مخاطر، ووضع السبل لمواجهة التحديات، وهذا طبيعي جداً لأمة تلتمس طريقاً للنهضة، بعد أن فقدت استقلالها ردحاً من الزمن في ظل سيطرة الاحتلال على مقدراتها ومقوماتها.

فلم يقتصر الاهتمام بالهوية في العالم الإسلامي على الجانب النظري، بل تعدى ذلك إلى الواقع العملي، ففي كل يوم تسعى أمم أو أقاليم أو طوائف مذهبية أو جماعات عرقية أو جنسية للاعتراف بهويتها، وهي في سبيل ذلك تصرح أن هويتها تتعرض للخطر، ولذا فهي على استعداد تام لخوض حروب وصراعات لإنقاذ هويتها.

مفهوم الهوية الإسلامية:

يرى البعض أن مفهوم الهوية بصفة عامة من البديهيات التي لا تحتاج إلى تعريف، إذ المفهوم يفصح عن نفسه، مما يجعله لا يحتاج إلى شرح أو تفصيل، بل ويعدون شرحه أو تفصيله نوعاً من السفسطة غير المرغوب فيها، وذلك بسبب المضمون المباشر للهوية.

هذا في حين يرى آخرون أن المفهوم شديد الغموض والالتباس، الأمر الذي جعلهم يعدونه من المفاهيم الإشكالية، وذلك رغم كثرة تداوله بين سائر فئات المجتمع، باعتباره من المفاهيم التي ترتبط بكيان الأمة – أي أمة – وشعورها، ولذا فهذا المفهوم من وجهة النظر هذه يحتاج إلى تحليل.

وليس الكاتب مع أصحاب الاتجاه الذي يرى أن مفهوم الهوية من البديهيات، إذ يرى الباحث أن هذا المفهوم يحتاج إلى توضيح وتفصيل خاصة في

ظل الظروف الراهنة، التي اختلطت فيها أمور كثيرة، كان منها الهوية، وأصبح كثيرون لا يدركون الفرق بين ما هو هوية وما هو غير ذلك، ومن هنا فإن مفهوم الهوية يحتاج إلى تحليل للوقوف على أبعاده وزواياه.

وفي هذا الإطار فإن للهوية بصفة عامة تعريفات متعددة في جانبيها الاشتقاقي والاصطلاحي، ففي الجانب الاشتقاقي جاء مفهوم الهوية ليدل على الذات كما في المعجم الوجيز. كما يعبر مفهوم الهوية عن حقيقة الشيء أو الشخص التي تميزه عن غيره كما في المعجم الوسيط، وفي الجانب الاصطلاحي أشار البعض إلى أن الهوية وليدة الانتماء والوجه الإيجابي الذي يؤكد وجوده، وهي مشتقة من الـ « هو « كما تشير إلى حقيقة الشخص المتضمنة صفاته الجوهرية التي تميزه عن غيره، وتجعل له ذاتاً مستقلة. وأشار آخرون إلى أن الهوية هي القسمات الثابتة من العناصر التراثية، كما أنها هي الحقيقة المطلقة التي تشتمل على الحقائق

ومن التعريفات الاصطلاحية أن الهوية هي الركيزة بالمعنى الثقافي، وهي الحمى بالمعنى السياسي، وهي الذات حينما تحيل إلى ذاتها، وهي نقيض الآخر تسمو عليه أو يسمو عليها، وهي الجوهر والتعالي والرمز، وهي المعيار والضابط لكل ممارسة.

وتقوم الهوية الإسلامية على الوحدة التي لا تتجزأ؛ لأن الهوية ذات، والذات لا تتعدد، بينما يمكن أن يكون لها صفات، فإذا كانت الذات الدالة على الشيء من حيث جوهره واحدة، فإن الواقع الدال على وجود الذات يبدو متنوعاً ومتغيراً، بل ومتقلباً وبعبارة أخرى، فإنه إذا كان جوهر الأشياء هو الفكرة، وهو التصور؛ فإن واقع الأشياء هو التعبير عن هذا التصور.

وقد اهتم البعض بالبحث في الهوية ولجأوا إلى مداخل متعددة لتفسيرها، غير أن أهمها على الإطلاق فيما يرى الباحث مدخل نفسي عرف بـ « نظرية التوحد

« وقد لاحظ أصحاب هذه النظرية أن البشر دائماً يشتركون في غرض أساسي يحثهم باستمرار على توحدهم معاً، وأنهم من خلال هذا التوحد يرتبطون معاً في عدد من السمات والصفات النفسية المتشابهة، وذلك ليحافظوا على هويتهم، ويعملوا على تقويتها والدفاع عنها، والفشل في تحقيق ذلك له أضراره البالغة على الفرد والمجتمع.

إن التعدد السابق لمفهوم الهوية بصفة عامة يدل على غموض وإشكالية مفهوم الهوية، ويؤكد ذلك كثرة المصطلحات التي فسرت بها الهوية مثل: الذات، الحقيقة المطلقة، القسمات الثابتة، الركيزة الجوهر، الرمز، المعيار وغيرها من مصطلحات يصعب تحديد مضمونها بدقة، ويترتب على هذا صعوبة القطع بتحديد وحيد لمفهوم الهوية، غير أنه يمكن القول: إن خلاصة المفاهيم السابقة تتمثل في أن الهوية هي التفرد والذاتية، وهذه الذاتية تتكون من مجموعة من الصفات التي تميز أمة عن أمة.

ويبقى في مفهوم الهوية أن يشير الباحث إلى أن هناك مفاهيم أخرى للهوية، غير أنها تتعارض مع وجهة النظر الإسلامية، ومن ذلك من يرى أن الهوية هي « اللا تاريخ واللا واقع »، فهذا التعريف يتعارض مع وجهة النظر الإسلامية من جهتين: من جهة أن التاريخ الإسلامي من أهم مقوماتها، إذ يمثل التاريخ جانباً كبيراً ومكوناً هاماً من مكونات الهوية، ومن ثم فالهوية في جانب كبير منها هي « التاريخ « وليست « اللا تاريخ »، ومن جهة أخرى يتعارض هذا المفهوم مع وجهة النظر الإسلامية حين يرى أن الهوية هي « اللا واقع »، وهذا مغاير للهوية الإسلامية التي تعبر عن الواقع وتمثله، فالهوية ليست شيئاً « هلامياً « أو « لا واقعياً « وهكذا يتناقض هذا المفهوم مع وجهة النظر الإسلامية، ومثل هذا المفهوم مفاهيم أخرى كذلك، ضرب الباحث عنها صفحاً ؛ لأنها لا تفيد

الباحث في مجال بحثه.

هذا عن مفهوم الهوية بصفة عامة، أما مفهوم الهوية المقيدة بصفة معينة، فهو خطوة أخرى لوضع تصور عام لمفهوم الهوية الإسلامية، والتي يعرفها الباحث بأنها: « السمات والسلوكيات والمقومات التي تميز المسلمين عن غيرهم، وتكون ذاتهم، وترتبط ارتباطاً واضحاً بالوطنية، والانتماء للإسلام كدين ومنهج حياة».

مصادر الهوية الإسلامية ودلالاتها:

إن تحديد مصادر الهوية الإسلامية عمل في غاية الأهمية ؛ وذلك لأن نوعية المصدر هي التي تحدد الهدف واتجاهه، فإذا كان ثمة تساؤل عن مصادر اشتقاق أهداف التربية في المجتمعات العربية والإسلامية، فها هنا يحدث اختلاف كبير وتباين حاد بين « الإسلاميين « وغيرهم، فالإسلام عند « الإسلاميين « هو المصدر الأساسي الذي يستمد منه المجتمع الإسلامي فلسفة تربيته وأهدافها وأسس التخطيط لمستقبلها وأسس مناهجها وطرائق تدريسها ووسائل وأساليب إدارتها ونظمها، أما عند غير « الإسلاميين « فربما ينظر إلى العقيدة الدينية على أنها مجرد أحد المصادر، لا على أنها المصدر الأساسي، وهم من جهة أخرى يجعلون « الدنيا « متمثلة في الواقع الاجتماعي ومشكلاته ومقوماته المصدر الأساسي، وهذا الواقع الاجتماعي وإن كان هاماً عند « الإسلاميين « إلا أنه لابد من تأطيره بالإطار العـام الكلي أو المصدر الأساسـي وهو الإسلام، الذي يصبغ كافة الحياة ومنها بالطبع النظام التربوي. (علي، 1993: 200)

ومن هذا المنطلق فإن للهوية الإسلامية مصدرين أساسيين يرسمان الإطار العام للإسلام، وهذان المصدران هما: القرآن الكريم والسنة النبوية، اللذان ينأيان بالمجتمع المسلم عن أي انحراف أو ضلال عن الطريق، لقوله (ﷺ): " تركت فيكم أمرين، لن تضلوا ما مسكتم بهما: كتاب الله وسنة نبيه " (موطأ

الإمام مالك، 3: 899)، كما أن للهوية الإسلامية مصادر أخرى فرعية مثل: القياس والإجماع والمصالح المرسلة والاستحسان وغير ذلك.

أولا/ القرآن الكريم:

إن القرآن الكريم هو المصدر الأساسي للهوية الإسلامية، بل هو أصل المصادر كلها، ومن هنا يستطيع المسلم تلقى وقبول أحكام القرآن وتشريعاته في اطمئنان وثقة كاملين، لقوله تعالى:) إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون ((الحجر، الآية:9). دونما خوف من أن يكون قد حدث فيه خلط أو زيف من سلسلة رواته، فسلسلة رواة القرآن الكريم ثقة لا ريب فيهم، ولا يمكن أن يطرأ عليهم من خطأ في النقل مثلما يطرأ على غيرهم، وهذا ما يحاول أعداء الإسلام الترويج له، يحاولون أن ينالوا من سند القرآن ليهدموا القرآن نفسه، ومن المستبعد رغم هذه المحاولات الكيدية للنيل من القرآن أن ينالوا منه، ويشهد لذلك أن القرآن ظل باقياً – كما هو – رغم ما تعرض له قديماً من محاولات للنيل منه، وسيظل كما هو – بحفظ الله له – رغم ما يتعرض له الآن.

ومن هنا اقتضت العناية الإلهية أن يبقى القرآن بعيداً عن عبث العابثين، فهو ليس كبقية الكتب، لم ينقل بالكتابة وحدها ولا بالحفظ وحده، وإنما نقل بالحفظ والكتابة معاً، وذلك على خلاف الكتب السابقة التي نقلت بالكتابة فقط، ولم يتكفل الله بحفظها كالقرآن، بل وكلها الله إلى حفظ الناس، والسر في كون القرآن وحده قد تعهد الله بحفظه دون الكتب السابقة، أن تلك الكتب جئ بها على التأقيت لا التأبيد، وأما القرآن فجئ به خاتماً خالداً إلى يوم القيامة، فقد جاء في الحديث « وأنزلت عليك كتاباً لا يغسله الماء، تقرؤه نائماً ويقظاً « فالكتاب الذي لا يغسله الماء هو الذي لا يصله التحريف، ومداومة مراجعة الرسول له نائماً ويقظاً تثبيت له.

وعلاوة على ما تقدم فإن القرآن الكريم يشتمل على كل شيء وفيه بيان كل شيء، فالعالم به عالم بجملة الشريعة الإسلامية، ولا يعوزه منها شيء، وتؤكد هذا جملة من النصوص منها قول الله تعالى:) اليوم أكملت لكم دينكم (، وقولـه) ونزلنـــا عليك الكتاب تبياناً لكل شيء (، وقولـه) ما فرطنا في الكتاب من شئ (، وقوله) إن هذا القرآن يهدي للتي هي أقوم (يعني الطريقة المستقيمة، ولو لم يكمل فيه جميع معاني الشريعة الإسلامية لما صح إطلاق هذا المعنى عليه حقيقة، ومنها قوله عليه الصلاة والسلام « إن هذا القرآن حبل الله المتين، والنور المبين، والشفاء النافع، عصمة لمن تمسك به، ونجاة لمن تبعه، لا يزيغ فيستعتب، ولا يعوج فيقوم، ولا تنقضي عجائبه، ولا يخلق على كثرة الرد « فكونه حبل الله بإطلاق، والشفاء النافع إلى تمامة، دليل على كمال الأمر فيه.

وهذا يعطي بعداً هاماً للهوية الإسلامية، فإذا كان القرآن هو أصل الهوية الإسلامية، وهو يتصف بالشمول، فإن النظر إلى الهوية الإسلامية لابد أن يكون كذلك، إذ ينظر البعض إلى الإسلام على أنه مجرد عبادات تؤدي، وليس الأمـر كذلك ؛ إذ الهويـة الإسلامية نظام شامل يضم جوانب الحياة كلها (عقائدية ووجدانية واجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية)، وتكتسب الهويـة الإسلامية شموليتها من شمولية مصدرها نفسه.

ثانيا/ السنة النبوية المطهرة:

إن السنـة النبويـة المطهرة هادية للطريق الصحيح، فهي – طالما كان موثوقاً بصحتها – مثل القرآن الكريم في ذلك، فهي المصدر الثاني – بعد القرآن الكريم – الذي يرسى دعائم التربية في المجتمع المسلم، ويضع الأسس الصحيحة التي تقوم عليها الهوية الإسلامية، وبصفة عامة فإن للسنة مهمتين أساسيتين: مهمة عامة ومهمة تربوية.

أما مهمة السنة بوجه عام فإن لها في هذا الشأن وظيفتين: الأولى: أن السنة مبينة ومفصلة لما أجمل القرآن الكريـم ؛ وذلك أن القرآن الكريم قد عرض لبعض الأحكام في صورة مجملة كل الإجمال، وعرض لبعضها الآخر في صورة يعوزها مزيد من التفصيل، وترك للرسول r بيان الإجمال ومزيد التفصيل، والرسول في هذا البيان والتفصيل لا يتحدث برأيه، وإنما يتحدث بوحي غير قرآني) وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم ولعلهم يتفكرون ((النحل، الآية:44). والوظيفة الثانية: أن السنة الصحيحة متممة لما جاء في القرآن الكريم من أحكام، وذلك لأن القرآن الكريم لم يستوعب جميع الأحكام، إنما ترك للرسول r تكملتها، وهو في هذه التكملة كذلك لا يتحدث عن رأيه، وإنما أيضاً بوحي غير قرآني، ويدل على ذلك قوله تعالى:) وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا ((الحشر، الآية:7). وقول الرسول r « ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه »، فالسنة مثل القرآن الكريم في الهداية والإرشاد وعدم الضلال بعدهما أبداً. (وافي، 1985: 53)

أما عن المهمة التربوية للسنة المطهرة فإن لها في هذا الشأن أربع وظائف ضرورية:

– **الأولى**: التبليغ الأمين والكامل لرسالة الله تعالى بكل ما تحمله من أبعاد إرشادية في شئون العقيدة والعبادة والسلوك العام واليومـي.

– **الثانية**: التطبيق العملي والفعلي المتجسد لمضمون الرسالة التربوية، وهذه إحدى المميزات الكبرى للرسول المربي التي يسمو بها على غيره من المربين العاديين، إذ أن هؤلاء المربين قد يكتفون في كثير من مبادئهم التربوية بإلقاء الوصايا والتعاليم، دون أن يلزموا أنفسهم ومن حولهم بها، بل قد يفعلون عكس ما يدعون إليه.

- **الثالثة**: القيام المقصود بالشرح والإيضاح للمنهج التربوية الإلهي.

- الرابعة: فإن الرسول r ذاته موجه ومربٍ ومرشد ينبغي طاعة أوامره، والاقتداء بسلوكه «) وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا (، فيجب الاقتداء به وبأقواله وأعماله وسلوكه واجتناب ما نهى عنه. (علي، 2000: 204)

مقومات الهوية الإسلامية:

إن المقومات التي تقوم عليها الهوية الإسلامية متعددة، ولكنها مهما تعددت فإن مردها جميعاً إلى ثلاثة مقومات أساسية هي: الإسلام واللغة العربية والتاريخ الإسلامي، فهذه المقومات الثلاثة هي الركائز أو الدعائم التي تقوم عليها الذاتية العربية والإسلامية، وقد عرض الباحث من قبل لمقوم الإسلام من خلال عرض بعض مظاهره المتنوعة، ويبقى هنا أن يعرض الباحث لمقومين هامين من مقومات الهوية الإسلامية هما:

(أ) اللغة العربية. (ب) التاريخ الإسلامي

⏮ أولا/ اللغة العربية كمقوم للهوية الإسلامية:

تتصل اللغة العربية بعدة ميادين ثقافية هامة: ففيها الخصوصية القومية والوحدة السياسية، والتراث والاستمرارية الثقافية، وحيوية الفكر العلمي والإبداع الأدبي، وهي فوق ذلك وبعده تمثل ذاكرة الأمة، وقوام الشخصية، ومناط الأصالة، وبين اللغة ورقي المجتمع علاقة متبادلة صميمة.

واللغة بصفة عامة هي أوضح خصائص الجنس البشري، تمييزاً له عن غيره، وتأكيداً لحقيقة تسنمه الذروة العليا لمرتقى الكائنات الحية، إذ ليست اللغة مجرد نظام لتوليد الأصوات الناقلة للمعنى، بل هي تعكس ما في العقل، وهي في ذات الوقت أداة الفكر والهيكل الحديدي الذي يقيم صلب المجتمعات الإنسانية، واللغة بجانب كونها ظاهرة نفسية فسيولوجية نشاط جماعي ناتج عن التفاعلات

الاجتماعية، وهي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بحاضر جماعتها وتاريخها، فتاريخ اللغة يكاد يكون هو نفسه تاريخ شعوبها، وكما ذكر أصحاب نظرية الحتمية اللغوية: إن الناس هم تبع في تفكيرهم وإحساسهم ومشاعرهم ونظرتهم للكون وللعادات التي اكتسبوها من خلال ممارستهم اللغة، فاللغة تسمو بأهلها مع سموهم، وتنحط الشعوب مع لغاتها وبلغاتها.

وعلاوة على ما سبق من وظائف اللغة، فإن اللغة أيضاً أداة لربط الأجيال الماضية بالأجيال الحاضرة وأجيال المستقبل، فعن طريق اللغة يتلقى الفرد كل التراث الفكري لأمته كذلك تلعب اللغة بصفة عامة دوراً هاماً في تعميق الولاء والانتماء، إذ بمجرد اتقان الفرد للغته تنمو فيه روح الانتماء والولاء للغته وثقافته وأمته.

ويمكن القول إن أهم خصائص اللغة العربية على الإطلاق هو ارتباطها بالعقيدة الإسلامية، فاللغة العربية كما قيل ذات طابع عقيدي، وذلك لأنها جزء من العقيدة الإسلامية، فهي ليست مجرد لغة تعبر عن أغراض الناطقين بها، بل إن هذا الطابع العقائدي هو الذي مكن وأبقى على اللغة العربية طيلة القرون الماضية، وذلك دون تغيير في تراكيبها الأصلية، ومن هنا يمكن القول: إن اللغة العربية لغة مقدسة يمثل الدفاع عنها دفاعاً عن العقيدة، وهذا وضع تمتاز به اللغة العربية عما سواها من لغات في العالم كله، ولعل من المؤكد أيضاً أن هذا الوضع ذو دلالة على خصوصية العلاقة بين العربي ولغته، حتى ليعد التهاون في شأن العربية إثماً إسلامياً كبيراً إلى جانب كونه إهداراً لفريضة الانتماء إلى الأمة العربية والإسلامية.

لهذا فإن اللغة العربية إحدى مقومات الأمة الإسلامية إن لم تكن هي المقوم الأساسي ؛ لأنها سبيل توصيل العقيدة الإسلامية، وتحقيق الانفعال بها، كما أنها السبيل لصياغة الأمة وتنظيم نمط فكرها، لذلك لم يُقِم الإسلام وزناً للأجناس

والأعراق والألوان، ولم يعتبر شيئاً مـن ذلك وسيلة تفاخر وتفاضل، لكن الإسلام لم يتنازل بحالٍ عن اللغة ؛ لأنها هي الميثاق المشترك والقاعدة الثقافية والفكرية للأمة، ووسيلتها إلى النهوض، وكل هذه أبعاد عقائدية هامة ترتبط باللغة العربية.

إن هذا البعد العقائدي تختص به اللغة العربية، ولذا فإن البقاء عليها قوية نقية من التحريف أمر يضمن بقاء العقيدة الإسلامية وسيادتها بين أفراد الأمة الإسلامية، وموت هذه اللغة يعني وهن الإسلام، لأنها لغة الدستور الذي يقوم عليه الإسلام وهو القرآن الكريم بل هي لغة التراث الإسلامي كله.

فاللغة العربية ذات بعد عقائدي تاريخي سياسي، ويصعب فصل هذه الأبعاد عن بعضها ؛ لأن اللغة العربية لها موقع الصدارة في العناصر والمقومات المؤسسة للقومية العربية، إذ هي المحددة للبلدان والأشخاص المتضمنين تحت إطارها، هذا على الرغم من أن هناك أصواتاً ترى خلاف ذلك، إلا أنها في الحقيقة آراء تجافي الصواب من وجهة نظر بعض الباحثين، وهذا ما دعا أحد المثقفين إلى أن يقول: إذا قلنا: إن اللغة العربية هي أولى خصائص العروبة، فإننا نقصد بذلك إلى ما هو أعمق من مجرد عمليـة التفاهـم بلغـة معينـة، وهـو أن خصائص أصحابها من ناحية تشابه طرق النظر «.

ثانيا/ التاريخ الإسلامي كمقوم للهوية الإسلامية:

التاريخ الإسلامي مقوم هام من المقومات التي ترتكز عليها الهوية الإسلامية، وهو امتداد للحديث عن الإسلام نفسه، وقد ارتبط التاريخ في نشأته ارتباطاً وثيقاً بالحديث الشريف، في المنهج والموضـوع والأشخاص.

وتبدو أهمية التاريخ الإسلامي بالنسبة للهوية الإسلامية في التعرف إلى موقف الأمم السابقة غير المسلمة من الأمة الإسلامية، والتعرف على شبهاتهم

وأباطيلهم، وكل هذا للاستفادة به في الوقت الراهن والتعامل على أساسه في المستقبل، وذلك لأنه إذا كان التاريخ هو ذاكرة الأمة وعرضها، فإنه يصبح من حق كل أمة أن تعرف ما يقول الآخرون عنها في عقيدتها وأخلاقها وثقافتها وحضارتها، كما أن من حق القادرين من أبنائها أن يتناولوا هذه الأقوال بالتحليل والنقد ؛ لأن في السكوت عنها تسليم ضمني بها واعتراف بصحة ما يتقوله الآخرون عنها.

وتبدو الحاجة ماسة إلى هذه الأهمية للتاريخ في الوقت الراهن عن أي وقت مضى، إذ نشط أعداء الإسلام في الهجوم على الهوية الإسلامية، وأثاروا العديد من الشبهات والأباطيل حولها، وافتقد المسلمون اليوم غالباً سبل الرد عليهم، ومن ثم فالتاريخ الإسلامي يوفر للهوية الإسلامية أفضل السبل وأنجحها في التعامل مع أعداء الإسلام في الوقت الراهن فيما يثيرونه حول الهوية الإسلامية من أكاذيب وضلالات، تماماً كما نجحت تلك السبل مع أعداء الإسلام قديماً.

إن التاريخ ينطوي على عناصر الهوية والذات، ولذا فهو يتصدر أولويات الأمة حين تهم بالنهوض عاقدة العزم على الحركة نحو المستقبل، فالمستقبل هو علة التاريخ، بمعنى أن نظرة الإنسان إلى التاريخ وصورة وعيه به رهن بالسعي نحو بناء مستقبل محدد المعالم، تحفز إليه حاجة عملية، وبدون ذلك لا مكان للتاريخ، بل لماضٍ متوهم، وبدون سعي الإنسان إلى مستقبل تحفزه وترسمه ضرورات عملية، وتستثيره تحديات إما البناء أو الفناء الحضاري يكون الحديث عن التاريخ ضرباً من التحليق في الفراغ، فالأمة التي تفكر لنفسها وبنفسها ويتوفر لها ركن من أركان الإرادة الجمعية هي التي تعي ذاتها وهويتها التاريخية استجابة لتحديات مفروضة، والخلاصة أن تحديث المجتمع العربي والإسلامي رهن بشرطين: الأول: وعي عملي عقلاني نقدي بالذات التاريخية في وحدته

وحركته، والثاني: إستراتيجية تنمية شاملة.

وإذا كان التاريخ هو عصب الهوية الإسلامية فإن ذلك التاريخ قد تعرض لغزو فكري شديد، خاصة مع تعرض البلاد الإسلامية لغزو عسكري، وقد قام الغزو الفكري للتاريخ الإسلامي على أكتاف المستشرقين خاصة، يعاونهم في ذلك بعض أبناء العرب والمسلمين عن جهل منهم أو عن قصد لتحقيق منفعة مالية أو نيل جاه أو سلطة أو غير ذلك من مصالح، وقد استهدف هذا الغزو تزييف التاريخ الإسلامي، وقد ترتب على هذا الغزو أن الأمة الإسلامية أصبحت تنظر إلى نفسها وغيرها من خلال كتابات صنفتها أيد أجنبية عن الإسلام وأهله، وارتكبت في حق الأمة الإسلامية جريمة كبيرة، مع أن من حق هذه الأمة أن تعرف مكانتها في تاريخ البشرية، وأن تعرف دورها في خط سير التاريخ، وأن تتبين قيمتها في العالم الإنساني، وعلى ضوء ما سبق يمكن للأمة بعد ذلك أن تحدد موقفها من الحاضر ودورها في المستقبل، وأن تسير في أداء هذا الدور على هدى ومعرفة بالظروف والعوامل المحيطة بها، بعدما تتخذ من الأسباب والوسائل اللازمة لمواجهة هذه الظروف وتلك العوامل.

المخاطر والتحديات التي تعترض الهوية الإسلامية والتنمية

⏮ أولا/ التحدي الصهيوني كمثال لتصاعد المواجهة الحضارية بين الإسلام والغرب

ثمة حقيقة أصبحت معروفة في عالمنا المعاصر، وهى أن إسرائيل كيان استعماري أنشأته الحركة الصهيونية الاستعمارية وفق أهداف التوسع الاستعماري الأوربي والأمريكي.

والصهيونية حركة إحيائية عنصرية تقوم على العدوان والاستيطان وتهدف إلى إحياء الثقافة اليهودية في العالم وبوجه أخص في المنطقة العربية مما يشكل

تهديداً خطيراً للثقافة العربية الإسلامية حتى يتحقق هدفها الأساسي وهو إعادة اليهود إلى الأرض التي ظلوا خلال القرون الطويلة الماضية يعتبرونها وطناً قومياً لهم، وذلك على زعم أن هذه العودة سوف تساعدهم على العثور من جديد على هويتهم أو ذاتيتهم الحقيقية حين يرتبطون بوطن قومي ضمن إطار جغرافي محدد – من النيل إلى الفرات – بالذات في المكان الذي بدأت فيه أصولهم العرقية.

وحتى يتسنى لليهودية تحقيق أهدافها، تعددت أساليبها بالداخل والخارج، فساعدت عدداً من العلماء والمفكرين اليهود في العالم وفى إسرائيل ذاتها بدراسة التراث العربي الإسلامي، ورغبتهم في فهم واقع العالم العربي وأحداثه – ونظمه – وأساليب الفكر والحياة فيه، واستغلال هذا الفهم وهذه الدراسات في تحقيق سياسة ثقافية تهدف إلى التشكيك في القيم العربية الإسلامية وتنشر أسالباً وأنماطاً سلوكية وفكرية جديدة مستعينة في ذلك بوسائل الإعلام والاتصال الحديثة خاصة البث التليفزيوني والإذاعي وما يقدمانه من برامج مشوقة تجذب إليها شريحة عريضة من سكان الدول العربية المجاورة.

لذلك فإن الصراع بين العرب – بل والعالم الإسلامي أجمع – وإسرائيل على المستوى الثقافي أشد عمقا وتعقيداً من أشكال الصراع الأخرى السياسية والعسكريـــة والاقتصاديـــة، ويرجع ذلك إلـى عدة أسباب لعل من أهمها: –

1 – أنه يعد وجهاً من وجوه الصراع بين الحضارة الغربية والحضارة الإسلامية، حيث إن إسرائيل تعد مركزاً للحضارة الغربية في منطقة الشرق الأوسط. حيث تروج إسرائيل دائماً لمسايرة الحضارة الغربية بدعوى موافقتها لحياة العصر، ونبذ كل ما يرتبط بالواقع العربي الإسلامي الذي ينعتونه بالضعف والتخلف، مستهدفة من ذلك القضاء على القيم والمقومات التي برزت في تراثنا العربي الخالد.

2 – أن الثقافة الإسرائيلية صيغت بشكل سياسي، فهي ثقافة أيديولوجية مذهبية لا تتفق مع غيرها من الثقافات، فالثقافة الحقيقية لإسرائيل هي ثقافة (الكيبوتز) أي ثقافة الاستيطان، ومن ثم تشن حملتها على كل ما هو عربي بالتركيز على عداء الفكر ثم عداء المنهج فعداء المصالح، ويتجسد ذلك في الحقد والكراهية من ناحية والتأكيد على سياسة التوسع الإسرائيلية من ناحية أخرى.

3 – الهجوم المنظم الذي يقوم به الإسرائيليون المتطرفون ضد المقدسات الدينية الإسلامية والكنوز الثقافية والحضارية الإسلامية والعربية التي تحمل أبعاداً تاريخية قديمة وعريقة كما هو الحال في المحاولات العديدة لإحراق قبة الصخرة والمسجد الأقصى وذلك كوسيلة لإزالة شواهد التاريخ العربي والحضارة العربية الإسلامية مما يساعد على هدم التراث الإسلامي وتشويه العقيدة الإسلامية.

ومن ملامح التحدي الثقافي الصهيوني من خلال العناصر التالية: –

⏮ (1) التعليم في إسرائيل ودوره في التحدي للعرب:

يعتبر التعليم الركيزة الأساسية في بناء وتكوين وتشكيل مكونات الإنسان العقلية والوجدانية، وتأهيله للتعامل مع العلم والمعرفة، واستيعاب آليات التقدم، وتفهم لغة العصر. ومن ثم يرى الإسرائيليون أن التربية والتعليم من أهم الوسائل الفعالة في شحن الإسرائيلي بالثقافة الصهيونية العنصرية، ليتمكن من تحقيق أهداف وأحلام إسرائيل التوسعية في إطار المواجهة الحضارية مع العرب.

لهذا، قصدت إسرائيل منذ إعلان قيامها عام 1948م إلى إقامة نظامها التعليمي – باعتباره الأساس الذي تقوم عليه استراتيجيتها الشاملة في كل المجالات – على أسس علمية سليمة، وإيمانًا منها بقيمة العلم والتكنولوجيا فقد ارتبط المشروع العلمي فيها بالمشروع السياسي والأمني والعسكري. ولعل ما

يعبر عن ذلك قول الصهيوني" جاكوب كلاتزمان" "إن التربية هي أيضاً من مستلزمات الدفاع الوطني."

ولعل النقاط التالية تبرز بصورة أكثر وضوحاً دور التعليم الإسرائيلي في هذا التحدي: -

⏮ 1 - أهداف إسرائيل التعليمية لطلبتها: -

خطط المشروع الصهيوني لتنظيم التعليم في إسرائيل - بكل مراحله - على ضوء الأهداف التي ظهرت في قانون 1953 ولم تكن هذه الأهداف مجرد شعارات ولكن قامت وزارة التربية بترجمة هذه الأهداف العامة إلى تفصيلات وأهداف سلوكية، ووضعها بين أيدي المعلمين ليشرفوا على تحقيقها بجدية. ومن أهم هذه الأهداف: -

1 - إرساء الأسس التربوية على قيم الثقافة اليهودية ومنجزات العلم، وعلى محبة الوطن والولاء للدولة والشعب اليهودي لكي تتكون الشخصية الإسرائيلية المؤمنة بالحركة والأهداف الصهيونية

2 - الاهتمام بالتعليم العلماني داخل المدارس اليهودية بجانب التعليم الديني.

3 - الاهتمام باللغة العبرية واستعمالها لغة للتعليم وللحياة ولجميع الجماعات اليهودية داخل فلسطين وخارجها باعتبارها أداة التواصل الاجتماعي النفسي.

4 - رفع مستوى التنمية والخبرة الوظيفية وتعميق الأداء العلمي اليدوي في شتى صوره.

5 - احترام الإنجاز العلمي فالإسرائيليون يطوعون بحوث الآخرين ويطبقون تجاربهم ويفيدون من إنجازاتهم أكثر مما يبتكرون ويبدعون.

ب – أهداف إسرائيل التعليمية للطلبة العرب: –

بسبب ما يبديه العرب من مقاومة وصلابة تنم عن أصالة وتمسك بالقيم والأرض والوطن، فإن إسرائيل أعدت سياسة تعليمية محكمة للطلاب العرب – تحيل بينهم وبين القيم الأخلاقية – تقوم على هذه الأهداف:

– الحط من شأن العرب في كافة الميادين العلمية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتكنولوجية، وإضعاف ثقة الطالب العربي بنفسه وبقومه، وإيهامه بأن إسرائيل تعمل على رفع مستوى العرب المقيمين عندها.

– تشويه الحقائق أمام الطالب العربي حتى يفقد القدرة على مواجهة كافة الاحتمالات التي تقع في محيطه.

– عدم ربط مستقبل الطالب العربي ومصيره بمستقبل أمته ومصيرها، وإضرام نيران الفتن والخصومات بين أنداده وأقرانه العرب.

– تصوير التاريخ العربي على أنه عمليات غزو وقرصنه للبلدان التي احتلوها، والتأكيد على الخلافات بين الأمراء والشعوب بعضها البعض.

وبهذا، فإن ما تهدف إليه الحركة الصهيونية في مجال التعليم هو تكوين العداء للعرب وتشويه صورتهم لدى الأجيال المتعاقبة، ولعل أكثر ما يساعد على ذلك هو المنهج الدراسي.

(2) محاربة إسرائيل الدين الإسلامي:

تسعى إسرائيل لمحاربة الدين الإسلامي بكل إمكاناتها، ولعل النقاط التالية تبرز محاولات إسرائيل لتشويه التراث الثقافي الإسلامي البعيد والقريب: –

أ – الاستخدام السيئ للهوية الثقافية: –

استغل الصهاينة الهوية الثقافية استغلالاً سيئاً على مدار التاريخ لاستعمار

الآخرين، واستباحة حقوقهم، واحتقار ثقافتهم ومعتقداتهم. ويمكن التدليل على ذلك الاستخدام المغلوط للخصوصية الثقافية من خلال بعض الممارسات الإسرائيلية في هذا الصدد، فلقد عمدت إسرائيل إلى استخدام الخصوصية الثقافية بالذات لتبرير وإضفاء مشروعية غزوهم لفلسطين، وذلك باعتبار أنهم أبناء يعقوب وأصحاب الأرض الأصليين، هذا في الوقت الذي لا يعدوا الكيان الصهيوني بفلسطين إلا نوعاً من اغتصاب أجانب لأرض لا علاقة لهم بها دينياً أو تاريخياً أو جنسياً. فما يهود اليوم – المختلطين دموياً من كل أجناس المهجر – من نسل إسرائيل التوراة بأي نسبة ذات بال.

ومما يدل على سوء استخدام الهوية الثقافية من الجانب الإسرائيلي تمسكهم بدينية حربهم مع الغير وعقائدية ذلك الصراع على حد زعمهم وتأويلهم للنصوص التي يحاولون من خلالها أن يبينوا اهتمام الله سبحانه وتعالى بهم على مر التاريخ فهم « شعب الله المختار » والأمة التي فضلت على العالمين الأمر الذي يجعلهم يفعلون أي شيء لتأكيد استمرارية العنصرية والاستعلاء حتى يصلوا إلى أرض العرب من النيل إلى الفرات.

⏮ ب – توظيف تكنولوجيا المعلومات لتشويه صورة الإسلام والمسلمين:–

تدرك إسرائيل أن الإسلام هو الدين الذي يعرف تماماً حقيقة اليهود وما قاموا به من تزييف في التوراة، لذلك فهي تتحرش بالإسلام لتشويه صورته بشتى الوسائل، ولعل ما أدخلوه في الإسلام من تلفيقات (الإسرائيليات) دون تدبر وتمحيص، ثم إحراق المسجد الأقصى وإغلاقه في وجه المصلين أكثر من مرة، ثم الاعتداءات المتكررة على المصلين داخل المسجد وسفك دمائهم، ثم تطاولهم على مقام أشرف المرسلين سيدنا محمد r وصحابته رضوان الله عليهم بالصور والرسومات والأفلام وغير ذلك.

ومن الأمور التي تدل على كره اليهود للإسلام وحقدهم على المسلمين، ولا تقتصر إسرائيل على ذلك، بل إنها – كمركز للحضارة الغربية في الشرق – تستغل كافة إمكاناتها التكنولوجية العالمية لحشد العداء ضد العرب والمسلمين وتشويه التراث الإسلامي قديمه وحديثه. ومن الأمثلة على ذلك:

1 – يحاول الكيان الصهيوني إخضاع التكنولوجيا لخدمة اللغة العبرية حيث تنشط حركة الترجمة من اللغة العربية إلى اللغة العبرية (في الوقت التي تنزوي فيه حركة الترجمة من العبرية إلى العربية) وتعمد إسرائيل في الوقت الراهن إلى تهميش اللغة العربية في المنطقة بحركة الترجمة التي تتزعمها والمتمثلة في الإصدارات الهائلة المترجمة إلى اللغة العبرية، وتأسيسها للعديد من المؤسسات الخاصة بالترجمة، وكذلك صناعة البرمجيات في جميع مجالاتها الحياتية باللغة العبرية، وبرمجة القرآن الكريم وتفسيره باللغة العبرية على شبكات الإنترنت.

2 – تلعب تكنولوجيا المعلومات الإسرائيلية دوراً في تهميش المعرفة العربية ومناهجها وإحلال – بدلاً منها – توليفات علمية ومنهجية قائمة على ثقافة إسرائيلية مستحدثه بين البلدان العربية، وبالتالي ستؤدى إلى حالة من الفوضى الثقافية يصعب السيطرة عليها نتيجة لغياب المعايير الثابتة والمتفق عليها في التراث العربي خاصة أن الغزو الثقافي الإسرائيلي لم يكتف بالسعي إلى تذويب الشخصية الفلسطينية بل ستتسع جبهته لتشمل العرب جميعاً من تشويه صورة الشخصية العربية وتزييف التاريخ.

4 – تتحرش إسرائيل بالثقافة العربية الإسلامية عبر الإنترنت، وقد نجحت في إقامة شبكة ممتدة من التحالف الثقافي والديني الرسمي وغير الرسمي لتشويه الإسلام والمسلمين، ومن الأمثلة على ذلك ما تقوم به إسرائيل بتمصير أفلام الجنس العالمية، وذلك باستخدام أساليب المونتاج الإلكتروني الرقمي، والذي

تمكنت بواسطته من إحلال صور أوجه الممثلين المصريين والممثلات المصريات محل أوجه الممثلين والممثلات الأصليين، وما هي إلا مجرد بداية لهذا التزييف الرقمي الذي في طريقه لأن يصبح من أمضى أسلحة التشويه الثقافي.

ثانيا/ الغزو الفكري:

عرف مفهوم الغزو الفكري من منطلق إسلامي بأنه « كل فكرة، أو معلومة، أو برنامج، أو منهج يستهدف – صراحة أو ضمناً – تحطيم مقومات الأمة الإسلامية: العقدية والفكرية والثقافية والحضارية أو التشكيك فيها، والحط من قيمتها، وتفضيل غيرها عليها، وإحلال سواها محلها، في الدستور، أو مناهج التعليم، أو برامج الإعلام والتثقيف، أو الأدب والفن، أو النظرة الكلية للدين والإنسان والحياة.»

وهذا ما كان – ومازال – يسعى إليه الغرب في غزو العالم الإسلامي العربي غزواً ثقافياً مباشراً لطمس المعالم الأثرية للعرب جميعاً من تشويه صورة الشخصية العربية وتزوير التاريخ، ثم الغزو الثقافي غير المباشر بفعل الإمبريالية الثقافية الأمريكية لتأجيج الصراع الدموي بين العرب على اختلاف طوائفهم وبينهم وبين الأقليات العرقية والدينية.

وقد كان للغزو الفكري على الأمة الإسلامية وتنميتها عدة تداعيات وسلبيات منها: –

– قطع الروابط الثقافية بين المسلمين وإحياء الثقافات الجاهلية.

– انتشار اللغة العامية مع تطوير اللغات الأجنبية، بل طغت هذه المواد الأجنبية على مقررات الهوية الإسلامية واللغة العربية.

– الشعور بالتبعية الثقافية والشعور بمركب النقص في مقدرات الأمة الإسلامية.

- اعتماد الجامعات على كتب المستشرقين العلمية، مع تدريس العلوم الطبية وغيرها بلغات غير العربية ليظل المسلم عنده إحساس بعجز اللغة العربية لغة القرآن.

- توهين جهود المخلصين الثقافية والإبداعية مع تمجيد القيم الغربية وتقليدها وتسفيه القيم الإسلامية.

- تكوين جيل مثقف من المسلمين يحمل راية الاستشراق ويدعو إليه.

- إنشاء الموسوعات التاريخية الإسلامية، وبث الإسرائيليات للتشكيك فيها.

- لفت المجتمعات إلى فروع الأمور، وإلهائها عن الأصول.

وبالإضافة إلى ما سبق، فإن تحدى تصارع الحضارات بكل مظاهره المختلفة، كان له جملة من الانعكاسات على أنظمة العالم الإسلامي بصفة عامة وعلى نظامه التربوي بصفة خاصة.

ويمكن رصد بعض آثار هذا التحدي على بعض دول العالم الإسلامي في النقاط التالية:

1. إصابة الثقافات المحلية والوطنية للدول بالتصلب والجمود تحت وطأة الثقافة العالمية وإفرازاتها.

2. تقليل سيادة بعض الدول على أراضيها، وزيادة هيمنة القوى الكبرى على هذه الدول، أي تآكل الهوية الخاصة.

3. تمزق الفرد بين ثقافته الأصلية وبين مختلف الثقافات الوافدة بفعل الأقمار الصناعية والتلفزة المباشرة من خلال القنوات العالمية التي تبث رسائلها ليل نهار.

4. اختلاط الثقافات من جراء وسائط الاتصال المتعددة بتقنياته العالمية التى تؤدى إلى تقارب الفكر والمعارف.

5. سيادة المثل العليا السياسية والأيديولوجية الاستهلاكية للغرب، كقيم

التعددية Pluralism الحرة، والوعد برخاء السوق الذي أوجدته الرغبات الاستهلاكية المشتركة.

6. ظهور أنماط من الفكر والذوق الأجنبي، والسلوكيات الأجنبية التي تتعارض مع القيم والتقاليد الإسلامية.

7. تنامي ظواهر العنف والجريمة والإرهاب، وانتشار الأسلحة واختلال الأمن.

ولمواجهة ما سبق، لابد من إعادة بناء الشخصية الإسلامية وتحصين ذاتها عن طريق التطبيق السليم لمبادئ الإسلام في حياتها اليومية، والتزود بالعلم الحديث بما لا يتعارض والأصول الإسلامية، وإقامة الحياة السياسية والاجتماعية على الشورى والعدل ونبذ كل ضروب الهيمنة في الداخل والخارج حتى يستطيع المسلمون مواجهة الفكر بالفكر والعمل بالعمل.

ويمكن القول أنه لا مخرج للأمة العربية الإسلامية للحفاظ على هويتها الثقافية والحضارية إلا إذا تبنت دولها وأقطارها فلسفة جديدة في التربية تعتمد على ثلاث دعائم رئيسية:

– الدعامة الأولى: التأكيد على الفلسفة العربية الإسلامية ورؤاها للألوهية والكون والإنسان والحياة، وقيمها الثابتة للعدالة، والحرية، والوحدة، والأسرة الشرعية، والعلم والمعرفة، والإحسان في العمل بالإبداع فيه والابتكار، وذلك كإطار مرجعي للتربية والتعليم، والثقافة والإعلام والفنون والآداب.

– الدعامة الثانية: دعم الثقافة العربية – بما يتسق مع الفلسفة السابقة – وجعلها عاملاً رئيسياً لوحدة الأمة وتماسكها، وعنصراً أساسياً في تواصلها الحضاري، مع الاحتفاظ بدورها المتميز في المحيط الإنساني، وحقها في الإشعاع والتواصل، باعتبارها أمة واحدة ذات تراث حضاري ضخم، تسعى من خلاله ومن خلال تفاعلها المعاصر إلى النهوض والتقدم.

– الدعامة الثالثة: الاهتمام باللغة العربية باعتبارها مفتاح شخصية الأمة وجوهر هويتها، والحارس الأمين على ثقافتها الأصيلة والمعاصرة، وذلك بتطوير التشريعات والسياسات الخاصة بجعلها لغة التعليم والتعلم في جميع المراحل، وتيسير تعليمها وتعلمها، وتعريب التعليم في مؤسسات التعليم العالي والجامعي، وتعريب المصطلحات والمفاهيم لتمكينها من التعبير عن كل ما هو جديد، والإضافة إليه بالابتكار والإبداع.

ثالثا/ ثورة تكنولوجيا المعلومات

يمر العالم بمرحلة تطور حاسمة في تاريخه. ولا يرد ذلك فقط إلى التغيرات العميقة التي لحقت ببنية النظام الدولي بعد سقوط النظام الثنائي القطبية، والتحول إلى النظام الأحادي القطبية. ولا يرجع التغير كذلك إلى العولمة بكل تجلياتها السياسية والاقتصادية والثقافية، وإنما تعود الأهمية القصوى للتغير – من وجهة نظر الباحث – إلى عاملين أساسيين: –

1 – تصادم الحضارات بدلاً من تحاورها.

2 – الانتقال إلى نمط اجتماعي جديد هو" مجتمع المعلومات الكوني".

فإحدى سمات الحضارة الحديثة هي التحول العميق من ثقافة الإنتاج إلى ثقافة المعلومات والمعرفة العلمية، وقد أمكن هذا بسبب الطفرات الجذرية في العلم والتقنية، وبسبب تفوق الغرب العلمي أصبحت فجوة المعلومات بين الشرق والغرب لا يمكن تخطيها، بل واستمرت في الاتساع يوما بعد يوم. فعلى سبيل المثال، تملك الولايات المتحدة ٪56 من إجمالي بنوك المعلومات في العالم وخصوصاً بنوك البحث والعلم، بينما تمتلك الجماعة الأوربية ٪28 منها، واليابان ٪12، والعالم الثالث ٪1.

ويمكن القول أن سمات مجتمع المعلومات تستمد أساساً من سمات

تكنولوجيا المعلومات ذاتها، والتي يمكن إجمالها في ثلاث: -

1 - أن المعلومات غير قابلة للاستهلاك أو التحول أو التفتت، لأنها تراكمية، وأن أكثر الوسائل فعالية لتجميعها وتوزيعها تقوم على أساس المشاركة في عملية التجميع.

2 - أن قيمة المعلومات هي استبعاد عدم التأكد، وتنمية قدرة الإنسانية على اختيار أكثر القرارات فعالية.

3 - أن سر الواقع الاجتماعي العميق لتكنولوجيا المعلومات، أنها تقوم على أساس التركيز على العمل الذهني وتعميقه (من خلال إبداع المعرفة، وحل المشكلات، وتنمية الفرص المتعددة أمام الإنسان)، والتجديد في صياغة النسق الاجتماعي والثقافي. (يسين، 2000: 33)

وعموماً، يمكن القول بأن أهم النتائج المصاحبة والمترتبة على هذه ثورة المعلومات تتمثل فيما يلي: -

1 - تزايد سرعة التغير الاجتماعي، وتعرض القيم والمعايير والنظم والمؤسسات للتغير والتحول، وهذا يقتضي أن يكون الأفراد والجامعات جاهزة للتغير، وقادرة على تكييفه والتكيف معه، وإلا دهمها التغير. وهذا يتطلب القدرة على التفكير وتنظيم المعرفة المتدفقة باستمرار ونقدها وتقويمها، وهذه أمور لا يمكن الحصول عليها بدون نظام تربوي على درجة عالية من الكفاءة.

2 - انهيار الحدود القومية والسياسية والثقافية والحضارية أمام تكنولوجيا المعلومات والاتصال التي تعبر الحدود بمضامينها بلا قيود، وهذا يلقى على النظم التربوية والتعليمية مسئولية الحفاظ على شخصية الفرد وهوية الأمة وحفظها من المسخ أو الذوبان ولكن دون أن يتحول المجتمع إلى متحف مغلق للتاريخ والتراث. ومن ثم، فلابد من إعداد أفراد قادرين على التمييز والتصنيف والتحليل والتفسير والتقويم.

3 – تغير الأهمية النسبية لقوى وعلاقات الإنتاج. فمع هذه الثورة ينتهي التمييز بين الإنتاج والتجارة والخدمات، فكل نشاط أساسي في الثورة التكنولوجية الثالثة سينطوي على جزء عقلي أكبر، وعلى جزء إداري، وجزء يدوى مصاحبين له، وسينطوي كل نشاط اقتصادي على عناصر إنتاجية وخدمية وتسويقية متداخلة، وإن اختلفت نسبها فالإنسان الفاعل في عصر هذه الثورة هو الإنسان المتعدد المهارات والقادر على التعلم الدائم، والمجتمع الفاعل هو المجتمع الذي تستأثر فيه خدمات المعلومات بأكبر نصيب من الوقت والطاقة والقوة البشرية.

رابعا/ البطالة:

تعد من المشكلات المعقدة ومتعددة الجوانب – الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتعليمية التي تحدث نتيجة الخلل بين المعروض من القوى العاملة وحجم الطلب عليها، وبمعنى أخر زيادة العرض عن الطلب وبالتالي ضعف المواءمة بين مخرجات التعليم الجامعي ومتطلبات التنمية الاقتصادية.

فالبطالة Unemployment هي: " تلك الحالة التي يكون عليها أولئك الأفراد المنتمون لقوة العمل والراغبون فى العمل والقادرون عليه من حيث التأهيل أو التدريب أو الخبرة أو كل ذلك أو بعضه الباحثون عنه ولكنهم لا يجدونه."

إن مشكلة البطالة ليست مشكلة كمية فقط تتمثل في عدم وجود فرص عمل أمام الخريجين. لكن المشكلة تنطوي على أبعاد متنوعة وترجع إلى عوامل عديدة يكمن بعضها في نظام التعليم نفسه من حيث المناهج المستخدمة والمقررات التي تدرس وطريقة إعداد الطلاب أنفسهم كما أن لها علاقة باتجاهات الناس نحو أنواع معينة من التعليم أو المهن المتاحة في المجتمع، كذلك تكمن أسبابها في السياسات العامة المتبعة في قطاعات التعليم والعمل، ودرجة الانتماء، وباختصار فإن العوامل المسببة للبطالة يكمن أهمها فيما يلي:

1 – غياب التنسيق بين التعليم واحتياجات المجتمع:

إن عدم التنسيق بين سياسات التعليم (سياسة القبول، سوء التوزيع بين أنواع التعليم المختلفة، سوء التخطيط التعليمي) وبين حاجات المجتمع واحتياجاته لا يؤدى إلى فائض في العمالة وفى الخريجين فحسب، بل يؤدى أيضاً إلى قلة تزود هؤلاء بالمهارات اللازمة لسوق العمل.

2 – الهجرة الداخلية والخارجية:

فخروج أعداد كبيرة من فائض العمالة إلى الخارج بحثاً عن فرص للعمل ودخل أعلى، بعد أن سهلت حكومات هذه البلاد من إجراءات السفر والهجرة والعمل والإعارة بالخارج، نتيجة لضعف الانتماء، وسوء الأحوال الداخلية.

3 – خصخصة Privatization المشروعات العامة التي كانت تملكها الدولة ونقل ملكيتها للقطاع الخاص، مما أدى إلى تسريح أعداد هائلة من العمال والموظفين الحاليين.

4 – تفاقم أزمة المديونية الداخلية لبعض البلاد، نتيجة الإفراط فى الاستدانة الخارجية، مما أدى إلى ارتفاع معدل خدمة الدين ووصوله إلى مستوى حرج يهدد انتظام وصول الواردات الضرورية للبلد، وبالتالي خفض الإنفاق العام الجاري والاستثماري، وزيادة معدلات الضرائب غير المباشرة..... مما كان لتلك السياسة تأثير انكماشي قوى في الطلب على العمالة في مختلف أسواق العمل.

5 – **التحديث التكنولوجي**: فإحلال الماكينات الحديثة في شتى قطاعات الإنتاج محل الإنسان أدى إلى الاستغناء عن عدد كبير من العاملين، ليس هذا فحسب بل سيادة بعض القيم الاجتماعية التي تحط من شأن العمل اليدوي.وعلى هذا تغير شكل العمالة من اعتمادها على المهارة العضلية إلى اعتمادها على المهارات الفنية المتخصصة بحيث تستطيع المنافسة، فتحولت وحدات العمل إلى إدخال التكنولوجيا الحديثة في وسائل الإنتاج الأمر الذي أدى إلى تفاقم مشكلة البطالة.

مراجع الفصل السابع:

1 – أبو جلالة، لمياء (2003): الدور التربوي لأعضاء هيئة التدريس الجامعي في مواجهة تحديات العولمة وسبل تطويره، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة

2 – إبراهيم، حيدر (1999): العولمة وجدل الهوية، العولمة ظاهرة العصر، عالم الفكر، المجلد الثامن والعشرون، العدد الثاني، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.

3 – أبو زيد، أحمد مصطفى (1990): " التحدي الثقافي – من دور الجامعات في مواجهة التحديات المعاصرة". رسالة الخليج العربي، مكتب التربية العربي لدول الخليج. العدد 32، الرياض

4 – أبو النصر، ممدوح (2001): " تحديات التنمية الشاملة في المجتمعات الإسلامية." التقرير الأول من بحث متطلبات تطوير التعليم الجامعي الأزهري في ضوء تحديات التنمية الشاملة في المجتمعات الإسلامية، كلية التربية، جامعة الأزهر، 2001. ص ص 1 – 70.

5 – التميمي، وجدان(2012): الديمقراطية – رؤية فلسفية، دار اليازوري، للنشر والتوزيع، الأردن.

6 – حجازي، مصطفى (2001): التخلف الاجتماعي – مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور، المركز الثقافي العربي، المغرب.

7 – الدلال ,سامي (2005):إشكالية الديمقراطية _ رؤية إسلامية , مركز

المستشار الإعلامي ,الكويت.

8 – الديملي، عبد الرزاق(2012): الإعلام والتنمية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان.

9 – المنير، محمود سمير (2008): العولمة وعالم بلا هوية، دار الكلمة للنشر والتوزيع، المنصورة.

10 – خليفة، أحمد محمد وآخرون (1984): الهوية والتراث، دار الكلمة للنشر، القاهرة.

11 – زوليف، مهدي واللوزي، حسن(1993): التنمية الإدارية والدول النامية، دار مجد لاوي , عمان.

12 – السعدون، حميد (1999): العولمة وقضايانا، دار وائل للطباعة والنشر، عمان.

13 – شمس الدين , محمد (2000): نظام التحكم والإدارة في الإسلام ,المؤسسة الدولية للطباعة والنشر ,بيروت.

14 – شنطاوي, فيصل (2002):محاضرات في الديمقراطية , دار الحامد للنشر والتوزيع, الأردن.

15 – صالح ,علي (2014): ديمقراطية التعليم وإشكالية التسلط والأزمات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع , الأردن.

16 – عصفور، جابر(2009): نقد ثقافة التخلف، دار الشروق، القاهرة.

17 – عطية، عطية (2012): التربية والتنمية في الوطن العربي، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن.

18 – عمار، حامد (2006): مواجهة العولمة في التعليم والثقافة، مكتبة

الأسرة، القاهرة.

19 – العمر، معن (2001): قضايا اجتماعية معاصرة، دار الكتاب الجامعي، العين، الإمارات العربية المتحدة.

20 – غنيم، السيد (2006): التكنولوجيا والتغير الاجتماعي، مكتبة البحيرة، القاهرة.

21 – المصري، مندور(2004): العولمة وتنمية الموارد البشرية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.

22 – المنوفي، محمد وآخرون (2010): التربية وقضايا العصر، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة.

23 – المؤمن، قيس وآخرون(1997): التنمية الإدارية، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن.

24 – ناصر , خالد (1998):الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي ,سلسلة كتب المستقبل العربي (4), مركز دراسات الوحدة العربية ,بيروت.

25 – نصر، محمد علي (2000): بعض قضايا العولمة وعلاقتها بفلسفة تكوين المعلم العربي، المؤتمر العلمي الثاني» الدور المتغير للمعلم العربي في مجتمع الغد «، رؤية عربية، المجلد الأول، جامعة أسيوط، ص ص85 – 103.

26 – يسين، السيد (2000): العالمية والعولمة، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.

الكاتب في سطور

- محمود عبد المجيد رشيد عساف
- فلسطيني الجنسية من مواليد الدوحة / قطر 1978م
- أستاذ الإدارة والتخطيط التربوي المساعد
- حصل على دكتوراه (الإدارة التربوية الاستراتيجية) في جامعة القاهرة 2010
- عضو الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية للعام 2012
- عضو اتحاد المدربين العرب 2014م (عضو مؤسس)
- عضو منتدى أكاديميون من أجل السلام وحقوق الإنسان 2014م
- مدرب معتمد ومستشار لإدارة الجودة
- عضو المجلس العربي للأخلاق والمواطنة بجمهورية مصر العربية 2014م
- عضو الشبكة العربية لكتاب الرأي والإعلام (2016)
- شارك في عشرات المؤتمرات العلمية (المحلية والإقليمية)، وله عشرات البحوث العلمية المنشورة.
- أشرف وناقش عشرات من رسائل الماجستير في الجامعات الفلسطينية.
- عمل سابقاً مديرًا مكلفا لمجمع اللغة العربية الفلسطيني
- شارك في العديد من اللجان العلمية والتحضيرية للمؤتمرات العلمية.
- له من المؤلفات (الإدارة والتخطيط التربوي)-(أخلاقيات مهنة التعليم) - (إدارة الصف)

فهرس المحتويات

إهـداء 6

دعـاء 7

مـأثورات 8

مقدمة الكتاب 9

الفصل الأول: التنمية (المفهوم والتطور) 15

التنمية (المفهوم والتطور) 17

مراجع الفصل الأول: 49

الفصل الثاني: التنمية المستدامة (الملامح والمكونات) 51

التنمية المستدامة 53

مراجع الفصل الثاني: 85

الفصل الثالث: التربية والتنمية 87

التربية والتنمية 89

مراجع الفصل الثالث: 125

الفصل الرابع: التربية والتنمية السياسية 127

التربية والتنمية السياسية 129

مراجع الفصل الرابع: 156

الفصل الخامس: دور البحث العلمي في التنمية 157
دور البحث العلمي في التنمية 159
مراجع الفصل الخامس: 193
الفصل السادس: التنمية الاجتماعية (الإعلام والمواطنة) 197
التنمية الاجتماعية (الإعلام والمواطنة) 199
مراجع الفصل السادس: 245
الفصل السابع: التنمية وجدلية بعض القضايا 249
التنمية وجدلية بعض القضايا 251
أولاً / العولمة والتنمية: 251
ثانياً / التنمية والتخلف: 262
ثالثاً / ديمقراطية التعليم والتنمية: 274
رابعا/ الهوية الإسلامية والتنمية في ضوء التحديات المعاصرة 286
مراجع الفصل السابع: 315